التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع

رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص

الدكتورة بن زارع حياة

FREE EDITION
كتاب هدية لا يباع
NOT FOR SALE

KIE Publication

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع

رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص

الدكتورة بن زارع حياة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف – الجزائر

الطبعة الأولى ٢٠٢١

فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ

التوبة: ٣٨

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات_____٤

منشورات كاي_____ ٨

توضيح_____ ١٠

مقدمة_____ ١١

الجزء الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر

الفصل الأول القطاع الخاص قبل بروز الدولة الجزائرية الحديثة_____٢١

المبحث الأول : مفاهيم أولية..... ٢٢

أسلوب الانتاج ٢٢

علاقات الإنتاج والملكية ٢٧

التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ٣٣

المبحث الثاني : القطاع الخاص في الجزائر أثناء وقبل الاحتلال الفرنسي..... ٣٧

التنظيم الاقتصادي، علاقات الإنتاج والملكية ٣٧

التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية في هذه الفترة ٥٢

المبحث الثالث : الدولة الجزائرية الحديثة والقطاع الخاص..... ٦٤

السنوات الأولى بعد الاستقلال وقيام القطاع العام ٦٤

الاستقلال السياسي، الدولة الحديثة، المجتمع والقطاع الخاص ٧٠

الفصل الثاني تطور القطاع الخاص بعد الاستقلال: فترة التنمية الاشتراكية_ ٩٠

المبحث الأول : الزراعة وتحول علاقات الإنتاج في الريف..... ٩١

علاقات الانتاج والملكية الخاصة في الزراعة ٩٢

تداعيات الثورة الزراعية والإصلاحات ٩٩

التمويل في القطاع الخاص الزراعي ١٠٧

عوامل الإنتاج الأخرى (أدوات العمل وقوة العمل) ١١١

المبحث الثاني : تطور القطاع الخاص غير الزراعي وظروف نموّه..... ١٢١
بروز الرأسمال الخاص الصناعي ١٢١
الملكية وعلاقات الانتاج ١٢٨
قوة العمل، وسائل الإنتاج وخلق القيمة ١٤٠
الفصل الثالث السياسة الاقتصادية بعد الثمانينات وتطور القطاع الخاص___ ١٥٢
المبحث الأول : تطور القطاع الخاص..... ١٥٣
القطاع الخاص في فترة الثمانينات ١٥٤
الدولة مسهلة عملية الاستثمار (سنوات التسعينات) ١٦٢
تطور القطاع الخاص ١٧٥
المبحث الثاني : دور القطاع الخاص في التنمية..... ١٨٧
التنمية في الدول النامية بين دور الدولة والقطاع الخاص ١٨٧
آليات تعزيز دور القطاع الخاص ٢٠٠
دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٥

الجزء الثاني: أسباب ضعف القطاع الخاص في الجزائر

الفصل الأول النظام السياسي التسلطي كسبب لضعف القطاع الخاص_____ ٢١٨
المبحث الأول : السياسة والاقتصاد في الجزائر..... ٢١٩
خصائص النظام السياسي في الجزائر ٢٢٠
السياسة والريع في الجزائر ٢٢٤
المبحث الثاني : القطاع الخاص والسياسة في الجزائر..... ٢٣٢
دور القطاع الخاص في صنع السياسة العامة ٢٣٢
مظاهر مساهمة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة في الجزائر ٢٤٦
تحديات التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر ٢٥٣
الفصل الثاني النظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص_____ ٢٦٣
المبحث الأول : مفاهيم أولية عن الريع..... ٢٦٤
مفهوم الريع والاقتصاد الريعي ٢٦٤

إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية ٢٦٩

المبحث الثاني : أهمية الريع البترولي في الجزائر ٢٧٢

دور قطاع النفط في صناعة أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال ٢٧٢

مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني ٢٠٠٠ – ٢٠١١ ٢٨٢

المبحث الثالث : الريع والدولة الجزائرية ٢٩٣

صفات الدولة الريعية الجزائرية ٢٩٣

الريع وإعادة توليد السلطة في الجزائر ٢٩٦

المبحث الرابع : أثر التنظيم الريعي للاقتصاد الجزائري على القطاع الخاص ٣٠١

القطاع الريعي والسلوكيات الريعية للاقتصاد الجزائري ٣٠١

الريع علاقة اجتماعية سائدة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية ٣٠٦

النظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص ٣١٥

الفصل الثالث الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي ___ ٣١٩

المبحث الأول : أزمة التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية ٣٢١

نقاط رئيسية حول الأزمة ٣٢١

تجدد نظام الريع ٣٢٩

المبحث الثاني : حقيقة الخوصصة في الجزائر ٣٣٣

الستار الايديولوجي للخوصصة ٣٣٣

الرهانات الحقيقية للخوصصة: ٣٣٩

المبحث الثالث : حقائق حول التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية المعاصرة :

""النزعة القومية، النزعة الإسلامية أو سياسة التلهية ٣٤٣

النزعة القومية، النزعة الإسلامية أو سياسة التلهية ٣٤٣

القومية والخطاب الوطني ٣٤٥

النزعة الإسلامية والخطاب الوطني ٣٤٨

حول مستقبل الديمقراطية ٣٥٠

المبحث الرابع : الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي ٣٥١

طغيان نظام توزيع الريع ٣٥١

الخاتمة ٣٦٢

التوصيات ٣٦٧

قائمة المراجع ٣٦٨

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين (البحثي والتطبيقي) .
- توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصبغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

واللهُ من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

https://kie.university

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي.

يسمح باستخدام هذ الكتاب كمنهج أكاديمي – كما هو منشور – مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com , www.kie.university

مقدمة

أدت ممارسات التنمية بالدولة الجزائرية إلى بناء وضعية منحرفة: من جهة إبتلاع الدائرة الإنتاجية من طرف الدائرة الريعية ومن جهة أخرى تطور قطاع عام لمصلحة القطاع الخاص، هذا الأخير راكم الثروات ليس بفعل استغلال العمل ولكن عن طريق عمليات المضاربة بفضل العلاقات التي توطدت وترسخت بين شبكات المحسوبية ومجال السلطات السياسية؛

يعرف القطاع الخاص في النظرية الاقتصادية بالضد من القطاع العام مقارنة بالملكية القانونية لرأس المال: وسائل الإنتاج للقطاع العام ملك للجماعة بواسطة الدولة أما في القطاع الخاص فهي أي تلك الوسائل ملك للمقاولين الخواص أعضاء من المجتمع المدني وفي حين أن القطاع العام هو الذي تنشط فيه الطبقة السياسية، القطاع الخاص هو الوسيلة التي يقوم المجتمع المدني من خلالها بإنتاج السلع والخدمات الضرورية لبقائه. إن هذا التفريق بين القطاعين العام والخاص المستوحى من التجربة الغربية يعتبر غير كاف لفهم حقيقة معظم دول العالم الثالث بما فيها الجزائر أين أخذ مسار بناء الدولة فيها طرقا مختلفة عن التجربة الغربية؛

في التجربة الغربية أين يمثل الفضاء العام[1] واقعا تاريخيا، لا يختلف القطاع العام عن القطاع الخاص إلاّ عن طريق الملكية القانونية وفقط، فهذين القطاعين لاقتصاد مختلط يخضعان في ظل الإطار الوظيفي لنفس المنطق: التنظيم والضبط عبر المنافسة، إضافة إلى ذلك فان القطاع العام تم إنشاؤه لصالح المجتمع بمعنى حماية الإدارات الغير اقتصادية من هيمنة الموظفين الحكوميين في الدولة، وفي اقتصاديات السوق يهدف القطاع العام تفادي المتاجرة في بعض الأنشطة التي تعتبر استراتيجية أو التي تنتج سلعا اقتصادية عامة أو واسعة الاستهلاك وبما أن هذه المؤسسات تخضع لقواعد المردودية والمنافسة، هناك بعض الحالات أين تدعم فيها الأسعار بفارق فائدة معتدل وهذه التضحية تعتبر كدعم للوحدة والتضامن الوطني.(إلاّ أنّ الجماعة تعلم وتستفتي عبر ممثليها: أعضاء البرلمان، النقابات، الأحزاب، الجمعيات...الخ)."

1- الفضاء العام أو المجال العام يتكون من أمكنة تصورية إلى حد ما (مقهى، الصحافة، محكمة، الراديو، أماكن الاجتماعات...) حيث يجتمع المواطنون لمناقشة مواضيع تتعلق بالمجتمع، إذ يثير الأفراد في هذه الأماكن نقاشات أو يقومون ببعض الأعمال (اضرابات، عرائض، تظاهرات...) تتعلق بالصالح العام ويمكن لها أن تؤثر في القرارات السياسة، فهو إذن يمثل حيزا من الحياة الاجتماعية ينشأ عبر تفاعل الأفراد وحواراتهم الحرة والعقلانية مع بعضهم البعض في مسائل تخص الصالح العام، بقطع النظر عن انتماءاتهم والفروق التي قد تكون موجودة بينهم ويمكن من خلاله أن يتم تشكيل ما يقترب من الرأي العام.
إن جذور هذا المفهوم ضاربة في القدم انطلاقا من المدينة الاغريقية التي كان الفصل فيها بين مجال الدولة أو الحكومة ومجال جمهور الشعب أو العامة قائما متجسدا خاصة في ساحة السوق وربما في أماكن أخرى أيضا، إضافة إلى جملة من المؤسسات الاجتماعية التي برزت في القرن الثامن عشر في أوروبا مثل المجلات والصحف والمقاهي بانجلترا والصالونات الباريسية بفرنسا ونوادي القراءة بألمانيا...وكانت جميعها فضاءا لمناقشة القضايا أو المسائل الاجتماعية والسياسية مناقشة نقدية دفعت بالمجال العام ليشكل سلطة في مواجهة الدولة كان من نتائجها الديمقراطية النيابية.

غير أنّه في معظم دول العالم الثالث أين الإتصال بين الدولة، المجتمع والسوق يخضع لمنطق مغاير عن التجربة الغربية، فالنشاط الاقتصادي في هذه الدول يخضع للقوانين السياسية وليس للمنافسة يصبح هنا للقطاع العام والقطاع الخاص معنى مغاير، ففي ظل غياب فضاء عام يسمح بالتعبير عن المصالح المتناقضة للمجتمع المدني وترسيم الحدود بين هذا الأخير والمجتمع السياسي يوجه الاقتصاد ككل والقطاعين العام والخاص معا لأغراض سياسية للصالح المباشر لأشخاص يشغلون مناصب في الدولة نتيجة ذلك فالقطاع العام لم يتواجد في الحقيقة لفائدة عامة الشعب لكنه مصدر سياسي يمنع تكوين مجتمع مدني قد يطالب باستقلاليته بالنسبة للمجتمع السياسي نفس الشيء بالنسبة للقطاع الخاص عوضا أن يكون حصنا بين يدي المجتمع المدني ضد هيمنة المجتمع السياسي أصبح أداة لانتشار الموظفين السياسيين في الحقل الاقتصادي من خلال المنح الاختيارية والتقديرية لرخص الاستغلال والقروض للخواص الذين لهم علاقة بالنظام:

إنّ الدولة الجزائرية هي نتاج فكر ايديولوجي – الحركة الوطنية – التي رفضت الاعتراف بالطابع السياسي للانقسامات الاجتماعية، فهي تنشط بطريقة وحداوية تضمن لها السيطرة على كل قوى المجتمع المدني، في المقام الأول القوة الاقتصادية لصالح السلطة المركزية، الدولة لم تكن كهيئة مهمتها ضمان الانسجام للتناقضات المختلفة والنزاعات الاجتماعية عن طريق مختلف الهيئات التي تمثل مصالح مختلفة داخل المجتمع، لكن وحده كان هدفها إلغاء التناقضات الاجتماعية لتحقيق الوحدة المثالية للمجتمع، لقد أنكرت الدولة الجزائرية أو القوة السياسية التي أنشأتها وجود الفوارق وحاولت أن تستوعب

المجتمع المدني بواسطة المجتمع السياسي.في هذا الصدد فان الموارد الاقتصادية التي تم تحويلها لصالح السلطة المركزية تم تجنيدها لدعم وحدة المجتمع والدولة، ونجم عن ذلك تشابك كبير بين النزاعات السياسية من أجل السلطة ومؤسسة التنمية، إنّ مكافحة التخلف جاءت من أجل إضفاء الصيغة الشرعية على السلطة في حين إستخدمت الموارد الاقتصادية للتنافس السياسي.إنّ النظام السياسي من خلال وضعيته المسيطرة على المجالين السياسي والاقتصادي وجد نفسه الوحيد الذي يعدّل الحياة السياسية والاقتصادية للبلد من هذا المنطلق فقد فرض وأضفى الطابع الريعي الذي يحميه على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بما أن النظام كان يعتمد على الريع البترولي من خلال تصدير المحروقات. في ظل هذا المحتوى والمضمون تم تطور الاقتصاد الجزائري في مجمله وساهم القطاعين العام والخاص بصفة فعالة في استراتيجية توزيع الريع للنظام.

من هذا المنطلق، وإذا كان الاستغلال السياسي للقطاع العام على أنه يعتمد على الدولة لتكوين رأس ماله وتسييره فان تموقع القطاع الخاص في استراتيجية توزيع الريع للنظام السياسي تبدو كإشكال لذا ينبغي تفحص التطور التاريخي لهذا القطاع.

إن الدخول الفرنسي للجزائر قام بتحويل كامل للمجتمع: الإرسال العسكري، سياسية الإدماج الاقتصادي والسياسي في الوطن الأم نجم عنه سحق للهيئات السياسية والاجتماعية التي كانت موجودة من قبل والتي تم إضعافها من قبل الاحتلال العثماني منذ أربعة قرون، إن السلطة الاستعمارية لم تقبل بمنافس اقتصادي – محلي - سياسي في الأخير للتحكم في شعب " الجزائر الفرنسية ".

نتيجة لذلك يبدو جليا أنه في ظل الفترة الاستعمارية ظلت البورجوازية الجزائرية ضعيفة، المبادرة المتأخرة للجنرال ديغول عن طريق مشروع قسنطينة باءت بالفشل والجزائر لم تعرف في تاريخها إبّان الاحتلال سوى البورجوازية " النقدية والتجارية ".

غداة الاستقلال مع إعلان الاشتراكية على النظام الاقتصادي واصل القطاع الخاص نشاطه ولكن بصفة خاصة في المضاربة والتجارة، تميزت البورجوازية الجزائرية بعد الاستقلال بخاصيتين أساسيتين المضاربة الاقتصادية والمالية مستفيدة من الوضعية والمحتوى الاقتصادي المحفز: تضخم في الإنفاق العام، توزيع متزايد للأجور في القطاع العام..، من خلال طبيعته المضاربية والتجارية لم يكن القطاع الخاص في الجزائر كما من المفروض أن يكون وسيلة لنشأة ثروات المجتمع المدني، وبسبب السياق الذي نمى فيه لم يكن القطاع الخاص وسيلة لتحرر المجتمع المدني عن السلطة السياسية على عكس ذلك فقد كان مرتبطا ارتباطًا وثيقًا بالطبقة السياسية في هذا الإطار كان القطاع الخاص كشكل من أشكال التنازل أو نوعا من المعروف مقدمة من المجتمع السياسي - حمايةً للمجتمع السياسي - لبعض الخواص تم إختيارهم لقربهم من الطبقة السياسية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ القطاع الخاص لم يكن مرتبطًا بالدولة فقط من خلال الفاعلين السياسيين للنظام، لكن عن طريق السوق العام الذي تراقبه الدولة

---

[1]- بالرغم من شعار الفريق الحاكم الجديد والمنادي بالاشتراكية، فقد أعاد العديد من الملكيات المؤممة لأصحابها المحليين السابقين، كما وزع عددًا من الاعانات لقدامى ضباط جيش التحرير الوطني المحالين على التقاعد تحت تبرير تشبيب الجيش، كما منحت نفس هذه الإعانات إلى إطارات جبهة التحرير الذين التزموا بالتخلي عن المنافسة من أجل السلطة، هذه الفئات المحظوظة استفادت من استغلال علاقاتها مع مختلف أجهزة الدولة.

ليس فقط من خلال التموين والرأسمال المؤسس هو نفسه من طرف الدولة، أيضا الحماية التي استفاد منها السوق المحلي من المنافسة الأجنبية.لقد استفاد القطاع الخاص من الحصول على عدة امتيازاتٍ هامةٍ جدًا بدءًا بتكوين رأس المال الابتدائي انطلاقًا من حيازة أصول ثابتة بأسعار رمزية وتجهيزات ممولة بقروض ذات فوائد جِدُّ منخفضة كما استفاد من تراخيص استغلال حصرية لبعض الأعمال والعمليات الإنتاجية من دون أي منافسة داخلية أو خارجية وتركزت أغلبية الأنشطة الاقتصادية في عمليات التحويل الأخيرة للمنتجات، إنّ تطور القطاع الخاص كان في ظل "عناية الدولة".

إن موقع القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة لسلطة الدولة كانت غريبة فرغم الاختلافات في الصفة القانونية فإنهما يدخلان في استراتيجية توزيع الريع للنظام وشاركاَ في تقوية سلطة المجتمع السياسي على حساب المجتمع المدني، من هنا أصبحا متناسقين بطريقة غير مباشرة ضد تدخل المجتمع المدني واستقلاليته عن السلطة السياسية.و القطاع العام في الجزائر لم يكن فقط جزءًا من الفضاء الاجتماعي يعبر عن رغبة الجماعة في عدم تسويق بعض القطاعات أو النشاطات، لقد أُنشئ كوسيلة لاحتواء المجتمع المدني للمجتمع السياسي وكان دوره ضمان دخل حكومي للمواطنين الذين مُنعوا من أي مبادرة اقتصادية بعيدا عن الدولة: كانت مهمة القطاع العام " توظيف المجتمع بأسره".

و بما أنّ الفرد متعلق بالدولة من أجل بقائه، فهناك وسيلة لإطفاء أي رغبة في الاحتجاج، في هذا المنحى أوكلت الدولة الجزائرية للقطاع العام الهدف الخفي للوقاية من معارضة السلطات التي قد تفرض عليه حصارا أولًا السلطة الاقتصادية والسلطة النقابية، لم يكن سرُّ وجودها هو تزويد قطاع خاص

ضعيف أو غير قادر على تحقيق استراتيجية التنمية ولكن منعه من تكوين مجتمع مدني مستقل عن الإدارة. والقطاع الخاص الجزائري هنا، عوضًا أن يكون عاملا محررا للمجتمع المدني شارك في استراتيجية تقوية النّظام من خلال توزيع الريع بسبب علاقته بالطبقة الحاكمة.

تُواصل الجزائر مسار الإصلاحات منذ الثّمانينات ولايزال الأمر مستمرا إلى اليوم، ذلك وعلى أنّه بالرغم من تبني التوجه نحو اقتصاد السوق بتبني العديد من القوانين، لكن يبقى تطور القطاع الخاص المنتج محدودا هذا الأخير ينشط بصفة هامة في الاستيراد والتصدير، الخدمات وفي الوقت ذاته يبقى نفس نمط المؤسسات العمومية العاجزة والمعروفة منذ السبعينات لا يزال سائدًا.

إنه الأمر الذي يدفع للتساؤل عن وجود إرادة فعلية سياسية في الإصلاح والتغيير، والملاحظة المتمعنة تبين أن السياسية الاقتصادية تأرجحت، تِبعًا للظّروف – بين ضرورة الحفاظ على زبائن النظام السياسي وما يترتب عنه من تسيب في رقابة العجز من جهة وبين قيد عجز المؤسسات الذي تتحمله الخزينة العمومية من جهة ثانية، هذا التناقض قد يجد تفسيره في طبيعة النظام الناشئ بعد الاستقلال (تكوّن الدّولة) وفي معارضة النخب لقوانين السوق وهو الأمر الذي يفسر أيضا الصعوبة التي نجدها في الجزائر لنشوء مجال اقتصادي مستقل عن الإدارة وأجهزة الدولة عموما. من هنا تبرز بعض التساؤلات المحورية: إلى أي مدى تحكمت طبيعة النظام السياسي الجزائري في البناء الاقتصادي؟ وماهي علاقة النظام السياسي والنظام الريعي بتأخر وضعف القطاع الخاص؟ هل يمكن أن يوجد مجال اقتصادي مستقل عن الإدارة وأجهزة

الدولة عموما في الجزائر؟ ماهي شروط الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي؟

إنّ التوجهات الاقتصادية والسياسية الراهنة التي تسود العالم بوجه عام وتميز الجزائر بوجه خاص تجعل من الضروري بحث موضوع القطاع الخاص من زاوية مدى قدرته على إحداث تنمية وطنية متكاملة من خلال تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكلية الاقتصادية الاجتماعية هذا التجاوز الذي يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج الذي يولد القيمة المضافة.

يهدف هذا الكتاب إلى:

- دراسة القطاع الخاص في الجزائر وفحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى تأخره وضعفه وكذا تشوه دوره من خلال فحص دقيق للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية والقوى الاجتماعية الجزائرية في تطورها بالقاء الضوء على القطاع الخاص ظهوره، ظروف تشكله، مجالات توسعه.

- تحليل ديناميكية وآلية عمل القطاع الخاص وذلك من خلال التعرض إلى تطوره من خلال المعطيات والأرقام والإحصائيات المتوفرة.

- توضيح دور النظام السياسي الجزائري في عملية كبح القطاع الخاص المنتج للثروة.

- التطرق إلى الريع كعلاقة اجتماعية سائدة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية بدلًا من رأس المال وتوضيح إمكانية الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

إن موضوعًا مُهِمًا ومتشعبًا كموضوع القطاع الخاص في الجزائر لا يمكن تناوله دون منهجية أو بناء تحليلي منتظم، لذلك كان منطقيا أن يُنظم الكتاب وفق جزئين أساسيين:

- جزء أول يهتم بدراسة القطاع الخاص الجزائري تاريخ نشأته وظروف تكونه وتطوره عبر مختلف مراحل التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري.
- جزء ثاني يدرس أسباب تأخر وضعف القطاع الخاص في الجزائر في محاولة لوضع مقاربة منهجية لتفعيله.

في هذا الإطار تم تقسيم الجزء الأول من البحث إلى:

فصل أول: يعتبر بمثابة مدخل لدراسة القطاع الخاص في الجزائر وأساسًا للبناء النظري للبحث فهو يهتم بالتدقيق في تاريخ التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية: مسارها، اتجاهاتها أثناء وقبل الاحتلال الفرنسي ورصد مختلف التغيرات البنيوية التي طرأت عليها، إنّ ذلك يؤسس لفهم نظري لواقع التراكم الرأسمالي في الجزائر.و يتعلق الأمر كذلك بالتطرق للمجتمع ومشروع بناء الدولة أثناء الاستقلال وأثره على تطور القطاع الخاص.

فصل ثاني: يهتم بتوضيح تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الاستقلال خلال مرحلة التنمية الاشتراكية.

فصل ثالث: التحول نحو اقتصاد السوق وتطور القطاع الخاص وكذا رصد دوره في تحقيق التنمية.

أما الجزء الثاني فتم تقسيمه إلى:

فصل أول: يتعرض للنظام السياسي التسلطي الجزائري وتأخر القطاع الخاص.

فصل ثاني: يتعرض للنظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص الجزائري.

الفصل الثالث: يتعرض لإمكانية الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

الجزء الأول:

نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر

يتعرض هذا الجزء من الكتاب لنشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية، في هذا الإطار فإن تحليل وفهم القطاع الخاص في الجزائر يمرُّ عبر إدراجه في مستويين إثنين يتمثل الأول في: كلٍّ لا يشكل فيه موضوع القطاع الخاص إلاّ جزءًا تابعا للمجموع وهذا الكلّ عبارة عن البناء النظري القائم يرمز لهذا المجتمع الشامل، ويتمثل الثاني: في مسار تاريخي شامل يتعلق بهذا المجتمع ويتعلق بتطور الجزء المعني أي القطاع الخاص وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتغطية التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية لفهم واقع هذا القطاع وتكوُّنه ومساره التاريخي والتغيرات البنيوية فالوضع الحالي الذي هو نِتاجها.وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة فصول رئيسية:

يهتم الفصل الأول بالتعرض للقطاع الخاص الجزائري قبل بروز الدولة الجزائرية الحديثة.

ويدرس الفصل الثاني تطور القطاع الخاص بعد الاستقلال في ظل فترة التنمية الاشتراكية.

أما الفصل الثالث فيعرض تطور القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق وكذا رصد دوره في تحقيق التنمية.

الفصل الأول

القطاع الخاص قبل بروز الدولة الجزائرية الحديثة

يعتبر الفصل الأول بمثابة التأسيس النظري للبحث فهو يقدم مدخلا منهجيا لفهم الموضوع وإدراك مختلف جوانبه حيث يتطرق في البداية لبعض المفاهيم الأساسية ذات صلة بالموضوع ويتعلق الأمر بمفاهيم النظام الاقتصادي، التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، الملكية وعلاقات الانتاج وذلك على امتداد المبحث الأول.إن تلك المفاهيم سوف يتم إسقاطها مباشرة على الاقتصاد الجزائري من خلال المبحث الثاني الذي يتناول التنظيم الاقتصادي، علاقات الإنتاج والملكية في الجزائر أثناء وقبل الاحتلال الفرنسي.في حين يدرس المبحث الثالث القطاع الخاص والدولة الجزائرية الحديثة الاستقلال لأنه انطلاقا من الدولة الحديثة وبواسطة أجهزتها نشأت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة وأعوانها.

المبحث الأول : مفاهيم أولية

أسلوب الانتاج

" أعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوّته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره... والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان وأمتن عليه في غير ما آية من كتابه... ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف وأيدي البشر منتشرة فهي مشركة في ذلك وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلاّ بعوض"[1].

يقتضي التفكير السليم أن ننظر في العلاقات بين الإنسان والطبيعة نظرة موسعة في نسق كوني إجمالي يجعل الطبيعة مهيأة[2] لتكون موضوعا لتصرفاته ومنبعا للإجابة عن حاجياته وطلباته المتنوعة. ولو أمكننا تلخيص الإتصال بين الطبيعة والإنسان في كلمة واحدة لقلنا بأن هذا الأخير يتملّكها[3]وبهذا المعنى فإن كل مجتمع حديث أو عتيق يحافظ على علاقات مع الطبيعة ومختلف عناصرها: علاقات تملُّك، تحويل وغالبا ما يسمى هذا النشاط بنشاط مادي، إنتاج مادي أو "الأساس المادي للمجتمع". وللطبيعة أن توجه التطورات المعيشية أو الحياتية والمجتمعية بتأثيراتها الأولية: فالأرض باختلاف تربتها ومناخها تفرض رغم هذا اتجاهات وممارسات اجتماعية معينة، حيث يمكن القول بأن نوعية الملزمات

---

1 - عبد الحميد مزيان، النظريات الاقتصادية عند إبن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي دراسة فلسفية واجتماعية، منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والاشهار، سنة 2001، ص209.

2- مهيأة مسبقا لأن تستقبل الإنسان كسيد للكائنات يخلف الخالق في تصرفه ويهيمن على الموجودات

3- إن تملك الطبيعة قد أملته ضرورة بقاء المجتمع.

التي تفرضها الطبيعة على المجتمع المذكور (من شروط مناخية وغيرها) تعكس نوعية الأشكال الاجتماعية[1]. فالممارسات الاجتماعية إذا تنتظم ابتداءًا من عملية حيازة أو تملك الطبيعة.

يتملك المجتمع الطبيعة ويتم ذلك من خلال وضع نظام للقوى المنتجة فيه وإنّ التنظيم الاجتماعي لهذه القوى المنتجة يضع نظام لعلاقات الإنتاج.

إن تملك الطبيعة بواسطة تنمية القوى المنتجة ضمن علاقات الإنتاج يشكل ما يسمى بأسلوب الإنتاج[2]. إذن فأسلوب الإنتاج يشتمل في وقت معا القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وحينما يتعلق الأمر بأسلوب إنتاج معين فإنما يقصد بذلك القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج عند مرحلة معينة من تطور المجتمع (وبهذا المعنى يجري الحديث عن أساليب الإنتاج الاشتراكي والرأسمالي...الخ).

أسلوب الإنتاج:

خلال عملية تملكه للطبيعة ينظم المجتمع طرق العمل المختلفة ومجموع هذه الطرق يشكل نظام القوى المنتجة. إن طريقة العمل تتضمن قوة العمل الإنساني ووسائل الإنتاج بهدف الحصول على منتوج معين.لنتفحّص هذه العناصر بشيء من التدقيق.

قوة العمل:

تمثل العنصر الإنساني في طريقة العمل فهي مجمل القدرات الجسمانية والذهنية للإنسان التي يكون قادرا على العمل بفضلها. وهذه القدرات توجد طالما وُجد العامل حيًّا وقادرا من الناحية الجسمانية وحتى ولو في حالة بطالة، أما

1- وإلا كيف يمكننا أن نفرق مثلا بين الحياة الزراعية في القرى والسهول، الصحاري، المدن الساحلية ونشاط الصيد البحري، الخ...

2 - إن أسلوب الإنتاج الاقتصادي يمثل كيفية تملك المجتمع للطبيعة.

العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج أي الإنفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ وهو يتحقق إذا إستخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الإنتاج: وسائل الإنتاج (أي أدوات العمل والمواد موضوع العمل). وتبعية عنصر قوة العمل للإنسان لا يعطيها أية ميزة عن العناصر الأخرى المشكلة لطريقة العمل، صحيح أن هذه الأخيرة لا تتم دون قوة عمل الإنسان لكن قوة العمل لوحدها طبعا لا تستطيع إتمام طريقة العمل[1].

إن قوة العمل التي تستنفذ طاقتها العضلية والذهنية يكون ضروريا إعادة تشكيلها وتجديدها وإن فترة الراحة للعامل أو الأجير وتناول وجبة الطعام:

غذاء = منتج

أي وسيلة لتجديد الطاقة، لا تعد بمفهوم اقتصادي سوى إعادة تجديد قوة العمل وبالتالي تجديد طريقة العمل ككل.

وقوة العمل هذه غير ثابتة فبمقدار ما تتحسن وسائل الإنتاج وتزداد إتقانا أو تعقيدا يطور البشر إمكاناتهم ويكتسبون قدرات جديدة، فخبرة العامل العصري لم يكن بالإمكان تصورها منذ بضعة عقود فقط.

أمّا وسائل الإنتاج: فهي العناصر المادية (غير الإنسانية) التي تشارك مع قوة العمل في طريقة العمل وتحتوي على:

- موضوع العمل: وهي العناصر التي يتم تحويلها في طريقة عمل معينة. وفي طريقة عمل محددة إن موضوع العمل يمكن أن يكون موارد طبيعية أو أشياء

---

[1]- ضمن طريقة العمل لا يوجد أية أولوية لعنصر على حساب العناصر الأخرى وحسب تنظيم العمل يمكن أن يخضع الإنسان للآلة أو يمكن أن تخضع الآلة للإنسان ولكن في طريقة العمل فإن قوة العمل والآلة تعملان بنفس الطريقة.

معالجة سابقا[1] أي نواتج لطريقة عمل أخرى، أما على مستوى المجتمع ككل فإن موضوع العمل الأصلي يتألف من الشروط الطبيعية التي يعيش فيها المجتمع[2].

- وسائل العمل: مجمل الأدوات التي يضعها المجتمع بين قوة العمل وموضوع العمل لزيادة فعالية مجموع طرق العمل[3]، أيضا تكون وسائل العمل التي تعمل في طريقة عمل معينة نتيجة لطريقة عمل أخرى، فلقد يكون منتوج نتيجة لطريقة عمل مباشرة لصنع المنتوج نفسه ونتيجة لطريقة عمل مقدمة سابقا لإنتاج وسائل الإنتاج المستعملة في إنتاجه[4]: "يبدو للوهلة الأولى بأن طرق العمل منفصلة عن بعضها البعض، ففي طريقة عمل الزراعة مثلا: يحرث الفلاح قطعة الأرض لوحده، ويصنع الحرفي بنفسه الآلات من الخشب والطين أو النحاس والنساج يقف وراء النول فينسج الأقمشة... لكن في الواقع فإن طرق العمل هذه متداخلة فيما بينها فوسائل الإنتاج التي يستخدمها الفلاح والنساج لم يصنعانها هما بالذات بل صنعت بأيدي ناس آخرين. وفي. طرق عمل أخرى - نواتج. لطرق عمل أخرى - ويتضح أن الفلاح لا

1- الشيء نفسه يمكن أن ينتقل عبر مراحل عديدة من المعالجة والعمل البشري يمكن أن يمارس فيه عند كل مرحلة ويمكن لهذا الشيء إذن أن يكون في كل مرحلة موضوعا للعمل.

2- هذه الشروط الطبيعية تتغير بصورة بطيئة جدا لكن استخدامها من قبل البشر يتغير بصورة سريعة إلى حد ما وهذا الطابع يتوقف بالدرجة الأولى على المستوى التقني.

3- بما أن الأداة يجب أن تخترع قبل توجد فيحق القول أن الاختراع والعلم موجودان في طريقة العمل أو في نتائجها.

4- وهكذا فإن كل زوجي أحذية في مصنع للأحذية يتضمن أولا عمل العمال في المصنع المذكور ويتضمن أيضا طريقة عمل العديد من المؤسسات الأخرى التي أنتجت الجلد والكهرباء والماكينات المستخدمة...

يستطيع حرث الأرض بدون الأدوات التي يصنعها الحرفي ولا يستطيع أن يعمل هذا الحرفي بدون المواد الغذائية التي ينتجها الفلاح"[1].

يظهر إذن تداخل وترابط مختلف طرق العمل وكذلك ضرورة تجدد إنتاجها بإعادة تشكيل عناصرها المادية وغير المادية (الإنسانية) ويسمح القول هنا بأن مختلف طرق العمل تشكل نظام القوى المنتجة وإعادة الإنتاج - التجديد - والترابط هي أساس عمل النظام.

هذه الشروط التي تمثل القوى المنتجة تمثل جوهر عملية الإنتاج مجردا عن الشكل الاجتماعي لها فهي تبين في تغيرها المستمر مستوى إنتاجية العمل وتعكس بالتالي مدى سيطرة المجتمع على الطبيعة. يستدعي الآن تحليل العلاقات التي تربط عناصر طريقة العمل: أي التي تربط بين المنتج صاحب قوة العمل ووسائل الإنتاج وبالتحديد وسائل العمل[2].

علاقة التملك: في إطار هذه العلاقة سنكون أمام خيارين:

إما أن يكون المنتج خبير في أدوات عمله بالتالي تكون هذه الأخيرة غير قابلة للاستعمال من شخص آخر فهو وحده عنده المهارة والخبرة الكافية لاستعمالها أي أنه يتحد مع وسيلة عمله ونقول بأن المنتج هو أيضا موضوع تملّك الطبيعة، وهكذا مثلا: ففي الصناعة اليدوية ولنأخذ مثلا صانع الأحذية إن موضوع عمله الجلد ووسائل عمله بسيطة جدا وهو المخرز والسكين...الخ أي جميع الأشياء التي يعالج بها الجلد ويقطعه ويخيطه...الخ، إن هذا الأخير خبير بأدوات عمله فهو

---

[1]- يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، ص51.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص89.

يملك مجمل طريقة العمل من حصوله على مادة الجلد إلى صناعة المنتوج (الحذاء) وخبرته في هذا المجال هي خبرة شخصية.

وقد لا يكون العامل سيّدًا على أداة العمل ولكنه في نفس الوقت يستعملها للإنتاج هنا لا توجد وحدة بين وسيلة العمل والمنتج (بين وسيلة العمل وموضوع العمل)، في هذه الحالة لم يعد المنتج أو ذلك العامل موضوع تملّك الطبيعة، من المؤكد أنه مشارك أساسي في طريقة العمل لكن تملّك الطبيعة يعود بشكل أساسي إلى وسائل العمل.

علاقة الحيازة: إن للعامل حيازة لوسائل الإنتاج عندما يستطيع أن يُدير بحد أدني - يراقب، يتولى صيانة وتنظيم تلك الوسائل، ففي وضعية حرفي ما: وسائل العمل لا تتركه مطلقا. فلا يمكن لأي فرد آخر أن يحول بينه وبين عمله فهو من ينظم طريقة عمله وهو من يقوم بتأمين الصيانة اللاّزمة ويقرر متى تكون وبالتالي فهو يستحوذ على وسائل الإنتاج.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة من يقرر استعمال وسائل الإنتاج ونتيجة طريقة الإنتاج (المنتوج)؟

إن ذلك يتحدد عند تحليل ملكية وسائل الإنتاج ففي الواقع تكون وسائل الإنتاج في إطار القوى المنتجة محلا لعلاقة اجتماعية (علاقة بين العمال ووسائل العمل) هي: ملكية وسائل الإنتاج.

علاقات الإنتاج والملكية

يقصد بعلاقات الإنتاج الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة في أثناء عملية الإنتاج فالإنسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وإنما في جماعة يتعاون

أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر (اعتمادا ينعكس في تقسيم اجتماعي للعمل)، وبدأ الإنسان يخلق أدوات لزيادة الإنتاج وأصبح تراكم هذه الأدوات التي تتعدد بتعدد النشاطات المختلفة مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم إلى أن أصبح وجودها شرطا أساسيا لسير العملية الإنتاجية، بمعنى آخر عندما يصبح وجود هذه الأدوات شرطا ضروريا للقيام بعملية الإنتاج تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد إزاء وسائل الإنتاج في أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهرية التي تحدد دوره في عملية الإنتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية. ومع إزدياد اعتماد القوة العاملة على المتراكم من وسائل الإنتاج للقيام بعملية الإنتاج الاجتماعي تزداد أهمية هذه الرابطة الاجتماعية الحيوية. التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية[1] ملكية وسائل الإنتاج على أن يُقصد بالملكية ليس مجرد الشكل القانوني وإنما يقصد بالقدر الذي تخول فيه لصاحب اللقب من سيطرة فعلية على وسائل الإنتاج ففي الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح الفعلية هي الحاسمة في: اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتنفيذ الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بنتيجة عملية الإنتاج[2].

تصبح إذن ملكية وسائل الإنتاج بما تتضمنه من سيطرة فعلية عليها، العامل الجوهري في تحديد:

---

[1]- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، " تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السياسي والرأسمالية، الاقتصاد السياسي والاشتراكية " الجزء الأول: الأساسيات، المكتب العربي الحديث، 1994، ص182.

[2]- المرجع السابق، ص176.

- التصرف وتخصيص وسائل الإنتاج.
- التصرف وتخصيص منتجات القوى المنتجة.

وبالتالي تصبح علاقة الملكية هي الركيزة التي ترتكز عليها علاقات الإنتاج. وقد عرف التطور البشري نوعين من ملكية وسائل الإنتاج:

- الملكية الخاصة: عندما يستبعد المنتجون المباشرون عن ملكية وسائل الإنتاج والملكية تكون في أيدي غير العاملين أولئك الذين يحتفظون لأنفسهم بجزء من ناتج العمل (إذن يوجد استغلال).
- الملكية غير الخاصة: وذلك عندما يكون المنتجون المباشرون هم مالكي وسائل الإنتاج (ليس بالمعنى القانوني) بهذا المعنى يستحوذ المنتجون على كل ناتج عملهم إذن ليس هناك استغلال.

إن نوع الملكية يحدد من هو المالك أي من يعين وسائل الإنتاج والمنتج أما الأشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين لملكية وسائل الإنتاج يفيد في تحديد كيف تخصص وسائل الإنتاج والمنتجات.

ويتطابق كل نظام اقتصادي بصورة فعلية مع طريقة ما في التصرف وتخصيص وسائل الإنتاج والمنتجات (حيث يوجد أشكال للملكية بقدر ما يوجد من أنظمة اقتصادية). ففي النظام الاقتصادي الإقطاعي والنظام الاقتصادي الرأسمالي تكون ملكية وسائل الإنتاج خاصة ولكن لكل من النظامين شكل خاص في تخصيص وسائل الإنتاج والمنتجات: ففي الإقطاع تلعب حروب السادة الإقطاعيين الدور الأساسي بينما في الرأسمالية يكون تراكم رأس المال هو الأساس.

الآن ولفهم العلاقة بين النظامين: نظام علاقات الإنتاج ونظام القوى المنتجة نستشهد بالمثال التالي[1]:

إذا كان هدف القوى المنتجة هو تملك الطبيعة يعني هذا بأن الاكتشافات والتطورات العلمية المختلفة وما ينتج عنها من تجديد وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في طريقة الإنتاج يؤدي إلى زيادة القدرات على تملك الطبيعة والتقليل من جهود الأفراد، هل يحدث هذا دائما بهذا الشكل؟

في وقت ما - كانت ملكية الأرض في الجزائر ملكية مقسمة بين طبقة فلاحية مقسمة بحد ذاتها إلى أجزاء عديدة، وإن تجميع مساحات كبيرة من الأراضي ضمن تعاونيات لخدمة مشروع الزراعة والصناعة الزراعية يمكن أن يزيد من الإنتاجية الزراعية بدرجة ملموسة وأن يسمح بوفورات الحجم الكبير في الإنتاج الزراعي بسبب الاستفادة بشكل أكبر (ضمن تلك التعاونيات) من تطوير استعمال المخصبات والأسمدة، البذور الجيدة ناهيك عن الماء مما يؤدي إلى زيادة محاصيلهم وإن هذه العملية تؤدي بالتالي إلى رفع مستوى معيشتهم وتحسن طبيعة عملهم. لكن هذه الإجراءات يمكن أن تواجه في نفس الوقت معارضة فلاحية تستمد جذورها من علاقات الإنتاج، ففي الواقع الصريح فإن هؤلاء الفلاحين المجزأين أي من لا يملك إلاّ جزءا من الأرض يكون في اعتقاده أنّ مشروعا كهذا يمكن أن يضر بعلاقة ملكيته لوسائل الإنتاج ويكون متخوفا من أن يدخل التعاونية فيفقد حقه في تخصيص وتعيين وسائل الإنتاج حسب رغبته ويخاف من أن يحرم من حقه في حرية تصرفه في المنتجات قد يأتي ذلك من صعوبات وضع قواعد التقسيم في التعاونية...الخ. وإن ما سبق يعطي مثالا

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص96.

واضحا عن أولوية نظام علاقات الإنتاج عن نظام القوى المنتجة فيبدو جليا أن إحترام الملكية تقدم على تطور القوى المنتجة.

أيّ من النظامين الآن يسيطر على الآخر:

أ- سوف يكون هناك سيطرة كاملة لنظام القوى المنتجة من قبل علاقات الإنتاج - أو خضوع مطلق - عندما لا يوجد أي منطق خاص بالقوى المنتجة يعارض منطق نظام علاقات الإنتاج أي:

- لا تكون علاقات التملك متعارضة مع علاقات الملكية وهذا عندما تجري طريقة العمل حسب منطق الإنتاج.
- لا يجب أن تكون علاقات الحيازة متعارضة مع علاقات الملكية عند حيازة مالك وسائل الإنتاج أو أحد أعوانه لهذه الأخيرة.

ففي وحدة إنتاجية "مؤسسة" في بلد رأسمالي يكون هذا الأخير مالك لوسائل الإنتاج، وفي نفس الوقت حائزا لها لأن المنتج المباشر أي العامل لا مسؤولية له فيما يخص حراسة، مراقبة أو صيانة تلك الوسائل. وكذلك مراقب لطريقة العمل: فهذا الرأسمالي وأحد أعوانه هو الذي يؤمن إدارة تلك المؤسسة.

بالتالي في هذه الحالة نظام القوى المنتجة هو يكون تحت سيطرة نظام علاقات الإنتاج أو الملكية الذي يتمثل في تحقيق أكبر ربح ممكن.

ب- وفي حالات أخرى يمكن أن يعارض نظام القوى المنتجة نظام علاقات الإنتاج أو يستقل جزئيا عنه نقول بأن هناك خضوع شكلي أو غير مطلق لنظام القوى المنتجة تحت سيطرة نظام علاقات الإنتاج ويكون ذلك عندما تكون الحيازة في يد المنتج لكن الملكية ليست له. وعندما يراقب المنتج (العامل) طريقة العمل

ولكن الملكية تبقى خارجة عن نطاقه (في يد الآخرين): إن نظام الصناعة الصناعة المنزلية الذي ظهر بصفة أساسية في صناعة المنسوجات وغالبا ما كان يتم في خارج المدن يمكن أن يوضح بشكل أكبر تلك الحالة:

ففي بعض المناطق من الجزائر[1]، مدينة تلمسان بالتحديد في إطار صناعة الزرابي أو السجاد في إطار هذا العمل أو هذا النظام يقوم بعض الأشخاص مالكي رأس المال بتزويد الحرفيين - النساء - بالمادة الأولية مواد الحياكة والصوف- هؤلاء يقمن بالعمل في مساكنهن مستخدمين تلك الأدوات، فهن لا يملكن هذه الوسائل بل مسؤولات عن حراستها وعن مراقبة طريقة العمل حيث يُنضمن أوقاتهن حسب رغباتهن بالتوفيق بين واجباتهن المنزلية وصناعتهن للمنتوج (الزرابي) وبالتالي لهن السيطرة على أدوات الإنتاج، فالمالك يدفع أجرا لهذه النساء ويكون المنتوج ملكا له. فالعامل يعمل لحساب المالك تحت سيطرة رأس المال.

يتضح في هذه الحالة أنّ نظام علاقات الإنتاج يسيطر على نظام القوى المنتجة ولكن هذه السيطرة غير ثابتة- شكلية فقط لأن المالك (الأصلي لتلك الوسائل) ليس له حراسة ولا مراقبة طريقة العمل.

إذن فمالك هذه الوسائل ليس له الملكية الكاملة، له حق التصرف فقط الذي يعني إمكانية استرجاعه لوسائل الإنتاج إذا تبين له أن العامل لا يستغل هذه الأدوات من أجل تحقيق الهدف الذي حدّده المالك ففي المثال السابق ينطبق ذلك إذا استعملت النساء الصوف من أجل ألبسة لهن أو لِأُسرهن.

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 99.

فهنا نظام علاقات الإنتاج ليس له إلاّ أولوية شكلية على نظام القوى المنتجة: يوجد إذن استقلال نسبي للقوى المنتجة عن نظام علاقات الإنتاج.

فالوحدة بين نظامي علاقات الإنتاج والقوى المنتجة تختلف حسب درجة سيطرة نظام علاقات الإنتاج على نظام القوى المنتجة.

فأسلوب الإنتاج الاقتصادي هو الوحدة المتغيرة لنظام القوى المنتجة ونظام علاقات الإنتاج الذي ينتظم أثناء تملك الطبيعة[1]:

- الأولوية في أسلوب إنتاج ما تعود دائما لنظام علاقات الإنتاج أي علاقة الملكية التي تشكل بناؤه.
- إن هذه الأولوية تتغير حسب ما يكون الخضوع تاما مطلقا أو غير تام –شكلي - وهذا التغير يمكن أن يفسر وحدة أسلوب الإنتاج وشكل الصراع الذي يمكن أن يتطور فيها.

التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية

إنّ علاقات الإنتاج تمثل البنيان التحتي للمجتمع، الأساس المادي الذي عليه يبنى المجتمع ومن هنا تحديدا يبدأ تغير المجتمعات. إنّ شكل الرأس مال وملكيته بالتحديد هي التي تنصبغ على المجتمع وتحدد شكله ومن ثم بناءه الفوقي.

والبناء الفوقي هو المنظومة القيمية للمجتمع، أو بتعبير معرفي نسبيا يمكن القول أن البناء الفوقي المعنوي هو جملة القوانين والعادات والأعراف والمعتقدات الدينية والأخلاق والقيم والنظام السياسي...الخ.

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص101.

إذن لدينا قاعدة مادية للمجتمع يمثلها أسلوب الإنتاج والذي بدوره مكون من قوى الإنتاج والبنية التحتية للأسلوب وهي علاقات الإنتاج، وكذلك بنية فوقية بما فيها من نظم ظابطة للمجتمع دينيا وأخلاقيا وسياسيا وقانونيا...الخ. هذا البناء كله هو ما أطلق عليه ماركس مصطلح التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية. (أو التكوين الاقتصادي الاجتماعي).

ويمكننا أن نلاحظ هذه التشكيلة في دراستنا للمجتمعات تاريخيا، إنّ دراسة التطور التاريخي لأي مجتمع ممكنة بتحديده كتاريخ تطور تشكيلات اجتماعية اقتصادية محركها الأساسي وجوهر تغيرها وتطورها هو بالذات البناء التحتي أي: علاقات الإنتاج.

ويأخذ مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية أهمية كبيرة في دراسة المجتمع والتغيير الاجتماعي وينظر إليها على أنها بمنزلة النظام الذي يحدد كل مرحلة تاريخية معطاة خصائص المجتمع وأبعاده وطبيعة المشكلات التي يعانيها الناس في ذلك الحين، إضافة إلى أنه يحدد أيضا أنماط السلوك الإنساني وأشكال الفعل التي يمارسها الأفراد في كل مرحلة تاريخية.

إن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية تتكون على الدوام من بناءين أساسيين هما البناء التحتي ويتكون من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، وفيه يمكن سر التطور الإنساني للمجتمعات كافة، حيث توصف قوى الإنتاج بقابليتها للتطور المستمر، في حين تقع علاقات الإنتاج في تناقض مستمر مع قوى الإنتاج إلى أن تاخذ علاقات الإنتاج أنماطا جديدة تتوافق فيها مع قوى الإنتاج، فتدخل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية في مرحلة جديدة من مراحل التطور، لكن مجمل البناء التحتي يدخل أيضا في تناقض مع البناء الفوقي، الذي يتكون من المؤسسات

والنظم والمعايير والأخلاق والقيم والثقافة وغيرها من مكونات البناء الفوقي، وسرعان ما تجد مكونات البناء الفوقي نفسها مرة أخرى أسيرة للتغيرات في البناء التحتي ومدعوة لأن تأخذ أنماطا جديدة تتوافق مع مرحلة التطور الجديدة[1].

ويظهر مفهوم التأثير المتبادل أو الجدلية في العلاقة بين العناصر المكونة للوحدة في تحليل العلاقة بين عناصر البناء الاجتماعي ب مختلف مستوياته منها العلاقة القائمة بين عناصر البناء الفوقي والقاعدة المادية الاقتصادية في المجتمع، إذ تؤدي التحولات المستمرة في القاعدة المادية إلى تغيرات مماثلة في البناء الفوقي، كما تسهم التغيرات الأخيرة أيضا في تعزيز مسار التطور في عناصر القاعدة المادية وتساعد على إحداث تطورات كيفية وكمية متعددة، مما يجعل العلاقة بين العنصرين قائمة على مبدأ التأثير المتبادل.

وفي منحى آخر، وفي إطار القاعدة المادية الاقتصادية للمجتمع يُلاحظ أن العلاقة بين عناصر هذه القاعدة تأخذ الشكل ذاته، فالتطور المستمر الذي يظهر في قوى الإنتاج يؤدي إلى إحداث تغيرات أيضا في علاقات الإنتاج التي تعد بمنزلة الإطار الاجتماعي للقاعدة المادية التكنولوجية لكن تطور قوى الإنتاج يسهم إسهاما فعّالا في تحسين آلية العمل، وتحسين مستوى الإنتاج وتطويره باستمرار، وعلى هذا تأخذ العلاقة بين عناصر القاعدة المادية الشكل نفسه وتخضع لمبدأ التأثير المتبادل فلا يمكن فهم تطور أحد العنصرين بمعزل عن الآخر أو بمعزل عن التأثير الذي يمارسه هذا العنصر. وتتجلى وحدة العلاقة بين السّبب والنتيجة أيضا في طبيعة العلاقة بين عناصر البناء الفوقي الذي يجسد أفكار المجتمع وآدابه وفنونه وعقائده إضافة إلى ما يتصل بالسلطة والدولة وغير ذلك، وفي هذا

(1) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، صفحات من 194- 202.

الإطار يسهم كل عنصر في التأثير في العنصر الآخر ويتلقى التأثير منه، ولكن من الصعوبة أن يعطي لأي عنصر من هذه العناصر دور المسبب أو دور المتأثر، لأنه في حقيقة الأمر يتجسد فيه المظهران بآن واحده.

إنّ الناس يدخلون ضمن سياق الإنتاج الذي يقومون به في علاقات محددة ومنفصلة عن رغباتهم، تتطابق مع مرحلة بعينها من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية، ومن مجموع علاقات الإنتاج هذه يتكون التركيب الاقتصادي للمجتمع، الأساس الراسخ الذي يقوم عليه البناء القانوني والسياسي [1] والذي تتوافق معه أنماط محددة من الوعي الاجتماعي، ويؤثر شكل الإنتاج في مجمل العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية، فليس وعي الناس هو الذي يقرر شكل وجودهم الاجتماعي وطبيعته إنّما وجودهم الاجتماعي هو الذي يقرر ويحدد أشكال وعيهم ومستوياته.

[1]- محمد دويدار، مرجع سابق، ص 202.

المبحث الثاني : القطاع الخاص في الجزائر أثناء وقبل الاحتلال الفرنسي

التنظيم الاقتصادي، علاقات الإنتاج والملكية

أولا: قبل الاحتلال.

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي محكومة بصفة أساسية بمبادئ الشريعة الإسلامية وكانت الوسائل الإنتاجية في هذه الفترة محصورة في الأراضي الزراعية وما يتصل بها من آلات خدمية متصلة بالمجال الزراعي – هذا في الريف – وأما في المناطق الحضرية تمثلت تلك الوسائل في الأدوات الحرفية وبعض وسائل الصناعات البسيطة والورش العامة.

إذن تمحور النظام الاقتصادي أساسا حول الأنشطة الحرفية ونشاط زراعي والذي كان على قدر من الأهمية بالنسبة للأول بسبب الانخفاض النسبي لتعداد سكان الحضر بالقياس إلى التعداد القبائلي.

فالكثير من الكتاب الأوروبيين قد قدّروا عدد السكان بحوالي ثلاثة ملايين نسمة غالبية هؤلاء السكان في الريف بينما المدن لا يؤلف سكانها سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى 5% من مجموع السكان وهذه النسبة المتواضعة من سكان المدن إختلفت كثافتها من ناحية لأخرى ففي الغرب 7% إلى 8% والوسط 6% والشرق لم تتجاوز 3% من مجموع سكان المدن[1].

والنشاطات الصناعية ضلت متواضعة لا تتعدى في مجملها الصناعات الحرفية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، فقد شهد النشاط

[1] - سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 – 1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص41.

الصناعي خلال العهد العثماني ثلاثة أشكال من النشاط وهي الشكل الحرفي للإنتاج وشكل البايلك للإنتاج (التابع للسلطة أو البايلك) والشكل السابق للتصنيع (forme préfacturiere).

إنّ هذه النشاطات الحرفية إختلفت أهميتها وتوسعها حسب المناطق وفي الواقع تمركز هذا القطاع الحرفي حول المدن مثل الجزائر، قسنطينة، المدية، تلمسان، بجاية... الخ وهذه الحرف تمثلت أساسا في النجارة الحدادة، الخياطة، الصياغة، صناعة الأسرجة[1].

وقد استمدت تقاليدها من الماضي السحيق واعتمدت في نشاطها على إرضاء متطلبات الأسواق في الريف والمدينة ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعة المحلية المختلفة إلى بعض الأُسر من الحضر والأندلس واليهود التي توارثت صناعتها وحافظت عليها من الاندثار.

كما كانت هذه الحرف تعرف تنظيما اجتماعيا محكمًا وتوزيعا اجتماعيا للعمل على قواعد وأسس معينة فكل فرقة كانت لها نقابات أي أن هذه الصناعات التقليدية لها تنظيمات مهنية لمختلف الحرف حيث كانت هناك تنظيمات للدباغين الإسكافيين، لصانعي البرادع وتنظيمات لحائكي الصوف والقطن والحرير والمطارزين والصباغين والبراميا وللنجارين وللحدادين ولصانعي الأسلحة وصائغي المجوهرات.

كانت تلك المهن منظمة، مثل فرنسا قبل تحرير التجارة والصناعة في 1789 في شكل تعاونيات مهنية ممثلة في شخص ربّ عمل – يُنتخب من قِبل الأعضاء

---

[1] Benissad Mohamed ElHocine, économie du développement de l'Algérie« sous développement et socialisme » , Alger,Economica- Paris , OPU,1979, page 5,6.

حسب مهارته أو كفاءته، وهو يلتزم بالدفاع عن ممثليه أمام السُّلطات ويعتبر النقيب، وإضافة إلى إشرافه على البيع والشراء يملك هذا الأخير وسائل الإنتاج ويدير العملية الإنتاجية ويحرص على تعليم المبتدئين فن إتقان الحرفة، يفك النّزاعات التي تنشأ بين المعلم والصناع أو بين رؤساء الورشات، فهو إذن يُشرف على أُصول المهنة، كما يراقب المنتوج ويحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها[1].

ومن الناحية الاجتماعية كان النشاط الحرفي يشهد تمايزا اجتماعيا يستند في أغلبه إلى العامل العرقي فكل حرفة كانت خاضعة لجماعة عرقية، فيهود الجزائر وقسنطينة مثلا كانوا يحتكرون الصناعات الخاصة بالمعادن الثمينة في الوقت الذي كانت فيه السلطة تحتكر بعض البضائع والمشاغل وكانت عملية الاحتكار التي تمارسها السلطة العثمانية عاملا في إعاقة ومنع تطور الحرفيين الأثرياء إلى شكل صناعي أكثر تطورا.

و عليه فالسلطة العثمانية في الجزائر كانت تحتكر جزءا من النشاط الصناعي مثل صناعة السفن ومسابك المدافع ومطاحن الدقيق والمحاجر وهذه الصناعات الاستخراجية كانت تمثل مجموعة من الضروريات التي تستند إليها قوة البايلك، وقد أدى هذا الوضع إلى تدعيم سلطة الدّاي الاقتصادية والسياسية على هذا النحو واحتكار الدولة للتجارة الخارجية وكذا اشتداد المنافسة الأوروبية للمنتجات المحلية إلى إفشال تحول البورجوازية الجزائرية إلى بورجوازية تحويلية على غرار البورجوازية الأوربية التي وضعت الحرف تحت تصرفها ولم تضيق عليها الاستثمار في هذا المجال.

---

[1]Benissad Mohamed ElHocine op.cit, page,6.

إذن فعكس الصناعة المحلية اليدوية فان الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا في هذه الفترة لا من حيث الكمية[1] ولامن حيث الكيفية وعموما تميزت الصناعات الحرفية والتحويلية بعدة خصائص كاعتمادها على المواد الأولية المتوفرة في البلاد كالأصواف والجلود والأخشاب واتجاههما لتلبية حاجات العيش الضرورية.

وفي خارج تلك المناطق الحضرية وخصوصا في المناطق الجبلية تطورت وتنوعت أيضا الحرف في عدة مناطق خاصة منطقة القبائل في مناطق محددة من هذه البقاع فالشروط الطبيعية في تلك المناطق كبحث النشاط الزراعي – وانطلاقا من تلك المناطق –العرش- أو مجموعة الأرياف تطور نشاط آخر تجاري يدور أساسا حول الباعة المتجولين للمنتوجات الحرفية والزراعية (زيت الزيتون مثلا) وهذا النشاط خلق بدوره عمليات مالية، إقراض النقود، الخ.[2]

واتجهت تلك القبائل إلى سد حاجاتها من مأكل وملبس ومختلف الأدوات بصفة ذاتية وسمحت الأسواق المحلية للفلاحين بمبادلة منتوجاتهم وارتكز هذا التبادل على قيم الاستعمال – وليس على امتلاك النقد –تعلق الأمر إذن:

بنظام إنتاجي تسويقي بسيط، فالإنتاج المعد للتبادل ليس سوى إنتاج قيم استعمالية حيث لم تسمح الظروف الفعلية في تطور النشاط واتساع الأسواق: انغلاق العشائر على بعضها البعض كمجموعات مكتفية ذاتية، انعدام المواصلات، منافسة المصنوعات الأجنبية للمصنوعات الجزائرية نظرا لغلاء هذه

---

[1]- فهي لم تتعد استخراج الملح من سباخ وهران، معالجة الجير المستخرج من المحاجر، بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر، البارود والمدافع.
في قسنطينة والجزائر.

[2]Benissad Mohamed ElHocine, op .cit, page,6.

الأخيرة وعدم انتهاج الحكومة سياسة جمركية حمائية، الضرائب العينية المرتفعة التي كانت تفرض على الأنشطة والاستثمارات الخاصة وتحكم النقابات المهنية في الصناعة كلها عوامل حالت دون قيام صناعة حقيقية في الجزائر آنذاك في مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم توفر المادة الأولية والخبرة الضرورية لهذه المنتوجات. فتعطل تطور الأسواق وتقلصت الصناعات الحرفية مما نتج انخفاض العاملين وتزايد إنتاجية العمل داخل هذا النظام.

أما النشاط الزراعي[1] النشاط الرئيسي والذي يؤمن معيشة السكان - فقد توسعت في التل، مناطق السهوب في الجنوب وفي هذه الأخيرة اهتم السكان بتربية المواشي والجمال.

وكانت الزراعة الجزائرية حتى سنة 1830 زراعة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، صحيح أنّ الجزائر كانت تساهم بعض المساهمة في التجارة الدولية ولكن درجة المساهمة تلك كانت خاضعة في تحديدها للعوامل التلقائية فكانت المادة الزراعية التي تمثل أكثر من 90% من قيمة صادراتها هي القمح ومن ثمة فقد كانت الجزائر من ناحية التخصص الدولي دولة إنتاج قمح ولكنه تخصص

---

[1] - قسم هام من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات وقد أزيل قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية وحتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 بأمر من الداي لبناء 50 سفينة وتعرضت لاجتياح قطعان البدو فلم تعد سوى منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة لا سيما بعد التدمير الذي أحدثه الجيش الفرنسي عند الاستيلاء عليها. ونفس الأوضاع في الشرق بعد أن ظل الانجليز يتزودون بأخشاب غابات عنابة والقالة وبني صالح وسيبوس مقابل 200 ألف فرنك حتى سنة 1817.

ساعد هذا على تقلص مساحات الغابات وتدعيم الحياة الرعوية كنشاط اقتصادي ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب وعن الإنتاج الفلاحي فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية حبوب وأشجار مثمرة.

تلقائي غير موجه ولا مقصود. فقد كانت العائلة من تلقاء نفسها هي التي تباشر هذا النوع من الزراعة بهدف الاستهلاك الذاتي أولا وتسويق الفائض ثانيا وكانت هذه الظاهرة عامة في كل الزراعة الجزائرية بصرف النظر عن الأشكال القانونية لاستغلال الأرض عامل الإنتاج الأساسي: تحت شكل أراضي البيلك - العزل - العرش والتي كانت تمثل أشكالًا مختلفة من حيث العلاقات الإنتاجية.

- توضيح حول ملكية الأراضي[1]: طبقا لمبادئ التشريع الإسلامي الذي كان يحكم البلد فالأراضي تكون ملكا للمجتمع باعتبار أنها مملوكة في الأصل لله والذي جعل بني آدم مستخلفين فيها ويمثل الخليفة الإسلامي في هذا النظام المالك السامي لجميع الأراضي في البلاد الإسلامية واحتل الباي مركز القيادة للمجتمع الإسلامي الجزائري معينا من قبل الخليفة العثماني وممثلا له وطبقا للايديولوجية الإسلامية الحاكمة والمديرة لشؤون المجتمع الإسلامي وإلى هذه السلطة يمكن أن تُنسب جميع الأراضي الزراعية في الجزائر بالتالي فصفة العمومية كانت تمتد في ظل هذا النظام إلى كافة الأراضي بالنظر إلى الاعتراف بملكيتها إلى السلطة العامة المتمثلة للمجتمع الإسلامي لكن التكييف السابق يعطي تصورا نظريا للموقف أما عمليا فالوضع مغاير[2]:

فأراضي البيلك: تمثلت في الأراضي الجيدة التي كانت تقع حول المدن المخصصة للحاميات العسكرية وكانت تزرع بأسلوب الخماسة[3] حيث تقدم الدولة للفلاحين متطلبات زراعة هذه الأراضي وتعطيهم نظير زراعتها خمس المنتوج أما باقي

---

[1]- وعن التطور الشامل والتاريخي للملكية العقارية في الجزائر أنظر: Mohamed Tahar Alloum, le régime foncier en Algérie

[2] - محمد فاروق عبد الحميد، التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري- دراسة مقارنة في ظل قانون الأملاك الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص10.

[3]- سوف نتعرض بالتفصيل في أجزاء لاحقة من البحث لهذا العنصر "الخماس".

المحاصيل فقد كانت تجمع بمعرفة مندوبي السلطة في المتاجر والصوامع العامة. فتعود الملكية الحقيقية إذن للأرض إلى الوصي الذي يسيطر على نظام القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

أما الأراضي الزراعية التي كانت تعرف تحت اسم " الإقطاعيات عزل" فهي الأراضي التي صودرت بمعرفة الباي أو أُشتريت لحسابه من ملاّكها ثم اقتطعت أجزاء منها لكبار شخصيات الدولة أو لبعض القبائل المتعاونة أو تم تأجيرها بمقابل نقدي لبعض المزارعين الفرديين ممن تربطهم بالسلطة صلات من التفاني والولاء وهذه الأراضي استمرت السلطة محتفظة بملكيتها ومنح المنتفعون بها ممارسة كافة حقوق الانتفاع بصورة غير محددة المدة: هم من يحددون استخدام وسائل الإنتاج والمحصول مما جعلها تبدو كملكية خاصة لهم إن اتسمت بعدم الثبات لقدرة السلطة على استعادة حقوق تملكها في أي وقت ووضع حد لاستغلال حائزيها: خضوع شكلي لنظام القوى المنتجة تحت سيطرة علاقات الإنتاج.

وأخيرا نجد نمطا ثالثا من أنماط ملكية الأراضي الزراعية بالجزائر في هذا الوقت يتمثل في الأراضي الزراعية "عرش" حيث كانت السلطة تخصص لكل قبيلة مساحة من الأراضي لمزاولة أنشطة الزراعة والرعي وكانت تأخذ صور الملكية العائلية أو التعاونية حيث تملك القبيلة وسائل الإنتاج ملكية جماعية ويوزع الدخل الناجم عن الزراعة أو الرعي إلي قسمين قسم يوجه إلى دعم وسائل الإنتاج الجماعي والآخر يخصص لاستهلاك أفراد القبيلة حسب احتياجاتهم

وطبقا لقواعد مختلفة يحكمها عرف كل قبيلة[1]. وهنا لم تكن السلطة العامة تمارس أي نوع من تحديد وسائل الإنتاج أو المنتوج إنّما يكون تدخلها في عملية تخصيص المنتوج من خلال الاستقطاع الضريبي مقابل استغلال الأراضي التي استمرت طبقا للقاعدة العامة مملوكة لها: نقف الآن أمام نوعين من الملكية: خاصة تدعم من السلطة الحاكمة سياسيا واجتماعيا. وملكية عامة في منطقة القبائل.

وبجانب عامل الأرض هذا تظهر الأساليب العتيقة المتبعة والآلات البدائية المستخدمة في خدمة الأرض وقد تمثلت أساسا في المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة كما أن وسائل الريّ وتحسين الإنتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية ظلت غريبة عن سكان الأرياف[2] وتلك الأراضي كلها كانت يجمعها هدف واحد وهو إنتاج المواد الغذائية من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي أولا والتسويق ثانيا بمعنى لم يكن السوق هو الهدف من الإنتاج كما في الأسلوب الرأسمالي وإنما يأتي في المرتبة الثانية بتحقيق الفائض الفعلي وكانت عملية الإنتاج تعتمد بصفة أساسية على استخدام العمل الكثيف مما جعل معدل التركيب العضوي لرأس المال[3] (الثابت والمتغير) منخفضا.

---

1 - غالبا ما تكون أراضي بور، وهذه الأراضي كانت كنوع من شيوع الأرض البدائية بين أفراد القبيلة ولكن في الحقيقة شيوع في الملكية فقط للأرض أما توزيع العائد فإنه يكون بحسب العمل المبذول وليس هناك عملية توزيع متساوية له، كل فرد في هذه القبيلة يقوم باستصلاح أو زراعة قطعة من هذه الأراضي يصبح له حق خاص عليها وهو حق ينتقل بطريقة مباشرة إلى ورثته من الذكور.

2 - ظروف صعبة يعيشها الفلاح فقد كان عرضة للحملات العسكرية ومهددا من قبل قبائل المخزن المسلحة كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والآخر.

3 - رأس المال الثابت هي أدوات العمل وموضوع العمل ورأس المال المتغير هي عدد ساعات العمل المبذولة في الإنتاج.

وهيكل الزراعة في الحقيقة لم يكن متجانس الوحدات من زاوية واحدة فقط، وهي طبيعة علاقاته الإنتاجية لأنه تركب من استغلاليات زراعية مختلفة الأشكال القانونية للاستغلال - أراضي بيلك- عرش- عزل... ولكنه من حيث درجة تطور قواه الإنتاجية كان متجانسا وكان يعطي شيئًا من الاستقرار لهذه الزراعة.

ثانيا: أثناء الاحتلال الفرنسي.

لا يستمر الوضع عما هو عليه باحتلال القوات الفرنسية الجزائر فبتوقيع معاهدة استسلام الحامية التركية في 5 يوليو سنة 1830 إنهار النظام التركي الحاكم وحدث تعديل جذري في نظم الملكية بالصورة التي كانت عليها في ظل النظام التركي.

وتبلورت الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال الفرنسي في هذا المجال في احتفاظها بسريان المبدأ الإسلامي القاضي بملكية جميع الأراضي للسلطة الحاكمة[1] ونزع ملكية أفراد السلطة التركية الحاكمة وفرض عقوبات بمصادرة لبعض أملاك الأهالي المقاومين للاحتلال وتحديد وحصر ممتلكات القبائل من الأراضي وحل نظام الملكية الجماعية القبلي واستبداله بنظام الملكية الفردية الخاصة، وبفعل تلك المصادرات وتحديد مساحات الأراضي تغير هيكل الزراعة في

[1] استندت سلطة الاحتلال الفرنسي على هذا المبدأ الذي كان مستقرا في الفقه الإسلامي وطبقته سلطة الاحتلال التركي واستندت عليه في التسلط على كافة الممتلكات الزراعية الخاصة حيث لم تعترف لملاكها إلا بحق الحيازة والانتفاع فقط مما كان يعطيها الحق في الاستيلاء على هذه الأراضي في أي وقت شاءت دون خروج على مبدأ الشرعية والذي كان مكفولا في ظل هذه القاعدة الشرعية. وقد وجد الفرنسيون هذا المبدأ ملائما تماما لأهدافهم الاستعمارية بالرغم من إسقاط أحكام الشريعة الإسلامية الأخرى كنظام حاكم وفي هذا المجال أقر أحد قادة السلطة الحاكمة في العسكريين الفرنسيين أمام المجلس التشريعي في مارس 1863: " إن ملكية أراضي الإقليم الجزائري هي ملك للدولة الفرنسية تأسيسا وامتدادا لبعض الآراء الفقهية المؤيدة واستنادا على المبدأ القرآني الذي يقر بامتلاك السلطة العامة لجميع الأراضي المكونة لإقليم البلد الذي يتم غزوه ".

الجزائر وفق أهداف محددة تضمن دوام الاستغلال الرأسمالي للموارد المادية (الأرض) والجهد البشري وقد تم التخطيط لهذه العملية على مرحلتين كانت الأولى مضطربة بين الاستيلاء (النزع) التلقائي والاستيلاء الموجه بينما كانت الثانية موجهة كل التوجيه:

1- الاستيلاء الحر للأراضي من 1830 إلى 1870: توجهت عمليات الاستيلاء إلى الأراضي ذات شكل الاستخدام الجماعي مثل أراضي العرش البيلك والأراضي البور الأحباس وغيرها لأنها في رأي فرنسا لا تتمتع بحق الملكية الفردية وكل ما ليس ملكا خاصا يجب تحطيمه وإعادة توزيعه إن أمكن على المستقدمين من أوروبا وبمقتضى قانون سنة 1846 نزعت ملكية الأراضي الزراعية الغير مزروعة أو مستغلة من طرف القبائل وبالتالي أضيفت إلى ملكية الدولة 95 ألف هكتار باعتبارها أملاك عامة. وفي 16 يونيو 1851 سنة فرضت الحراسة على جميع أموال الجالية التركية من أراضي (البيلك) وغابات وفي 31 أكتوبر سنة 1845 فرضت الحراسة كذلك على أملاك الأهالي المقاومين للاحتلال والأموال العقارية والمنقولة التي تركها ملاّكها في أعقاب احتلال أراضيهم من قوات الغزو. وتمت في 10 أبريل سنة 1847 مصادرة أراضي القبائل التي لم تتناسب مع عدد أفرادها.وبمقتضى قوانين التضييق والتحديد نقلت إلى أملاك الدولة في الفترة من سنة 1851 إلى سنة 1861 ما مساحته 61363 هكتارا من الأراضي الزراعية وإلى جوار القوانين السابقة أصدرت سلطة الاحتلال في 22 أبريل 1863 قانونا حلّت بمقتضاه الملكية الجماعية للقبيلة على الأراضي ووزعتها على دواوير القبائل على أن يتم تقسيم أراضي كل دوار فرديا على الأفراد المكونين له بحيث تتحول الملكية الجماعية للقبيلة إلى ملكية فردية. وبمقتضى هذا القانون لم يحتفظ

بالملكية الجماعية للقبائل في مجال الأموال المخصصة للنفع المشترك لأفراد القبيلة وبمقتضى هذا التشريع أصبح ممكنا الاتجار والتصرف بالبيع في تلك الأراضي الزراعية[1].

2. الاستيلاء الرسمي: منذ 1870 حيث حصل استيلاء واسع للملكيات الزراعية الخاصة والتي استهدفت بشكل ملحوظ أراضي السهول الخصبة وفي هذا الإطار أصدرت مرسوم في 26 جويلية من العام 1873 الذي تنص المادة الثالثة فيه على ما يلي: " تشكل الملكية الفردية الخاصة من حصة أو حصص الأراضي لذوي الحقوق ويمنح سندات الملكية "[2] وضمن هذا المرسوم تم الاستغناء عن النظام الاقتصادي الفلاحي الجماعي بنظام فلاحين ذوي الملكية الصغيرة الخاصة وكان من هنا على كل منتج مقاومة الضغوط الناتجة والضرائب وأصبح بالتالي كل من الإنتاج وقوة العمل خاضعين لعلاقات السوق، وكذلك أدى تحول الإنتاج إلى التبادل لإتّساع القاعدة الاقتصادية لرأس المال التجاري في الزراعة مما ساعد على إبراز طبقة من الجزائريين مكونة من التجار والمنتجين تملك الأراضي ورأس المال وهذا ما تأكد عبر قانون 16 فيفري سنة 1897 الذي جاء ليعالج النواقص ويفتح المجال للتهديم النهائي لنظام الجماعة القبلية وتوسيع نمو الرأسمالية في الأرياف بتمركز للملكية بين البورجوازية الأوربية والجزائرية الموالية لها.

ومن سنة 1871 إلى سنة 1882 بلغت العائلات التي تم تهجيرها من فرنسا إلى الجزائر أربعة آلاف عائلة تم توزيع عليها 347268 هكتار من الأراضي المنتزعة

---

[1]- للتوسع أكثر في هذه النقطة ومختلف تلك القوانين راجع: Mohamed Tahar Alloum, le régime foncier en Algérie

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص61.

ارتفعت إلى 687000 سنة 1900 كانت كلها من أجود الأراضي الخاصة.[1] واتسمت هذه المرحلة ببناء قواعد اقتصادية استعمارية قوية تتمثل في إفقار الشعب عن طريق مصادرة إنتاجهم حتى يجعل منه مجرد عمال أو أشباه عمال يملكون فقط جهدهم العضلي وهي سياسة هدفت على المدى الطويل استغلال العمال الجزائريين بأبخس الأثمان.

وبعد استيفاء مختلف التطبيقات التشريعية (في 31 ديسمبر 1894) احتفظت الدولة بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والغابات في نطاق ملكها العام وقد بلغت مساحتها الإجمالية 2336164 هكتار وتوزعت كما يلي: 849.987 هكتار أراضي زراعية ومراعي، 1.457.829 هكتار غابات خشبية، 82348 هكتار أراضي مخصصة للمرافق العامة. وقد عمدت سلطة الاحتلال بعد تجميع هذا الكم الهائل من ملكية الأراضي إلى التصرف الجزئي فيها بالبيع إلى المستوطنين الفرنسيين وإنشاء القرى الزراعية لهم سواء مجانا أو بعوض، هذا بالإضافة إلى ما منحت استغلاله لبعض الشركات الفرنسية الخاصة تحت نظام الالتزام وقد بلغ تعداد القرى والمراكز الزراعية والشركات المنشأة للمستوطنين الفرنسين خلال الفترة من سنة 1841 إلى سنة 1860 مايلي 177 قرية ضمت قرابة 86000 مستوطنين نقل إليها ملكية 428000 هكتار من الأراضي، 51 شركة ملتزمة نقلت إليها حقوق استغلال 126000 هكتارا من الأراضي وهو الأمر الذي يشير إلى تقلص ملكية الدولة العامة من الأراضي بالقدر الذي تم التصرف فيه إلى الأملاك الفردية الخاصة للمستوطنين والشركات الفرنسية[2].

---

[1]- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 131.

[2] - محمد فاروق عبد الحميد، مرجع سابق.

تـزداد إذن مـساحـات الأراضي لـلمعمريـن وهي ذات الـجودة الـعالـية والـخصبة وتـتقهقر أراضي الجـزائـريـين نـحو المـناطـق الـجبلية الجـرداء أو مـناطـق الـنجود المحادية للصحـراء وتـزداد انكماشـا. كانـت تلك بـدايـة تـاريـخية لـنشـوء ازدواجـية زراعـية ذات طـابـعين: مـن جـهة ذات طـابـع الاخـتلاف في درجـة تـطور الـقوى الإنتاجية: متخلفة في أراضي الجـزائريين نظرا للاضطهاد المسلط عليه ومتطورة في قـطاع المعمرين بسـبب الإعانة المادية والـفنية المزود بها في كل وقت ومن جهة ذات طـابـع الاخـتلاف في الـعلاقـات الإنـتاجـية لأنـه إذا كان الـقطاع الأول مـوجـه لإشـباع حـاجـات الاسـتهلاك الـذاتي فـإن الـثاني كان ينتج بـقصد تـسويـق المـنتوج وكانت الـزراعـة فيه مكملة للبلد الأم "فـرنسا" وانعكس ذلك في التحول الجذري في نوعية المنتجات والتبعية الكاملة في تقلبات حجمها لحالات العرض والطلب في الأسواق الأوروبية وخصوصا الفرنسية.[1]

إن نزع ملكية هؤلاء الفلاحين وتهديم أشكال تنظيمهم الاجتماعية بهدف " خلق نظام اقتصادي ذوي الملكية الصغيرة، بدلا من النظام الاقتصادي الجماعي الذي كان سـائـدا " مهـد لـظهور الـرأسـمالـية في الـزراعـة: فـإذا تـعلق الأمـر بـالـغابـات أو الممرات أو الأراضي الأخرى فهي بكل تأكيد وسـائل إنتاج تم انتزاعها من الـفلاحين الجزائريين ففي الـواقع نظرا لرداءة التكنولوجيا الزراعية يلجا الفلاحون للزراعة الـواسـعة الـتي تـتطلب مساحـات شـاسـعة من الأراضي كذلك تشكل الممرات سبل تغذية للمواشي وبالتالي لتسميد الأرض.أما الغابات فقد شكلت دائما أماكن رعي

[1]- بهلول حسن، مرجع سابق، ص 132، ص 133.

للمواشي ومصدر تموين للخشب المعد للتدفئة والطبخ والفرجات بين الأشجار كانت تزرع...[1]

وتوفرت قوة عمل هامة عند البيع الغير محدود للملكيات الصغيرة الغير كافية لضمان عيش كل قبيلة، هذه اليد العاملة التي كانت في المناطق والمراكز الحضرية والريفية، سوف تستخدم على نطاق واسع في السوق من طرف السلطة المحتلة، من طرف المجتمع والمعمرين الأوروبيين في المدن والأرياف. وسوف تكون تحت التصرف لخلق الهياكل القاعدية الحضرية والريفية في الجزائر ودعم الصناعة الفرنسية المستعمرة مصدر توسع التراكم الرأسمالي.[2]

وتوطدت إذن العلاقات الرأسمالية بوضوح في الفترة الممتدة من سنة 1830 إلى سنة 1930 من خلال تطوير زراعة الكروم وتوسيع زراعة الحبوب وزراعة الحمضيات واستثمار الغابات بعد نزع ملكية الفلاحين عن الأراضي بشكل واسع وجماعي (هذه القوة العاملة التي إستخدمت على نطاق واسع كما ذكرنا) مما جعل عدد الفلاحين بدون أرض يزداد أكثر فأكثر فمثلا كان عدد الخماسين والعمال الزراعيين يشكلون نسبة 42.1% من السكان القادرين على العمل عام 1901 وارتفعت إلى 47.8% عام 1914 ونسبة 50% عام 1930. أما عن ملاكي الأراضي فلقد كانت نسبة من لا تتجاوز ملكيتهم العشرة هكتارات تزيد عن النصف عام 1914 واستمرت هذه النسبة بالازدياد حتى عام 1930.

إن نمو الرأسمالية والذي أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير نشاطات الاستيراد والتصدير وتوسيع جزئي للسوق قد رسم الأسس الاقتصادية

---

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص 82.

[2]- Abdeltif Benachenhou, Régimes des terres et structures agraires au Maghreb, Alger 1970.page 69.

للبورجوازية التي استفادت من التراكم بالرغم من سيطرة الرأسمال الفرنسي والأجنبي، فقد عرف الرأسمال الجزائري تراكما محدودا ضمن قطاعات محدودة مثل تجارة الجملة وبعض صناعات التبغ والأغذية والنسيج كما انعكست أزمة سنة 1929 مباشرة على الجزائر المستعمرة وخاصة على الملكية لدى الأوربيين لحدوث ثاني ركود في تراكم رأس المال الأوروبي مما انعكس بشكل إيجابي على الملكية البورجوازية الجزائرية في توسعها وزيادتها.

أما خلال حرب التحرير والتي كان لها أثر في توسيع المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة ومحاولة المستعمر كسب صفوفها، قامت السلطات الاستعمارية بتوفير الدعم للبورجوازية الجزائرية وجعلت 22% من الملاك يستحوذون على نسبة 63% من الدخل الزراعي عام 1960 وهذا يدل على التركيز الكبير لرأس المال الزراعي لدى طبقة محدودة. وفي المدن فقد شهدت ضعفا واضحا للقواعد الاقتصادية الصناعية والتجارية للبورجوازية الجزائرية مقارنة مع نظيرتها الأوروبية فقد كانت نسبة 47.3% خلال فترة 1954 نسبة المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون من مجموع المؤسسات الموجودة (صناعة أو تجارة) وهي تعتبر ضعيفة وتؤكد على تمركز القوة الاقتصادية في يد الأوروبيين. وتطور تلك البورجوازية الصناعية المحلية كان مرتبط في الأساس باستراتيجيات الشركات المستعمرة وقد استفادت في نفس الوقت بشكل كبير من شروط التراكم بعد سنة 1954 وخاصة في فترة مخطط قسنطينة (1959) التي تم فيها منح الدعم

للقطاع الخاص الصناعي بإرساء قواعد لعدة مشاريع ووحدات صناعية لخواص جزائريين تمثلت أساسا في صناعة النسيج والغذاء.[1]

التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية في هذه الفترة

أولا: الخلفية التاريخية.

كان الأثر الذي تركه الوجود التركي على البنية الاجتماعية في الجزائر يتمثل في إعاقة القوى الاجتماعية الاقتصادية على التطور والنمو سواء باستغلالها المباشر أو عن طريق منعها من استغلال الخيرات والثروات الطبيعية التي كانت من الممكن أن تحقق فائضا إنتاجيا أوسع يمكنها من تطوير ذاتها اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا وذلك بسبب سياسية الاحتكار التي كان يتبعها النظام السياسي للبايات على النشاط الاقتصادي التجاري والصناعي بالخصوص، أما الاستعمار الفرنسي كانت علاقته بالمجتمع الجزائري وكياناته الاجتماعية أخطر وأشرس بحيث لم يكتف باستغلالها واستغلال خيراتها بل عمل على طحن وتفكيك هذه البنية الاجتماعية المتماسكة ليحولها إلى فتات وأشلاء متناثرة هنا وهناك، فالتفكيك لم يكن عشوائيا بل كان مدروسا وممنهجا، ولذا كان عميقا وبليغا وخاصة مع البنية الاجتماعية التي بقيت محافظة على استقلالها وعلى كامل مقومات قوتها وتماسكها أثناء الوجود التركي، فبعد دخول الاستعمار الفرنسي إنهارت مباشرة، فمنها من اختار أفرادها الخروج والهروب بأمواله من الجزائر، ومنها من اختار الاندماج والتحالف مع السلطة الاستعمارية الجديدة

[1]- زغيب شهرزاد، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال، أطروحة دكتوراه دولة في العوم الاقتصادية- غير منشورة - جامعة باجي مختار عنابة، سنة 2004، ص 37، ص 39.

والخضوع لها، فبحكم عدم تجذرها الاجتماعي الذي جعل منها مجرد ظاهرة اجتماعية لنظام سياسي كان قائما، لأن براغماتيتها فرضت عليها أن تنقل ولاءها من سلطة آفلة إلى سلطة قادمة، حتى تحافظ على كيانها ووجودها الاجتماعي أو ما تبقى منه، "... كان ذلك أيضا بداية إختفاء الطبقة الثرية التي كانت تستمد قوتها من القاعدة المادية للسلطة الحاكمة، فاختار بعضها الهجرة إلى الخارج اختار بعض آخر التحالف مع الإدارة الاستعمارية "، وبالتالي إنّ هذه الشرائح الاجتماعية التي كونت بنية المجتمع الحضري في الفترة التركية، لم تكن قوى اجتماعية واقتصادية حقيقية أي بنيانا اجتماعيا يتضمن عناصر القوة والتماسك التي تمكنه من الوقوف كقوة طلائعية في وجه هذا الكيان الاستعماري، بل إن ذلك ينطبق على البنية الاجتماعية الريفية التي بقيت مستقلة عنه والتي استعمل المستعمر معها كل الوسائل المنهجية من أجل تفجيرها من الداخل بضرب وتحطيم مقومات تماسكها وذلك بواسطة:

- تفكيك الملكية الجماعية التي كانت تقوم وتؤسس عليها وجودها الاجتماعي القبلي.

- استغلال العامل الديني الذي كان يشكل هوية ومقوم الأساس الذي كان يؤسس عليه زعيم القبيلة حكمه.

- التدخل في تشكيل وإعادة الرابط الدموي والقرابي بإخضاعه لمراقبة السلطة الاستعمارية بواسطة إنشاء نظام الحالة المدنية.

- بالإضافة إلى العامل العسكري واستعمال القوة من مطاردة وتشريد وعزل الأُسر والعائلات عن بعضها البعض بأي حجة كانت.

- فتفكيك الملكية الجماعية تم تحقيقه بصيرورة من القوانين أصدرها المستعمر منها قانون سنة 1851، الذي أراد من خلاله المستعمر الحد من ملكية القبيلة للأرض وتحويله بذلك إلى مجرد حق استثمار وقطف الثمار فقط.

- ثم بعده قانون سنة 1856 الذي كرس وحصر الملكية في حق واحد لا غير وهو حق قطف الثمار أما الملكية فهي إحتياط عقاري تابع للسلطة الفرنسية ثم بعد ذلك قانون وارنييه warner والذي كان من نتائجه ظهور نوع من المضاربة والتسابق بين الجزائريين للتخلص من الأراضي فأدى ذلك إلى ظهور بذور إنشقاق وتصاعد الخصومات فيما بينهم فساعد ذلك المحتل على عقد الكثير من الصفقات العقارية بأيسر الطرق وأرخص الاثمان، إذ بلغت الصفقات القضائية التي تمت خلال الفترة بين سنة 1871 وسنة 1895 عمّا يقارب 27 ألف صفقة أوقعت في حوزة المعمرين ما يربو عن 63 ألف هكتار من الأراضي إلى غير ذلك من القوانين والإجراءات الإدارية الأخرى التي لم يكن لها إلاّ هدف استراتيجي واحد وهو فصل الملكية الجماعية كحاضنة عن البنية الاجتماعية للقبيلة، أما استعمال العامل الديني لهذا الغرض يتمثل في الترويج والدعاية لأحقية الإمام أو من ينوبه في الاستيلاء على أراضي الأهالي بحجة أنها وقف وطني.ولم تتوقف آلية المستعمر عن هذا الحد بل عملت على تطوير استراتيجيتها من نزع الملكية والاستحواذ عليها إلى استراتيجية إستقطاب اليد العاملة للعمل في الأراضي الفلاحية التابعة للمعمرين وذلك بواسطة:

1- تطوير التقنيات الزراعية من أجل تكثيف المنتوج الزراعي حتى يصبح العمل في الزراعة بالطرق البدائية غير تنافسي وغير مجدي وبذلك تتحول إلى قاعدة طاردة.

2- تطوير العمل الفلاحي المأجور أو على الأقل العمل الذي يوفر امتيازات أحسن من تلك التي يوفرها العمل عند الأهالي أو عند القبيلة أي تطوير آليات إستقطاب.

كلّ هذا أدى إلى تفتيت وفصل الفرد عن المجتمع القبلي وعلى البنية الاجتماعية والقبلية وظهور الأسرة النووية، أي أصبح الفرد كيانا اجتماعيا مستقلا اقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا: " الفرد أصبح كائنا مستلبا من الناحية الاقتصادية ومجردا من الطابع الاجتماعي على المستوى الاجتماعي والثقافي "إن هذه العملية أدت إلى نتيجة أعمق من ذلك على المستوى الذهني والنفسي للفرد الجزائري بحيث أصبح هذا الفرد يعيش حالة استلاب واغتراب كلي ليس ناتج عن مجرد عملية استغلال من طرف صاحب العمل أو الرأسمالي كما يرى كارل ماركس، بل ناتج عن الفقدان الكلي للقاعدة الاقتصادية التي كانت تشكل هويته وذاته، ويعيش حالة فقدان لقيمة أو معايير ثقافية واجتماعية لازمته طيلة حياته والمستمدة من الإرث التاريخي لصيرورة البنية الاجتماعية الكبرى التي كان كان ينتمي إليها.

فالبنية الاجتماعية القبلية هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية تاريخية، والفرد الجزائري الذي طحنته هذه الآلية الاستعمارية الممنهجة وأفقدته بذلك قدرة على العمل والمقاومة أو حتى التفكير فيهما، بدليل أن أول ظهور للحركة الوطنية في الجزائر كان في المهجر وفي أوساط العمال المهاجرين وتحت لواء نجم شمال إفريقيا، حيث كان برنامجها يتلخص في رفض الاستيطان والاستعمار والعمل على استرجاع الأراضي عن طريق تأميمها والتأكيد على الهوية الجزائرية العربية فهو برنامج يتناقض رأسا مع الآلية التي عمل عليها الاستعمار من أجل

تحطيم البنية الاجتماعية القبلية وهي استعمال القوة، نزع الملكية وطمس الهوية.

ثانيا: تطور القوى الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية.

بعد 100 سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر وتغلغل الرأسمالية الزراعية منذ 1880 حيث قويت حركة نزع ملكية الفلاحين وإخضاعها السياسي والاقتصادي وبدأت في الوقت نفسه في صفوف السكان حركة ارتقاء اجتماعي مرتبط بتوسع الرأسمالية وأجهزتها السياسية الإدارية المستندة إلى هذا التوسع من ملاك عقاريين وتجار وأيضا قادة...ومنه نحاول في هذا الجزء البحث في القوى الاجتماعية الجزائرية، لا يخفى أنه وفي ظل هذه الفترة طغت البورجوازية الفرنسية المستعمرة كقوة اقتصادية مهيمنة على الساحة، لا يهمنا تحليل هذه الأخيرة بقدر ما يهمنا التركيز على القوى الاجتماعية الجزائرية ظروف تشكلها وتطورها حتى الاستقلال.

1- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الريفية:

الجدول رقم 01: الملكية العقارية للجزائريين سنة 1930.

مساحة الأرض	الملكية الجزائرية	المتوسط	المالكون الجزائريون	نسبة المساحة
10 -	434537	4	1738806	23%
50 - 10	140010	18.8	2635275	35%
100 - 50	35962	43.1	1595398	21%
100 +	7035	198.3	1593498	21%

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 292

يستحوذ القسم الأكبر من الجزائريين على المساحات الصغيرة ويمكن فصل الفئات التالية:

- جماهير كادحة في الريف.
- بورجوازيات ريفية صغيرة.
- بورجوازيات متوسطة.
- وأخيرا البورجوازيات العقارية الكبرى.

أ/ الجماهير الكادحة والفلاحون الفقراء:

يتم التحليل بعد استعراض الجدول المرافق[1]

الجدول رقم 2: تطور الملاك الجزائريون حتى سنة 1960.

السنة	الملاّك	المزارعون	الخماسون	عمال زراعيون	السكان الزراعيون والعاملون	إجمالي السكان الزراعيين
1901	620899	37455	350715	151108	1135166	3230647
1910	530211	-	426851	207707	1164769	3525768
1914	565218	40755	407050	210205	1163532	3605449
1930	617544	50771	634600	428032	1730947	4419943
1938	549395	55600	713000			
1948	537800	-	132900			
1954	503700	-	60500			
1960	373000					

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق ص 297.

انخفاض عدد الخماسة راجع استخدام الآلات الزراعية الحديثة والماكينات اللازمة بقوة في الأراضي الزراعية الحديثة.

يستطرد من الجدول أعلاه: انخفاض عدد المالكين الجزائريين تدرجيا حيث تمت هنا نزع لملكياتهم واستخدام القوة العاملة الناتجة عن فصل هؤلاء الفلاحين عن أراضيهم في النظام السائد الرأسمالي، الاستخدام المأجور وغيره... وبالتالي:

- إزدياد عدد الخماسة، العمال الزراعيون والكادحون:

* فالعمال والكادحون تمثل طبقات اجتماعية تنتج فائض القيمة الذي تراكمه البورجوازية والقسم الكبير منهم موسمين:

فالمالك هنا لا يحتاج لهذه القوة العاملة طيلة الوقت نظرا لنوعية الزراعات السائدة والتي اعتمد عليها التراكم، ففي زراعة الكرمة مثلا فإن مرحلتي التسريع والقطاف هي التي تستخدم القوة العاملة بكثرة، وقوى عاملة شبه معدومة في الفترات الأخرى...

ويظهر ضعف التنظيم الاقتصادي والسياسي لهذه الطبقة في الريف فمستوى الأجور تبقى شديدة الانخفاض حيث يتقاضى العمال العاديون: 8 فرنكات، المهرة: 9 فرنكات، الماهرون جدا: 10 فرنكات، النساء: 5 فرنكات في حين يتقاضى الأطفال 5 أو 4 فرنكات. بالمقابل العمال المهرة الأوروبيون يتلقون كأجر 35 إلى 40 فرنك.[1]

* الخماسة والذين تزايد عددهم باستمرار تعتبر الطبقة الأكثر خضوعا للاستغلال القائم من طرف البورجوازية حيث يستحوذ المالك هنا على قوى

- [1] Abdelouahab Razig, l'accumulation coloniale en Algérie durant l'entre deux guerres. O.p.u
2007,p76.

عمل زهيدة مقابل منح الخماس[1] جزءا صغيرا من المنتوج. وانتشر عدد هؤلاء الخماسين على الخصوص في الحيازات الزراعية الكبيرة وخاصة التي تزيد عن 50 هكتار.

يعكس هذا التطور في القوى العاملة نمو الرأسمالية في الزراعة لكن وفق شكلين محددين[2]: رأسمالية "حقيقية" تستغل قوة عمل مأجور ووسائل عمل حديثة ورأسمالية "شكلية" تستغل الخماسة فرغم ارتكازها على تسويق الإنتاج واستغلال قوة عمل فإنها لا تحول هذه الأخيرة إلى سلعة. فالاحتفاظ بقوة العمل يتم عبر منح قسم من الإنتاج، أما المسكن والملبس تؤمن بصفة ذاتية عائلية أو حرفية ضمن القرية.

ب/ البورجوازية. الريفية الصغيرة: وهم. الفلاحون ذوي الملكيات الصغيرة التي لا تتعدى العشر هكتارات والذين تخصصوا أساسا في إنتاج الحبوب أو الأشجار المثمرة وبسبب الظروف السائدة القاسية تقع هذه الفئة من الفلاحين تحت سيطرة التجارة المحلية وتضطر في معظم الأحيان تحت ضغوط تزايد أفراد العائلة- والذين يجب من الفلاحين إعالتهم- وتقلبات الجو والمناخ للجوء إلى المرابين مما يؤدي إلى انتزاع ملكياتهم تدريجيا ويصبح السير نحو التكدح أمرا

---

[1] - لا يتلقى الخماس (يعمل في الحقل أو الأرض) أجرا على عمله بل يتلقى جزءا من الإنتاج أي 1/5 خمسه. فالخماس إذن لا يملك الأرض فهو مزارع بالخمس نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء هي جزء للأرض وجزء للزرع وجزء للحيوانات المستخدمة في الحرث وجزء للأدوات وجزء أخير للعمل وبما أن المالك يقدم في عملية الاستغلال الزراعي هذه الأرض والزرع والحيوانات والأدوات فمن حقه إذن أن يكون نصيبه من المحصول أربعة أجزاء أما الباقي فهو الخمس فيكون من نصيب العمل أي الشخص الذي قدم جهده وجهد أفراد عائلته في استغلال الأرض.

[2] - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق 292.

واقعيا: عمالا يبيعون قوة عملهم أو خماسة، ويتوسع التراكم بهذه الفئة التي تزداد فقرا ويستمر باستغلال قوة عملها.

ج- د/ البورجوازيات الجزائرية الكبرى[1] (والتي تملك أكثر من 100 هكتار: حمضيات، كرمة، حبوب أو التي تملك أكثر من 50 هكتار- كرمة) والبورجوازية الجزائرية المتوسطة أي الفئة المالكة بين 50 و 10 هكتارات. من هذه الملكيات الكبيرة يتبين أن هاتين الفئتين تشكلان قوى اقتصادية قائمة لكن الوضع الاستعماري السائد يكبح تطور هذه القوى اقتصاديا وكذا سياسيا فالفئة الأولى مبعدة تماما عن السلطة السياسية ولا تمارس أي هيمنة وفي كل الأحوال تبقى هذه الأخيرة متحالفة مع وتابعة للبورجوازية المستعمرة لأنها نمت بطبيعة الحال في ظلها. والتراكم فيها يضل محدودا: عدم التساوي أمام الاعتماد- التمويل – الدعم بينها وبين مثيلتها المستعمرة.

أما البورجوازية المتوسطة (تملك بين 10 إلى 50 هكتار أو 100 هكتار حسب الزراعة) مثل البورجوازية الكبرى أو أكثر تخضع بشكل أكبر للسيطرة الاقتصادية والسياسية للبورجوازية الأوربية ولا تملك أية سلطة أو سيطرة فحصولها على الاعتماد يكاد يكون معدوما، لا تتدخل في نظام الأسعار، محدودة إذن هي أرباحها.

2- في المدينة:

---

[1]- هي تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بمثيلاتها المستعمرة (الفرنسية) وتبقى البورجوازية العقارية الكبرى الأوربية بفضل الامتيازات الممنوحة لها هي القوة المهيمنة على كل المستويات اقتصاديا وسياسيا وايديولوجيا.تملك هذه الأخيرة 80% من الأراضي الجزائرية وتستخدم وسائل العمل الحديثة.

إن المدينة ليست أوفر حظا من الريف فالصناعة بالمعنى الواسع للكلمة لم تكن موجودة في الجزائر. عدا بعض الاستثمارات المنجمية والتي كانت أغلبها أجنبية وتواجد 98000 عامل سنة 1925 في بعض الصناعات متضمنة البناء والأشغال العمومية وتوجهت الأموال الجزائرية أساسا للتجارة وبعض مؤسسات التبغ والأغذية وصناعة النسيج في أغلب الأحيان من نموذج مشغل خاصة عند صناعة السجاد.[1]

ثلاثون سنة تمر وبالضبط قبيل الاستقلال تتوفر في المدينة طبقة أجيرة توجد في وظائف متنوعة، صناعة، تجارة وظيف عمومي، عدد هام من التجار والحرفيين الصغار تقريبا 90000 من كل صنف[2] إضافة إلى هؤلاء رأسمالية جزائرية مكونة من كبار التجار والصناعيين تطورها كان أساسا مرتبط باستراتيجية الشركات الفرنسية فقد استفادت بشكل واسع من شروط التراكم خاصة خلال فترة مشروع قسنطينة والتي تم فيها منح الدعم للقطاع الخاص بإرساء قواعد لعدة مشاريع ووحدات صناعية لخواص جزائريين.

ورغم أهميتها تبقى أدنى من أهمية الطبقة الرأسمالية الصناعية والتجارية الأوروبية فهي لا تستخدم سوى عُشر اليد العاملة المأجورة سنة 1954 بمقدار 30000 عامل وارتفعت هذه النسبة إلى 67000 عامل خلال ستة سنوات أي سنة 1960 حيث حقق القطاع الخاص الجزائري 11250000 كأرباح.

---

[2]- تمثل صناعة السجاد شكل وحدة إنتاج ضمن النظام المشغلي manifacture بالمعنى الذي أعطاه كارل ماركس للكلمة فقد تجتمع بعض النساء والفتيات في ورشات لتجار معينين حيث يجدن أدوات العمل اللازمة والتي كن يستخدمنها في بيوتهن يقمن الآن بصناعة السجاد أو السلعة المعنية حسب التقنية نفسها ووفق تقسيم العمل نفسه فيضمن التاجر قياسا إلى نظام الحرفة في المنزل انتظام التسليم ومراقبة العملية الإنتاجية: استخدام المواد الأولية وقوة العمل.

[2] - تعاني هذه الطبقة من قهر سياسي واقتصادي وفكري هام وينتظرون من الاستقلال السياسي تحسين أوضاعهم.

والجدول رقم 3: يبين عدد المؤسسات الخاصة خارج الزراعة منذ 1950 حتى الاستقلال:

السنة	عدد المؤسسات الجزائرية
1950	6710
1951	7043
1952	7224
1953	7688
1954	8607
1955	8861
1956	8618
1957	7947
1960	15000

المصدر: عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 473

أما الريف فلم يتحول كثيرا، الجماهير الكادحة من العمال الزراعيين والعاطلين عن العمل، الفلاحون الفقراء والذين هم في طريقهم للتحول إلى كادحين، الطبقة البورجوازية العقارية التقليدية[1] القائمة على الاستغلال الواسع للخماسة وكانت السلطات المستعمرة تحاول أن تكسب في صفها من أجل عزل جبهة التحرير، شريحة من هؤلاء الملاك العقارين باستخدام سياسة مفتوحة في تقديم الاعتمادات الزراعية.

إضافة إلى البورجوازية المتوسطة التي تستعمل العمل المأجور والتي إتسعت قاعدتها لكن المعمرين وأشباه الإقطاع الجزائريين يعرقلون مصالحها الاقتصادية

1- تتطلع البورجوازية من خلال الحرب إلى المزيد من رؤوس الأموال والأراضي. ودعمها للكفاح الوطني كان رغبة في توسيع قاعدتهم العقارية على حساب المخصصات الاستعمارية ومد هيمنتهم السياسية والمالية ويؤكد صحة ذلك كثرة وجود مصالح لهذه الطبقة في المدينة وخاصة مصالح تجارية وإن تجارة الجملة والصناعة كانت هنا أيضا محرمة عليها بسبب النفوذ السياسي الفرنسي.

والسياسية وضلت القروض المقدمة لها محدودة جدا وبالرغم من ظروفها هذه فقد كانت حصتها 20% من المساحة الزراعية المنتجة وتحكمت هذه البورجوازيات عموما ب: 18115 جرارا بالإضافة إلى 1900 حصادة عند الاستقلال.

المبحث الثالث : الدولة الجزائرية الحديثة والقطاع الخاص

السنوات الأولى بعد الاستقلال وقيام القطاع العام

أولا: ظروف قيام القطاع العام[1].

1- الظروف الاجتماعية والسياسية لقيام قطاع عام:

في إطار المسار الكلاسيكي لتراكم رؤوس الأموال تسعى البورجوازية لأن توسع قاعدتها الاقتصادية باستخدام سلطة الدولة فوجود قطاع عام ينافسها في هذه الحالة لا يعيق هذا التراكم وفي الدول المتقدمة الرأسمالية يدّعم القطاع العام الخاص من طرف قطاع الدولة ولا يستطيع أن ينافسه لأن هذه الطبقة البورجوازية تستطيع إيقافه فلا يمكنه أن يكون المسيطر هنا (أي القطاع العام). وقيام القطاع العام يمكن أن يكون بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية في "وطن مستعمر" بداية لحركة استبعاد للتراكم في هذا الوطن...

كما أن ضعف البورجوازية المحلية الوطنية أو الأجنبية يمكن أن يكون دافعا هاما لقيام القطاع العام فيها يأتي دوما إثر عدم قدرة البورجوازية المحلية على السيطرة على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة: فبعد الحرب العالمية الثانية قامت إنجلترا بعدة تأميمات[2] شملت عدة قطاعات، الكهرباء، الغاز،

---

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 - 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 15.

[2] - التأميم هو تحويل ملكية مشروع اقتصادي خاص إلى الدولة فقد يكون محله المشروع الخاص كوحدة اقتصادية أو رؤوس الأموال المنظمة فيه ولهذا فهو يرد في شكلين: - نقل ملكية المشروع المؤمم مباشرة بقصد تصفيته – نقل ملكية أسهم المشروع المؤمم إلى الدولة بصفة جزئية أو كلية. ويصطبغ مفهوم التأميم كأداة لإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية بصبغة ايديولوجية سياسية وتظهر أهمية التأميم عند التطرق إلى وضعية المشروع الذي تم نقله إلى الدولة.

النقل... وكذلك تأميم صناعة الحديد والصلب سنة 1949 أما فرنسا فقد قامت هي الأخرى بعدة تأميمات لفترات زمنية متقطعة بداية بأولى التأميمات سنة 1936 - 1937 ثم قامت بحملة واسعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[1]

إذن فظهور القطاع العام إجمالا يكون مرتبطا بضعف البورجوازية وبنفس الوقت بضعف العمال والفلاحين والعاطلين عن العمل.

2- الظروف الاقتصادية والمالية: تكون الأزمة الاقتصادية أو الركود كالعوامل التي تشجع على ظهور قطاع عام كحل[2] ومن جهة أخرى يتطلب تأسيس قطاع عام إمكانيات مالية معتبرة تحت تصرف الدولة لتمكنها من تحقيق الاستثمارات اللازمة ومن الجائز أن تتحمل الدولة في حالات معينة فقط أعباء استثمارات قد تحققت من قبل فبالتالي تنخفض الأعباء المالية المطلوبة على عاتقها..

ولكن عملية التأميم أو امتلاك الدولة لقطاع قائم من قبل يفترض في نفس الوقت وجود بورجوازية ضعيفة لدرجة ما وهذا يمكن أن يكون إثر حرب تحرير وطنية أو بعد قطيعة مفاجئة مع رؤوس الأموال الأجنبية فقد استندت الدول النامية في التأميمات التي قامت بها مباشرة بعد استقلالها على أن التأميم يشكل استمرارًا للكفاح السياسي تحقيقا الاستقلال الاقتصادي، كذلك يكون قيام القطاع العام على أساس يختلف عن الذي كان سائدا عليه سواء في إختيار المجالات التي يجب تنميتها أو نوعية النشاطات الاقتصادية التي يستثمر فيها. وفي

---

[1] - زايدي أمال، الإنشاء التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون الأعمال- غير منشورة-، جامعة عنابة، 1998، ص12.

[2] - وتتضافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معا فالركود الاقتصادي يستمر مع تفاقم المشاكل الاجتماعية ولا تطمع هنا الطبقة البورجوازية للسيطرة السياسية وحدها.

مطلق الأحوال فإن القوة المالية للدولة ضرورة محالة لقيام قطاع عام واستمراره وهنا أيضا يشهد التاريخ لهذه النقطة تحديدا،

- فمنذ 1952 أخذت الدولة المصرية على عاتقها مهمة تعبئة الاقتصاد (إجراء إصلاحات بنيوية) وبتحرير الاقتصاد إثر حرب السويس من سيطرة الرأسمال الأجنبي- الفرنسي واليهودي تدعم القطاع العام وأصبح ضخما يضم المؤسسة الاقتصادية بما انتقل إليها من بنوك، شركات اشترتها من الحراسة إضافة إلى مجموعة الشركات المختلفة التي أنشأتها الحكومة في الفترة من سنة 1953 إلى سنة 1956 لكن هذا القطاع العام كان دوم التعثر بسبب لجوئها المستمر إلى الدعم الخارجي (فعلى سبيل المثال وإثر الخطة الخماسية الأولى(1960 – 1965) والتي كان هدفها مضاعفة الدخل القومي على عشر سنوات استلزمت 1.7 مليار جنيه خلال الخمس سنوات الأولى و400 مليون جنيه مولت بالقروض الخارجية)، وهذا الضعف المالي الواضح قاد إلى تصفيته لصالح رأس المال المحلي والدولي.

- كذلك فشلت التجربة التونسية لإدارة الدولة لاقتصادها بسبب التبعية المفرطة للخارج وتم إيقاف نمو قطاع الدولة من قبل الرأسمالي العالمي.

وعلى عكس هذه الدول فالوفرة المالية الهائلة التي شهدتها بعض الدول البترولية خوّلها بإقامة قطاع عام وحالة بلدان كليبيا، فنزويلا أو إيران تعكس ذلك، هذه الأخيرة التي دفع فيها نمو الموارد المالية بصفة أكبر من احتياجاتها القيام بمبادرات تنموية مثلت في طيّاتها جنينا للقطاع العام.

وفي الجزائر تتضافر مختلف تلك العوامل لتعلن عن بداية جديدة في تاريخ البلد المستقل حديثا.

ثانيا: الوضع غداة الاستقلال وقيام القطاع العام.

أثناء الاستقلال لم تكن البنية الاجتماعية [1]الجزائرية واضحة المعالم ولم تكن هناك طبقات مهيكلة بالمفهوم الماركسي للطبقة لكن رغم ذلك أمكن تقسيم البناء الاجتماعي إلى فئتين رئيستين تضم الأولى العمال، الفلاحين والعاطلين عن

1- من خلال برنامج طرابس جوان 1962 والذي يعتبر أول إعلان ايديولوجي لجبهة التحرير يقصد بتزويد البلد المستقل حديثا بتوجه سياسي قام بتحليل البنية الاجتماعية الجزائرية فميّز: بروليتاريا، فلاحين، بورجوازية صغيرة، وبورجوازية وتوصف جميعها بأنها ساهمت كلها في الثورة على الرغم من أن دوافع بعضها توضع محل تساؤل عند الإشارة إلى تأييدها للجزائر المستقلة !

** أما ميثاق الجزائر أشار في تحليله للبنية الاجتماعية الجزائرية إلى نقطتين رئيستين:

- إن البورجوازية الكبيرة لا يمكن اعتبارها طبقة اجتماعية.
- يوجد بالمقابل خطر حقيقي يمكن أن يشكل طبقة اجتماعية وهي البورجوازية البيروقراطية.

*** وفي تحليلها تذهب جبهة التحرير الوطني أن هذه البورجوازية امتداد للنظام الاستعماري وعليه فإن هذه البورجوازية تتحد بواسطة البورجوازية الأم إنها تعتبر كجزء من تاريخ الشعب المستعمر، أما بالنسبة لدورها فهي تلعب دورا وطنيا في الجزائر فهي لم تلعب دورا في الكفاح ضد الاستعمار..

العمل سواء كانوا في الريف أو المدن[1] وهم يشكلون الأغلبية الساحقة للشعب والفئة الثانية تمثلها البورجوازية الصغيرة[2] التي بدأت تتبلور شيئا فشيئا وأصبحت تتطلع إلى السيطرة على جهاز الدولة واستحواذ السلطة لصالحها ولكن هذه البورجوازية التي نشأت في الفترة الاستعمارية كانت ضعيفة، ضعيفة ايديولوجيا وغير ديناميكية اقتصاديا، ولم تكن مستعدة للقيام بدور فعال

---

[1] - ففي سنة 1964 أمكن تمييز الفئات التالية في الريف والمدينة:

ففي الريف:

- 200000 عامل في القطاع المسير ذاتيا (من بينهم 70000 انخرطوا في القطاع المسير ذاتيا منذ مارس 1963)
- العمال الزراعيون الموسميون الذين كانوا حوالي 450000
- مليون من العاطلين بدون أرض أو عمل.
- صغار الملاك (الذين يملكون من 1 – 10 هكتار) حوالي 450000
- الملاك المتوسطين (الذين يملكون بين 10 و50 هكتار) عددهم 170000
- الملاك الكبار الذين يملكون فوق 50 هكتار) وفي الإجمال يملكون 2800000 هكتار وقدر عددهم ب 25000

أما في المدينة: فقد تم تمييز: بروليتاريا حضرية تمثل حوالي 110000 عامل، شبه بروليتاريا حضرية كانت نتيجة الهجرة الريفية الكبيرة التي ارتعبت الاستقلال لذلك فقد كان حصرها صعبا.

- البورجوازية الصغيرة التي تتكون بنسبة كبيرة من التجار والحرفيين وقد قدر عددها ب 170000
- البورجوازية وقد قدر عددها ب 50000 شخص والتي تتكون من التجار ملاك العقارات وأصحاب المصانع الصغيرة يملكون من 7 –8 آلاف مؤسسة صناعية.

[2] - في الحقيقة لم تشارك البورجوازية الصغيرة في الحرب ضد الاستعمار لتفرض علاقاتها الإنتاجية البورجوازية فقد كان لها اتجاه آخر وهو حفظ مستقبلها "المتفائلة به" داخل إطار هذه العلاقات ولكن في حقل وطني وليس فرنسي.

- إن السياسة الاستعمارية للاستيعاب الرسمي للمجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي بإخضاع الأول للقانون الفرنسي كان لها أثر ضار على تطور البنية الاجتماعية فقد ناضلت البورجوازية الجزائرية أولا من أجل حقوق سياسية وثانيا من اجل سلطة اقتصادية فقد اعتبرت الحقوق السياسية شرطا مسبقا للسلطة الاقتصادية قبل أن تكسب السلطة السياسية، هذا عكس ما قامت به البورجوازية الغربية حيث أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تكسب السلطة السياسية أما البورجوازية الجزائرية فقد انتهجت الطريق العكسي إذ كان أسلوب الإنتاج الاستعماري المبني على الاستغلال للمجتمع عائقا أمام ظهور رواد اقتصاديين محليين.

كقاعدة سياسية وكمحركة للتنمية وكانت من النوع الانتهازي تحاول اغتنام الفرص المتاحة عند رحيل المستعمر في ظل غياب وعي طبقي وبرنامج واضح لها أو لغيرها من الفئات الأخرى " العمال أو العاطلون أو الفقراء.

وغيرهم "[1]والتي لم تستطع هي الأخرى التكاثف والقيام بأي نوع من التنمية في ظل السنوات الأولى للاستقلال والتي تميزت بالصراعات بين البورجوازيات ومختلف تلك الفئات حيث كان موضوع الصراع إرث المعمرين وحتى وإن كان للعمال والفلاحين الفضل في إصدار مراسيم التسيير الذاتي 1963 فقد كان ذلك بدافع شخصي أو لأهداف شخصية في بعض الأحيان أو ما يمكن أن يكون "وعيا وطنيا"[2] تكون وتبلور طيلة فترة الاستعمار أما الوعي الطبقي فيكاد يكون معدوما لغياب تبلور طبقي بالمفهوم الماركسي.[3]

في ظل هذه الأوضاع: ضعف البورجوازية المحلية، ضعف العمال والفلاحين والعاطلين عن العمل، الركود والتدهور الاقتصادي الحاصل آنذاك (إثر إنسحاب

---

[1]- لقد اتخذت الحركة الوطنية للتحرير – منذ العشرينات – سمة عمالية وفلاحية واضحة:
- نجم شمال إفريقيا
حزب الشعب الجزائري
الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية
أخيرا جبهة التحرير الوطني التي قادت الكفاح المسلح.
وكان هذا الوضع من المفروض أن يؤدي إلى ممارسة دور كبير في دولة الاستقلال ولكن هذا لم يحدث فقد نقضت الوقائع الأطروحة التي دافع عنها في تلك الفترة العديد من المثقفين لا سيما فرانز فانون Franz Fanon حول راديكالية فلاحية قادرة إلى المضي إلى النهاية..

[2] - عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة- الاقتصاد المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص13-

[3] - تعرف الطبقة على أساس تملك وسائل الإنتاج وأسلوب تملك قوة العمل. ومفهوم الوعي الطبقي يتوقف على القنوات التي تتيح التعبير عن المصالح الطبقية والنصوص القانونية فيما يتعلق بحرية إقامة تنظيم سياسي ويتجلى بوضوح غياب هذه الشروط في حالة الجزائر وكل إجراء قام به العمال أو الفلاحون كان مجرد وعي وطني ليس إلاّ.

المعمرين من القاعدة الاقتصادية) غياب الوعي الطبقي في ظل عدم تبلور الطبقات، إنتهى أمر التنمية بالوقوع في يد الجيش والإدارة بإقامة قطاع عام ضخم يقود مسيرة التنمية وكان برنامج طرابلس قد جسد هذا الاختيار الصريح حيث قرّر: [1] " إن طموح شعبنا إلى التطور الاقتصادي ورفع مستوى معيشته، طموح عميق رسخ في كل مكان، وفي البلدان حديثة الاستقلال، لا يسمح اللجوء إلى أساليب الاقتصاد الحر التقليدي (الرأسمالي) بالتحول الحقيقي للمجتمع. فهو يزيد من انتشار الفوضى التجارية ويدعم التبعية الاقتصادية إزاء الاستعمار ويجعل الدولة مؤسسة لنقل الثروات إلى أيدي الأغنياء، ويغذي نشاط الفئات الاجتماعية المتطفلة على الحياة الاقتصادية والمرتبطة بالاستعمار. إن البورجوازية المحلية تخلف الأجنبي بالتدريج في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة، وتكدس الثروات، وأما الشعب فيبقى في البؤس والجهل، إن ضعف الدخل القومي والادخار الخاص وخروج جزء كبير من الأرباح المجنية من البلاد وتوجيه رأس المال المحلي نحو المضاربات والبحث عن الكسب التجاري واستدرار الأرباح الطائلة وأعمال الربا وعدم استعمال هذا المورد العظيم المتمثل في اليد العاملة غير المستعملة... كل هذه عوامل تدعو إلى معارضة الطريق الرأسمالي للتطور".

الاستقلال السياسي، الدولة الحديثة، المجتمع والقطاع الخاص

أولا: القوى الاجتماعية وبناء الدولة.

[1] - لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، ص46.

لا يمكن أن نتكلم عن قوة اجتماعية سياسية أو اقتصادية غداة الاستقلال بقدر ما نتكلم عن مجموعة من الشرائح الاجتماعية والسياسية التي أنتجتها صيرورة الآلة الاستعمارية من جراء عمليات التفكيك والتدمير التي عرفتها البنية الاجتماعية القبلية من جهة وعمليات وأشكال مقاومتها من طرف بقايا هذه البنية من جهة ثانية، إذن هذه الشرائح هي وليدة عمليات مزدوجة ومتعاكسة في نفس الوقت، عمليات التدمير وعمليات مقاومة هذا التدمير تحت عناوين وأشكال عديدة، فشكل المقاومة (سياسية، عسكرية، ثقافية) ودرجتها (مواجهة أو إنسحاب)، هي التي أعطت لنا في نهاية الحقبة الاستعمارية، اصطفافات اجتماعية أو معايير موضوعية إلى حد ما صنف على أساسها الباحثون هذا الحطام الاجتماعي الذي تركه المستعمر، هذا يعني أن تلك الشرائح المختلفة لم يترك لها المستعمر أي مقوم موضوعي تستند إليه في لملمة أشلائها المتناثرة إلا شكل العلاقة معه أو به، فأصبحت كل الشرائح تنطلق من اصطفاف اجتماعي واحد مشترك كون أن كل منها لا يحتكم على أي قدرة مادية اقتصادية أو تكنولوجية معرفية تؤهلها فعليا وموضوعيا إلى أن تكون القوة الطلائعية الحاملة لمشروع اجتماعي تاريخي للمجتمع الجزائري، وبالتالي لم يبق إلاّ شرائح اجتماعية تنطلق من وعيها لذاتها في منظومة نسق التفاعلات التي تحكم هذه الأطراف ومختلف الشرائح الأخرى.

لأن منطق التفاعل والنفوذ الذي يحكم العلاقة التفاعلية بين الأطراف داخل شريحة اجتماعية من جهة وبين شريحة اجتماعية وأخرى في النسق الكلي للتفاعلات وما يترتب عنه من مخرجات – أي من قرارات واستراتيجيات وعمليات...الخ- من جهة ثانية هو الذي أعطى لنا فيما بعد نظام الحكم الذي

يقود النظام السياسي في الجزائر، فبعد الاستقلال مباشرة ورث المجتمع الجزائري شريحتين أساسيتين الأولى محكومة ويطلق عليها الشعب والثانية قيادة حاكمة، تشكل القاعدة الاجتماعية للسلطة.

- الشعب: الشعب هو صفة لكيان اجتماعي بشري عريض غير محدد المعالم الداخلية، وهو وعاء بشري كبير يضم كل الأفراد والفئات والشرائح الاجتماعية يجمعهم رابط- وحيد هو- إنتمائهم لدولة- قومية واحدة، ويعتبر بذلك- مجالا لممارسة هذه الدولة سلطتها عليه، فمفهوم الشعب بهذا المعنى لا يمكن أبدا أن يشكل قوة اجتماعية فاعلة متعددة المصالح والمشارب ومعبرة عن خصوصية ثقافية اقتصادية وايديولوجية.

فمن هذا المنطلق الذي هو مجال للصراع الطبقي كما يرى ماركس أو مجال للصراع الايديولوجي كما هو الحال عند الغرامشي هذا ما يميز الحالة التي كان عليها الشعب الجزائري غداة الاستقلال بحيث بقي في حالة من التريث والانتظار لما سيقدمه له نظامه السياسي وقيادته الحاكمة هذا بالرغم من أنه كان يضم في أحشائه شرائح وفئات اجتماعية عديدة ومتنوعة إلى درجة أن البعض منها كان يوجد بينها تناقض موضوعي يؤهلها إلى أن تكون قوة اجتماعية معبرة عن ذاتها اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا، بحيث كان يضم " الجمعيات الخيرية " مرابطين وقبائل وعائلات كثيرة برجوازيين تقليديين ومتمدنين فلاحين، تجار أغنياء وإصلاحيين، إسلاميين، جمهوريين، علمانيين، برابرة وعرب لكي يبقى مجرد مجالا لممارسة السلطة عليه من طرف السلطة السياسية التي كانت تستمد وجودها من شريحة اجتماعية أنتجها الحراك السياسي والنضالي ضد الاستعمار الفرنسي.

- القاعدة الاجتماعية للسلطة:

كانت للسلطة السياسية غداة الاستقلال قاعدة اجتماعية تتكون من ثلاث شرائح أساسية وهم السياسيون، العسكريون والمثقفون، الرابط الأساسي الذي كان يجمعهم هو نضالهم السياسي والعسكري ضد العدو الاستعماري وهذا ما أعطاهم صفة القوة الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، لكن الخلافات والاختلافات التي كانت بينهم أثناء الثورة وبعدها مباشرة والخلفيات التي كانت تنطلق منها في رسم أفعالها واستراتيجيتها إزاء بعضها البعض وإزاء العدو الاستعماري أفرز هذه الشرائح الاجتماعية السياسية الثلاثة، ففي البداية وأثناء الثورة بالخصوص إن الانتماء لهذه الشريحة لم يكن بالصرامة والدقة المطلوبتين لأن المؤسسة التي أنجبتهم كانت واحدة وهي الحركة الوطنية أولا ثم جبهة التحرير، لكن فيما بعد أصبحت لكل شريحة مؤسسات خاصة تعمل على إنتاجها وإعادة إنتاجها.

و المهم هو أن القوى الاجتماعية والسياسية التي تشكلت أثناء الثورة كانت كلها فاقدة لأي قاعدة اقتصادية وقدرة علمية تكنولوجية تؤهلها اجتماعيا لقيادة مشروع تاريخي حضاري، لكن الظروف التاريخية التي أنتجتها فرضت عليها بأن تقوم بهذا الدور، ولذا كان لزما عليها أولا وقبل كل شيء أن تؤسس لنفسها القوة والنفوذ في منظومة العلاقات الاجتماعية أي في نظام العلاقات الفاعلة المنتجة لقرارات سياسية والمسيرة لنظام الحكم في الجزائر فشريحة السياسيين كأحد أطراف هذه العلاقة الاجتماعية في سعيها لبناء هذه القوة والنفوذ كان عليها أن تمر بمجموعة من الصراعات بينها وبين مختلف الفرقاء تحت عدة عناوين صراع بين الداخل والخارج، صراع بين السياسي والعسكري، صراع بين السلطة الرسمية والسلطة الفعلية...الخ، هذه الصراعات أفضت كلها إلى تشكل شريحة

اجتماعية سياسية لها استراتيجية خاصة بها وأفضت كذلك إلى ترسخ ثقافة سياسية تقوم على تبعية السياسي للعسكري[1].

ثانيا: الدولة، المجتمع والاقتصاد في الجزائر المستقلة.

إذا انطلقنا من تعريف الدولة بأنها " مجموعة من الأجهزة المركزية تمارس سلطتها من خلال مجموعات من الموظفين، وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين، تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الذي يمكنها من أن تكون سلطة في ما يتصل بصياغة القوانين وتطبيقها ".

والدولة بهذا المعنى هي مجموعة من المؤسسات التي تقف على رأس مجتمع مدني ولكنها لا تنفصل عنه، بل تمتد بأطرافها داخله ويمتد هو بدوره بأطرافه في داخلها، إن الدولة هي القوة الضابطة لهذا المجتمع والمسيرة لحركته ولكنها هي نفسها نتاج له ولبيئته التي يعمل فيها ويتفاعل معها. فالدولة كمجموعة من الأجهزة وكسلوك له أهدافه وتوقعات وقدرات، ماهي إلا نتاج تاريخي للبناء الاجتماعي وهي في نفس الوقت فاعل فيه، ولا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر، وبالفعل فقد ظهر شكل الدولة الحديث، كتنظيم لممارسة السلطة السياسية في بعض المجتمعات الأوروبية، بصفة مستقلة عن أي شكل للسلطة السياسية والاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو أية سلطة أخرى متزامنا مع مفهوم الخدمة العمومية ومفهوم الأمة ومع تطور الرأسمالية وصعود البورجوازية، نتج هذا المفهوم السياسي الجديد من مسار طويل داخل مجتمعات

[1]- بن عيسى محمد الهادي، المجتمع والتنمية في الجزائر: أولا الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول ديسمبر 2010. ص 10.

تتزايد في التعقيد وتشهد تطورا اقتصاديا هاما، وانتشر هذا الشكل السياسي ليعم المعمورة بما فيها دول العالم الثالث إثر حركات التحرر.

إن تحليل هذا الشكل الجديد من الدولة في دول العالم الثالث يطرح إشكالات نظرية، ذلك أن الدولة في مثل هاته الدول (و منها الجزائر) خرجت من سياق تاريخي وديناميكية خاصة بالفعل، فالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الدينية مستقلة ومختلفة، فهي نتاج قطيعة مع المستعمر ولكنها في ارتباط بالاقتصاد العالمي الرأسمالي، وعليه لا يمكن مقاربة وتحليل الدولة في هذه الدول دون الأخذ بهذه العناصر.

نشأت الدولة في الجزائر من تناقضات اجتماعية وسياسية وثقافية موروثة عن الجزائر المستعمرة وجاءت الدولة منذ الاستقلال لتفرض نفسها على مجتمع منهك ومحطم جراء الهيمنة والاستغلال الاستعماري إضافة إلى حرب التحرير وهذا تحت مبرّر التحديث والتطوير وهما المهمتان الأساسيتان للدولة، وسيظهر لاحقا أن النتائج لم تكن في مستوى الأهداف ولا حتى في مستوى الوسائل المستخدمة ولا الجهود المبذولة، فعوضا أن نشهد تنمية عن طريق الدولة شهدنا نموا للدولة ذاتها ولهياكلها، وصلاحياتها: دولة تختلف عن المفهوم الحديث للدولة على الرغم من أنها أخذت منها بعض الهياكل وأنماط التنظيم.

على المستوى المؤسساتي تم تبني فصل السلطات (القانونية والتشريعية) لكن عمليا، تمارس السلطة الفعلية خارج الهياكل والمؤسسات الرسمية الظاهرة داخل بعض الدوائر، والمجموعات غير الرسمية والتي تشمل عناصر من مصالح الأمن وقيادة الجيش وبعض الدوائر في الدولة، واحتكرت الدولة أغلب وسائل الانتاج والتبادل، أما المجال السياسي ولغاية محاولة الانفتاح التي جرت بعد

أكتوبر 1988 ظل تحت رقابتها ولا زالت تحدد اتجاهات تطوره وهامش التعبير فيه، وبذلك تلعب الدولة دورا أساسيا في تشكيل المجتمع، غير أنه وبالمقابل فان فعل الدولة هذا يتم في مجتمع يكونه أفراد وجماعات بطموحات ومصالح تعكسها ممارسات سوسيوسياسية مستقاة من مرجعيات ثقافية خاصة وهذا الأمر هو الذي يجعل الدولة في الجزائر مكانا دائما للصراع بين مختلف القوى والأفراد والعصب ذات مصالح متناقضة توظف مواقعها داخل الأجهزة ضمن استراتيجية تنسجم مع مصالح كل فئة: ذلك أن الدولة هي مصدر التراكم والامتيازات ونقطة إلتقاء كل الطامحين إلى الريع، وهذا ما يجعل التحكم في الدولة مسألة أساسية (قد تجعل من الصراع بين العصب والجماعات يأخذ طابعا عنيفا قد يصل إلى الدموية[1].

هذا الشكل من الدولة هو الذي فرض نفسه على المجتمع بصورة تدريجية، وتحولت الأجهزة المكونة لها إلى أجهزة خاصة في أيدي بعض دوي المصالح، يسيرون المال العام وكأنه خاص ويفرضون على المجتمع طبيعة العلاقة السياسية ومضمونها، وعليه لا تجب مقاربة هذا الشكل من الدولة انطلاقا من الجانب الاقتصادي، حيث هي مهيمنة، أو أي جانب آخر، بل يجب مقاربته من حيث أنه يريد أن يكون المنشئ لكل تجليات المجتمع وللعلاقات داخله، فالمشكلة ليست في تواجده في جميع المستويات بل في أنه يريد الاستحواذ على جميع الجوانب ورقابتها وتشكيلها وعليه فإن هذا الشكل الجديد من الدولة يجب تحليله من خلال طبيعة علاقته مع المجتمع في مجملها (الاقتصادية،

---

[1]- باديس بن عيشة، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، أية مقاربة للتحليل، مجلة الباحث، عدد 03، سنة 2004، ص 142.

السياسية، الثقافية، البنية الاجتماعية) لأنه انطلاقا من الدولة (وبواسطتها) وبواسطة أجهزتها نشأت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة[1].

تميز النظام في الجزائر بالعناصر التالية: نظام سلطوي أساسا، نظام تحكم في المجتمع في مختلف جوانبه، فالعلاقات الاجتماعية تنطلق من الدولة وحولها، كما أن الاختلالات (عدم المساواة) الاجتماعية الجديدة مردها أساسا طبيعة العلاقة السياسية، العلاقة مع الدولة.وهو ما نحاول استعراضه ومنه إذن إلى الإشكالات المنهجية التي يطرحها اقتصادٌ نشأ ضمن هذه الصيرورة.

1. دولة الاقتصاد: يحتل هذا الشكل الذي أسميناه الدولة دورا مركزيا في الاقتصاد بدون منافس، بعد تأميم كل وسائل الإنتاج والتبادل الأساسية منذ سنوات الاستقلال الأولى، فكل الأنشطة الاقتصادية تديرها الدولة بما فيها ما تبقى من أنشطة خاصة، ذلك أن الرأسمال المحلي مرتبط إلى حد كبير بالدولة.
2. الاقتصاد أسير السياسة: هيمن القطاع العام على الاقتصاد الجزائري وذلك عبر أربعة أساليب أساسية:

القطاع العام الموروث أصلا عن الاستعمار، التسيير الذاتي والذي جرى تطبيقه في القطاعين الفلاحي والصناعي، تأميم الأصول الأجنبية، توسيع القطاع العام بواسطة الاستثمارات العمومية خلال السبعينات ويضاف إلى كل هذا احتكار الدولة للنظام النقدي والمالي والتجارة الخارجية، هذه الوضعية مكنت النظام السياسي لغاية الثمانينات، من استخدام

---

[2]- باديس بن عيشة، مرجع سابق، ص 142.

الاقتصاد والمؤسسات والهياكل العمومية لمحاولة تخفيف التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تحرك المجتمع وتهدد استقرار النظام.

لقد تم إبرام عقد ضمني (خلال عشريتين) يُسير علاقة الدولة بالمجتمع، كان فيه هذا الأخير براغماتيا حيث يكتفي بإشباع بعض طموحاته الأساسية في حين يسهر الأول على دوام العقد، وذلك بالسعي إلى أن لا تصل الفجوة بين التطلعات الجماهيرية والواقع إلى الحد الذي يفرض إعادة النظر في طبيعة السلطة السياسية، وعليه فقد تكفلت المؤسسات العمومية والإدارة برفع مستويات تشغيل العمالة دونما أي قيود للحد من ضغوط البطالة، وتم الحرص على ضمان ديمومة نشاط أغلب المؤسسات العمومية على الرغم من وضعيتها المالية الكارثية، وتم دعم المواد الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المحرومة وتجنب غضبها.

1- 2 – قطاع خاص خفي صنيعة الدولة:

إن نمو القطاع العام منذ الاستقلال بصورة حصرية في بعض القطاعات، لم يمنع من تواجد نمو قطاع خاص محلي، خاصيته الأساسية هو أنه تكون وتطور وتدعم ضمن النظام الاقتصادي المهيمن وتحت ظل الدولة وبفضلها.

1- 2- 1 ضعف البورجوازية المقاولة:

لقد حطم الاستعمار الفرنسي كل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجدت قبله، وظلت البورجوازية الجزائرية (الحضرية والريفية) ضعيفة ومحدودة أمام البورجوازية والرأسمال (الفلاحي والصناعي) الكولونيالي، وعليه لم تتمكن من قيادة وتنشيط المطالب الوطنية أو التأثير فيها، لكن وبفعل الثورة التحريرية واكتشاف البترول، أعاد المستعمر صياغة سياسته بواسطة مشروع

قسنطينة (1959- 1963) والذي حاول إعادة صياغة الروابط الاستعمارية الجزائرية الفرنسية وهذا عبر وسيلة أساسية وهي ترقية قوة ثالثة مشكلة من نخبة من إطارات وبورجوازية محلية تحاول السلطة الاستعمارية أن تجعلها طرفها المفاوض لتحديد طبيعة علاقات التبعية المزمع إقامتها.

عمليا سمحت هذه السياسة بتطور شريحة قليلة نسبيا من التجار وأصحاب الأعمال والمضاربين من بين الجزائريين وخلال السنوات 1957- 1960 تضاعف عدد المؤسسات الفردية التي يملكها الجزائرين من 7947- إلى 1960 إلى 15000 مؤسسة تركزت أنشطتها بصفة خاصة في التجارة والحرف والخدمات، أما في مجال الصناعة فتكاد تكون منعدمة، وتطورت هذه المؤسسات بفعل سببين أساسيين: تواجد قوات الجيش الفرنسي والممونة من السوق المحلي من جهة إلى جانب سياسة اقتصادية توسعية (مخطط قسنطينة، وقطاع المحروقات حديث النمو) وبذلك تظهر هذه البورجوازية الناشئة (التجارية أساسا) وكأنها منتوج استعماري كونها نشأت وتطورت بفضل القدرة الشرائية للمستعمر وسياسته الاقتصادية نهاية الخمسينات، فهي مرتبطة بالدولة (المستعمر) وستستفيد هذه البورجوازية بعد الاستقلال من وضع مناسب: تضخم الإنفاق العام، توزيع متزايد للأجور في القطاع العام ووصلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي سنة 1965 إلى 68.2%، وبحدوث إنقلاب 19/06/1965 شرع في مخططات جهوية خاصة تلتها استراتيجية للتطوير الصناعي إبتداءً من 1967، مضمونها الأساسي برنامج مكثف للاستثمار سيتمكن القطاع الخاص من الاستفادة منه بالتوازي مع تزايد دعم "دولته الاقتصاد"، وبالرغم من شعار الفريق الحاكم الجديد والمنادي بالاشتراكية فقد أعاد العديد من الملكيات

المؤممة لأصحابها المحليين كما وزع عددا من الإعانات لقدامى ضباط جيش التحرير المحالين على التقاعد تحت مبرر تجديد الجيش وتشبيبه، كما مُنحت نفس هذه الإعانات إلى إطارات جبهة التحرير الملتزمين بالامتناع عن أي شكل من أشكال الرغبة في السلطة أو الصراع حولها، وستتمكن هذه الفئات من استغلال علاقتها مع مختلف أجهزة الدولة للحصول على امتيازات هامة بدءًا بتكوين رأسمال ابتدائي انطلاقا من حيازة أصول ثابتة وبأسعار رمزية وتجهيزات ممولة بقروض ذات فوائد، كما استفادت من تراخيص استغلال حصرية لبعض الأعمال والعمليات الإنتاجية من دون أي منافسة داخلية أو خارجية، وتتركز أغلبية أنشطة هاته الفئات في عمليات التحويل الأخيرة للمنتجات الاستهلاكية.

1- 2- 2- الدولة تصنع القطاع الخاص:

ظل خطاب الدولة اتجاه القطاع الخاص بنفس المضمون لغاية بداية الثمانينات متميزا بازدواجية فهو يتحدث عن الاشتراكية، والعدالة الاجتماعية والتأميم في حين أن الممارسات اليومية لا تخلو من العديد من الاستثناءات لهذه القواعد، إن هشاشة القاعدة الشعبية والاجتماعية للفريق الحاكم خلال تلك الفترة (62- 65) أجبرته على محاولة إعادة هيكلة المجتمع خصوصا داخل أجهزة الدولة وذلك لمحاولة خلق جماعات مصالح مهيمنة جديدة، هاته الجماعات رأت في البورجوازية المحلية منافسا جدّيًا لمراقبة هياكل وموارد الدولة الموروثة عن الاستعمار وعليه اضطرت إلى السماح بتواجدها شريطة أن لا تكون مُسْتَغِلة (الميثاق الوطني (1976)، صاحب هذا الخطاب صدور العديد من النصوص والقرارات التنظيمية كان أولها قانون الاستثمار (227- 63) والموجه بصورة خاصة للمؤسسات الخاصة الأجنبية يمنحها بعض الامتيازات والضمانات أما

قانون الاستثمار الثاني (الامر 844- 66) والذي فتح المجال للرأسمال الخاص ومنحه العديد من الامتيازات الاقتصادية والمالية وفتح نسبيا مجال النشاط شريطة الحصول على الاعتماد.

إن مجمل هاته الإجراءات والممارسات جعلت القطاع الخاص مرتبطا بالدولة وهياكلها الإدارية والاقتصادية حيث أصبح شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل الأجهزة لتجاوز التنظيم والحصول على الصفقات والامتيازات أو الرخص.

لم يقتصر ارتباط القطاع الخاص بالدولة على الجانب التنظيمي والقانوني، والتشريعي بل تعداه إلى الاقتصادي، فتطور السوق المحلي ومستوى الحماية والصفقات العمومية جعل أهم جوانب علاقته مع الدولة تتلخص في حيازة أكبر جزء من هاته الصفقات إلى جانب الحصول على منتجات بأسعار أقل من التكاليف وحتى أقل من الأسعار الدولية وهو الأمر الذي مكن القطاع الخاص من تحقيق أرباح هامة لم يخصص إلا جزءا يسيرا منها إلى إعادة توسيع الإنتاج (رسملة المؤسسات) وتعود أصول المقاولين الجزائريين إلى تجار وحرفيين تحولوا إلى صناعيين بالإضافة إلى فئة جديدة تتزايد أهميتها مع الوقت وهي فئة إطارات المؤسسات والإدارات العمومية الذين اختاروا الخوض في الاستثمار في قنوات وقطاعات يدركون – بحكم مسارهم – طرق سيرها وهو الأمر الذي يظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة وأعوانها " إنها وضعيات ريع...وهي تجسيد مادي لرأسمال من العلاقات..."

1. المجتمع مرتبط بالدولة[1]:

---

(1) باديس بن عيشة، مرجع سابق، ص 144.

1.1. هيمنة الدولة وضعف المجتمع:

ظل المجتمع هو الذي يتبع تطور الدولة، ذلك أنها تلعب دورا هاما في تشكيله، فالمجتمع برمته يتهيكل انطلاقا من طبيعة علاقته بالدولة وحولها، فقد خرج المجتمع من حرب التحرير بعد الاستقلال ضعيفا محطما فلا توجد طبقة اجتماعية منظمة حول برنامج اقتصادي وسياسي قادرة على إعطاء ديناميكية للمجتمع " إن الرأسمالية حطمت الجماعات التقليدية، جوعت الفلاحين، خنقت البورجوازية الصغيرة، واذا لم تتمكن أية طبقة من تقديم الإجابة المناسبة للوضعية التي أنشأها هذا التحطيم ذلك أن أيا منها لم تكن كاملة التكوين. وليس لها بالتالي. دور اجتماعي. ولا اقتصادي، ولا أدواتها السياسية، ولا تصورها للتاريخ والمجتمع ".

وعليه فقد تولت الدولة المستقلة الحديثة التحكم في مجمل الاقتصاد الوطني بل تعداه الأمر إلى إعادة تنظيم للمجتمع في مختلف جوانبه، وقامت بهذه المهمة في غياب ثقافة وتقليد الدولة في المجتمع الجزائري، وعليه فقد تم إعادة العمل بمختلف الأنماط والهياكل التي خلفها المستعمر، والتي يغلب عليها الطابع المركزي ومما يعمق المشكل أن ذلك سيتم ضمن إطار ايديولوجي وممارسات سياسية واجتماعية موروثة عن الحركة الوطنية: ثقافة الاجماع، التسلط، الزبوناتية،... وضمن هذا السياق كان خطاب وممارسة السلطة تعتبر الاختلاف خلافا وتقسيما وتهديدا للوحدة الوطنية.

1.2. تزايد سلطة الدولة:

بعد الاستقلال كان بناء جهاز الدولة في مرحلة متقدمة، حيث أنه تمكن من تجاوز الحزب وورث الجهاز الاستعماري، لكنها " دولة مستندة على الفراغ " بدون

قاعدة اجتماعية ولا بورجوازية تملك تقاليد سياسية وقدرات وكفاءات اقتصادية.

في غياب شرعية انتخابية سارع الفريق الحاكم إلى إبداء رغبته في هيمنة اجتماعية وسياسية وينشيء الشرائح المهيمنة الجديدة: في القرى والمدن كانت تعيش شرائح كبيرة في ظروف مزرية، مهمشة تمتلك شيئا من الثقافة، مهيأة بحكم تكوينها الاجتماعي لخوض معارك ضارية للحصول على السلطة والامتيازات المادية، هذه الطبقات تبرز من خلال الأجهزة السياسية للنظام الوطني الشعبوي، وتتحالف مع بعض العناصر من طبقات أخرى لتحتل مواقع قيادية للمجتمع ".

لقد دلّت أحداث صيف 1962 أن الانشغال الأساسي والوحيد للقادة العسكرين والسياسيين على المستوى السياسي كان هو كيفية التحكم في الدولة الجديدة لجعلها أداة لرقابة وتسيير المجتمع، أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فانطلق سباق محموم لتولي المناصب الادارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكن من وضع اليد والمراقبة الفعلية للجهاز الاقتصادي في مثل هذه الظروف وضمن هذا السياق نشأت الدولة وشرع في تنظيم المجتمع من فوق بالدولة لا عن طريق القوى الاجتماعية.

1.3. الدولة تهيكل المجتمع:

إن التنامي التدريجي للدولة وتدخلها في جميع شؤون المجتمع سيمكنها إلى حد بعيد، من تحديد أسس التنظيم الاجتماعي، شرع في هذه العملية مع الاستقلال وتسارعت وتعمقت بعد إنقلاب 1965 وقد عبر عن ذلك بومدين نفسه عن مشروعه بقوله:... " إقامة نظام متكامل من القطاعات التي تغطي كل الأنشطة

الوطنية والتي تصل امتداداته إلى المناطق الأكثر بعدًا من الوطن لتعكس حضور الدولة كجسم الانسان والذي تحمل شرايينه الحياة الأبعد " (بومدين 1977).

هذه المقاربة ستقضي بالتدريج إلى إقامة نظام دولتي حيث المجتمع تحت تصرفه، وحيث العلاقات الاجتماعية تخضع لسلطته وعلى أيا كان نشاطه المرور بالدولة، والتي لم تصبح مجرد شريك اجتماعي بل فرضت نفسها كوسيط إجباري بين مختلف الأعوان والمجموعات الاجتماعية، والتي صار همها الأساسي هو البحث عن الدعم داخل مختلف أجهزة الدولة، حيث مركز السلطة الفعلي والضروري لأية ترقية أو امتيازات اجتماعية، ومع تعمم هذه الظاهرة تشكلت شبكات من العلاقات الشخصية، غرضها الأساسي هو الدولة، وبدأ التنظيم الاجتماعي وكأنه تركيب لمظلات للحماية يحملها أعضاء مختلف أجهزة وتنظيمات الدولة، هي التي تمكن من حماية الأقرباء والمساعدين والزبائن والحلفاء، ولعب نظام الحماية هذا والجهوية والعُصب دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة العلاقات بين مختلف الشبكات، فمع غياب قواعد تسيير محددة تم اعتماد غالبا نظام تبادل المصالح والتوازن بين مختلف مكونات السلطة، وبديهي أن نظاما كهذا سيكون هشا ومعرضا للاختلال دوريا لأن عمليات تبادل المصالح والمنافع لن تكون سهلة التنفيذ دوما والتوازنات يمكن أن تختل في أية لحظة، فقد يتعرض عضو نافذ للإقصاء من أجهزة الدولة عندها ستجد شبكة المحميين والزبائن نفسها عارية مجبرة على البحث عن تغطية جديدة لحماية امتيازاتها.

إن المعايير اللا اجتماعية والقيم الثقافية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري وتسييره تحمل بصمات الدولة وهذا منذ مدة طويلة رسمها الاستعمار، إن هيمنة وعنف المعمرين: السخرة، انتزاع الملكية...الخ، هي من وجهة نظر المجتمع تعبير

عن هيمنة سياسية وعليه فان المجتمع الجزائري لم يعرف الرأسمالية إلاّ من خلال الهيمنة والتسلط السياسي، فالاستغلال وعدم المساواة هي نتائج لهيمنة الدولة (المستعمرة) قبل أن تكون نتائج المعمر بحد ذاته، وكانت الآمال عند الاستقلال كبيرة لتغيير هذا الوضع.

2. العدالة الاجتماعية وترقب الدولة[1]:

خلف المستعمر وضعا مزريا تشترك فيه أغلبية الجزائريين وانتابهم شعوران أساسيان:

العدالة الاجتماعية وضرورة تكفل الدولة بالمجتمع "دولة حاضنة"، وذلك أملا في تجاوز الهيمنة والاستغلال الاستعماري، وكان أملهم أن يُعيد الاستقلال لهم كل المنافع والخدمات التي حرموا منها: الأرض، العمل، السكن، الصحة، التعليم، السلطة، السياسة..الخ هذا الترجي والأمل في الدولة سيشكل عاملا حاسما لضمان شرعية الدولة ذاتها وشرعية فعلها التنموي.

وعليه فلم يكن يُنظر للدولة على أنها رمز الاستقلال الوطني فحسب، بل ألقى المجتمع على عاتقها مهمة التنمية وضمان العدالة الاجتماعية، وانطلاقا من هذا التكليف تزايدت صلاحياتها ورقابتها على كل الأنشطة الاجتماعية والسياسية خصوصا في فترة السبعينات وهي الفترة التي برز فيها بوضوح طبيعة هذا التكليف، وانتظر المواطنون كل شيء من الدولة، تزايد وتوسع هذا الطلب الاجتماعي جعلهم مقعدين، في حاجة إلى مساعدة الدولة، وجعل هذه الأخيرة في بحث دائم عن موارد لتوزيعها على مختلف الشرائح الاجتماعية، وهو الأمر الذي

(1) باديس بن عيشة، مرجع سابق، ص 145.

بـدا مـعه المـجتمع خـال مـن أيـة ديـنامـيكية مسـتقلة أو مـبادرة أو قـدرة عـلى الاستقلال عن الدولة.

2.1. تزايد الفوارق وثقل المصالح المرتبطة بالدولة:

إن التنظيم الاجتماعي الذي قام في الجزائر من قبل الدولة وحولها هو – بحكم طبيعته منشئ للفوارق الاجتماعية وهي فوارق تختلف عن تلك التي تنشأ ضمن النُظم الرأسمالية، حيث الطبقات الاجتماعية تنشأ في استقلال نسبي عن الدولة، قد تنشأ بدعم منها لكن ليس انطلاقا منها، أما في حالة الجزائر فإن البحث عن أصول التمايز الاجتماعي يتم من خلال تحليل طبيعة العلاقة مع الدولة والسلطة السياسية.

2.2. السياسة كمحدد للتمايز الاجتماعي:

إن المجموعة الاجتماعية المهيمنة لا يمكن نعتها بالبيروقراطية على الرغم من قيامها ببعض الوظائف التي نجدها في السياق الغربي، لكن نمط التوظيف في هذه الحالة لا يتم بناءًا على الكفاءة أو الجدارة أو مستوى التحصيل، بل على قاعدة الزبوناتية، ومنطق العصبية أو الجهوية، لذلك فان ما يحرك الموظفين داخل الدولة عادة ليس خدمة الدولة بل كيف يمكن استخدام الدولة لتحقيق المصالح الشخصية أو مصالح العصبة. وبالتالي فإن الجماعة المهيمنة لا تحتل مركزها هذا انطلاقا من هيمنتها الاقتصادية بل من قدرتها على التحكم في أجهزة الدولة، وعليه فأصول التمايز الاجتماعي متأتية أساسا من طبيعة العلاقات بين الأعوان والجماعة الاجتماعية مع الدولة، بهذا المعنى لا تكون الدولة تعبيرا عن أداة بيد طبقة بورجوازية مشكلة سلفا، إنما هي مكان إنتاج مجموعات مهيمنة ومجموعات مصالح.

2.3. الدولة ومجموعات المصالح:

إن غياب مشروع واضح يحدد ويحكم طبيعة النظام السياسي في الجزائر، يتعذر معه الحديث عن طبقات اجتماعية ولا يمكن الحديث سوى عن مجموعات مصالح وهي مجموعة من الأفراد أو الجماعات يضمن انسجامها المكون العسكري لها لأنه الأقوى بحكم ممارسته للسلطة الفعلية، في حين أن المكون التكنوقراطي هو الأكثر ديناميكية لغاية السبعينات والذي يظم مسيري وإطارات القطاع العام، وتطور هذا المكون مع تطور القطاع الاقتصادي العمومي، أما المكون الثالث وهو الاداري الذي يمثل مختلف الاطارات العليا للدولة وتوسع خلال الثمانينات ليشمل المنتخبين المحليين، في حين أن المكون الرابع سياسي يمثل مختلف الاطارات العليا للدولة، إطارات الحزب والمنظمات الجماهيرية المؤطرة للمجتمع.

هذه العناصر المكونة لهاته المجموعات مختلفة المشارب ومستويات المداخيل، ويطغى عليها عدم الاستقرار ذلك أنها تستمد مشروعية وجودها من السلطة السياسية، وأغلب أعضائها مدنيين لا يملكون ديمومة المنصب والصفة، وهم معرضون بالتالي للصعود والنزول، وما يحكم المجموعة هو طبيعة ميزان القوة السياسي والظرف، وهو الأمر الذي يفسر مسارعة أي عضو معين في منصب في أية هيئة في الدولة إلى تجسيد الامتيازات التي يمنحها المنصب.ضمن هذا المنظور تكون كل الموارد الاقتصادية المراقبة من قبل الدولة محل صراع وتجاذب بين مختلف هذه الجماعات والعصب والأفراد ذوي العلاقة بالدولة، وكون القطاع العام هو محتكر هذه الموارد سيجعله في مركز الصراع والتقاسم بينها، هذا الأمر هو الذي يفسر الدفاع الذي أبدوه لحماية القطاع العام نهاية الثمانينات والذي

لم يكن بالمرة من منطلق ايديولوجي بل من منطلق استراتيجي، كون الإصلاحات المزعم إجراؤها آنذاك كانت ستقضي على هذا الوضع، ويشترك القطاع الخاص أيضا في هذا الموقف كونه نشأ مستفيدا من القطاع العام من جهة، وكون أن العديد من مجموعات المصالح هذه، يستعملون القطاع الخاص لتحقيق الثروة المتراكمة بفضل مواقعهم داخل أجهزة الدولة من جهة ثانية.

من خلال ما تقدم في الفصل الأول يمكن استخلاص ما يلي:

1. كان الأثر الذي تركه الوجود التركي على البنية الاجتماعية في الجزائر يتمثل في إعاقة القوى الاجتماعية الاقتصادية على التطور والنمو سواء باستغلالها المباشر أو عن طريق منعها من استغلال الخيرات والثروات الطبيعية التي كانت من الممكن أن تحقق فائضا إنتاجيا أوسع يمكنها من تطوير ذاتها اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا وذلك بسبب سياسة الاحتكار التي كان يتبعها النظام السياسي للبايات على النشاط الاقتصادي التجاري والصناعي بالخصوص،
2. إن الدخول الفرنسي للجزائر قام بتحويل كامل للمجتمع: الإرسال العسكري، سياسية الإدماج الاقتصادي والسياسي في الوطن الأم نجم عنه سحق للهيئات السياسية والاجتماعية التي كانت موجودة من قبل والتي تم إضعافها من قبل الاحتلال العثماني منذ أربعة قرون، إن السلطة الاستعمارية لم تقبل بمنافس اقتصادي – محلي - سياسي في الأخير للتحكم في شعب " الجزائر الفرنسية ".نتيجة لذلك يبدو جليا أنه في ظل الفترة الاستعمارية ظلت البورجوازية الجزائرية ضعيفة والمبادرة المتأخرة للجنرال ديغول عن طريق

مشروع قسنطينة باءت بالفشل والجزائر لم تعرف في تاريخها إبّان الاحتلال سوى البورجوازية " النقدية والتجارية ".

3. إن مشروع بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال كان له أثره الواضح على تطور القطاع الخاص، فانطلاقا من الدولة "الحديثة "و أجهزتها نشأت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة وأعوانها: "إنها وضعيات ريع وهي تجسيد مادي من لرأسمال من العلاقات ".

الفصل الثاني
تطور القطاع الخاص بعد الاستقلال: فترة التنمية الاشتراكية

نتناول في الفصل الثاني تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الاستقلال بدءا بالقطاع الزراعي الخاص وتحول علاقات الإنتاج في الريف حيث يتعرض المبحث الأول لتطور القوى المنتجة في الزراعة وكذا وسائل الانتاج، تداعيات الثورة الزراعية إضافة إلى التمويل في القطاع الخاص الزراعي.أما المبحث الثاني فيدرس بروز ونشوء الرأسمال الخاص الصناعي في الجزائر وتطوره في فترة التنمية الاشتراكية.

المبحث الأول : الزراعة وتحول علاقات الإنتاج في الريف

بدأ ظهور التسيير الذاتي تاريخيا من حيث التطبيق الرسمي في آفاق القطاع الزراعي الجزائري ومن ثمة أصبحت للزراعة بنية اقتصادية جديدة مخالفة لما كانت عليه قبل الاستقلال تتمثل في وجود شكلين من أشكال علاقات الإنتاج: أحدهما هو الشكل التعاوني الجماعي الذي يتشخص في قطاع التسيير الذاتي والثاني شكل الملكية الفردية الذي نجده في القطاع الخاص.

ولو أن هذا الأخير أكبر مساحة من الأول كما سنرى إلاّ أنّه أقل أهمية من حيث المساهمة في تحقيق الفائض الاقتصادي الفعلي في البلد وجلب العملات الصعبة وتكوين رأس المال الوطني لأن القطاع الزراعي الخاص تكون في الحقيقة من حيث تشكيلته الاجتماعية والاقتصادية من قطاعين مختلفين أحدهما متطور جدًّا من حيث قواه الإنتاجية المستخدمة والآخر متخلف من حيث تطور قواه الإنتاجية.

إن اهتمامنا بالزراعة – في مستهل بحثنا عن القطاع الخاص بعد الاستقلال- والتركيز عليه بسبب اعتبارين رئيسيين:

- اعتبار اقتصادي: يتضح من حيث مساحات الأراضي التي يقوم عليها حيث قدرت المساحة الإجمالية للزراعة في الجزائر بعد الاستقلال 7983440 هكتار وهي مساحة كلية احتل فيها القطاع الخاص (الحديث والتقليدي) مساحة بلغت 5652580 هكتار ما يعادل 70% من مجموع المساحة الزراعية بالوطن وهي نسبة هامة جدًّا. والباقي 2332680 هكتار مساحة تابعة للقطاع المسير ذاتيا.[1]

[1]- حسن بهلول، مرجع سابق، ص92.

- اعتبار اجتماعي: لعدد السكان الذين يعيشون فيها، حيث نعلم أنه في السنوات الأولى للاستقلال شغل الريف 62% من السكان واستحوذت الزراعة على نسبة 61% من القوة العاملة آنذاك أما النسبة الباقية 39% فلم تكن مشغلة في نشاطات اقتصادية حديثة، بل في بعض القطاعات الثانوية أو النشاطات الضعيفة أو بكل بساطة كانت عاطلة عن العمل.[1]

وتصبح هنا دراسة وضع الزراعة الخاصة وتطورها أمرا ضروريا وإنَّ ذلك يمر حتما عبر عدة نقاط: القوى المنتجة، ملكية الأرض، وسائل الإنتاج، قوة العمل، انتاج (مردود) القطاع الخاص في هذا المجال.

علاقات الانتاج والملكية الخاصة في الزراعة

لقد عرف العالم الزراعي منذ سنة 1954 إلى سنة 1970 أحداثا رئيسية هامة: انتهاء الفترة الاستعمارية إثر حرب التحرير الوطنية، الاستقلال والإصلاح الزراعي إبتداء من سنة 1972. الآن، كيف تطورت العلاقات الاجتماعية للإنتاج أو بتعبير آخر كيف تتابعت عملية التركيز لعامل الإنتاج "الأرض"؟

أولا: حول ملكية الأرض.

خضعت الأرض في الجزائر لتطورات كبيرة –كما سبق وأن رأينا- ومن جرّاء ذلك حدث التقسيم المعروف في الزراعة الجزائرية إلى نوعين من الزراعة أوروبية متقدمة وجزائرية متخلفة على العموم وفي الاستقلال تحولت الزراعة التابعة للمعمرين إلى التسيير الذاتي وبقي القطاع الآخر ممثلا القطاع الخاص في الجزائر.

[1] Boukhobza M'hamed,rupture et transformation sociales en Algérie,volume1, opu, 1989,p166,167.

ورغم تحول بنية الزراعة[1] بعد الاستقلال إلاّ أن تركيز الملكية العقارية بدى كواقع "كولونيالي" ورثته الجزائر المستقلة فعرض توزيع ملكية الأرض المستغلة أثناء سنوات الاستعمار وبعدها يبين ذلك لأن الوضع لم يتغير بصورة كلية أو جوهرية عمّا كان عليه، والجداول التالية تبين مقارنة بين توزيع الأراضي في القطاع الخاص في فترات متتابعة: أي تطور الملكية الزراعية في القطاع الخاص: سنوات 1954- 1969- 1973.

الجدول رقم 04: الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة 1954.

حجم الملكية	عدد الملاك	النسبة	المساحة	النسبة
أقل من 10 هكتار	391000	73.5	1850000	24.3
من 10إلى 50 هكتار	118000	22.18	3013000	39.6
من 50 إلى 100 هكتار	17000	3.2	1226400	16.1
أكثر من 100 هكتار	5600	1.05	1522700	20.00
	532000	100%	7612100	100%

المصدر: عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص153.

الجدول رقم 05: الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة 1969.

سنة 1969	عدد الاستغلالات	النسبة
أقل من 5 هكتار	310000	53
من 5 إلى 10 هكتار	114000	19
من 10 إلى 50 هكتار	147000	25

[1] أثناء الاحتلال الفرنسي عمل المستعمر على نقل الزراعة الجزائرية من زراعة موجهة إلى الإنتاج واشباع الحاجات المحلية الأساسية إلى زراعة محولة إلى الخارج لإشباع حاجات السوق الرأسمالية والفرنسية بالدرجة الأولى (وتركز الإنتاج خصوصا حول زراعة الكروم لاستخدامها في صنع النبيذ). وبعد الاستقلال قل التوجه لهذه الزراعات وانصرفت للتوسع في زراعة الحبوب (الأهمية الاجتماعية) الحمضيات الفواكه الخضار والأعلاف...

أكثر من 50 هكتار	16500	3

Source : Abderrahmane Hersi, les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, OPU, 1981, page 130.

الجدول رقم 06: الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة 1973.

النسبة المساحة	عدد الاستغلالات	مساحة الأرض	نسبة الملاك	نسبة المساحة
أقل من 10 هكتارات	562791	1531500	79.1%ه < 10 22.1%ه < 1 61.5%ه < 5	29% 0.5% 12.8%
من 10 إلى 50 هكتار	134528	2443600	19%	45.8%
من 50 إلى 100 هكتار	9765	600200	1.4%	11.8%
من 100 هكتار وأكثر	3409	562200	0.5%	11.4%
	710493	5337600		

Source: Abdelatif Benachenhou, exode rural, publisher –centre de recherche en économie appliquée,1979,p24.

Boukhobza M'hamed, rupture et transformation sociales en Algérie,volume1, opu, 1989 ,p540.

إن توزيع الأرض عبر تلك الفترات المتتابعة يُظهر بأن القاعدة الأكثر فقرًا هي التي عرفت التوسع الأكبر 73.5% من الملاك –لأقل من 10 هكتارات- سنة 1954 يستحوذون على نسبة 24.3% من المساحة الإجمالية للقطاع الخاص وبلغت 79.1% من الملاك دائمًا تملك أقل من 10 هكتارات تستحوذ على نسبة 29% من تلك الأراضي سنة 1973 (جدول 01) واحتفظ عدد المالكين الكبار- لأكبر من 50 هكتار- حيث انتقلت من 22600 سنة 1954 إلى 16500 سنة 1960 ثم حوالي 13000 سنة 1973 - جدول 1- 2- 3- أما الملكيات المتوسطة - من 10 إلى 50 هكتار- فقد دعّمت موقعها على حساب تلك الملكيات الكبيرة والتي تقلص عددها تدريجيا إلى النصف والأراضي التي تشغلها: حيث انتقلت تلك الملكيات المتوسطة من 45.8% من المساحة الإجمالية مقابل 43.3% سنة 1951 والملكيات الكبيرة

انتقلت إلى 11.4% من مجموع المساحة سنة 1973 مقابل 27.9% سنة 1951 ويزداد إذن تركز الملكية بين أيدي الفلاحين المتوسطين مع توسع فئة الفلاحين ذوي " الملكية الصغيرة " وقد كان عدد الأشخاص الذين صرحوا بامتلاكهم أو استغلالهم لأقل من 1 هكتار ارتفع سنة 1950 من أقل من 50000 إلى 135000 بعد أربعة عشر سنة أي تقريبا ثلاث مرات الضعف وفاق هذا العدد 160000 سنة 1973 حيث بلغت نسبتهم 22.1% وهي نسبة هامة وتشير هذه الإحصائيات كما أسلفنا إلى نمو المالكين الصغار في القطاع الخاص 71% سنة 1969 و 79.2% عام 1973 بينما شكلت المساحات المستثمرة من طرف هذه الطبقة 18% من الأراضي سنة 1951 و 28.7% عام 1973. فالوحدات الصغيرة هي التي استوعبت العدد الأكبر من السكان والعدد الأقل من المساحات مقابل نظيرتها المتوسطة والكبيرة...

لم يغير الاستقلال بصورة جوهرية من الوضع الذي كان عليه توزيع الأراضي.

يتشكل هذا القطاع إذن من وحدات متفاوتة جدا من حيث صغر أو كبر المساحة أو من ناحية درجة تطور القوى المنتجة - كما سنرى في النقاط اللاحقة- أمّا من ناحية طبيعة العلاقات الإنتاجية، فالطابع العائلي للاستغلال الزراعي للأرض لأغلب وحدات هذا القطاع - باستثناء الملكيات الكبيرة والتي تتوفر على التجهيزات الحديثة- صفة جوهرية في أسلوب الإنتاج، مما يجعل التركيب العضوي لرأسمال تلك الاستغلالات ضعيف يتكون بدرجة كبيرة من رأس المال المتغير الذي يتشكل أساسا من العمل العائلي حسب تعبير ماركس. وهذه الصفة العائلية للإنتاج رافقت كل أنواع الاستغلال للأرض التي حدثت في الجزائر.

ثانيا: الأشكال القانونية لاستغلال الأرض[1].

1. الاستغلال المباشر: يتمثل في الاستغلال البسيط للأرض ويجسد علاقة " الملكية الفردية " لوسائل الإنتاج، فهذا الفلاح ذو حق على الأرض التي يقدم فيها وسائل الإنتاج - تبدو هنا وسائل الإنتاج مندمجة في وحدة عائلية مع الأرض- ويتولى حينئذ زراعتها بنفسه ومع أفراد أسرته. ويعتبر هنا رئيس العائلة (الفلاح) هو المالك الأوحد، صاحب الحقوق على مزرعته ووسائل إنتاجه فهو من يخطط سياسة الإنتاج وهو من يتحمل جميع التكاليف. وفي بعض الحالات تتم الاستعانة بالعمل الخارجي. ويبقى الإنتاج للاستهلاك المباشر الذاتي الهدف الأساسي ويبدو في هذه الحالة أن لا وزن يقام للربح والخسارة –انعدام الارتباط بالسوق-.

2. الاستغلال المشاعي: فعندما تتسع مساحة الأرض بالتدريج ويزداد عدد الأفراد المكونين للأسرة[2](زيادة القوة العاملة) تتطور إذن وسائل الإنتاج والعمل في ظل تعقد للعلاقات بين الأفراد على أساس العمل المشترك الجماعي ويمكن التوقع بأن عملية تقسيم تلك الأرض شيئا غير وارد لاعتبارات عديدة، ثقافية أساسا مستمدة من التقاليد والعادات والاحترام للآباء والحفاظ على الرباط والكيان الأسري القائم.

ومع ذلك، فالتطور الذي يحدث في مجمل قوى الإنتاج يفرز تناقضا كبيرًا مع تلك المفاهيم والاعتقادات، فاتساع تلك الأرض المستَغَلة غير المقسمة مع تزايد عدد أفراد الأسرة وتشابك العلاقات بينهم لدرجة تذبذب نظام العمل الجماعي

---

[1] - حسن بهلول، مرجع سابق، ص20 ومابعدها.

[2] - يملك الجميع حق الإرث عن الأرض ووسائل الإنتاج.

كل ذلك يؤدي في الأخير إلى القسمة وبالتالي الانتقال من الاستغلال المشاع إلى الاستغلال المباشر.

3. المزارعة: نظام لاستغلال الأرض يعتمد أساسا على التعاون بين الملكية والعمل ولا تلعب النقود دورا يذكر في ربط العلاقة بين الطرفين (العلاقة عينية بالدرجة الأولى) ولا تظهر النقود إلا عند التسويق، فالهدف الرئيسي هو تقسيم المنتوج للاستهلاك المباشر بحيث لا يبقى للسوق إلاّ حجم ضئيل من المنتوج وتستخدم نقوده إذن في الإنفاق على سلع استهلاكية صناعية أو لضمان الحد الضروري من تجديد وسائل الإنتاج وقد جرى العرف بالجزائر (خاصة الشمال)أن يكون النظام هو المناصفة حيث يشارك مالك الأرض في الإنتاج بينما الطرف الآخر بعمله أما وسائل الإنتاج (أدوات، زرع...الخ) تكون مقسّمة بالنصف.[1]

4. الخماسة: الخماس شخص لا يملك الأرض فهو يساهم فقط بجهده المبذول ويتلقى نظير خدمته خمس المحصول، وقد رأينا في مواضيع سابقة من البحث التوسع الكبير في عدد الخماسين في الجزائر، وقد كان التدهور في الزراعة الذي شهده القطاع الخاص جعل الحكومة بعد الاستقلال تقضي على نظام الخماسة وقد أصبح ممنوع التطبيق نظريا من سنة 1964.

5. نظام الكراء: لاعتبارات عديدة يتم اللجوء إلى هذا النوع من الاستغلال، كون سيطرة قانون القيمة شيئا فشيئا على المعاملات اليومية للفرد فالاحتياج للنقود أصبح أكثر من الحاجة للمحصول زيادة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية: الهجرة الريفية أو الزراعية، تمزق العائلة إثر حرب التحرير وعدم وجود من يرعى

[1] - يلجأ الفلاحون عادة إلى هذا النوع من الاستغلال كون المساحة الزراعية تكون في بعض الأحيان واسعة نسبية بحيث المالك الوحيد مع أفراد عائلته القليل لا يقدر على خدمتها كلها.

الأرض، كلها قد تضطر المالك إلى كراء أرضه... والجدول التالي يبين أنواع تلك الاستغلالات الأربعة والمساحات التي تنطبق عليها فعليا حتى سنة 1968.

جدول رقم 07: أنواع الاستغلالات لعامل الإنتاج الأرض حتى سنة 1968.

نوع الاستغلال الزراعي	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
الاستغلال المباشر	2191176	78
الاستغلال العائلي المشاع	421380	15
المزارعة	61802	2.2
الخماسة	8428	0.3
أنواع أخرى: الكراء	126414	4.5

المصدر: حسن بهلول، مرجع سابق، ص30.

ثالثا: عن نوعية تلك الأرض:

انتقلت ملكية قطاع المعمرين غداة الاستقلال للمجتمع ليتكون منه قطاع التسيير الذاتي (2332860 هكتار) والمعلوم بأن تلك الأراضي كانت الأكثر جودة وخصوبة " فحيث يوجد الأراضي الجيدة والخصبة هناك بالذات تم توطين المعمرين " (سياسة فرنسا في الجزائر).أما القطاع الثاني[1] أي الخاص والذي يشكل محور دراستنا توزعت أكثر الأرض التي يتشكل منها على منطقتين هما التل في الشمال والإستبس في الجنوب وهي أراضي ضعيفة الإنتاج عموما لأن تربتها أساسا ذات تركيب ميكانيكي مختل بحيث نسبة الحصى (في التل) أعلى من الطين، أو نسبة الرمل (في الإستبس) أعلى من الطين وفي الحالات التي تكون متركبة من الطين بنسب أكبر، فتكون على العموم حمراء فقيرة المواد العضوية،

[1] - القطاع الخاص، الأراضي ملك الجزائريين وهي فيها الاستغلالات ذات الإمكانيات الحديثة وأخرى جدّ تقليدية.

يغلب عليها معدن الحديد ولا تعطي بذلك مردودا طيبا أو وافرا ويلاحظ هذا النوع من التربة في مناطق الشمال ذات السطوح المنحدرة أين تكثر ظاهرة الانجراف التي تكتسح مختلف المواد العضوية، ويحدث عادة هذا الانجراف في فصل الشتاء.وفي الاستبس في الجنوب تقل مياه الأمطار فيحدث الجفاف الذي يحول التربة إلى قاحلة لا تصلح للإنتاج الزراعي وتميل التربة في هذه الأماكن للاصفرار نتيجة خيوط الشمس المحرقة التي تقتل الأعشاب وتذيب معادن الكالسيوم والبوتاسيوم والفوسفور الضرورية، وكلها عوامل تهيء التوقع بضعف المردود وقلة جودته.

تداعيات الثورة الزراعية والإصلاحات

أولا: حول ملكية الأرض.

من أهم الاصلاحات المقدمة للقطاع الزراعي هي خلق نوع جديد من المزارع يعمل بجانب القطاع الخاص والمسير ذاتيا إلاّ أن هذا القطاع الجديد بُني عن طريق التقليل من هيمنة القطاعين السابقين وذلك بتأميم كثير من الأراضي الفلاحية التي كانت بحوزة القطاع الخاص وكذا إعادة تقسيم المزارع المسيرة ذاتيا إلى مزارع تابعة للقطاع المسير ذاتيا وأخرى تابعة للقطاع الجديد [1].كان هدف الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الانتاج الزراعي وأول هذه

(1) إن الثورة الزراعية لم تكن عملية سهلة بل كانت من أصعب الانجازات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال، لأنها مست عددا كبيرا من أفراد الشعب الجزائري في أغلى ما يملكون وهو الأرض ونحن نعلم قيمة الأرض ومكانتها بالنسبة لأفراد المجتمع الجزائري ومدى تمسكهم بها لهذا لم يكن تطبيق الثورة الزراعية بالعين، إلا أن الثورة الزراعية كانت تهدف إلى تغيير ظروف معيشة الفلاحين من خلال القيام بالاصلاح القطاع الزارعي.

الوسائل الهامة هي " الأرض ".[1]لقد تم تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية من مجموع الأراضي التي اكتسبها من الأراضي الحكومية كأراضي العرش والأراضي المؤممة من الخواص بحيث:

1- تم تأميم كل الاراضي التي كان أصحابها متغيبون عنها أو أنهم لا يقومون بالعملية الفلاحية بأنفسهم بل يشغلون أشخاصا آخرين في العملية الإنتاجية حيث اعتبر قانون الثورة الزراعية مايلي: "لاحق في الأرض للمالكين الزراعيين الذين لا يساهمون فعليا في الانتاج، ويسقط حق مستغل سواء كان مالكا أو غير مالك يهمل فلاحة أرضه "[2]إلاّ أن لهذا القانون بعض الاستثناءات تتمثل فيما يلي:

- حالة الملكية الصغيرة المهجورة من طرف أصحابها لأنها لا تكفي لمعيشتهم مما اضطرهم إلى البحث عن موارد معيشية أخرى.

- حالة بعض المالكين الذين اضطروا إلى ترك أراضيهم إثر الحرب التحريرية.

- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض الشيوخ والأيتام...

2- تأميم كل الممتلكات الكبيرة التي كانت بيد الخواص حيث حدد القانون مايلي: " تُحدد مساحة الأملاك الزراعية على أساس أنها لا تتجاوز طاقة عمل المالك وعائلته وأنها تسمح له بإنتاج دخل كاف لإعالتها." [3]

- 3- ضم كل من:

- أراضي البلدية الزراعية أو المعدة للزراعة.

- الأراضي الزراعية أو المعدة للزارعة والعائدة لأملاك الولاية أو الدولة باستثناء الأراضي المخصصة للبحث العلمي.

---

(1) الثورة الزراعية، اللجنة الوطنية للثورة، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، 1975، ص 20.
(2) المادة الثانية من القانون 71- 73 المؤرخ في 8 نوفمبر والمتعلق بالثورة الزراعية.
(3) المادة الثانية من القانون 71- 73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 والمتعلق بالثورة الزراعة

- أراضي العرش الخاصة بالزراعة.

- الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة والمهجورة.

وأن الأراضي الملحقة بالصندوق الوطني للثورة الزراعية هي ملك للدولة وهي غير قابلة للتصرف والاكتساب عن طريق التقادم ولا يجوز التنازل عنها. [1]

لقد استهدفت الثورة الزراعية تحرير الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وذلك عن طريق استفادتهم من الأراضي المؤممة، حيث أصبح الفلاحون الصغار والخماسون وغيرهم من البسطاء الذين كانوا يبيعون قوة عملهم مقابل الحصول على جزء من الإنتاج، مالكين للأرض ووسائل الإنتاج المستعملة في العملية الفلاحية ماداموا يعملون في الأرض ويعود الناتج من عملهم الفلاحي عليهم وحدهم دون أي شريك لا يقوم بالعملية الانتاجية.نُظمت العملية في تعاونيات فلاحية خاصة بالثورة الزراعية يقوم المستفيدون بها بالعمل الجماعي فيما بينهم، كما يقسم الدخل الناتج من عملهم بالتساوي فيما بينهم.كما يتم توزيع الأراضي على المستفيدين بشكل حصص مع مراعاة الحدّ من المساحات الشاسعة، حيث تحدد مساحة التعاونية على أساس نصيب الفرد أو عدد الأفراد مع مراعاة موقع التعاونية الفلاحية الجغرافي ونوع الزارعة التي يمكن ممارستها.و عليه تم تأميم وتوزيع 1355883 هكتار من الأراضي الصالحة للزارعة من قبل الصندوق الوطني للثورة الزراعية وحتى نهاية سنة 1978 استفاد 82737 فلاح من توزيع الأراضي كما تم إنشاء أو تكوين 4590 تعاونية فلاحية و 187 قرية فلاحية.[2]

---

[1]- المادة 22 من القانون: 71- 73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971.

[2].Benissad,ME éconmie de développement de l'Algérie O.P.U Alger,1979,P292 .

كما أنه تم إنشاء 658 تعاونية فلاحية بلدية متعددة الخدمات الغرض منها تأمين تموين المزارع التابعة لهذا القطاع بعوامل الإنتاج واستعمال المعدات على المستوى البلدي.[1]

في هذا الإطار:

- لم تكن لكل مستفيد الحرية في إختيار شركائه في التعاونية الفلاحية وهو ما أدّى إلى زيادة سوء التفاهم بين المستفيدين لنفس التعاونية وخلق كثير من المشاكل كانت تعود في النهاية إلى سوء تسيير التعاونية وبالتالي الإنتاج الذي أنشئت التعاونية من أجله، مما أدى إلى تحقيق نتائج في كثير من الأحيان ضعيفة جدا.

- إن عملية توزيع العتاد ومختلف وسائل الإنتاج كانت تعود للهيئات التقنية المتخصصة، مما أدى إلى توزيع غير فعال لمختلف وسائل الإنتاج بين معارف التعاونيات والمزارع، فتخص المزرعة التي فيها أقارب أو معارف بأحسن الوسائل بينما تبقى تعاونيات أخرى بأمس الحاجة لمثل هذه الوسائل.

- توزيع الأراضي بين التعاونيات الفلاحية للثورة الزراعية لم يتم بطريقة عادلة بل استفادت بعض التعاونيات من أجود الأراضي وأخصبها والتي تصلح لمختلف الزراعات، مما جعل هذه التعاونيات تعود على المستفيدين منها بأكبر الموارد نتيجة تسويق مختلف المنتوجات الفلاحية، في حين أنّ بعض التعاونيات لم تستفد إلاّ من مساحات صغيرة بالاضافة إلى كونها أراضي أقل جودة أو تصلح لمنتوجات معينة كالحبوب مثلا.

وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني 1985، ص 78.

- إنّ تدخل الدولة في تحديد برامج الإنتاج للتعاونية غالبا ما كان يعود على التعاونية بنتيجة جد سيئة لأن التعاونية أو المزرعة لم تكن تصلح لذلك النوع من الإنتاج، وهو ما جعل المستفيدين بعيدين كل البعد عن قرارت الإنتاج، مما أدى بهم إلى الإحساس أنهم لا يختلفون عن الأجواء في شيء، خاصة إذا علمنا أن معظم نتائج السنة المالية كانت خسارة، مما أدى إلى عدم توزيع الأرباح على المستفيدين لأكبر عدد من المزارع.

- إن تحكّم الدولة في نشاطات الوحدات الإنتاجية يظهر من خلال إلزام تعاونيات الثورة الزراعية باتّباع المخططات الوطنية والبلدية، فكل مستفيد ملزم باتباع المخطط الانتاجي البلدي والذي يخضع بدوره لمخطط الإنتاج الوطني[1] وهو ما يبين على أن المستفيدين لا يمكنهم اتخاذ قرارات الإنتاج لوحدهم بل هم مرغمون على اتّباع ما يتماشى والمخططات الوطنية وإن أي مخالفات لهذا قد تكلف المستفيد من تنحيته وحرمانه من حق الاستفادة والعضوية في التعاونية. وهكذا يتحول المستفيدون إلى مطبقين للقرارات التي تصدرها الدولة وليست لهم القدرة على اتخاذ أي قرار. [2]

- لكل متعاون أو مستفيد في التعاونية الفلاحية للثورة الزراعية حد أدنى من الأجر وأن ضعف هذا الأجر " 300 د ج في الشهر في ذلك الوقت " لم يكن يسمح للمستفيد من تلبية مختلف احتياجات المعيشة، مما اضطر الكثير من المستفيدين إلى التخلى عن التعاونيات، والبحث عن العمل في مجال خارج الفلاحة.

---

(1) المادة 39 من القانون 109 -72 المؤرخ في 7 جوان 1972.

-2S. Berdani, L'agriculture Algérienne depuis 1966,- opu , economica Alger et Paris,1981 ,p 334 .

إن هذه الوضعية الحرجة التي كان يحياها المتعاونون جعلت الكثير منهم ينسحبون من التعاونيات.متخلين بذلك عن الأرض التي وزعت عليهم خاصة في المناطق التي توجد بها صناعات توفر مناصب شغل كما هو الحال بالنسبة للمدن الكبرى كالجزائر ووهران... أين تكثر الصناعات والقطاعات الانتاجية الأخرى، وفي هذا الصدد قد تم تجسيل 3842 مستفيد متراجع وهو ما يعادل نسبة 7% من المستفيدين على المستوى الوطني، ولقد وصلت نسبة المتخلين عن العمل في إطار التعاونيات الفلاحية ما يعادل 40% من مجموع المتعاونين، بينما بلغت نسبة المتخلين في ولايات أخرى مثل تلمسان 10%.

- إن سياسات التسويق والتموين والتمويل المتبعة في ذلك الوقت كانت تعتبر حاجزا بدلا من منشط للتعاونية وفي كثير من الأحيان وخاصة مؤسسات التسويق أو التموين كانت من بين أهم المؤسسات التي عملت على رفع التكاليف وهدر الانتاج.

وهو ما أدى إلى أن استخدام المدخلات الحديثة كالآلات الزراعية والأسمدة لم تحقق النتائج المرجوة ويمكن القول أن المتعاونين في الثورة الزراعية ليسوا أحرار في تسيير تعاونيتهم فالدولة تضغط من كل الجوانب بالطرق المباشرة والغير مباشرة في تسيير تعاونيتهم لكن بالاضافة إلى مشاكل التسيير فان المتعاونيين ليست لهم الحرية الكاملة في تصريف منتجاتهم إذ تقوم الدولة بتسويق كل المنتوجات عن طريق مؤسساتها.

ونتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع الزراعي في الجزائر بصفة عامة والقطاع العمومي بصفة خاصة رأت الدولة آنذاك إدخال إصلاح جديد على هذا القطاع الأخير بهدف تفعيل وإعطاء المكانة الاقتصادية اللاّزمة له بين مختلف

القطاعات الاقتصادية الأخرى والحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية.

الأمر الذي أدى إلى إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي [1] عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي وقدماء المجاهدين ومزارع الثورة الزراعية للتخلص من الازدواجية حيث تم تكوين 3500 مزرعة فلاحية اشتراكية تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2830000 هكتار.

ثانيا: المرحلة من 1987 إلى غاية اليوم.

إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي بصفة عامة والفلاحي العمومي بخاصة أدى بالدولة إلى القيام بمختلف الإصلاحات وفي فترات زمنية متقاربة بهدف النهوض بهذا القطاع والعمل على إزالة المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية تليق بالقطاع الفلاحي الجزائري.تمثلت هذه الإصلاحات في تكوين ما سمي بالمستثمرات الفلاحية، عن طريق توزيع الأراضي الحكومية وعوامل الإنتاج التابعة لها على شكل مستثمرات فلاحية جماعية أو فردية." حيث تمنح الدولة المنتجين الفلاحين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة، كما يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل

(1) التعليمة الرئاسية رقم 14 والصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 والمتبوعة بالمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981.

دفع إتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعائها وكيفية تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية"[1].

أما الهدف من هذا الإصلاح المتمثل في إنشاء المستثمرات الفلاحية فقد حدد بطريقة قانونية وواضحة كما يلي:

- يهدف إلى تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا.

- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.

- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.

- ضمان الاستغلال الفعلي للمستثمرات الفلاحية.

- إقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

- كما أن عملية تكوين المستثمرات الفلاحية بدأت عن طريق توزيع الأراضي الفلاحية حسب ما حدد قانونيا وذلك على النحو التالي:

- تمنح هذه الحقوق بالدرجة الأولى للعمال الدائمين وغيرهم من مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ إصدار هذا القانون..

- كما يمكن منح هذه الحقوق لهذه الجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنة مهندسين وتقنيين، فلاحين موسميين، وكذا الفلاحين الشباب على الأراضي الزائدة بعد تشكيل المستثمرات الجماعية من قبل العمال المشار اليهم في الفقرة

---

(1) المادة 6 من القانون 87- 19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة لاملاك الدولة والصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 العدد 50.

الأولى من هذه المادة، وفي كل حالة من هذه الحالات تمنح الأولوية للمجاهدين وذوي الحقوق[1].

في هذا الإطار، فإن كثيرا من المستفيدين من المستثمرات الفلاحية الخاصة منها الفردية أو الجماعية ذات ثلاثة أفراد لا ينتمون إلى القطاع الفلاحي بل هم من أصحاب النفوذ الذين استغلوا المرحلة إما أنهم مسؤولون في جهات معينة أو من أصحاب المعارف القوية، حيث استفادوا من أخصب الأراضي وأجودها والمصنفة في القائمة الأولى أو الثانية من حيث الجودة والخصوبة.

إن الاصلاحات الزراعية في القطاع الفلاحي الحكومي والتي تمت بموجب القانون 87- 19 والمؤرخ في 8 ديسمبر 1987 جرت في فوضى كاملة، إذ تكالبت عليها القوى السياسية والاجتماعية في غياب القانون الذي يحكم طريقة التوزيع وتكوين المستثمرات الفلاحية مما أدى بعمال وزارة الفلاحة والمؤسسات الفلاحية الأخرى بل حتى من لا علاقة له بالإنتاج في القطاع (أجانب، موظفين، ضباط، أساتذة) باستغلال الوضع حيث استفادوا من أحسن وأخصب الأراضي.

التمويل في القطاع الخاص الزراعي

منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1987 اتسمت سياسة التمويل والقرض الفلاحي بازدواجية قائمة على التمييز بين القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي(العام)من حيث الشروط وإجراءات منح وتسديد القروض والتي كانت دائما لصالح هذا الأخير.

(1) المادة 10 من القانون 87- 19، الجريدة الرسمية.

لـم يسـتفد الـقطاع الخاص خـلال هـذه الـفترة إلاّ بـمبالـغ قـليلة مسـت عـددا محدودا من الفلاحين لا يمثل إلاّ حوالي 9.5% من مجموع الفلاحين وبالنظر إلى السـياق الـوطني لهـذه المرحـلة يـمكن الـقول أن إقـصاء الـفلاحين الخواص مـن الاسـتفادة مـن الـقروض كان مـقصودا وذلـك بهـدف اسـتدراجـهم لـلانـدمـاج في تعاونيات الثورة الزراعية التي حاولت السلطة إنجاحها مهما كان الثمن:

أولا: قروض الاستغلال.

الجدول رقم 08: تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1970- 1975.

الوحدة: مليون دج / ألف شخص

الموسم	1970	1971	1972	1973	1974	1975
مبلغ القرض	60.7	30	58.1	44.6	2.2	2.8
عدد المستفيدين	60	44	85	66	/	/

Source : S . Berdani, op. cit, p 216.

لقد كان نصيب القطاع الخاص من قروض تمويل الاستغلال ضئيلا جدا حيث لم يتجاوز 5% مما تحصل عليه القطاع الاشتراكي خلال فترة المخطط الرباعي الأول، رغم أن القطاع الخاص ظلّ إلى غاية 1973 يستحوذ على حوالي 69% من الأراضي الصالحة للزراعة وأكثر من 90% من إجمالي الثروة الحيوانية.وإذا استبعدنا إحتمال كون القطاع الخاص يملك من الموارد المالية ما يسمح له بالاعتماد كليا على التمويل الذاتي، خصوصا القسم التقليدي منه فان ضآلة مبلغ القروض التي استفاد منها ترجع الى:

- تعقد شروط إجراءات الوصول إلى القرض التي تقصي قسما كبيرا من الفلاحين من الاستفادة بالقروض.

- كون هذا النوع من القروض يقدم عينا في شكل بذور وأسمدة...الخ أو في شكل خدمات حرث وحصاد بواسطة عتاد الشركة الفلاحية للاحتياط الأمر الذي يجعل الاستفادة بالقروض مرهونة بمدى توفر هذه العناصر لدى أجهزة التموين والخدمات

- تحفظ الفلاحين وترددهم بعد الشروع في تطبيق إجراءات الثورة الزراعية.

- انصراف اهتمام الدولة في قطاع الثورة الزراعية الناشئ وتعمدها حجب القروض على الفلاحين الخواص في محاولة لاستدراجهم للاندماج في نظام الإنتاج.

أما بعد إصلاح سنة 1978 اتسمت شروط منح القروض بنوع من المرونة أدت إلى إقبال الفلاحين وارتفاع محسوس في مبالغ القروض الممنوحة كما يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم 9: تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1979- 1982 (الوحدة مليون دج).

المواسم	78/79	79/80	80/81	81/82
عدد المستفيدين	58.862	15.327	12.322	10.025
القروض الممنوحة	190.6	131	141	138
القروض المنفذة	100.5	59	64.8	18.1
معدل التنفيذ%	53	45	46	49
القروض المسددة	60.4	24.1	22.1	25.3
معدل التسديد	60	41	34	37

Source : recensement générale de l'agriculture privé .

ثانيا: قروض الاستثمار.

لقد تميزت سياسة التمويل إزاء القطاع الخاص بتردد تجلي في تذبذب حجم القروض الممنوحة له من فترة إلى أخرى، حيث انخفضت خلال فترة المخطط الرباعي الثاني إلى حوالي نصف ما كانت عليه خلال الرباعي الأول ثم تضاعفت خلال المخطط الخماسي نحو 6 مرات عما كانت عليه في الرباعي الثاني، وهذا رغم ضعف مستوى التجهيز في هذا القطاع الذي يتطلب تطويره استثمارات كبيرة يتعذر على الفلاحين تحقيقها اعتمادا على إمكانياتهم الذاتية.

وباستثناء فترة المخطط الرباعي الثاني التي اتسمت بتخوف الفلاحين بعد مرحلة تحديد الملكيات العقارية الزراعية في إطار تطبيق أحكام " الثورة الزراعية " وانصراف اهتمام الدولة نحو تعاونيات الثورة الزراعية فانخفضت نسبة تحقيق الاستثمارات في القطاع الخاص عن 80% كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة في القطاع الخاص خلال الفترة 1970 - 1984 (الوحدة: مليون دج).

المخططات / القروض	الرباعي الأول	الرباعي الثاني	1979	الخماسي الأول
قروض ممنوحة	260	160	164	965
قروض منفذة	208.5	54.6	136.1	783
نسبة التنفيذ	80	34	83	81

المصدر: أرقام المخططين الرباعيين: Bedrani , op.cite.p 218

- أرقام 1979 البنك الوطني / مديرية تمويل الفلاحة.

- أرقام المخطط الخماسي: بنك الفلاحة / مديرية التمويل القطاع الخاص.

وبالإجمال فان المبالغ المقرضة للقطاع الخاص كانت منخفضة جدا [1]، وهي حتى لم توزع بصفة كلية نظرا للبيروقراطية المفرطة والنظم والإجراءات المعقدة المطبقة للحصول عليها وكذا سياسة التلاعب وتحويل هذه القروض لقطاع الثورة الزراعية، [2] وإن كان أستفيد منها فقد كان ذلك من نصيب الملاّكين الكبار والمتوسطين نظرا لبعض الأسباب التي ذكرت حيث استغلوا نسبة كبيرة منها لتوسيع مشاريع التربية الحيوانية أو لتشكيل مؤسسات تقوم بتنفيذ الأعمال الزراعية أو للقيام بالاستثمارات خارج القطاع الزراعي.

عوامل الإنتاج الأخرى (أدوات العمل وقوة العمل)

بمعنى التطرق لقوة العمل في القطاع الخاص الزراعي وتطورها بالإضافة للتجهيز في هذا القطاع ويدخل في هذا النطاق الآلات الزراعية، البذور، الأسمدة، تجهيزات الري وغير ذلك من اللوازم الزراعية...ويندرج في هذا الإطار أيضا تحديد إمكانية تجديد عوامل الإنتاج وتوسيعها من خلال فحص قدرة القطاع على تكوين رأس مال[3].

أولا: وسائل الإنتاج.

الجدول رقم 11: توزيع وسائل الإنتاج لكل قطاع سنة 1978.

	قطاع عام	قطاع خاص

(1) لم تشجع هذه القروض على ارتفاع المردود لدى الفلاحين الذين شكلوا مصدرا رئيسيا للهجرة الريفية ولا تكن أكثر من ان سمحت لهم بتحسين مستوى معيشتهم.

(2) ومن بين 100 مليون دج سنة 1971، 40 مليون حولت الثورة الزراعية، ومن بين 100مليون دج سنة 1972، 60 مليون حولت أيضا للقطاع الثورة الزراعية.

3 - عملية تكوين رأس مال سوف ترتبط بالاستثمار من خلال تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية التي ترتبط بالإنفاق الذي يستلزم وجود المدخرات.

جرارات	32150	10000
حصادّة درّاسة	4000	5
حصادّات	11400	24
آلات الحراثة	72000	20100
شاحنات	3200	34
استهلاك الأسمدة (1978)	222800 طن	122300 طن
منتوجات	12600 طن + 10000 هكتار	600 طن + 810

Source : Ahmed Hemmi, économie de l'Algérie indépendante, ENAG éditions, 1991, page 40.

وحسب إحصائيات حول القطاع الخاص استحوذت الاستغلالات التي فاقت مساحتها ال 20 هكتار (والتي تمثل 12% من عدد الاستغلالات) عن 66% من الجرارات و 28% من هذه الأخيرة ذهبت للاستغلالات الكبيرة التي تراوحت مساحتها من 5 إلى 20 هكتار (35% من عدد الاستغلالات) واستحوذت الصغيرة والتي تشكل 53% من عدد الاستغلالات الإجمالي على 6% من هذه الآلات وتملك الاستغلالات الكبيرة النسب. الأكبر في. استحواذها. على الآلات الأخرى فمثلا 36% من آلات تسوية التربة وتفتيتها 79% من آلات الحصادة والدراسة و34% من تجهيزات السقاية والري. وإضافة إلى التوزيع الغير متساوي في الأرض، اتسم القطاع بضعف تقني واسع ويظهر ذلك أكثر من خلال إحصاء 1973 ف 47% من الاستغلالات تستخدم المحراث الآلي أي أكثر من الضعف لا زالت تستعمل المحراث التقليدي الخشبي و 26% فقط تستخدم الجرار الآلي وخاصة الاستغلالات المتوسطة والكبيرة.

فالاستغلالات الصغيرة في القطاع الخاص لم تملك وسائل الإنتاج الكافية والحديثة ونفس الوضع بالنسبة لعوامل التكثيف (الوسائل الغير ميكانيكية في

الإنتاج) من أسمدة، بذور جيدة، مبيدات.. فنسبة القطاع الخاص في استعمال الأسمدة لم تتعدّ في أحسن الحالات 11% حتى سنة 1973 (حيث لم تتجاوز 7% من مجموع الأسمدة الكيماوية المستخدمة سنة 1967 بمقدار 20000 طن). وهي بطبيعة الحال لا تكفي لتجديد قوة التربة على إنتاج المحاصيل.

الجدول رقم 12: استهلاك الأسمدة في الزراعة (مليون الوحدات المحصلة).

	1970 - 1969	1071 – 1970	1972 - 1971	1973 - 1972
القطاع المسير ذاتيا	67.1	92.4	152.4	185.3
القطاع الخاص	8.4	6.8	15.8	23.9
نسبة القطاع الخاص من المجموع	11%	6.8%	9%	11%

Source : Abdelatif Benachenhou, exode rural, op, cit, page 27.

نفس الشيء بالنسبة للبذور فالقطاع الخاص يستحوذ دائما على الجزء الأقل وتتم شراء هذه البذور غالبا خارج السوق الرسمية للتسويق وتظل عملية توزيعها في هذا القطاع إذن محدودة.يُضاف إلى هذا الضعف التقني الواضح للقطاع عدم الاستفادة من السياسة الزراعية العامة – التي قامت بها فرنسا- في مجال البناء التحتي لأن ذلك كله كان يتم في المناطق التي تتوافق مع درجة تركز المعمرين قبل الاستقلال، حيث تم بناء السدود وشق الترع وحفر الآبار...الخ فمن مجموع المساحة الزراعية المروية بمياه السدود سنوات قليلة بعد الاستقلال 144977 هكتار انفرد قطاع التسيير الذاتي بما لا يقل عن 75% منها بينما نسبة القطاع الخاص لم تتعد 25% مما جعله خاضعا في أكثر الحالات للعوامل الطبيعية (الأمطار) بصفة أساسية.

إن الحرث السيء للأرض (نظرا لضعف استخدام الجرار)، ندرة تطبيق وسائل خصوبة الأرض وضعف التجهيز بشكل عام، يكون ضعف المردود هنا النتيجة الفعلية:

الجدول رقم 13: تطور الإنتاج الزراعي.(الوحدة مليون دج).

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
الإنتاج الزراعي ككل	2295	2300	1600	2300	2600	2555	2520	2510

Source : Abdurahmane Hersi, op.cit, page 136.

الجدول رقم 14: مردود القطاع الخاص في زراعة الخضار والحمضيات. (الوحدة قنطار للهكتار الواحد)

السنة	الحمضيات	السنة	الخضار
64 – 68	59	1964	79.3
69 – 73	62	1965	81.3
71 – 72	58	1969	87.3
72 – 73	65	1973	91.0
73 – 74	69	1974	100.6
74 - 75	90	1975	99.6

Source : Abdelatif Benachenhou, exode rural, op. cit, pag 32,33.

الجدول رقم 15: تطور مردود زراعة الحبوب والقمح.

	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	Moyen
الكمية مليون قنطار	9.9	14.1	12	14.7	10.4	14.6	9.4	7.4	15.5	12

RQ /ha مـــــــردود الـــقـنـطـار لـــلـهـكـتـار الواحد	4.4	6.3	5.4	6	4.8	5.4	4.2	3.9	8	4.7

Source : Djilali Sari , les mutations socio- économiques et spatiales en Algérie, OPU, 1993, page102.

وبالموازاة مع ذلك يلاحظ في هذه الفترة انخفاض نسبة الإنتاج الزراعي (ككل لكل القطاعات) من الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم 16: تطور الإنتاج الزراعي مقارنة بالإنتاج الصناعي.

السنة القطاع	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
الزراعة%	24.5	20.7	22.3	16.6	19.3	19.9	17.6	15.6	14.6	13.5
الصناعة%	13.1	15.1	15.2	18.3	18.1	15.7	18.2	18.2	15.8	18.6

Source : Abderrahmene Hersi, op. cit, page 137.

ثانيا: القدرة على تكوين رأس مال وتجديد وسائل الانتاج.

تبدو أغلب تلك الوحدات الزراعية لا تشكو من ضعف الانتاجية والمردود أو ضعف وسائل الانتاج المستخدمة وإنما تشكو كذلك وبصفة قوية عن عجزها عن تطوير قواها الانتاجية " بالاستثمار" نظرا لعدم القدرة على الادخار النقدي فيها تقريبا فهي لا تتوفر على فائض اقتصادي فعلي تستطيع تسويقه في السوق والحصول منه على دخول نقدية والنتيجة الحتمية ضعف ارتباطها بالسوق (الداخلية عموما والخارجية خصوصا) نتيجة لاستيعاب الاستهلاك الذاتي كامل الناتج الزراعي تقريبا، أما عن الجزء البسيط منه والنازل للسوق يأتي منخفض الجودة وبالتالي منخفض الثمن وفي ظل منافسة شديدة مع الاستغلاليات التي

تستخدم تجهيزات متطورة فيفقد الملاّكون قدرتهم على التأثير في السوق فمساهمتهم تظل محتشمة وضعيفة ويؤدي هذا الوضع إلى التدهور... والأكثر وضوحا هو أن مع هذا التدهور تزداد الحاجة لعمال هذه الاستغلاليات الصغيرة المساحة إلى العمل خارجها بسبب تزايد عدد أفراد العائلة وجمود المساحة الزراعية " الغير كافية " لضمان العيش فالفقر وتدهور مستوى المعيشة بسبب انخفاض متوسط الدخل السنوي النقدي يقودهم ليصبحوا عمالا أُجراء أو انصاف عمال في ملكياتهم والملكيات الكبيرة أو اللجوء إلى العمل غير الزراعي.

ثالثا: القوة العاملة الزراعية.

انخفضت عملية استخدام العمال المأجورين الدائمين والمؤقتين في الاستغلالات الزراعية المتوسطة والكبيرة الحجم في القطاع الخاص ويعود هذا الانخفاض لأسباب عديدة وأهمها التوسع في استخدام الآلات والتجهيزات الحديثة في المساحات الشاسعة عوضا عن قوة العمل إضافة إلى الانخفاض النسبي في المساحات الزراعية التي تتطلب زراعتها استخدام قوى عمل كبيرة مقابل إزدياد المساحات الزراعية التي تتطلب قوة عمل قليلة: " تبدل في بنية الزراعة عموما"[1].

الجدول رقم 17: شراء الجرارات في القطاع الخاص.

	1962-1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	المجموع
جرار بعجلة	4400	1730	1385	110	753	38	57	17	9490
جرار بسلسلة		100	348	161	39	24	20	1	693
المجموع	4400	1830	1733	1271	792	62	77	18	10183

- 1توسع زراعات الاعلاف الخضار والاشجار المثمرة.

Source Abdelatf Benachenhou,exode rural,op cit, p69 .

وفي هذا الإطار فقد انخفض عدد العمال الدائمين من 50520 سنة 1951 إلى 35061 سنة 1968.

الجدول رقم 18: عدد العاملين للمزرعة الواحدة في القطاع الخاص.

	أقل من 1 هكتار	1- 5 هكتار	5- 10 هكتار	10- 15 هكتار	50 هكتار واكثر
النسبةالمئوية للاستغلالات	21.3	40.2	18.0	19.0	1.5
المساحة المتوسطة بالهكتار	0.36	2.3	6.5	18.2	88.2
عدد العاملين في (المزرعة)	1.5	1.7	1.8	2.0	2.0
عدد الهكتارات لكل عامل	0.24	1.35	3.8	9.1	44.1

Source : Abdelatf Benachenhou,exode rural,op cit, p36 .

وانعدام التكافؤ بين المساحة المستغلة وعدد العاملين يدعو إلى تمييز استغلالات طالبة لقوة العمل وأخرى عارضة لها مع وجود اختلافات داخلية فيما بينها، فضمن تلك الاستغلالات العارضة نميز تلك المعدومة النشاط الزراعي كليا والتي تقل مساحتها عن الهكتار الواحد وتعتمد بصفة أساسية على العمل خارج حدود استغلالاتها كي تضمن معيشتها وتلك التي تعيش على هامش الاستغلالة والتي تتراوح مساحتها من هكتار إلى 5 هكتارات، أما المساحات من 5 إلى 10 هكتارات تعيش من هذه الاستغلالة لكنها تكون دوما في حاجة إلى دخول من خارج الاستغلالة لأنها دخول نقدية وثابتة وخاصة عندما يكون عدد أفراد الاسرة كبيرا، أما التي تمثل الطلب على قوة العمل فهي تلك الاستغلالات الكبيرة والمتوسطة الحجم والتي تتجاوز مساحتها إمكانيات عمل عائلاتها فتضطر إذن لشراء قوى عمل دائمة كانت أو موسمية وتجري دائما مقارنة نقدية لتحدد ما

تحققه من أرباح جراء استخدامها " الآلات الزراعية " قياسا إلى استخدامها القوة العاملة.

وعموما في أراضي القطاع الخاص خاصة تلك التي تقل المساحة فيها عن ال 10 هكتارات فان الضعف المزدوج التقني (وسائل العمل) والاجتماعي (الطابع العائلي للإنتاج) هيأ فيها هؤلاء العمال للهجرة الزراعية ثم الريفية بحثا عن دخل إضافي أو من طبيعة مغايرة وفي قطاعات أخرى غير الزراعة وأخذت هذه العملية في التسارع نظرا للتزايد السكاني النشيط ولركود المردود ونتيجة للازدياد الملحوظ في الطلب على قوة العمل من قبل القطاعات الأخرى غير الزراعية خاصة تلك التي لا تتطلب درجة عالية من التأهيل؛

الجدول رقم 19: تطور السكان والقوة العاملة النظرية.

السنة	1966	1970	1977	1987
نسبة الزيادة السكانية	32%	33.4%	-	-
السكان من 20 إلى 59 سنة	35.9%	35.5%	36.4%	39.3%

Source : Heni Ahmed,op.cit,p18.

الجدول رقم 20: تطور القوة العاملة غير الزراعية (الوحدة بالمليون)

السنة	1966	1973	1974	1975	1976
اقتصاد	550	910	972	1045	1135
إدارة	180	300	315	240	385
نشاطات أخرى	130	200	220	245	275
المجموع	860	1410	1507	1630	1775

Source : Abdelatif Benachenhou, exode rural, op. cit. page 53.

وكما تمت الإشارة سابقا بأن القوة العاملة الزراعية شكلت نسبة 61% في الزراعة أثناء الاستقلال تتبدل المعطيات تدريجيا لتشغل قطاعات أخرى في اقتصاد الجزائر المستقلة الصدارة بقيام قطاع عام ضخم يقود المسيرة التنموية ويتدخل القطاع الخاص بصفة ثانوية في بعض القطاعات ويبدو كنشاط طفيلي في أغلب الأحيان وينمو في ظل هذا الأخير.

الجدول رقم 21: هيكل القوة العاملة في القطاعين الخاص والعام سنة 1977.

	الزراعة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	النقل	التجارة	خدمات أخرى	المجموع
القطاع الخاص	55.0	34.4	36.5	30.1	72.7	69.6	38.2
القطاع العام	35.18	67.51	62.31	63.03	49.14		5 6 . 0 3 (متضمنة الإدارة)

المصدر: - عبد اللطيف بن أشهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص166.

B- Hamel, économique de l'état et socialisation en Algérie, opu ,1992 , p53.

يبين الجدول السابق نمو العمالة في القطاع الخاص في فروع أخرى غير الزراعة حيث تصدرت التجارة والخدمات بجانب الزراعة النسب الأعلى مبينة بذلك اكتسابه على مرّ السنوات أهمية لا يستهان بها وقد هيّأ ذلك كلّه الوضع العام السائد في الأسواق منذ انطلاق المخطط الرباعي الثاني. وأهم مؤشرات التراكم والتوسع في السوق الداخلي يبينها الجدول التالي:

السنة / المؤشر	1967	1969	1973	1977	1978
الاستهلاك الفردي للأسر	9820.8	12041.6	18071.1	38908.5	47820.4
التراكم الخام لرأس المال الثابت	3409.6	6165.4	12417.5	38794.1	49592.0
تعويضات الأجراء	5813.0	7429.3	11989.2	26175.8	36253.2

متضمنة الإدارة العمومية	1969.6	2449.6	3678.7	8324.1	10899.2
الفائض الصافي للاستغلال	7040.9	7427.3	11992.2	28283.5	33736.0

الجدول رقم 22: مؤشرات التراكم في السوق الداخلي.

الوحدة ب المليون دج:

Source : Djilali Liabes, Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962 1982, « proposition pour l'analyse de couches sociales en formation,CERA imprimé sur presse spéciale UAFA avril,1984. Page 399.

يبدو من الضروري الآن تحليل تطور التراكم الرأسمالي الخاص في ميادين غير الزراعة وبصفة خاصة ربما الصناعة.

المبحث الثاني: تطور القطاع الخاص غير الزراعي وظروف نموّه

بروز الرأسمال الخاص الصناعي

لقد ابتعدت القاعدة الاقتصادية للقطاع الخاص عن كونها قائمة على الزراعة كما كانت سابقا بل اتسعت لتشمل نشاطات غير زراعية.وإن دراسة تطور القطاع الخاص غير الزراعي وخاصة الصناعة يتطلب منّا أولا التوقف قليلا ولو بشكل مختصر لاستراتيجية التصنيع التي اتبعتها الجزائر.

لقد كانت الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية الوطنية حسب وزارة التخطيط والصناعة ترتكز على ما يلي:

- إنشاء سوق وطنية تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية وذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي بخلاف السياسة الاستعمارية التي عملت على توجيهه نحو الخارج، وباعتبار أن معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في مرحلة أولى نحو إنتاج سلع التجهيز وليس سلع الاستهلاك، فإن الجزائر أبقت على انفتاحها نحو الخارج فيما تعلق بالاستيراد للتكنولوجية والتخصص في تصدير المحروقات باعتبارها تملك فيها ميزة نسبية.
- التكامل العمودي لمختلف فروع الاقتصاد والتوزيع المتوازن للاستثمارات بما يدعم التوازن الجهوي.
- إنشاء وتطوير مصادر تراكم رأس المال.
- ضمان الاستقلالية المالية للجزائر للتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج مع تنويع العلاقات الاقتصادية بما يحقق توازن المبادلات مع الخارج لاسيما دول العالم الثالث وإنعاش قطاع الزراعة في مرحلة ثانية وذلك بمكننة الريف ووضع

تحت تصرف الفلاحين مختلف وسائل الإنتاج (جرارات، أسمدة،...)لخلق الفائض الزراعي والقضاء على البطالة في الوسط الريفي وإعادة توزيع الدخول بصفة عادلة.

وخلال الفترة من 1967 إلى 1978 استهلكت الاستثمارات العمومية ما قيمته ب 300 مليار دج "بالأسعار الجارية لسنة 1978[1]نصف تلك القيمة، أي ما يعادل 150 مليار دج كانت بالعملة الصعبة وتمثل المقابل للتثمين الدولي للمحروقات.وإن معدل الاستثمار بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام لم يتوقف عن الزيادة منذ بداية استراتيجية التصنيع وكان هذا المعدل عبر هذه الفترة كالتالي: [2]

المخطط الثلاثي 1967- 1969 ما مقداره 26.4% .

المخطط الرباعي الأول: 1970- 1973: 33.5%.

المخطط الرباعي الثاني: 1974- 1977: 46.8%.

سنة 1978: 54.7%.

سنة 1979: 56.8%.

---

[1]- من عام 1963 إلى سنة 1970 كانت قيمة تبديل العملة الرسمية 4.937 دينار للدولار الواحد وبعد ذلك أصبحت كالتالي:

عام 1971: 4.644 دينار للدولار الواحد

1972: 4.556 دينار للدولار الواحد

1973: 4.185 دينار للدولار الواحد

1974: 3.997 دينار للدولار الواحد

1975: 4.125 دينار للدولار الواحد

[2] B. Hamel, op .cit, page 44.

و الجدول التالي يبين تلك الاستثمارات العمومية:

	1967 - 1969		1970 - 1973		1974 – 1977		1978	
	المقدار	%	المقدار	%	المقدار	%	المقدار	%
محروقات	2.7	28	9.8	27	36	30	14.7	28
سلع وسيطية	2.2	22	9.7	27	33	29.8	13.8	26.2
سلع استهلاكية	0.45	6	1.3	3	5.2	4.3	4	7.6
مجموعة الصناعة	5.4	56	20.8	57	74.2	64.1	32.5	61.8
الزراعة	1.6	16	4.6	13	5.8	4.7	2.4	4.5
هياكل قاعدية وأخرى	2.7	28	11.3	30	40.8	33.3	17.7	33.7

الجدول رقم 23: بنية الاستثمارات العمومية المحققة من 1967إلى 1978(الوحدة مليون دج).

Source : Djilali Liabes, op. cit , page 271.

ويتضح الاختلال في نظام الاستثمارات والتفاوت الذي يظهر في النسب المعدة لمختلف المخططات وبصورة خاصة، الزراعة، المرافق الاجتماعية، صناعة السلع الاستهلاكية هذه الأخيرة التي لا يظهر بأن الدولة قد حددت بدقة استراتيجيتها تجاهها ولذا فقد سمح التأخر المتراكم في بعض الفروع منها بأن يهيمن القطاع الخاص على السوق.

و ليس من المبالغ فيه إذن إذا اعتبرت الدراسات المختلفة والمتفحصة للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بأن ديناميكية وأسلوب سير القطاع العام كوّنا الأساس الموضوعي لتراكم نمو القطاع الرأسمالي الخاص في بعض الميادين، فالزيادة السريعة لحجم الاستثمارات العمومية بعد 1967 والتي ترافقت مع الزيادة في كتلة الأجور التي وزعتها الدولة بسرعة نتيجة لتطور العمالة وبنية المؤهلات، سواء في القطاعات الإنتاجية أو الإدارات أعادت كلها هيكلة الأسواق

(جدول سابق) خاصة فيما يتعلق بسلع الإنتاج الوسيطية أو سلع الاستهلاك (المعمرة أو غير المعمرة) شجعت كلها على نمو سريع للاستثمار الخاص في قطاعات الصناعة، البناء، الأشغال والتجارة.

وساعد الاختلال الذي حصل بين مستويات العرض والطلب في ميادين كالإسكان، النقل، الأشغال، بالإضافة التنوع والتوسع في الاستهلاك لدى العائلات والأسر في تكوين مصادر ريوع لمختلف النشاطات التي تتميز بمستويات كبيرة من حيث الطلب وفي ظل غياب المنافسة تشكلت له أسواق احتكارية أو شبه احتكارية،

الاستهلاك الخاص للأسر	1967	1969	1971	1973	1975	1977	1978	1980	1981
	9820.8	12041.6	14283.5	1871.1	26628	38908.5	47820.4	66300.0	80000

الجدول رقم 24: تطور الاستهلاك الخاص للأسر (مليون دج)

Source : Djilali Liabes, op.cit, page : 399.

وعرض بعض المؤشرات سواء المتعلقة بحجم الاستثمارات رقم الأعمال، تطور العمالة... تؤكد على تطور القطاع الخاص:

الجدول رقم 25: تطور القطاع الخاص الصناعي في الفترة من 1966إلى 1980.(الوحدة:)

الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
0- 4 أجراء	-	2201	3201	3339	5000
أكثر من 5 أجراء	-	1845	2618	2731	4387

Source : Djilali Liabes, op.cit, page : 419."

الجدول رقم 26: تطور العمل في الصناعة (الأشغال العمومية غير محسوبة) من 1972 – 1979.

السنة	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979

قطاع التسيير الذاتي	10268	9903	-	-	-	-	-	-
القطاع العام	111052	139593	173032	207095	239606	239046	278410	295850
القطاع الخاص	62981	61911	64419	66847	70985	72855	98830	95859
نسبة التغير في القطاع الخاص	-	- 1.3	+4.1	+3.8	+6.2	+2.6	+35.6	- 3.0

Source : Djilali Liabes, op. cit, page 398.

جدول رقم 27: تطور نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة (%)

القطاعات	1969	1973	1974	1977	1978
الزراعة	76	81	77	74	73
الصناعة الأساسية وصناعة الاندماج	57	49	33	18	18
صناعات تحويلية أخرى	48	52	45	34	38
صناعات تحويلية	52	51	39	26	27
البناء والأشغال العمومية	63	53	30	21	27
المناجم والطاقة	31	5	3	2	2
الإنتاج المادي باستثناء المحروقات		51	52	33	-
المحروقات	81	14	18	17	17
النقل والمواصلات	24	12	11	9	9
التجارة	69	62	86	77	68
الخدمات	82	81	81	78	75
القيمة المضافة فيما عدا المحروقات	63	54	52	45	42

مجموع القيمة المضافة	66	45	38	35	34

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 165.

جدول رقم 28: تطور الإنتاج الداخلي الخام في الفترة من 1969 إلى 1978.

فروع اقتصادية	1969			1974			1978		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
صناعة الكترونية	232.8	300.6	533.4	791.4	274.2	1065.6	2361.2	258.9	2620.1
مواد البناء	141.5	24.5	166.0	278.5	60.0	338.5	1059.6	90.2	1149.8
كيمياء - بيلاستيك	69.6	287.7	218.1	341.6	189.7	531.3	623.5	216.5	840.0
صناعة غذائية	649.6	335.0	984.6	1219.3	339.5	1558.8	2047.5	749.5	2797
صناعة النسيج	133.5	285.5	419.0	183.1	697.4	880.5	677.6	1137.9	1815
جلود وأحذية	32.2	122.8	155	91.7	190.5	282.2	273.5	203.6	477.1
خشب وورق	69.5	212.8	282.3	237.4	275	512.4	487.8	316.4	804.2
صناعات مختلفة	10.1	9.9	20	13.3	20.2	33.5	54.1	47.1	101.2
المجموع	1338.8	1934.6	2778.4	3156.3	2046.5	5202.8	7584.8	2030.1	10604.9

Source : Djilali Liabes, op. cit, page 429.

و بالرغم من انخفاض هذه القيمة في مختلف تلك المجالات إلا أنها تعتبر هامة خاصة فيما يتعلق بالقيمة النسبية (خاصة عند استثناء المحروقات) وفيما يتعلق كذلك بالقيمة المطلقة (القيمة الكاملة ليست نسبة) على الأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، (وابتعدت القاعدة الاقتصادية للقطاع الخاص كونها قائمة على الزراعة كما كانت سابقا بل اتسعت لتشمل نشاطات غير زراعية).

التطور المقارن لرقم الأعمال الخاضع للضريبة للقطاع الخاص بالنسبة لرقم الأعمال الكلي الخاضع للضريبة لكلا القطاعين معا العام والخاص يظهر ذلك.

الجدول رقم 29: بنية رقم الأعمال الخاضع للضريبة.

	القطاع الخاص	القطاع العام	الكلي
1974 – 1973	47.6%	52.4%	100%
1975 – 1974	41.1%	85.9%	100%
1976 – 1975	39.4%	60.6%	100%
1977 - 1976	36.7%	63.3%	100%

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 171.

والتطور المقارن للدخول الخاضعة للضريبة للقطاع الخاص بالنسبة للدخول الكلية الخاضعة للضريبة لمجموع القطاعين فكانت بنية الدخول الخاضعة للضريبة:

الجدول رقم 30: بنية الدخول الخاضعة للضريبة.

	القطاع الخاص	القطاع العام	الكلي
1974 – 1973	65.8%	34.2%	100%
1975 – 1974	56.6%	43.4%	100%
1976 – 1975	57.8%	42.2%	100%
1977 - 1976	51.6%	48.4%	100%

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص171.

وهي نسبة هامة لهذا القطاع الذي مافتئ يتوسع، ويساعد تفحص بنية دخول الأسر والعائلات في توضيح هذا التراكم:

الجدول رقم 31: مداخيل وإنفاق الأسر من 1967 – 1978 (الوحدة: مليون دينار).

	1967	1969	1973	1978	التغيرات	السنوية%
أجور	5.813	7.429	12.112	37.990	31.177	18.6
دخل المستقلين	5.026	5.543	7.411	15.756	10730	10.9

التحويلات	2.665	2.801	4.074	6373	3.708	8.2
مصدر صافي للأسر	13.504	15.773	23.597	60119	46615	14.5
الاستهلاك	9.821	12042	18071	50007	40.186	15.9
الإدخار	2.685	1.849	2.708	2.400	-	-

Source : B. Hamel, op. cit, page 55.

إذن فقد ساعد الإطار العام قانونيا وإداريا الذي ميز فترة ما قبل الثمانينات القطاع الخاص على النمو في ظل المؤسسات الوطنية العمومية للدولة التي باحتكارها للتجارة الخارجية وفرت الحماية لمنتوجاته من المنافسة الأجنبية، وتركزت الاستثمارات الخاصة في أنشطة اقتصادية تدر أرباحا سريعة وسهلة وسيطرت الفروع التي تستخدم كثافة رأسمالية منخفضة مثل النسيج، الغذاء واستطاع الخواص بالمرونة الكبيرة الاستحواذ على قسم هام من السوق لأن تلك المنتوجات لها في الغالب طلب كبير ولأن السوق المحلية تقوم باستقبال تلك المنتوجات مهما كانت نوعيتها وسعرها، ونتيجة لوجود هذا المجال المفتوح للقطاع الخاص للتلاعب بالمستهلكين وبالمنتوجات الرديئة والنادرة واشتغال القطاع العام بالصناعات الثقيلة أدى من جهة إلى خلق قيمة مضافة مرتفعة إستخدمت للحصول على استهلاكات وسيطية ومن جهة أخرى إلى تحقيق أرقام أعمال مضاعفة من مبلغ الاستثمار الأصلي وبالتالي الحصول على مكاسب ضخمة.

الملكية وعلاقات الانتاج

أولا: مصدر وصفة التراكم.

اعتمد القطاع الخاص في الصناعة بصفة خاصة على الرأسمال التجاري ف 57% من تجار الجملة تمحورت نشاطاتهم حول مؤسسات تشغل 20 عامل وثلاث أرباع المقاولين كانوا تجار جملة في السابق، ومن هذا المنطلق فإن تجارة الجملة وخلال الفترة الممتدة من الاستقلال وحتى سنة1970 قامت بلعب دور " البنك " بالاستفادة من منطق السوق التقليدي، وذلك بتجنيد رؤوس الأموال في المشاريع الصناعية، إقراض المال، تنظيم ومراقبة بيع المنتوجات، إعادة شراء المؤسسات المفلسة وغيرها... وكانت هذه مرحلة تحول كبير منذ سنة 1967 لأرباح تجارية إلى رؤوس أموال صناعية وما فتئ الرأسمال التجاري يرافق النشاط الصناعي في تطوره وتركزه وإعادة إنتاجه الموسع[1]

في الحقيقة –الرأسمال التجاري للجملة سوف يكون إذن في الفترة من 1962-1970 الشكل الوحيد لتواجد الرأسمال، له القدرات التنظيمية والمعرفة المتخذة إثر عملية التراكم في الصناعة، الخبرة التاريخية له بالسوق الجزائرية، ومشاركته لهيكلته إثر قنوات الإتصال التي نسجها في الوقت الطويل للفترة الاستعمارية (أين كانت سياسات البيع والمنتوجات الفرنسية تساهم في الهيكلة الدائمة والتوسع لهذه البورجوازية التجارية التي تواجدت في تقاطع لعدة أسواق (مستعمر، داخلي، تقليدي، متمدن، حضاري، ريفي...) ومن خلال إتقانه لدوائر التوزيع بشكل موسع، فقد كان الشكل الوحيد للتراكم " المسموح به " للجزائريين في الفترة الاستعمارية وبأقل الوسائل ففي الفترة من 1962إلى 1966 كرأسمال جاهز للاستثمار يفسر سيطرته في الماضي (الاستعمار) وفي تلك الفترة

-1 Djilali liabes, op .cit,p93.-

(الاستقلال) حيث زاد رسميا العدد المتوسط للمؤسسات الخاصة الصناعية منذ سنة 1970.

وإذن في ظل محتوى أو مجال مؤمن أكثر فأكثر مسرع ومهيأ عن طريق قانون الاستثمار سنة 1966.فمنذ سنة 1967 تعتبر كبداية لفترة رئيسية لتطور الرأسمال الخاص الصناعي، خلال العامين 1968- 1969 ما يقارب 30% من المؤسسات المحصاة في 1969 تشغل أكثر من 5 أجراء كانت قد أسست، بينما عدد التجار الذين استثمروا في الفترة 1968- 1969 تساوي تقريبا ما يقارب ال 50% من عدد التجار الذين استثمروا في الصناعة مدة 70 سنة أي من 1900 إلى 1970[1] وإذا كان الرأسمال التجاري استمر في مرافقة تطور الرأسمال الصناعي بهيكلته للسوق وتأطيره وإدخاله في استراتيجية للتوسع فقد هذه الخصوصية نسبيا – لكونه الدائرة الحصرية للتراكم. وفعلا منذ 1970- 1971 (فترة هامة من حيث المحتوى) رسمت الميل لإعادة إنتاج للأسس الخاصة للرأسمال الخاص الصناعي على مستوى موسع – فحركة التحول من قطاع إلى آخر (تجارة إلى صناعة) وجدت عن طريق ميكانيزم أساسي لأنه يضمن التحويل الذاتي للرأسمال الصناعي ما بين الفروع الداخلية للرأسمال الخاص. من هنا فإن رؤوس الأموال الصناعية تمول ذاتها أكثر فأكثر وتهاجر للفروع الأكثر مردودية –من النسيج إلى البلاستيك- إلى الغذاء، إلى الأحذية... وإلى قطاعات مضمونة لأن وضعية السوق للمنتوجات التقليدية في الملابس، الجلود، الغذاء تجعل المنافسة أكثر حية.هذا التوجه للتمويل الذاتي يؤكد ويقوي فرضية الفروع المنطلقة – فروع الانطلاق – بمعدلات دوران مرتفعة وبأرباح معتبرة تخدم هي الأخرى دائرة

.1- Djilali liabes, op .cit, p 36

التراكم لاستثمارات أكثر رأسمالية، ترسم عددا لرأسمال صناعي يتطور بجانب هذا الرأسمال التجاري.

إنه لم يتم التخلي عن التجارة " الأصل " إنه يجرب فقط فقط المؤسسة الجديدة " التي تصبح المقر الجديد لتقدير القيمة " وإذن عملية التراكم في ظل وضعية إنتاجية صناعية، إنها شروط موضوعية، هذه الشروط لا تعمل سوى أن ترسم أطر هذه البورجوازية، هي لا تحقق في أبعادها الاجتماعية ولا محتواها السياسي والايديولوجي سوى نشوء هذا الرأسمال الخاص والاستقلالية التي يتحصل عليها مقارنة بالتجارة التي تبقى الشريك الاستراتيجي –وفي ظل استقلالية كلية تجاه المؤسسات المالية التي أممت جميعا في 1966 تقوي المبادرة لرأسمال المال " ليس " كقيمة مالية " ولكن كعلاقات اجتماعية محددة تستيطع أن تشكل مكانها في المشروع الاجتماعي العام.

و عرفت النشاطات الحرفية هي الأخرى دخولا كبيرا في النشاطات الصناعية خاصة تلك التي كانت تنتج بأساليب حرفية، وقد جذبت التكنولوجيا في الصناعة عددا أكبر من الحرفيين الذين كانوا يساهمون في الصناعة التقليدية الجزائرية مثل صناعة النحاس والجلود الألبسة الصوفية، الأواني الفخارية كما كانت منتوجاتها تزخر بها الأسواق وتسد حاجات المجتمع إلا أنها اضمحلت بشكل واسع وكأن التكنولوجيا قضت على هذا النوع من الصناعة المحلية وقللت حفز القائمين بها أو بطريقة غير مباشرة شجعتهم على تركها والاتجاه للاستثمار الصناعي.

أما وكما سبق الحديث في مواضيع سابقة عن انتقال كبير للقوة العاملة الزراعية إلى نشاطات غير الزراعية فقد عرفت الصناعة استقدام عدد من

الملاك الإقطاعيين بفضل العلاقات التي جمعتم بالرأسمال التجاري والصناعي ولا ننسى الفئة الهامة من المضاربين الذين استفادوا في مناسبات معينة وعديدة من نقص الانتاج وارتفاع الطلب – مما سمح لهم بالحصول على أرباح هائلة وجهت بشكل قانوني في الاستثمار الصناعي أما المشاريع والاستثمارات الخاصة المعتمدة من اللجان والهيئات الوطنية فقد ظلت ضئيلة نسبيا.

الجدول رقم 32: حصة النشاط التجاري، الحرفي، الصناعي في الاستثمار الخاص:

	1965 -1963	1967 -1966	1969 -1968	1971 -1970	المجموع
التجارة	63.1	57.3	68.3	54.8	59.5
النشاط الحرفي	7	29.6	21.5	45.2	27.0
الصناعة	14.3				
اخرى	15.6	13.1	10.2	0	13.5

source : Djilali Liabes,op cit, p 384,254.

الجدول رقم 33: أهمية تجارة الجملة – في الاستثمار الخاص.

أهمية تجارة الجملة – في الاستثمار الخاص	في خلق مؤسسات صناعية تشغل أقل من 20 أجير	في خلق مؤسسات صناعية تشغل أكثر من 20 أجير	المجموع
تجار جملة ونصف الجملة	256 46%	298 54%	554 100%

Source : ibid, p 257 .

الجدول رقم 34: تطور مختلف الفروع الاقتصادية في خلق مؤسسات صناعية.

	1965 -1963	1971 -1966
تجار	163	599
حرفيين	18	141
زراعيين	18	141

صناع	37	93
عمال	-	14
أعضاء في ALN	18	----
أعضاء في FLN	-	-
آخر	22	33
المجموع	258	930

source : Djilali Liabes, op.cit,page 256.

الجدول رقم 35: تطور عدد المشاريع المعتمدة من طرف اللجنتين الجهوية والوطنية للاستثمارات منذ 1967.

	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	إجمالي
اللجنة الوطنية للاستثمارات	21	52	104	59	12	13	2	263
اللجنة الجهوية للاستثمارات	44	168	175	72	29	16	23	533
إجمالي	65	220	269	137	41	29	25	796

source : Ibid,page 249.

لقد شغلت هذه الرؤوس الأموال المجمعة أساسا أشكالا محددة من الشراكة في رؤوس الأموال فقد سيطرت الشراكات من النوع التقليدي المبنية على أساس العلاقات الأسرية، الزواج...الشركات التقليدية:

الجدول رقم 36: إختيار الشكل القانوني – من طرف التجارة الجملة – في إنشاء المؤسسات

	استثمارات خاصة	شركة تضامن أو ذات مسؤولية محدودة	المجموع
تجارة الجملة	139%25.1	74.9% 415	100% 544

Source : Djilali liabes, op.cit,p25.

كان للتركيب الاجتماعي للبورجوازية المحلية التجارية والاقطاعية وتحولها المتأخر نوعا ما إلى النشاط الصناعي منطقة في تكوين قطاع خاص متميز فقد سيطرت الشراكة التقليدية المبنية اساسا حول العقلات الأسرية، الزواج على الشراكات التقليدية ذات الاسهم النموذج الرأسمالي الاكثر شيوعا في المجتمعات الرأسمالية – تفترض تلك الشركات ذات المسؤولية المحدودة المعرفة المسبقة بين الأفراد الطبيعيين الذين يقومون باكتساب الشخصية المعنوية: أي الاستفادة من الامتيازات المخولة للشخص المعنوي وغالبا ما يكون ركن المعرفة مستوفى بالعلاقة العائلية فالمالك يوجد دعما لمصالحه في جمع شركائه بواسطة روابط الأسرة حتى يتفادى العراقيل والصعوبات وكذا الإضرابات التي قد تحدث في شركات المساهمة، وعلى الغالب يساهم كل فرد بنفس النسبة في رأس المال الشركة وتتوحد في هذه الحالة، جهود الشركاء لإعادة التوسع في النشاط المعني ونشاطات أخرى خاصة إذا تطلبت ظروف السوق ذلك، ويبقى من دون شك هذا الشكل القانوني لتجميع رأس المال - الوسيلة الأكثر فعالية في الحد من الرقابة وتخفيف الأعباء الضريبية المحتملة: إذن فالأشكال التقليدية تدخل بقوة في الرأسمال الخاص: والتراكم مصدره العائلة.[1]

ولقد تطور عدد المؤسسات التي تشغل أقل من 5 عمال حيث انتقل من 1845 إلى حوالي 5000 مؤسسة والمؤسسات التي تشغل أكثر من 5 عمال ارتفعت هي الأخرى بشكل ملحوظ الصبغة العائلية لتلك المؤسسات الصغيرة الحرفية أو شبه الصناعية تعد بداية للاستغلال الرأسمالي: منتجة للسوق مباشرة أو لإعادة

1 - Djilali liabes, op, cit, page 253

البيع (الإنتاج).وهذا النوع من الوحدات الانتاجية الذي ولد من منطلق قاعدة الحاجات والتوزيع للأجور الناتجة عن طريق التراكم الخاص والعام – أساس عملية التوسع في السوق الداخلي – المميز دائما بشبكة علاقات زبونية مفضلة وبتسويات تقليدية.

تلك المؤسسات الصغيرة تضاعف عددها فالاحصائيات تضاربت حولها لعدة أسباب لأنها تمثل قطاعا حيويا جدا، فهي تبدو جد مرنة - تظهر بسرعة وتختفي بسرعة كذلك - وتتمركز خاصة موسميا، مثلا خلال المناسبات والأعياد، الدخول الاجتماعي والمدرسي، ومهما كانت أماكن العمل: الورشة، المستودع، في المنزل، في المدينة أو الريف...، الخصائص التكنولوجية المستعملة في النشاط الإنتاجي، تقسيم العمل التجاري، عمليات، البيع أو العلاقات الزبونية، يتضح إذن " ذكاء لصفة التراكم " إنها تعمل كأشكال إنتاجية كلاسيكية، بجانب المؤسسات الكبرى العامة والخاصة، ويتضاعف عدد هذه المؤسسات الخاصة التقليدية على أساس قاعدي يتمثل في الشراكة العائلية في المقام الأول، إذ يظهر جليا استراتيجيات عائلية لإعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الاقتصادي لأنه في أغلب الحالات الملاحظة، العائلة بصفة كبيرة تظهر كضمان لهذه الشراكة الرأسمالية تحت الشكل الهام لوضع عدد من رؤوس أموال خاصة بصفة مشتركة.

و توجهت هذه الرؤوس الأموال الناشئة في الصناعة في الفروع المرتبطة بالاستهلاك اليومي والتي تستخدم " كثافة رأسمالية " مثل النسيج، الصناعات الغذائية ونتيجة الديناميكية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توفرت سوق واسعة للمؤسسات الخاصة التي تعمل في مجال البناء، السكن والأشغال العمومية.و بنيت استراتيجية هذه الشركات على أساس الربح السريع والملائم في

مختلف الأسواق المتوفرة إذ تمركزت أساسا في المناطق والمراكز الحضرية الكبرى أو المتوفرة على مؤهلات معينة للإنتاج والاستمرار: كوجود أسواق لتصريف منتوجاتها أو توفر اليد العاملة المناسبة بالإضافة إلى القرب من مراكز اتخاذ القرار في المناطق المهيئة بالاستثمارات في القطاع العام مما يسهل عملية التموين بالمواد الأولية والوسيطية...إلخ.

ثانيا: التركز القطاعي والجغرافي في الاستثمار الخاص.

1. التركز الجغرافي:

الجدول رقم 37: تطور الاستثمار الخاص المتوسط للمشاريع المعتمدة من اللجنة الوطنية للاستثمارات حسب الموقع الجغرافي

السنة	1967	1968	1969	1970	المتوسط
الجزائر	1130	2038	2030	2169	1866
وهران	728	1370	1484	2281	1465
قسنطينة	1387	1712	1350	1339	1447
الجنوب	1493	1492	1489	1665	1562

Source : Djilali Liabes, op.cit,p283.

تركزت إذن الاستثمارات الخاصة بشكل عنيف في المدن: هذا التمركز الجغرافي هو مهم لاستراتيجية البحث عن الأسواق، تملك قنوات البيع للاستفادة من القواعد الهيكلية، القرب من الموانئ لاعتمادها على مواد مستوردة من الخارج وتدل إحصائيات وزارة الصناعة الخفيفة أن مابين 4800 وحدة صناعية خاصة سنة 1987 تواجد 65% منها في الشمال في الجزائر العاصمة، وهران، بليدة وهي صناعات 84.5% منها ذات حجم من التشغيل يقل عن 20 عاملا للوحدة الصناعية الواحدة، كما يوجد من هذه الصناعات أيضا 1650 وحدة في الواقع

صناعة صغيرة وتشغل أقل من 5 عمال للوحدة وتمثل نسبتها أكثر قليلا من 34% من العدد الكلي للصناعات الصغيرة الخاصة، في 1967،46.6% من المؤسسات الخاصة أي 349 من ضمن 942 متواجدة في الجزائر[1]وما بين 1968-1970، تلقت الجزائر أيضا 45.5% من المؤسسات الجديدة المنشأة، فقد شكلت على المستوى الجهوي قطبا (مركز جذب) لتركز النشاطات الصناعية للجزائر (94.5%من الوحدات).وهران تمثل المدينة الثانية، الصناعية والتجارية فهي تعد المكان الأكثر إستهدافا للمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الجهوية للاستثمارات (313 مشروع على مجموع يقدر ب 533 من المشاريع المعتمدة من طرف هذه اللجنة.[2]

الجدول رقم 38: التوزيع الجغرافي للاستثمارات المعتمدة في الفترة 1967- 1970:

اللجنة الوطنية للاستثمارات	اللجنة الجهوية للجزائر	اللجنة الجهوية لوهران	اللجنة الجهوية لقسنطينة	المجموع
236	145	313	75	796

Source : Djilali Liabes,op,cit,page 279

2- التركز القطاعي للاستثمارات الخاصة:

لقد توجهت الاستثمارات في القطاع الخاص إلى الفروع المرتبطة بالاستهلاك اليومي والتي تستخدم " كثافة رأسمالية " مثل صناعة النسيج، الصناعات الغذائية، البلاستيك الجلود والأحذية، والجدول الموالي يبين بعض الفروع التي ينشط فيها القطاع الخاص:

(1) بهلول حسن، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 372.

(2) -Djilali Liabes,op,cit,p 282.

الجدول رقم 39 تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب الفرع الاقتصادي والحجم.

الفرع	الحجم	1968	1970	68 -70%	1980
الصناعة الميكانيكية الالكترونية الالكتروميكانيكية	عامل 19- 5	75	89	+18.6	
	عامل 49- 20	39	55	+41	2000
	أكثر من 50	23	23	-	
صناعة المطاط الكيمياء البلاستيك	عامل 19- 5	45	45	-	159
	عامل 49- 20	20	20	-	46
	أكثر من 50	12	12	-	15
الصناعات الغذائية	عامل 19- 5	166	198	+19.2	330
	عامل 49- 20	57	60	+5.2	76
	أكثر من 50	26	29	+11.5	31
صناعة النسيج	عامل 19- 5	184	304	+65.2	806
	عامل 49- 20	122	155	+2.7	243
	أكثر من 50	57	66	+15.7	73
الجلود والاغذية	عامل 19- 5	79	103	+30.3	347
	عامل 49- 2	10	13	+30	38
	أكثر من 50	13	13	-	19
الخشب والورق وأخرى	عامل 19- 5	114	131	+14.3	414
	عامل 49- 20	54	54	-	70
	أكثر من 50	16	18	+12.5	38

Source : Djilali Liabes,op,cit,page284.

وعبر دراسة للمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية فإن القطاع الخاص كان في هذه الفترة يراقب حوالي 33% من إنتاج سلع التجهيزات (أو الاستهلاكات الوسيطية) و66% من إنتاج سلع الاستهلاك النهائي ويظهر كمسيطر في بعض الفروع فهو ينتج 100% من الجلود و 75% من الأحذية و 75% من النسيج...[1]

لقد عرفت صناعة النسيج، الصناعة الغذائية وصناعة الكيمياء والبلاستيك (أمثلة عديدة دلت على التركز) تركزا كبيرا لرأس المال وكذلك للاستثمارات الفرعية التابعة لها أدت في كثير من المرات لاحتكار السوق في ظل استفادة كبيرة من الحماية التي أمنتها الدولة.

فالصناعة الغذائية حتى قبل الاستقلال مثلت فرعا نشيطا ويبرز الآن أهمية التحويل الصناعي للمنتوجات الزراعية وتكوين سوق محلي عصري إثر تطور نموذج استهلاكي ليلبي حاجات جديدة إثر تراجع العديد من الثقافات الاستهلاكية (المتعلقة بالصناعات الكحولية على وجه الخصوص).

في هذا الإطار اعتمد القطاع الخاص على تركز كبير في الصناعات الغذائية المعتمدة على العمل اليدوي (كعمليات التصبير) في مراحل التهيئة (الفرز – التنقية) لإعداد المنتوج النهائي وتحويل العديد من المنتوجات والمدخلات – الوفيرة والمدعمة والآتية من مؤسسات الدولة (بأسعار مدعمة) إلى سلع استهلاكية جاهزة، ليس هذا فحسب فقطاع النسيج يشهد أيضا لهذه النقطة وكأنه يجب على قطاع الدولة أن يأخذ على عاتقه عملية تحويل المواد الأولية اللازمة والغالية الثمن لتلك الفروع، فقد تخصص قطاع النسيج الخاص من هنا بقوة في مراحل التحويل الثانوية لإنتاج الملابس الجاهزة وفي ظل عدم

---

[1] Benissad, op. cit, p 118

تجانس على مستوى النوعية أو التقنية المستخدمة شهد القطاع بروز احتكارات بشدة على عدة مستويات.ولا تفوتنا ملاحظات أخرى حول قطاع هام أيضا في أرقامه وحجم الاستثمارات الخاصة، الكيمياء وتحويل البلاستيك ف 78.4% لمؤسسات الفرع متمركزة في الجزائر برجوع مكثف لليد العاملة المؤهلة، وبذلك نمى القطاع الخاص بصفة تصاعدية على حساب مؤسسات القطاع العام – هذه الأخيرة – تقوم بإنتاج مدخلات بتكاليف عالية وتكنولوجيات مرتفعة وكذا فترات زمنية طويلة يتسلمها المستثمرون الخواص بأسعار مدعمة أو تحت التكاليف الحقيقية لها، وتأخذ وقتا طويلا للقيام بعمليات تحويلها إلى قيم أي منتوجات قابلة للاستعمال النهائي وطرحها في الأسواق بأسعار مرتفعة وفي ظل احتكارات تظل تنسجها منطق يؤدي إلى تعظيم الأرباح التي تشكل له أفقا جديدة لتوسيع التراكم أو اقتحام ميادين جديدة ويأخذ من هنا صفة المطالب بوجوب فسح المجال أكبر (بداية ال الثمانينات وهو ما سوف نتعرض له في نقاط لاحقة من البحث).

وهذا الاستنتاج يهيئنا بعد تعرضنا للقطاع الإنتاجي الخاص في شكله: القطاعات التي هاجر إليها ومدى التركز الرأسمالي في البعض منها وكذلك الجغرافي أن نعرج قليلا في مضمونه من خلال تتبع سير الأموال الخاصة في عملية خلق القيمة من خلال العاملين الرئيسين قوة العمل ووسائل الإنتاج.

قوة العمل، وسائل الإنتاج وخلق القيمة

أولا: قوة العمل.

وتعتبر قوة العمل مصدر صيرورة تراكم رأس المال الخاص والأساس الذي تستمر به عملية الإنتاج ويتعلق الأمر في البداية بتقدير التطور الكمي المسجل من خلال الإحصائيات التي توفرت حول حجم التشغيل في القطاع الخاص وبنية قوة العمل حسب الفروع القانونية للأنشطة الاستثمارية، التأهيل، الجنس، وكذلك حول تسيير هذه القوة العاملة، إلا أنه وقبل الخوض في ذلك العرض لا بأس ببعض الملاحظات الهامة التي تساعدنا بالتدرج نحو النقطة المراد تحليلها: فمما لا شك فيه تشير كل الإحصائيات والوقائع، على أن الفترة بعد الاستقلال وبالتحديد منذ بدئ التخطيط وحتى الثمانينات زادت نسبة التشغيل والعمل والمأجور بصفة كبيرة وذلك إثر الديناميكية الاقتصادية في هذه الفترة والتي تمحورت حول وضع الأسس والهياكل العامة للتنمية في البلد وزيادة التشغيل كانت بصفة كبيرة مع تطور القطاع العام الوليد، في هذا الإطار كيف كان نصيب الاستثمار الخاص من هذه القوة العاملة؟

1. تطور العمل في القطاع الخاص:

الجدول رقم 40: يوضح تطور التشغيل المأجور منذ 1966 في القطاعين العام والخاص:

السنة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1974	1975
قطاع عام	89600	109951	152917	168364	204523	178512	205806	284856	336112
قطاع خاص	107383	91319	89756	105583	149483	152105	156607	161341	161808
اجمالي	196983	206270	233283	258120	310106	328000	357911	446197	499920

Source: Boutefnouchet, les travailleurs en Algérie,Entreprise National Algérienne De Presse, enal, Entreprise National Algérienne du livre, page 69.

لقد أثارت موجة استثمار رؤوس الأموال الخاصة إنشاء العديد من الوحدات وبالتالي أحدثت العديد من مناصب الشغل وإجمالا كان معدل العمالة في القطاع الخاص 10% في السنة طول كل تلك الفترة واستحوذت على نسبة 23.3% من إجمال المأجورين في الصناعة سنة 1977 [1] وكان تطور العمل مختلفا على حسب الفروع التي نشط فيها الاستثمار الخاص فحسب إحصائيات سنة 1975 [2] بلغت النسبة 50% للصناعة الكيميائية، الخشب 48.3%، أما إذا حللنا التشغيل حسب مستويات التأهيل والكفاءات المهنية فإن المعطيات إذن تبدو أكثر وضوحا من خلال الجدول أدناه، فالقطاع اتسم ببنية تأهيل طغى عليها طابع الضعف لأن العمل في هذا القطاع لا يظهر بصفة كبيرة إلا في نسبة العمال اليدويين.

الجدول رقم 41: نسبة التأهيل في القطاع الخاص سنة 1977.

مستوى التأهيل	إجمالي	قطاع عام	%	قطاع خاص	%
إطارات وتقنيين ساميين	23551	20582	87.5	2969	12.5
تقنيين وعمال	39021	33742	83.5	6279	16.5
عمال تقنيين وذوي كفاءة عالية	72983	53465	75	19518	25
عمال مؤهلين ويدويين مؤهلين	191499	137640	71	53859	29
عمال مساعدون أو عمال متخصصون	108699	75359	69	33340	31
عمال بدون تأهيل ويدويون	196757	12	63.5	72631	36.5
اجمالي	632510	444922	71	187578	29

[1] بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 170.
[2] Benissad, op. cit, p 119

Source : boutefnoucchet, les travailleurs en Algérie, op .cit, page 80

ولم يكن الرأسمال الخاص الوطني بعد القضاء على الرأسمال الأجنبي الذي كان يراقب في العموم وحدات الإنتاج المستعملة لليد العاملة المؤهلة – يستثمر سوى (على العموم) في بعض الصناعات الخفيفة والبناء والأشغال العمومية – والتي لا تتطلب في سيرها الكم الهائل من الإطارات ذوي الكفاءات بنسب متواضعة وفي هذا الصدد فقد استفاد القطاع الخاص من الاستثمارات التي نفذتها الدولة في إطار البرامج الخاصة أو في إطار البرامج العادية للمخططات الوطنية، فقد أدت من ناحية التكوين إلى تحسين نوعيات العمل التي راح القطاع الخاص يصطادها في سوق العمل عن طريق عرض لأجور – لهؤلاء العمال المؤهلين – أعلى نسبة من 15 إلى 39% من تلك التي يعرضها القطاع العام [1]وهناك اختلافات حتى بين الفروع: حيث أن نسبة العمال المؤهلين – الإطارات والتقنيين السامين – تراوحت بين 8.0% فيما يخص الهيدروكاربونات، 20.6% للنسيج 10.8% في الجلد والأحذية وهذا حسب تحقيق عن الأجور والتشغيل سنة 1977.[2]

والوجود المكثف للعمالة يعود إلى الفائض في العرض في قوة العمل غير المؤهلة وبسبب ما تعانيه هذه الطبقة من الفقر والحرمان أصبح من هذا المنطلق القطاع الخاص المكان الذي يلتجئون إليه خاصة في العديد من القطاعات التي لا تحتاج إلى كفاءات عالية في التشغيل ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الخاص حيث كانت هذه كفرصة للحصول وبسهولة على يد عاملة – رخيصة – خاصة

(1) بهلول حسن، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 394.

(2) سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي، التشغيل، الصناعة والتنمية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

أنها لا تستفيد حسب منطقه من نفس الميزات الاجتماعية التي يختص بها عمال القطاع العام أين تتوفر المطاعم، الخدمات الاجتماعية، مراكز للعلاج... الخ[1]

إن سوق العمل المتميز بالوفرة وضعف التأهيل هو بكل تأكيد محدد ب " غياب سياسة " الدولة على أساس أن تدخلها في عملية الإنتاج دائما يتعرض لمقاومة الصناعيين، مجبرين الدولة على تسويات دائمة ومستمرة حول مواضيع كالصحة، تشريع العمل، الحركات النقابية، التأمين، الحماية، أو عمل النساء والأطفال، وبالمقابل فإن هؤلاء الرأسماليين الصناعيين يستفيدون من السياسة الاجتماعية للدولة فهم يشجعون الدولة لتوجيه جزء كبير من إنفاقها إلى التفكل ب وإعادة تجديد قوة العمل، أكثر من هذا لكي لا نقف عند حدود مثال واحد: إن سياسة الدعم لأسعار المنتوجات الأولية الضرورية (القمح، السميد، الفرينة) يستفيد منها الرأسمال الخاص بصفة مضاعفة من جهة لأن هذه المنتوجات تدخل بشكل كبير في استهلاك العمال والأجراء ومن هنا الإنفاق من أجل صيانة وإعادة تجديد قوة العمل تكفلت بها الدولة لكنها عند القطاع الخاص تقتطع عند حساب الأجر الأدنى، في مقام ثان كمواد أولية يتم تحويلها، هذه المنتوجات تباع بأسعار مدعمة للمقاولين الصناعيين، وعن طريق هذا العمل المأجور هذه المنتوجات المحولة توضع في السوق بأسعار غير مدعمة... ليس هذا فحسب إن السياسة الاجتماعية الشاملة للدولة أخذت على عاتقها مشاكل الصيانة والتأمين المنح العائلية، الرعاية الصحية المجانية، إعادة الإنتاج (من خلال التكوين – التدريس، حماية الأمومة والطفولة) لقوى العمل المأجورة للقطاع الخاص والعام أيضا.

---

(2) -.Boutefnouchet, op. cit,p 81

2- قوة العمل النسوية: إن تطور العمل النسوي كان بسرعة كبيرة أكثر من العمل الذكوري في القطاع الخاص في بعض القطاعات، إن هذا يدخل ضمن إطار خلق أو إنشاء عدة وحدات صغيرة لا تشغل سوى يد عاملة أقل تأهيلا فالعمل النسوي يكون حسب القطاع الخاص في آخر الدرجات فهو يكون دائما غير مثمن أو يُسعر بأقل من القيمة الحقيقية (النقطة اللاحقة عند دراسة الأجور) ونلاحظ عبر الجدول الموالي زيادة نسبة النساء العاملات في بعض الفروع في القطاع الخاص:

الجدول رقم 42: قوة العمل النسوية في القطاع الخاص.

% نساء	% ذكور	فرع النشاط الاقتصادي
65.4	+56.7	الصناعات الميكانيكية الالكترونية الالكتروميكانيكية
73.7	+14	الغذاء
55.2	+53.2	النسيج
14.8	+36.8	الجلود
+85.7	26.5	الورق والخشب
54	41.7	المعدل

Source : Djilali Liabes , op .cit,p 332 .

وفي تحقيق حول الأجر والعمل تظهر نسبة العاملات الغير مؤهلات كنسب جد معتبرة:

الجدول رقم 34: قوة العمل الغير مؤهلة.

السنة	1968	1969	1970	1971	1973
النساء اليدويات	69.3	41.7	66.7	49.1	51.7

Source : Djilali Liabes ,op .cit, p 360.

3- قوى العمل الموسمية: هو غير مثمن بصفة جيدة وليست له أية حماية، أيضا تستطيع المؤسسة بسهولة إخضاع أو فرض على هؤلاء العمال المؤقتين طرق ومعايير للمردودية وإذن ربط تقدير قوة عملهم إلى إنتاجيتهم وهذه الممارسات تسمح بموازنة الاستثمارات والقدرة على إدارة أنظمة مختلفة، فبقدر الاختلافات في الأشكال الإنتاجية يكون اختلاف ممارسات تقدير العمل.فالصناعات الغذائية[1] شغلت 76.6% من العمال الموسمين لكل الصناعات اليدوية، والرقم المتوسط للعمال الموسمين لمؤسسة في هذا الفرع من الصناعة سنة 1970 مرتين أكثر أهمية من الرقم المتوسط للعاملين الدائمين ويعود ذلك لخصائص الصناعة الغذائية التي تستعمل منتوجات طبيعية زراعية وموسمية لتحويلها إلى منتوجات صناعية ويكون الرجوع إلى القوى العاملة غير المقدرة كما ينبغي – أي الموسمية – تصبح إذن القاعدة لكل المؤسسات الصغيرة للتصبير ويصبح العمل النسوي هنا مناسبا أكثر لاستعمال عدد كبير من القوى العاملة الموسمية في العمليات اليدوية: الفرز – الغسل – الطهو -...إلخ وأيضا عمليات تهيئة وإعداد المحلات أو الصناعة...فالوضع أشبه باستغلال يد عاملة رخيصة فمن خلال الأجر – سعر قوة العمل المبذولة إثر العملية الإنتاجية – يمارس الضغط على هؤلاء العمال إن كان ذلك بالتهديد أو التسريح حيث أن وجود الكم الهائل من البطالين استند عليه المستثمرون في التفاوض.إنها قوة ينتهك بها تشريع العمل وذلك في ظل غياب رقابة من الدولة التي وللأسف لم تستطع أن تنظم سوق العمل بما يضمن حقوق هؤلاء العمال وتركتهم عرضة لمناورات القطاع الخاص واستغلاله، فكثيرا ما يلجأ الخواص لانتهاك تشريع العمل وضرب القوانين عرض

الحائط خاصة عندما تتنافى مع مصالحهم كتشغيل العمال أكثر من الساعات المحددة قانونيا (خاصة فروع النسيج)، عدم احترام الإجراءات التنظيمية، معدل الأجور...و يتضح هذا أكثر من خلال انخفاض هذا الأجر عن الحد الأدنى للأجر ف 30% هو المعدل المتوسط للفرق بين الأجر المدفوع والحد الأدنى للأجر: 36.7% بالنسبة للأجراء بالساعة، 25.8% بالنسبة لليومين، 38.8% بالنسبة للشهري [1]و الجدول الموالي يعكس الصورة بشكل أوضح:

الجدول رقم 44: نسبة الأجراء الذين يدفع لهم أقل من الحد الادنى للأجر " SMIG" حسب الفرع الاقتصادي ونوع التقدير العمل:

خشب وورق	الجلود	النسيج	الصناعات الالكترونية الالكتروميكانيكية	ص. ميكانيكية معدنية	
4.4	8.9	8.1	52.5	25.9	بالساعة
1.2	1.8	10.4	-	6.6	يومي
1.99	13.6	46.8	-	19.5	شهري
6.2	5.1	70.4	6.2	12.1	المجموع

Source : Djilali liabes, op. cit, p 372.

79.3% من المأجورين للمؤسسات الكبيرة التي تشغل من 200 إلى 400 عامل يعملون بالساعات – مما يترتب عليه بطبيعة الحال انخفاض الدخل – فهذه الفئة من العمال لا تتقاضى أجرا أيام العطل، إضافة لطول عمل اليوم في بعض الوحدات الصناعية الأكثر رأسمالية حيث يتجاوز فيها العمل كحد أقصى 46.92 ساعة في الأسبوع بعض تلك المؤسسات تشغل من 600- 800 عامل وقد تصل في بعض الأحيان 45.26 ساعة في الأسبوع[2]

---

2 Djilali Liabes, op cit, p 365.

ويظهر استقطاب إطارات القطاع العام بدفع أجور أعلى نسبيا.وكما تعرضنا لقوة العمل النسوية بأنها غير مثمنة بشكل كافي يتضح ذلك من خلال المثال عن الأجور الساعية للعمال في فرع الصناعات الغذائية الخاصة:

الجدول رقم 45: الأجور الساعية للعمال في فرع الصناعات الغذائية الخاصة.

نساء	رجال	
-	4.1 دينار	عمال ذوي مهارات عالية
-	3.85 دينار	عمال مؤهلون
2.63دينار	2.86 دينار	عمال مختصون
1.42دينار	2.10 دينار	عمال يدويون
1.36 دينار	1.35 دينار	عمال متمرنون
1.44دينار	2.70دينار	معدل كلي

Source : Djilali Liabes,op. cit, p 333.

فالنساء العاملات اليدويات (لسن ذات كفاءات أو مهارات) يتقاضين أقل مما يتقاضى العمال الذكور.

ثانيا: وسائل الإنتاج وخلق القيمة.

إن التوسع في القاعدة المادية للرأسمال الخاص والقطاع العام يمر حتما عبر الرجوع المكثف للسوق العالمي لوسائل الإنتاج، ومن هذا المنطلق فإن القطاع الإنتاجي الوطني عموما لا يقوم سوى بالارتقاء لدرجة –إعادة التركيب – في سير صنع المنتوج.وعودة القطاع الخاص لهذا السوق العالمي يتضح من خلال الجزء الكبير للواردات لسلع التجهيزات والاستهلاكية الوسيطية التي تمر عبر الشركات والوكالات المحلية للاستيراد من هذا المنطلق لم يكن بالامكان تقدير بدقة حصة الواردات الانتاجية الموجهة للقطاع الخاص الصناعي، إلا أن وزارة التجارة قدرت

مبلغ 1500 مليون دج للمشتريات من الممولين من إختيارها وكانت المؤسسات الكبيرة في موقع شبه احتكار لشراء آلات من إختيارها عبر استفادتها من تراخيص للاستيراد.

الجدول رقم 46: وزن السلع الرأسمالية المستوردة من مجموع الواردات الجزائرية.

الواردات	1972	1978	تطور الواردات		
التجهيزات	2368	35%	11474	%33	+9106
المواد الأولية ونصف مصنعة	2224	33%	10675	31%	+8451
مجموع السلع الرأسمالية	4952	68%	22149	64%	1755+7
مجموع الواردات	6694	100%	3439	100%	27745

Source : Djilali Liabes, op. cit,p100 .

إن هذه المؤسسات الصناعية الخاصة لا تشتري كل التجهيزات والآلات سنة انطلاقها في الإنتاج، لكن تجزأ ذلك على عدد من السنوات ما بين 3 إلى 5 سنوات وهذا بالنسبة ل 60% من المؤسسات الجديدة التي انطلقت في نشاطها ما بين 1967 و 1976.

الجدول رقم 47: شراء الآلات في القطاع الخاص.

آلات إشتريت بعد خلق المؤسسة	آلات اشتريت سنة خلق المؤسسة	سنة خلق المؤسسة
225	123	1968
107	74	1969
82	56	1971 -1970
414	253 38	اجمالي

Source : Djilali Liabes, op cit .p 339

ومن هذا التوسع الذي يفترض الاندماج القوي في السوق العالمي لوسائل الإنتاج يتضح بأن المؤسسات الخاصة كانت غير متساوية في الدخول إلى هذا السوق فالمؤسسات ذات الإمكانيات الكبيرة تستثمر في تجهيزات أكثر حداثة وفعالية تاركة وراءها جزءا من وسائلها للمؤسسات الخاصة الصغيرة ومن هذا المنظور تسمح بالقول لوجود سوق وطني للفرصة، ومن هنا هذه المؤسسات الصغيرة تعيد إنتاج شرط تأخرها التكنولوجي وهي بصفة عامة تعيد إنتاج أيضا شروط السيطرة التكنولوجية والمالية للوحدات الكبيرة التي تبقى تستثمر بقوة وتحقق نتائج جد هامة. وبصفة عامة فإن هذا الرجوع الكبير للسوق العالمي لوسائل الإنتاج، في ظل غياب سياسة وطنية لاستعياب تلك المعارف وحتى التمثل بها للتجديد والاختراع التكنولوجي تعيد إنتاج شروط لإعادة اندماج قوي للاقتصاد الجزائري في القنوات الدولية للتجارة التكنولوجية وتدل على هشاشته وضعفه الهيكليين. في ذات السياق، فإن القطاع الصناعي الخاص الذي كان لغاية سنة 1977 يتوفر على إمكانيات كبيرة للشراء لدى الموردين الذين يختارهم في الخارج حيث يمكن له بمقتضى رخصة أو مجرد تأشيرة للقيام بعملية الاستيراد. هاته الإمكانيات الكبيرة المتروكة للقطاع الخاص قد توقفت مع بداية سنة 1978 بالمصادقة على القانون 78/02 بتاريخ 11 فيفري 1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتطبيق نظام الحصص للمواد الحرة للاستيراد –قرار 05 نوفمبر 1977- وإلغاء قانون التأشيرة. وبالفعل أغلقت قرابة 25 من

المؤسسات الصناعية الصغيرة أبوابها بين سنتي 1981/1982 بسبب انقطاع تموينها من المواد الوسيطية المستوردة[1].

لقد ساعد الإطار العام قانونيا وإداريا الذي ميز فترة ما قبل الثمانينات القطاع الخاص على النمو في ظل المؤسسات الوطنية العمومية للدولة التي باحتكارها للتجارة الخارجية وفرت الحماية لمنتوجاته من المنافسة الأجنبية، وتركزت الاستثمارات الخاصة في أنشطة اقتصادية تدر أرباحا سريعة وسهلة وسيطرت الفروع التي تستخدم كثافة رأسمالية منخفضة مثل النسيج، الغذاء واستطاع الخواص بالمرونة الكبيرة الاستحواذ على قسم هام من السوق لأن تلك المنتوجات لها في الغالب طلب كبير ولأن السوق المحلية تقوم باستقبال تلك المنتوجات مهما كانت نوعيتها وسعرها، ونتيجة لوجود هذا المجال المفتوح للقطاع الخاص للتلاعب بالمستهلكين وبالمنتوجات الرديئة والنادرة واشتغال القطاع العام بالصناعات الثقيلة أدى من جهة إلى خلق قيمة مضافة مرتفعة إستخدمت للحصول على استهلاكات وسيطية ومن جهة أخرى إلى تحقيق أرقام أعمال مضاعفة من مبلغ الاستثمار الأصلي وبالتالي الحصول على مكاسب ضخمة.

[1] - عبد المجيد بوزيدي، من أجل نظرة اقتصادية للقطاع الخاص في الجزائر،، مجلة التخطيط، رقم 02 جوان سنة 1982، ص 3، 5.

الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية بعد الثمانينات وتطور القطاع الخاص

يأتي الفصل الثالث والأخير من هذا الجزء لرصد تطور القطاع الخاص أثناء فترة الثمانينات وما بعدها إلى غاية يومنا هذا، فالسياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الجزائر منذ الثمانينات في القرن الماضي تعكس الانطلاق التدريجي لاقتصاد يحبذ المبادرة الفردية والحرية الاقتصادية ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

مبحث أول: يرصد تطور القطاع الخاص في الفترة الانتقالية لاقتصاد السوق أي فترة الثمانينات)ثم فترة التسعينات إلى يومنا هذا، من خلال التطرق للقطاعات التي توسع فيها التراكم الخاص، تطور أنواع المستثمرين في الجزائر، قوة العمل في القطاع الخاص، الأجور، وسائل الإنتاج... الخ.

مبحث ثان: يهتم بتقدير دور القطاع الخاص في التنمية، فمع التوجه الكبير لأغلب دول العالم المتقدم والنامي على حد السواء لاقتصاد السوق وتعاظم دور القطاع الخاص على المستوى العالمي ونظرا لتزايد عدد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر إرتأينا أن نبحث في مدى مساهمته في تحقيق التنمية.

المبحث الأول : تطور القطاع الخاص

تبدو فترة الثمانينات كمرحلة انتقالية في وضعية الاقتصاد الجزائري الذي اعتمد المسار الاشتراكي عبر ميثاق 1976 وبغض النظر عن التطورات الحاصلة الدولية أو الداخلية كان الرجوع عن هذا القرار يتجلى بوضوح في كافة الإجراءات والتغيرات الحاصلة التي وإن كانت تدريجية كانت تؤكد وبصراحة عن اتجاهات جديدة تسطر المستقبل الاقتصادي في ظل كيان عالمي أكثر ضغطا وقوة.

- الإطار العام وفلسفة التغيير:

ارتبط إعادة تنظيم الاقتصاد في الجزائر بتغيير النظام الكلي الحاكم ففي مرحلة أولى من الاستقلال إلى 1970 عرف نظام التسيير الذاتي وأبقيت الأشكال الموروثة عن الاستعمار ورغم تغيير النظام السياسي سنة 1965 فالنظام الاقتصادي لم يتغير جذريا إلى 1970 لأن السلطة الجديدة أبقت على فترة تقارب الستة سنوات من أجل تحضير الأدوات التي تكمنها من تخطيط الاقتصاد وخلق الشروط الملائمة له خاصة بتصفية الأجواء السياسية عن طريق إبعاد كل من يقاسم ذلك النظام توجهاته واستمرت المرحلة الثانية القائمة على المؤسسات الاشتراكية الوطنية إلى غاية وفاة الرئيس الراحل " هواري بومدين " ثم بدأت المرحلة الثالثة إذ وجد أن النظام السابق أفرز شركات ضخمة أحدثت عدم توازن بين فروع النظام الحاكم، فقد أصبح لتلك الشركات قدرة المساومة خاصة مع إدارة التخطيط والصناعة، ولتفادي ذلك تم تفكيك هذه المؤسسات عن طريق إعادة هيكلتها والتي إن كان الهدف المتوخى منها رسميا هو زيادة فعالية هذه الشركات فان الهدف الخفي هو تكسير نظام الاحتكارات الذي أصبحت تتمتع به وبهذا تم إقصاء الأطراف الفاعلة في النظام السابق وفي هذه المرحلة إنتصرت البورجوازية

الصغيرة التي بدأت تفرض نفسها كتيار سياسي داخل النظام وبدأ هنا يبرز أنصار التوجه الرأسمالي وإن ذلك يظهر جليا إثر الاهتمام أكثر بالقطاع الخاص وتقوية مساهمته بإدخاله ضمن برامج الدولة للتخطيط الوطني.فقد حضي هذا الأخير بتشجيع كبير إبتداء من صدور قانون الاستثمار 82- 11 في 21 غشت 1982 وما تلاه بعد ذلك من قوانين ومراسيم تعكس نقطة الانطلاق التدريجي لاقتصاد يحبذ المبادرة الفردية والحرية.إن تفحص القطاع الخاص في هذه الفترة الحاسمة وما بعدها يأخذنا لعرض نتائج واستنتاجات هامة على هذا الصعيد وسيتم ذلك كما يلي:

القطاع الخاص في فترة الثمانينات

من النتائج التي أسفرت عنها الفترة السابقة في محاولة إعطاء مكانة للقطاع الخاص بشكل عام والقطاع الصناعي الخاص بشكل خاص، شرعت الحكومة في وضع معايير جديدة ونصوص قانونية تعمل على تجاوز كل تلك الاختراقات في تحديد الأولويات من حيث التمركز المكاني والفرعي، وفي مسايرة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي والمتمثلة في إعادة النظر في الاستراتيجية التي همشت هذا النوع من القطاع الخاص عند وضع الخطوط الأساسية للتنمية.

لقد جاء كل من المخططين الخماسي الأول والثاني اللذان يميزان هذه الفترة من عمر التنمية الجزائرية، بتعديلات وثوابت رئيسية لأجل السماح بإنجاز الاستثمارات الخاصة ونذكر منها ما يلي:

- طبيعو وحجم الاستثمار في القطاع والفرع.
- مكانة المؤسسة الخاصة في سوق المنتوجات.

- تشجيع المنافسة بين وحدات القطاع الخاص.

- تحديد الدور التكميلي بالنسبة للقطاع العام مع تحديد العلاقة بينهما.

وبصدر قانون الاستثمار الخاص: 82- 11 وذلك سنة 1982 أصبح القطاع الخاص يتمتع بتشجيع كبير وذلك إثر تحديد مجالات جديدة للاستثمارات والأنشطة التي لم تكن متاحة من قبل وكذلك استفاد بصفة واسعة من التسهيلات والامتيازات (وحول كل ما يتعلق بقانون 1982 أنظر الملحق) ومن خلال بعض الإحصائيات نتابع سير وتطور القطاع الخاص:

جدول 48: تطور المؤسسات الخاصة من 1984- إلى سنة 1992.

السنة	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
عدد المؤسسات الخاصة	14154	12885	16491	14899	19843	22094	22382	22382	20207

Source : Annaire statistique de l'ons n°16, p 237.

و نعود الآن لتصنيف تطور تلك المؤسسات الخاصة حسب القطاعات القانونية للنشاط دائما في نفس الفترة 1984- 1992 وهو ما يبينه فيما يلي الجدول التالي:

السنة النشاط	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المناجم والمقالع	204	381	280	242	293	337	432	455	328
صناعات حديدية م.م.ك	1026	1138	1140	1487	1478	1823	2068	2031	2177
مواد البناء	1328	1508	1570	1388	1502	1761	2270	2213	2070
الكيمياء المطاط البلاستيك	246	325	319	347	327	298	453	643	408

صناعات غذائية وفلاحية	4378	4555	6288	4660	4537	6255	7448	7582	7114
ص نسيجية وتجهيز الملابس	3483	2054	3406	2772	2328	5108	3762	3662	2817
جلود واحذية	848	866	951	769	749	785	1058	1043	1031
خشب وورق وفلين	2139	1817	1901	2439	2317	2377	3365	3334	2957
صناعات مختلفة	502	241	636	795	846	1099	1238	1419	1305
المجموع	141454	12885	16491	14899	14477	19843	22094	22382	20207

الجدول رقم 49: تطور المؤسسات الخاصة حسب القطاعات القانونية للنشاط دائما في الفترة 1984-1992.

source : Annuaire statitique de l'ons.page 239 .

من خلال الجدول يمكن أن نستنتج بأن الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمارات الخاصة قد حققت جزءا بسيطا من الأهداف المسطرة (خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني) والتي كانت تحاول رفع عدد المشاريع الخاصة، لكن توزيعها على الفروع الصناعية قد حافظ على هيكلته.فالصناعات التقليدية المعروفة خلال المخططات السابقة بقيت تسيطر على كافة الفروع وهذا راجع إلى سبب وحيد وهو أن هذه الفروع لاتتطلب كثافة رأسمالية عالية ولا ايدي عاملة مؤهلة مثل فرع الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية.

جدول رقم 50: توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال.

السنة / عدد العمال	1989	1990	1991	1992
0 - 4 اجراء	13652	18410	18527	1689

5- 9 اجراء	4640	2193	2279	2207
10- 19 اجير	599	852	1022	541
20- 49	544	481	404	420
50- 99	97	105	99	96
100- 199	32	41	43	39
200- 499	11	11	7	9
500- 999	1	1	1	1
اكثر من 1000	0	0	0	0
المجموع	19843	22094	22382	20207

Source : Annuaire statistique de l'ons n°16, p 245,246.

ويظهر جليا أهمية المؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من عشرين عاملا، فخلال الفترة 1989- 1992 بلغت نسبة المؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من عشرين عاملا من إجمالي المؤسسات الخاصة الموجودة 96.7 بالمئة وكانت على التوالي سنة 1989، 95.20٪، سنة 1990، 97.10 بالمئة، سنة 1991، 97.52٪ ثم 97.20 بالمئة سنة 1992[1].و بصفة عامة فإن عدد المؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من عشرين عاملا أكبر من عدد المؤسسات التي تشغل أكثر من عشرين عاملا، ففي ما يخص المؤسسات التي تشغل أقل من عشرين عاملا بلغت سنة 1989، 28891 مؤسسة وانتقلت إلى 21455 سنة 1990، بينما انتقلت إلى 21828 مؤسسة سنة 1991.

وفيما يخص المؤسسات التي تشغل أكثر من عشرين عاملا فلم تعرف تطورا بل كانت تتميز بالثبات في عددها، لقد وصل عددها سنة 1989، 685 مؤسسة انتقل هذا العدد إلى 639 مؤسسة سنة 1990، و 554 مؤسسة سنة 1991 ثم

[1] - نتائج استخلصت من الجدول السابق.

565 مؤسسة سنة 1992، إن هذا الانخفاض راجع على عدة أسباب منها الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد من جراء انخفاض أسعار البترول سنة 1986، والتي ساهمت بشكل مباشر في إحجام الخواص عن الاستثمار.

أما من حيث التركز الجغرافي لكل المؤسسات، من بين 19483 مؤسسة خاصة سنة 1989 استحوذت مدينة الجزائر العاصمة على الحصة الأكبر بعدد يقدر ب 3583 مؤسسة تلتها وهران ب 2141 مؤسسة ثم تلمسان ب 1292، البليدة 1083 مؤسسة، قسنطينة 936، وتبقى الولايات الأخرى متفاوتة فيما بينها في توزيع الباقي من إجمالي المؤسسات الخاصة. وعندما نريد تقييم عبر حسابات بسيطة حصة ال 5 ولاية المذكورة سابقا من العدد الإجمالي للمؤسسات المستثمرة طوال الفترة 1989- 1992 فقد كانت نسبة 45.5% تستحوذ عليها الخمس ولايات المعنية ويبقى إذن التركز الجغرافي والتركز القطاعي عبر توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط الميزتان الرئيسيتان للاستثمارات الخاصة فقد بقيت الاستثمارات الخاصة تستند أساسا إلى القطاعات ذات المردودية في المدى القصير والتي تعتمد على العمالة الضعيفة التأهيل والتكنولوجيات البسيطة والغير معقدة، فقد حافظت بالتالي على الأشكال السابقة للاستثمارات دون أي تغييرات نوعية لأي نشاطات أخرى فقد استحوذت الصناعات المعهودة للبلاستيك والمواد الكيماوية أو الكهربائية، الصناعات الغذائية على ما يفوق 61% من مجمل الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص ككل، إذ رغم التحفيزات الجديدة التي حملها الإطار القانوني لتلك الفترة لكن لم يؤثر ذلك على محتوى هذه الاستثمارات وبقيت إذن الشركات ذات العدد الصغير من العمال المأجورين (شركات صغيرة ومتوسطة) الصفة الغالبة للنشاط الخاص.

الجدول رقم 51: قوة العمل في القطاع الخاص.

السنة	القطاع	الذكور	%	الإناث	%	المجموع
1991	القطاع العام	1890726	74.4	317.366	88	2208092
	القطاع الخاص	1924644	48.3	41205	11.4	1965849
	القطاعات الاخرى	1683.09	4.2	1789	0.4	170098
	المجموع	3.983679	100	360360	100	4344039
1987	القطاع العام	1852329	66.8	307861	8803	21601.90
	القطاع الخاص	875945	31.6	35877	10.2	911822
	القطاعات الأخرى	15486	0.6	1343	0.35	16829
	المجموع	2743760	100	354081	100	3088841

Source : Annuaire statistique de l' ons n°17, p 48,49.

ومن خلال بيانات الجدول رقم 52، فقد وصلت نسبة القوة العاملة في القطاع الخاص سنة 1987 إلى 41.8%، 31.6% منها ذكور و 10.2% منها نساء، ولقد ارتفعت هذه النسبة إلى 59.3% سنة 1991 منها 48.3% ذكور و 11.4% نساء وهي نسب هامة لهذا القطاع الذي ما فتئ يتطور. لقد انتقلت نسبة قوة العمل الخاص من إجمالي قوة العمل سنة 1987 من 41.8% إلى 59.3% سنة 1991%، فقد انتقلت بذلك من 911822 منصب عمل سنة 1987 إلى 1965849 منصب شغل سنة 1991، في هذا الصدد فقد عرفت بعض القطاعات زيادة معتبرة في خلق مناصب عمل وكانت كما يلي:

- فرع الصناعات النسيجية التي تعدت نسبته من 28.62%سنة 1984 لتصل إلى 35.09% سنة 1989 بالرغم من أنه عرف انخفاضا خلال سنتي 1987و 1988 بسبب الأوضاع السيئة التي عرفتها البلاد.

- فرع الصناعات الغذائية، حيث عرفت تقلبات في النسب من سنة إلى أخرى لكن يمكن تصنيفه في المرتبة الثانية من حيث الفرع الذي ساهم في خلق مناصب عمل والتي كانت في المتوسط تصل إلى 23%.

- فرع الصناعات الحديدية والميكانيكية الكهربائية والإلكترونية الذي عرف هو الآخر تقلبات في الزيادة لكن هذا لا يمنعنا من القول أن هذه الزيادة كانت ملحوظة ومحسوسة حيث تعدت من ال 10%سنة 1984 إلى 15.4% سنة 1987 مع تميزه بالانخفاض في 1986 التي وصلت إلى 8.7% وهذا راجع إلى صعوبة تموين هذا الفرع بالمواد الأولية نتيجة للأزمة الاقتصادية والأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة.

- فرع مواد البناء الذي عمل هو الآخر على خلق مناصب عمل لكن بنسب متضاربة من سنة لأخرى وخاصة سنتي 1987و 1989 نظرا لتأثره مباشرة بما تمر به البلاد من أزمة سياسية واقتصادية.

و يظهر في هذا الصدد عدد المالكين والمساعدين من أفراد العائلة كنسب قوية في عمالة القطاع الخاص وهي تعكس إذن كبر مساحة الإطار العائلي الذي تدور في فلكه الاستثمارات الخاصة: لقد بلغ عدد المعاونين العائليين سنة 1987، 51677 بنسبة تقدر ب 1.66%من إجمالي السكان المشغلين بالحضر لنفس السنة وبلغ

عـددهـم 255356 ثـم 241840 لـسنتي 1991و 1992 عـلى الـتوالي أي 5.63% ثـم 5.28% لنفس الفترة على التوالي.[1]

في هذا الإطار يبين الجدول الموالي معدلات الأجور المدفوعة للقطاع الخاص في بعض الفروع والنشاطات الاقتصادية،

	التأهيل			سنة 1993			1994		
	الإطار	الضبط	التنفيذ	الإطار	الضبط	التنفيذ	الإطار	الضبط	التنفيذ
الصناعة	11.041	6.357	4.226	13.098	7.110	8.386	17.163	9.834	7.221
الـبـنـاء والأشغال	10.216	5.415	4.248	11.944	6.819	4.513	15.521	10.313	7.849
النقل	11.998	5.930	3.547	-	-	-	12.908	11.979	7.556
التجارة	7.486	5.474	4.610	-	-	-	9.849	4.837	12.473
الخدمات	13.861	8.079	4.837	14.751	10.538	5.620	13.365	11.365	5.516

الجدول رقم 52: معدل الأجور الخاصة المدفوعة للعمال الدائمين في القطاع الخاص.

Source : Annuaire statistique de l' ons. n°17, p 376,374,371.

Annuaire statistique de l' ons. n°17, p 48,49.

في الأخير، وبصفة عامة، فإنه يمكن القول أن فترة الثمانينات للقرن الماضي لم تكن هناك صورة واضحة تسمح بتحديد تطور القطاع الخاص وهذا يرجع إلى ظهور اختناقات وأزمات خلال هذه الفترة التي لم تسمح للقطاع الخاص بشكل عام أن يقوم بالدور المنوط به، وحسب ما رسمته النصوص القانونية، حيث حاول كل من المخططين الخماسيين الأول والثاني إدماجه في الاقتصاد الوطني

- [1] - Annuaire statistique de l'ons n°16 ,p52,53 .

بإخضاعه إلى المبدأ الأساسي الذي يقتضي أن تكون وسائل تسيير الاقتصاد الوطني واقعة تحت المراقبة الدائمة للدولة مهما كان قطاع النشاط، بمعنى تحد من اتساع رقعة القطاع الخاص على أساس تنافسي مع القطاع العام أولا، وثانيا السعي لجعل استثماراته تدخل ضمن حركية تنموية تعتمد على سوق داخلية واسعة أي بمعنى اقتصاد مركز ذاتيا.

الدولة مسهلة عملية الاستثمار (سنوات التسعينات)

إذا كانت فترة الثمانينات فترة تمهيدية أو انتقالية فإن بداية التسعينات تجسد التوجه الصريح الذي يعكس التحولات السياسية وكذلك الاقتصادية والتي تصب كلها في إطار تدعيم اقتصاد السوق وتعزيز دور القطاع الخاص مقابل تراجع دور الدولة وإن ذلك يبدو بشكل واضح في الإطار التشريعي انطلاقا من:

- قانون النقد والقرض 90/10 ل 14 أبريل 1990.(أنظر الملحق)
- المرسوم رقم 91- 37 ل 19 فيفري 1991 لتحرير التجارة الخارجية.
- المرسوم رقم 93- 12 ل 5 أكتوبر 1993 (أنظر الملحق)
- تبنى قانون الخوصصة سنة 1995.
- و القوانين الجديدة للاستثمار سنوات 2001 و 2006.(أنظر الملحق)

أولا: مساهمة الدولة في إنشاء المشاريع الخاصة:

إن التطور الملحوظ لظهور المؤسسات الخاصة له علاقة بالسياسة العامة للبلاد، فالدولة قامت بوضع برامج لتنمية الاقتصاد بإنشاء أجهزة تحت إشرافها في خدمة الأفراد الذين يرغبون في تحقيق نجاحهم الاجتماعي من خلالها، ويظهر هذا من خلال:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

هذه الوكالة التي وضعتها الدولة من أجل خدمة أفراد المجتمع الذين يريدون الاستفادة من قروض الدولة هي تحت إشراف رئيس الحكومة وتكمن مهامها في استقبال وإعلام وتوجيه ودعم ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتقديم الخدمات الإدارية وتسيير صندوق دعم الاستثمار، أنشئت هذه الوكالة سنة 1993 ومن حيث التقارير المتحصل عليها أنه خلال الفترة 1993- 1997 احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب 43% من المشاريع.أما فيما يتعلق بالخصائص القانونية التي تخص الاستثمارات فإن القطاع الخاص أخذ حصة الأسد من حيث تشجيع الدولة له فلقد تحصل على 7151 مشروع أي ما يعادل 99.2% أما القطاع العام فلقد تحصل على 55 مشروع ما يعادل 0.7% أما المختلط (الشراكة بين القطاعين الخاص والعام) فلقد تحصل على 0.1% فقط من المشاريع في نفس الفترة إذن هذه الوكالة تمس تدعيمها القطاع العام والخاص على حد السواء، عكس وكالة دعم وتشغيل الشباب التي تمس القطاع الخاص فقط والتي تعبر تكلمة أو وكالة تكميلية له.و يمكن ملاحظة الجهود التي قدمتها هذه الوكالة خلال السنوات المتتالية من 1993- 2003 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 53: مشاريع الوكالة خلال السنوات المتتالية من 1993- 2003.

السنة	عدد المشاريع	مناصب الشغل
1994 -1993	694	59606
1995	834	73818
1996	2075	127849

1997	4989	266761
1998	9144	388702
1999	12372	351986
2000	13105	336169
2001	5018	113983
2002	3109	96545
2003	7211	115739
المجموع المتراكم من 1994- 2003	58551	1931158

المصدر: جدول مؤشرات الاقتصاد النتائج الرئيسية خلال الثلاثي الرابع وتوقعات الإقفال 2002- 2003.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- جلسات الاستماع في إطار إعداد التقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم الجهود التي قدمتها الدولة، إلا أن هذه المشاريع واجهت مشاكل كبيرة سواء بسبب الهيئات الادارية أو المالية التي تعرقل سير تطور المؤسسات.

2- مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

إن إحدى الأنواع الجديدة لتمويل المشاريع هي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، جاءت كتدعيم للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكتكملة للمخطط العام للدولة من أجل ترقية الاستثمار حيث شرعت أشغالها سنة 1997 هي تمس فئة الشباب وتعتبر هذه الوكالة الأكثر استقطابا للشباب فهناك التمويل الثنائي والثلاثي، ويستفيدون أيضا من الإعفاء الجبائي وشبه الجبائية والشرط الأساسي لهذا الجهاز هو " أن لا يكون الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع يشغلون مناصب عمل مأجورة عند إيداع ملفاتهم، " وتنتشر فروع هذه الوكالة

في مختلف مناطق البلاد، حيث استفاد الوسط بحصة 45.5% من عدد المشاريع والشرق 23.60% والجنوب 8.23% والجدول التالي يبين لنا عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة.

الجدول رقم 54: عدد المشاريع المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لكلا الجنسين حسب قطاع النشاط سنة 2007:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المصغرة الممولة	الرجال	نساء
الخدمات	24438	18549	5889
نقل المسافرين	12057	11651	406
الحرف	12578	10032	2546
نقل البضائع	11125	10831	294
فلاحة	10125	9395	628
صناعة	4480	3735	745
البناء والاشغال العمومية	3405	3277	128
الاعمال الحرة	2077	1242	835
صيانة	1392	1346	46
الصيد	348	348	0
الهيدروليك	176240	233	7
المجموع	82265	70639	11524

المصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 30- 06- 2007.

3 - مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

هذه الوكالة جاءت كمحاولة لحل مشاكل الشباب الذين ليس لديهم دخل أو لديهم مداخيل غير ثابتة فهو جهاز جاء للتخفيف من البطالة، ويشترط فيه أن يبلغ الشاب الطالب للقرض سن الثامنة عشر فما فوق، ويتميز بانتشاره على

مختلف أنحاء الوطن، وتمس هذه الوكالة كل من الجنسين فهي " تعمل وفق ثلاث صيغ ابتداء من سلفة بنكية صغيرة (السلفة غير معوضة لاقتناء المواد الأولية)، إلى غاية الوصول إلى السلف ذات الأهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلا بنكيا ".[1]وفي إحصائيات 2006 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 16649 مشروع.

4- جمعيات المقاولة:

إن التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق تطلب من الدولة وضع خطة جديدة تسمح بدراسة الأوضاع العامة المساعدة على القيام بإصلاحات، وأحد هذه الخطوات تمثلت في قانون فيفري 1989 الذي يسمح بالتعددية الحزبية والنقابية، فهذا القانون فتح المجال للجزائريين بممارسة حقهم السياسي ومنه الاقتصادي، وبعده جاء قانون رقم 90 الصادر في 2 جوان 1990 الذي يسمح بتكوين الجمعيات المهنية للمقاولة [2]، هذا القانون الذي نشط الحياة الاجتماعية من خلال إنشاء جمعيات ذات طابع وطني أو جهوي، فلقد صرح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن وجود 38 جمعية لأرباب العمل ذات طابع عمومي وخاص ومن بين هذه الجمعيات الأكثر نشاطا منتدى رؤساء المؤسسات، نادي المقاولين الصناعيين المنتيجة، الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل.

---

[1] - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: نشرية المعلومات الاقتصادية، السداسي الاول، رقم 9، مديرية المنظومة الاعلامية والاحصائية، 2006، ص 33.

[2] Benguerna Mohamed et Belaid Hamouma: les associations d'entrepreneurs en Algerie émergence d' un nouvel acteur du développement territorial in / création d'entreprise et développement territorial, CREAD n °73, 2005, p 147.

تشترك هذه الجمعيات المهنية للمقاولة في الأهداف المراد الوصول إليها من خلال نشاطاتها ومهامها في تطوير المقاولة في الجزائر، فتقوم بإقامة علاقات ودية مع المقررين الاقتصاديين في البلاد من أجل فتح النقاش والمشاورات من أجل إيصال مشاكل وانشغالات المقاولين، ومحاولة إيجاد حلول ووضع قوانين تساعد على تخفيف الضغط ومساعدة المقاولين على التطور.كما تقوم بجمع مختلف المعلومات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية ومختلف التطورات والتغيرات التقنية والتكنولوجية... الخ من أجل أن تكون نقطة وصل بينها وبين المقاول، فتقوم بإعطائه مختلف المعلومات (قوانين، قرارات، تكنولوجيا) من خلال تنظيم اجتماعات ولقاءات للمقاولين والتي بدورها تسمح لهم بالتعرف على بعضهم البعض، وتكون فضاءا لطرح مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجههم في الحياة العملية، كما تقوم بحمايتهم من السوق السوداء المنتشرة في الجزائر، بالإضافة لمحاولتها المطالبة بمواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطور الحاصل في العالم، وذلك لتحسين منتوجها بما يتناسب ومتطلبات المنافسة العالمية، وحسب المعايير الدولية المعمول بها[1].

ثانيا: القطاع الخاص والتمويل.

منذ سنة 1999 ارتفع تجميع الموارد من طرف البنوك العمومية ب 17% سنويا وكذا إيداع الأسر والمؤسسات، في هذا الإطار حدث نمو في وظائف البنوك بنسبة 11% سنويا منذ نفس السنة، هذه الأخيرة أصبحت تتعامل بجدية مع القطاع الخاص والتدفقات الإضافية للقروض منذ 1997 تتجه بنسبة 75% لهذه

[1] Benguerna Mohamed et Belaid Hamouma: les associations d'entrepreneurs en Algerie émergence d' un nouvel acteur du développement territorial in / création d'entreprise et développement territorial, CREAD n °73, 2005l, p152.

المؤسسات الخاصة. وبمساعدة الدولة التي قامت بإعادة شراء من البنوك أكثر من 350 مليار دينار أي ما يقابل 4 مليارات ونصف من الدولارات من الديون غير المسواة ة التي تخص بعض المؤسسات، هذا التطهير للمحفظة المالية قام بزيادة الفعالية والربحية للبنوك، من هنا وفي إطار مواجهة عدة أسواق في طريق النمو وبمحافظ مالية نقية، البنوك العامة لم يكن لها أي سبب للتردد، ليتم بذلك تحسين مستوى التنظيم والتسيير لخدمة استراتيجيات الأسواق المستحدثة[1].

و يبقى المنافسون الخواص في سير التقدم ولكن ببطء، في نفس الوقت يظهر كيفية فرض نفسها على الساحة لاقتسام جزء من السوق.و الجدول التالي يبين تطور تدفق القروض للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ونسبة قروض القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام:

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العام	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	*50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
قروض القطاع الخاص %PTB	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

الجدول رقم 55: تطور القروض في القطاع الخاص بالنسبة المئوية.

المصدر: بنك الجزائر، إحصائيات 2000/2004/2005.

وفي استجواب قام به البنك العالمي ل 600 شركة جزائرية، حول شروط وهيكل تمويل استثماراتهم تبين أن المؤسسات الخاصة تتحصل على التمويل بسهولة مقارنة بالمؤسسات العامة التي هي في طور إعادة الهيكلة أو الباحثة عن الشركاء

[1]- Benachenhou. A, Algerie la modernistaion maitrisé, op,cit, p 100.

وهي التي لا تهتم كثيرا بتطوير قدراتها، عكس القطاع الخاص، فمعظمها بقيت في طاقاتها المعهودة منذ إنشائها في الفترة 1970- 1980 حول موارد الخزينة:

الجدول رقم 56: نتائج استجواب البنك العالمي.

مصادر التمويل	تمويل ذاتي	قروض بنكية	قروض الممولين والزبائن	أصدقاء وعائلات	أخرى
إجمالي العينات	70.6%	18.1%	4.5%	3%	-
أجراء 19- 5	74.8%	15.7%	1%	4.5%	4%
أكثر من 100 شركة عمومية	64.1%	23.6%	5%	-	73%
أكثر من 100 خاصة	47.6%	46.1%	45%	1.9%	-

source : Benachenhou.A, les nouveaux investisseurs en Algérie, Alpha design, mai, 2006, p100.

و يلاحظ بأن الشركات الكبرى تتحصل على القروض البنكية بسهولة مقارنة مع الشركات الصغيرة وكذلك في نفس الإطار فإن الشركات الخاصة القديمة (نوعا ما في السوق) تتحصل على التمويل بسهولة مقارنة بالشركات الحديثة وفي الواقع يكون ذلك لاحتمال وجهة مالية أحسن ولمعرفة جيدة بالإجراءات.وقد ساعد على تدفق القروض التحسن الكبير لموارد البنوك ما بين 2003- 2005، خاصة نمو مواردهم لأجل فقد سمح هذا بتطور القروض الموجهة للشركات، أكثر من 9% في 2004 مقارنة بنسبة 2003 وأكثر من 14%سنة 2005 وكذلك انخفاض معدل الفائدة المدين.[1] وبلغت سنة 2005 استحقاقات القروض

- Benachenhou. Abdellatif, les nouveaux investisseurs en Algérie, op. cit, p 59 [1]

الـقطاع الـخاص 877 مـليار ديـنار أي أكـثر مـن 10 مـليارات أورو ويظهـر كـبر دور الوساطة المالية والتي يجب فعلا الاستفادة منها في مشاريع واستثمارات إنتاجية.

ثالثا: تطور أنواع المستثمرين في الجزائر.

1- مقاولو السبعينات:

إن دراسـة أنـواع المسـتثمريـن تـختلف مـن حـيث الـفئات حسـب العشـريـة، فـفي سـنوات السـبعينات قـام جـان بيناف بـدراسـة مقاولي تلك الـفترة حيث غلب على نـظام الـدولـة تـطبيق الـنظام الاشـتراكي، فـعرف الاقـتصاد الـعمومي انـتشارا كـبيرا مـقابـل عـدد قـليل مـن المـؤسـسات الـخاصـة، و(جـان بـيناف) في دراسـته لأنـواع المقاولين في سـنوات السـبعينات وجد ثلاث فئات من المستثمرين، من خلال عينة تتكون من 250 مقاول من العاصمة، قام بدراستهم من ناحية الأصول الجغرافية والاجتماعية.

1- 1- المستثمرون التجار:

إن مـعظم الـصناعـيين الـذيـن سـنهم بـين خـمسين والسـتين سـنة (سـنة 1970) مـرورا بـالـتجارة الـكبيرة جـاؤوا مـن شـرق وجـنوب الـبلاد (قـسـنطينة، واد سـوف، مسـيلة، بـسكرة).[1] أمـا بـالنسـبة لأصـولـهم الاجـتماعـية فـهم مـن عـائلات عـريـقة ونبيلة وأسـر ذات مكانة دينية في المجتمع غرست فيهم حب الوطن والتضحية في سـبيله، وهـم من أسـر مـالـكة في الـفترة الاسـتعمارية ولـكن نـزعـت ممتلكاتهم بـعد مـشاركـتهم في ثـورة المـقراني لـسنة 1871 فـأصـبحوا تـجارا، يـتركـز نـشاطـهم في الـتصدير والاسـتيراد، وبـالـتالي كـونـوا رأس مـال اجـتماعي خـارج الـوطن، الأمـر الـذي

---

[1]- Jean Pennef: les chefs d'enterprise en Algérie,in / acte du coloque : « entreprises et enterpreneurs en afrique » edition L'Aarrmattan, Paris,1983 ,p573 .

ساعدهم كثيرا عند إنشاء جبهة التحرير الوطني حيث قدموا لها المساعدات المادية وأيضا المعرفية، لكل ما يخص النواحي المعرفية بالتجار الكبار والشبكات التجارية من أجل الحصول على الأسلحة، ومع الاستقلال أصبحت المحلات التجارية التي يملكونها مصانع للإنتاج، ومع القانون الجديد لتجشيع الاستثمار ل سنة 1966 " تحصلوا بسهولة على المساعدة والضمانات من أجل إنشاء مؤسساتهم كما يوجد في هذه الفئة تجار ذوي أصول قبائلية وميزابية وهم أقل ثراءا من التجار الكبار، جاؤوا من أسر بسيطة، متعلمين في المدارس الفرنسية بدون أن يمروا بالمدرسة الإسلامية "[1] واستثمر هذا النوع من المقاولين في مجالات اقتصادية بسيطة نتيجة للخبرة التي تحصلوا عليها حيث كانوا باعة أو مسيرين في مؤسسات أوروبية، هذه التجربة سمحت لهم بعد الاستقلال بإنشاء محلاتهم الخاصة ليس فقط للبيع وإنما حتى للانتاج. و يهتم هؤلاء المقاولون الأصول بفتح المحلات التجارية أكثر من إنشاء مصانع، كما يستثمرون في قطاعات تستعمل تكنولوجيا بسيطة وتحصل على أرباح سريعة.

- 1- 2 المستثمرون العمال:

وهم عمال، موظفون، تجار صغار أو حرفيون يمارسون الصناعة الحرفية وهي عبارة عن صناعة تظهر وتختفي بسرعة فهي في الغالب صناعة موسمية أو ظرفية، ويستعملون آلات بسيطة يقومون بتركيبها في المنازل أو في الدهاليز، وهي ذات قوة اقتصادية ضعيفة، ولا توفر الشغل للكثيرين، ومنتوجهم موجه للزبائن الفقراء نظرا للسعر المنخفض والنوعية البسيطة للمنتوج، وهذا النوع من المقاولين هم عمال مؤهلون أو موظفون في الإدارة، إطارات متوسطة يحاولون

1- Jean Pennef: op.cit, p 575.

تحسين مستواهم المعيشي من خلال شراء آلات مستعملة " من بينهم إطارات قدامى في التسيير الذاتي الصناعي، أعضاء قدامى في الجيش التحرير الوطني ومناضلون في جبهة التحرير الوطني، عمال أو مستخدمون في القطاع العمومي[1].

إنهم منحدرون من عائلات فقيرة فلاحية أو تجارية، ذوي مستوى تعليمي ابتدائي، والبعض منهم من قدماء المهاجرين خاصة القبائليين الذين عاشوا في فرنسا فتجربتهم في المصانع الفرنسية والتكوين الذي حصلوا عليه سمح لهم بإنشاء مؤسستهم، كما يتميزون بتركزهم في المدن الكبرى.

- 1- 3 المقاولون غير المسيرين:

هناك نوع من المستثمرين الذين " لا يسيرون مباشرة مصنعهم ولكن يهتمون بأعمال أخرى، مالكي عقارات، استيراد وتصدير " [2] ويوكلون مهمة تسيير المؤسسة لتقنيين ساميين أو اطارات أجنبية (فرنسية، لبنانية، سويسرية). وهم ذوي خصوصية مختلفة عن المستثمرين الآخرين، حيث تمدرسوا في التعليم الثانوي والعالي، ويتوخون الحذر الشديد في كل استثمار يخوضونه[3].

2- المستثمرون سنوات التسعينات: وبمرور العشريات بدأت الأوضاع والظروف تتغير وتتطور خاصة مع سنوات التسعينات التي تميزت بالمرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق، فظهرت بذلك فئات أخرى فرغم أن فئات السبعينات بقيت إلا أن خصائصها ستتغير خاصة من ناحية المستوى التعليمي والتجربة والسن.

2- 1 المستثمرون الإطار:

1- Ibid, p 577.
2 Jean Pennef: op- cit,p 578.
3 Ibid, p 57.

وهم الأفراد الذين أعمارهم أكثر من خمسين سنة ولديهم خبرة ومعرفة من خلال ممارستهم لوظيفة سامية في القطاع العمومي وخاصة تلك المتعلقة بالتسيير، فلقد تقلدوا مناصب قيادية وإدارية أو في تسيير الموارد البشرية، أما مستواهم التعليمي فهم ذوي مستوى تعليمي ابتدائي مرتفع بالإضافة لقيامهم بمختلف التكوينات التي تسمح لهم برفع مستواهم إضافة للتجربة المهنية، وهؤلاء الأشخاص أغلبهم أنشأوا مؤسسات في أواخر سنوات التسعينات إما بعد التقاعد أو التقاعد المبكر من العمل والأسباب التي أدت للاستثمار تكون إما لظروف اقتصادية (البطالة بالدرجة الأولى أو الأجر الضعيف)، الرغبة في تأمين حياة الأبناء، حب العمل أو الرغبة في تطبيق ما اكتسبوه من خبرة ويتميز هذا النوع من المقاولين بمساعدة رأس المال الاجتماعي الذي اكتسبوه من الخبرة المهنية لإنشاء وتسيير المؤسسة.

2- 2 المقاول المهاجر:

وهم أغلبهم المهاجرون الذين هاجروا شبابا إلى فرنسا وادخروا مبلغا من المال يسمح لهم بتكوين مشروع في البلد الأم وهذا النوع نجده خاصة في منطقة القبائل أين كانت عودتهم سنوات الثمانينات مع قانون الاستثمار سنة 1982، يقدر سنهم من الخمسين فما فوق وهم أفراد تعودوا على العمل والمشاركة في الحياة، يتميزون بحب المغامرة لأن حياتهم السابقة كانت مليئة بالمغامرات والمخاطرة لما واجهوه في الغربة من قساوة الحياة، كما أن التجربة المهنية التي حصلوا عليها من مختلف النشاطات خاصة التجارية تسمح لهم بإختيار النشاط المناسب لإمكانياتهم ومتطلبات السوق.

- 2- 3- المستثمرون بالوراثة:

وهم الأفراد الذين يقومون بتسيير المؤسسة القديمة ويتراوح عمرهم بين 25- 30 سنة، يتميزون بالتأهيل والتكوين الجيد وهم عقلانيون في التعامل، يقدرون العمل جيدا فالتوظيف يكون حسب الكفاءة، ويقومون بتسيير عملهم باستعمال التقنيات الحديثة، بالإضافة لبحثهم الدائم لتحسين نوعية المنتوج وتطويره بما يتماشى ومتطلبات السوق وهدفهم هو إكمال ومتابعة نفس النشاط الذي قام به الأب مع تطويره نحو الأفضل.

- 2- 4- المقاول والتقاليد المقاولة:

وهذا النوع يغلب عليه الأفراد ذوي المستوى التعليم الابتدائي والمتوسط وهم من عائلة تمارس التجارة أو المقاولة، لذلك هم لا يهتمون بالبحث عن عمل بعد الخروج من المدرسة لأن العمل مضمون وهم يبدأون العمل في سن مبكرة، لديهم تجربة طويلة في المقاولة وهم عن عائلات ذات تقاليد تجارية عبر الزمان، وهذا النوع من المقاولين يميلون لإقامة مؤسسة عائلية يوفرون بها مناصب شغل لأفراد العائلة، ولكن المقاولة التي يمارسونها ليست بالضرورة تلك التي بدأوا فيها، فالخبرة التي يحصلون عليها والعلاقات التي يكونونها تسمح لهم بمعرفة السوق ومتطلباته مما يجعلهم يغيرون نوع النشاط " أو يوسعونه ليشمل أنشطة أخرى ويشترك هذا النوع من المستثمرين مع المستثمرين بالوراثة في أن أسرهم أنشأت المؤسسة في سنوات السبعينات، وهم واصلوا المشوار في سنوات التسعينات.

- 2- 5- المستثمرون العمال: وهم إما عمال إدارة أو عمال مؤهلين أو إطارات متوسطة، هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي وهذا بسبب ضعف أجورهم

وانخفاضها [1]، ويخص الأمر أيضا الأفراد الذين يعانون من التسريح والبطالة أو الذين تخوفوا من فقدان مناصبهم مستقبلا نظرا للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد فأغلب هؤلاء المقاولين أنشأوا مؤسساتهم في سنوات التسعينات، وهم يشتغلون عادة في قطاع النشاط الذي كانوا يمارسونه من قبل، إنهم يعتمدون على المهارة الفردية والشبكة الأسرية والمهنية"[2].

تطور القطاع الخاص

أولا: سنوات التسعينات.

منذ سنوات التسعينات عرف القطاع الخاص حركية كبيرة خاصة مع إنشاء مختلف الأجهزة المساعدة على إقامة المؤسسات الخاصة.وفي سنة 2001 قامت الدولة بإعادة النظر في كيفية سير المؤسسات الممولة للمشاريع الاستثمارية من خلال قانون الاستثمار الجديد حيث قامت بتعديلات مختلفة على القوانين الخاصة بالأجهزة ويخص الأمر: لا مركزية نشاطات وكالة تطوير الاستثمار من خلال إنشاء مكاتب محلية كإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وهذا من أجل تعميم ونشر القطاع الخاص على المستوى الوطني.و تشير الإحصائيات في الجزائر إلى التطور السريع لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المدن، ويقابله في الوقت نفسه ارتفاع في معدلات التوظيف كونها مصدرا أساسيا للشغل.فالاهتمام بهذه المؤسسات والمحافظة على استمراريتها وتوسيعها يعني المحافظة على مناصب الشغل وامتصاص أيدي عاملة بطالة وقد سنت الدولة

1- pennef jean , op. cit, p57.
(1) Ibid, p 57

الكثير من القوانين التي تشجع وتحفز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

1. المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي للمشاتل [1] الذي نجم عنه إنشاء العديد من المشاتل عبر ولايات الوطن، مهمتها التكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة ودعمها في مجالات إيجاد المحلات لممارسة النشاط وتدعيمها بأجهزة الإعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة، إضافة لتقديم الاستشارات في الميادين القانونية والمحاسبية.وعمل هذين المرسومين على حل معضلتين أساسيتين تعيقان عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثلان في الجانب التمويلي الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم وجود ضمانات كافية تقدم لجهات التمويل مقابل الحصول على قروض، والمعضلة الثانية متعلقة بانعدام أو قلة خبرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات القانونية والمحاسبية والتسييرية، والذي في أغلب الأحيان يؤدي إلى فشل المشاريع الاستثمارية.
3. إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة في 22 أبريل 2003 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية.
4. إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 25 فيفري 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف

---

[1] pennef jean , op. cit, p 57

الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات الوسيطية التي تساهم في إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع.

5. في 03 ماي 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) لتجسيد سياسة التعاون والشراكة.
6. إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار والمجلس الوطني للاستثمار وغرف التجارة.

ويمكن تفحص تطور القطاع الخاص من خلال بعض الإحصائيات:

الجدول رقم 57: يوضح حجم الاستثمارات الخاصة خلال الفترة 1994 إلى سنة 2000.

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	اجمالي
المبلغ الإجمالي للاستثمار الخاص (مليار دج)	114	219	178	438	912	685	798	3344

Source : Annuaire statistique de l'ons n° : 19 ,18.

الجدول رقم 58: حجم الاستثمار في القطاع الخاص في مختلف الفروع خلال المدة من 1994- 2000:

فرع النشاط الاقتصادي الخاص	المبلغ (مليون دج)	النسبة%
الزراعة والصيد	73646000	2.89
الصناعة	1138196000	44.70
الخدمات	196354000	7.71
التجارة	16253000	0.66
مواد البناء	604934000	23.76
النقل والاتصال	288750000	11.34
السياحة	197308000	1.19

الصحة	3043000	
إجمالي	2545871000	100%

Annuaire statistique de l'ons n : 18, 19.

لقد احتل فرع الصناعات المرتبة الأولى من حصته في إجمالي الاستثمارات الخاصة، ثم يليه فرع مواد البناء في المرتبة الثانية وهذا لارتفاع الطلب على مستلزمات هذا الفرع خلال هذه الفترة الناتج عن السياسة المتبعة من طرف الدولة لعملية البناء.

الجدول رقم 59: تطور قوة العمل في القطاع الخاص.

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عمالة القطاع الخاص	59606	73818	127849	266761	388702	351986	336169

المصدر: Annuaire Statistique de L'ONS n°18- 19

يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تحقيق العمالة وقد عرف تطورا كبيرا في سنوات التسعينات، إلا أنه سجل انخفاضا سنتي 1999و 2000 بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد والذي يعود لتراجع التحصيل الجبائي ومداخيل الدولة من المحروقات.

ثانيا: القطاع الخاص بعد سنة 2000.

يحتل القطاع الخاص اليوم الصدارة في الاقتصاد الجزائري ب 915316 مؤسسة خاصة أي 95.9%[1]من مجموع المؤسسات والوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر والتي يبلغ عددها 934250 مؤسسة مقابل 2.4% للقطاع

- [1] - collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E : statistiques économiques n°67,p9 .

العام ب 16718 مؤسسة و 1.7% لقطاعات أجنبية ومختلطة ب 2216 مؤسسة. وتبين الإحصائيات أن 2.2%فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و 4.2%أنشئت ما بين 1980و 1989، 17.0%من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و 1999 بينما 76.7% أنشئت ما بين سنتي 2000 و 2011[1].

و تستحوذ التجارة على 508638 مؤسسة ما يمثل 55%من المؤسسات الخاصة، في نفس السياق فإن تجارة التجزئة تمثل ,%684 أي 427931 وحدة.و تأتي الخدمات في المرحلة الثانية ب 306213 مؤسسة، الفنادق والمطاعم تمثل 20% .الصناعات تمثل 10% من الإجمالي بعدد 91149 مؤسسة وتهيمن عليها الصناعات الغذائية بعدد يقدر ب 23252 مؤسسة ما يمثل 25.5%، متبوعة بالصناعات النسيجية 11.6%[2] ما يشير إلى أن القطاع الخاص الجزائري خدمي ضعيف الإنتاج والتنوع تغلب عليه نشاطات هشة التكوين ويُلاحظ أنّ لهذين القطاعين الخدمات وبالأخص التجارة القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة، في هذا الإطار بلغت قوة العمل الخاصة 6349000 عامل سنة 2014[3] منها قوى عمل يعمل جُلّها خارج نطاق تخصصاته المهنية ممّا يعني تدهورًا مستمرًا في إنتاجية قطاع السلع والخدمات في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني وتعطل في معدلات إنتاجه الشيء الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الاقتصاد لاسيّما قطاع الصناعات التحويلية هذا

---

[1] Collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E : statistiques économiques n°67.

[2] Collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E : statistiques économiques n°67.

[3]- فيما بلغت قوة العمل في القطاع العام 4440000 عامل.

الأخير ساهم ب 3.6%فقط من الناتج الإجمالي سنة 2011 بينما ساهم قطاع الزراعة ب 8.2%[1]وتبين الجداول اللاحقة تطور القطاع الخاص الجزائري.

الجدول رقم 60: تطور المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي (2004- 2008).

فروع النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2004/2008	%
المناجم والمحاجر	549	600	675	722	784	3330	1.30
الحديد والصلب	7126	7516	7906	8353	8794	39895	15.60
مواد البناء	5949	6138	6369	6748	7154	32358	12.65
كيمياءمطاط، بلاستيك	1727	1850	1967	2084	2205	76871	30
صناعات غذائية	13673	14774	15270	16109	17045	76871	30
صناعات النسيج	3734	3881	4019	4152	4291	20077	7.90
صناعات الجلد	1459	1523	1558	1628	1667	7835	3.12
ص.الخشب والورق	9000	9612	10300	11059	11848	51819	20.30
صناعات مختلفة	3061	3191	327	3446	3564	13589	5.35
المجموع	46278	49085	48391	54301	57352	255607	100

المصدر: نشرية وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية 2005، 2006، 2007، 2008.

الجدول: رقم 61: تطور المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0.91	98276	1.22	29372	3.44
2003	1622	3.05	398570	4.90	34476	4.04
2004	874	1.64	240889	2.98	24719	2.90
2005	843	1.58	199128	2.47	43597	5.11

[1]- هدى حمودة إبراهيم، الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية، بحوث اقتصادية عربية، العددان، 63- 64، سنة 2013، ص 202، 204.

2006	2145	4.03	472505	5.85	47748	5.59
2007	4323	8.12	654665	8.11	87983	10.31
2008	6687	12.57	1325064	16.41	92005	10.78
2009	7594	14.27	462679	5.73	68774	8.06
2010	6386	12.00	395292	4.90	64091	7.51
2011	6434	12.09	1335448	16.54	128491	15.06
2012	6919	13.00	776530	9.62	83210	9.75
2013	8895	16.72	1716136	21.26	148943	17.45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

واستحوذ القطاع الخاص على 52381 مشروع من بين 53207 مصرح بها أي ما يقارب 98.45٪ من العدد الإجمالي للمشاريع بمبلغ قدره 4663864 مليون دينار جزائري، في نفس الإطار فقد بلغ عدد مناصب الشغل التي أحدثتها تلك الشركات الخاصة 728035 منصب عمل دائم بنسبة 85.31٪ من إجمالي مناصب الشغل الإجمالية والجدول الموالي يبين ذلك.

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الخاص	52381	98.45	4663864	57.77	728035	85.31
العام	757	1.42	2465603	30.54	100085	11.73
مختلط (خاص وعام)	69	0.13	943015	11.68	25289	2.96
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

الجدول رقم 62: نصيب القطاع الخاص من تلك استثمارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

www.andi.dz

و يحتل القطاع الخاص اليوم الصدارة في الاقتصاد الجزائري ب 915316 مؤسسة خاصة أي 95.9%[1]من مجموع المؤسسات والوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر (والتي يبلغ عددها 934250 مؤسسة) مقابل 2.4% للقطاع العام) ب 16718 مؤسسة) و 1.7% لقطاعات أجنبية ومختلطة(ب 2216 مؤسسة). وتبين الإحصائيات أن 2.2%فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و 4.2% أنشئت ما بين 1980و 1989، 17.0%من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و 1999 بينما 76.7% أنشئت ما بين سنتي 2000 و 2001[2].وفي القطاع الخاص تستحوذ التجارة على 508638 مؤسسة ما يمثل 55%من المؤسسات الخاصة، في نفس السياق فإن تجارة التجزئة تمثل ,684% أي 427931 وحدة. ودائما في القطاع الخاص، الخدمات تأتي في المرحلة الثانية ب 306213 مؤسسة، الفنادق والمطاعم تمثل 20% .الصناعات الحرفية تمثل 10% من الإجمالي بعدد 91149 مؤسسة وتهيمن عليها الصناعات الغذائية بعدد يقدر ب 23252 مؤسسة ما يمثل 25.5%، متبوعة بالصناعات النسيجية 11.6%. والجدول الموالي يقدم حوصلة عن تطور القطاع الخاص الجزائري:

الجدول رقم: 63 توزيع المؤسسات الاقتصادية الخاصة حسب النشاط والقطاع القانوني سنة 2012:

نوع النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات الخاصة
صناعات استخراجية	805
صناعات تحويلية	91149

- [1] - collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E : statistiques économiques n°67,p9 .

[2] Ibid .-

انتاج وتوزيع الغاز والكهرباء	105
البناء	7981
تجارة	508638
النقل	78481
فنادق ومطاعم	60863
اعلام واتصالات	34111
نشاطات مالية وتأمينات	963
نشاطات عقارية	3516
نشاطات خاصة علمية وتقنية	30067
نشاطات الخدمات الادارية	6937
التعليم	5593
الصحة العامة	177443
المياه، التطهير، ومكافحة التلوث	425
الفنون والنشطات الابداعية	5289
نشاطات أخرى خدمية	62650

Source : collections statistiques °172 de l' ons,p34.

الجدول رقم 64: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني وسنة الإنشاء.

إجمالي	2000- 2011	1990- 1999	1980إلى1989	قبل 1980	القطاع القانوني
915316	708225	155014	34795	17282	القطاع الخاص
16718	5939	3471	4187	3121	القطاع العام
2216	1862	236	66	52	آخر

المجموع	20455	39048	158721	716026	934250

Source : collections statistiques n°172, série economiques, ons, p51.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفترة من سنة 2000 إلى 2011 شهدت نموا كبيرا لمؤسسات القطاع الخاص وذلك راجع للتحفيزات والتشجيعات التي حملتها تلك الفترة على الصعيد القانوني والتشريعي للاستثمار وكذا المؤسساتي فقد شهدت هذه الفترة لوحدها لوحدها إنشاء 708225 مؤسسة خاصة.وكانت الفترة التي سبقتها أي من سنة 1990 إلى سنة 1999 هي الأخرى شهدت نموا للقطاع الخاص ب 155014 مؤسسة.وهو ما يؤكده الجدول التالي الذي يبين توزيع تلك المؤسسات حسب بداية النشاط.

الجدول رقم 65: توزيع المؤسسات الخاصة حسب بداية النشاط.

سنة بداية النشاط	قبل 1980	1980- 1989	1990- 1999	2000- 2011	إجمالي
القطاع الخاص	12681	31986	146939	723710	915316
القطاع العام	2661	4080	3694	6283	16718

Source : collections statistiques n°172,op.cit,p56.

الجدول رقم 66: توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب نوع الضريبة.

عدد مؤسسات القطاع الخاص	105066	19623	556559	234068
نوع الضريبة	حقيقي		جزافي	أخرى

. 60 Source : collections statistiques n°172,op.cit,p.

الجدول رقم 67: توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب عدد العمال.

القطاع القانوني	0- 9 عمال	10- 49عامل	50- 249عامل	أكثر من 250عامل	إجمالي
القطاع الخاص	903502	9503	2037	275	915316
القطاع العام	9154	5381	1620	563	16718

Source : collections statistiques n°172,op.cit,p.64.

ويظهر الأهمية الكبيرة للمؤسسات ذات الحجم الصغير والتي تشغل أقل من عشرة عمال بعدد إجمالي يقدر ب 903502 مؤسسة بنسبة تقدر بأكثر من 90٪ من إجمالي المؤسسات الخاصة والتي يقدر عددها ب 915316 مؤسسة خاصة، فيما يقدر عدد المؤسسات التي تشغل أكثر من عشر عمال بعدد إجمالي يقدر ب 11815 مؤسسة، في ذات السياق فقد بلغ عدد المؤسسات التي تشغل أكثر من عشرة عمال وأقل من خمسين عاملا 9503 مؤسسة، وبلغ عدد المؤسسات التي توظف أكثر من خمسين عاملا وأقل من 249 عاملا 2037 مؤسسة فيما بلغت المؤسسات التي توظف أكثر من 250 عاملا 275 مؤسسة. ما يبين أن القطاع الخاص يتركب في مجمله من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الجدول رقم 68: توزيع المؤسسات الخاصة حسب رقم الأعمال.

رقم الأعمال	أقل من 20 مليون دج	20مليون إلى 200 مليون	من 200 مليون إلى 2 مليار	أكثر أو تساوي 2 مليار	إجمالي
القطاع الخاص	866110	46071	2792	343	915316
القطاع العام	6916	6558	2720	524	16718

Source : collections statistiques n°172,op.cit,p71.

ويظهر الجدول رقم 69 توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب رقم الأعمال حيث يتبين أهمية المؤسسات التي يبلغ حجم استثماراتها أقل من عشرين مليون دينار جزائري، فقد وصل عددها 866110 مؤسسة، بينما بلغ عدد المؤسسات التي تستثمر أكثر من عشرين مليون دينار جزائري 49206 مؤسسة توزعت كما يلي: 46071 مؤسسة يبلغ رقم أعمالها أكثر من عشرين مليون دينار جزائري وأقل من 200 مليون، 2792 مؤسسة يبلغ رقم أعمالها أكثر من 200 مليون دينار

جزائري وأقل من 2 مليار دينار جزائري، فيما بلغ عدد المؤسسات التي تعدى رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري 343 مؤسسة فقط.

المبحث الثاني : دور القطاع الخاص في التنمية

لقد تحولت معظم اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل عولمة متزايدة وكيانات اقتصادية شديدة التنافس، من هنا فقد ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا مباشرا ووثيقا بإعادة تقويم دور القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتقليل التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي وتحفيز دور القطاع الخاص.

في هذا الإطار فان تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه يبرز من خلال دوره كعامل رئيسي في التنمية انطلاقا بما يتميز به هذا الأخير من روح المبادرة وتحمل الأخطار والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على التنافس والتأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر. فزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل بالدول النامية يتوقف على مدى قدرة هذه الدول على إنشاء وتنمية قطاع خاص متطور يوفر فرص عمل دائمة ومستوى أفضل للدخل ويتحمل مسؤوليته الكاملة في التنمية.ومن جهتها قامت الجزائر بتبني اقتصاد السوق وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص للمشاركة في تحقيق التنمية إلا أن مساهمة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني لم تصل إلى المستوى المطلوب رغم الاهتمام الكبير الذي حضي به هذا القطاع من حيث الامتيازات والحوافز ومختلف التشريعات التي تنظم عمله.

التنمية في الدول النامية بين دور الدولة والقطاع الخاص

أولا مفهوم التنمية:

لـقد تـعددت المـفاهـيم والـنظريـات والـكتابـات حـول مـفهوم الـتنمية في الـفكر الاقتصادي ونذكر فيما يلي بعض التعاريف:

تـمثل الـتنمية مـن وجـهة نـظر كل مـن kindleberger و Herrick[1] مـرحـلة تـحقق الـرفـاهـية المـاديـة لـشعوب فـقيرة متخـلفة تـتميز بـدخـل ضـعيف ومسـتوى تـعليم متدني ومعدلات مرتـفعة في الـوفيات والأمـراض والـنمو الـديموغـرافي وهي حـالـة تـحول عـميق في هـياكل الإنتاج الـقائمة على أسـاليب الـزراعـة الـتقليدية ونـمط الحـرفـة اليـدوية إلى شـكل الإنتاج الكبير والمكثف في الـزراعـة والـصناعـة بما يـوفـر الشـغل ويـزيد الـدخل ويـهيئ الـظروف لـهذه الشـعوب للمشاركة في تـحسين أوضاعها وتحقيق رفاهيتها.

أمـا بـالنسـبة ل Mirdal[2] فـهي عـملية تـغيير شـاملة وجـذريـة وقـضاء كلي على كل مظاهـر التخلف، إنها عـملية تسـتدعي جـهودا خـاصـة واسـتثنائية لـيس فـقط من الـدول المتخـلفة المـعنية مـباشـرة بـالمشكلة وإنما أيـضا الـدول المـتقدمـة الـتي بـات إسـهامها في إلحاق ذلك التغيير أكيدا وواجبا.

وإجـمالا تتمثل الـتنمية في عـملية متعددة الأبعاد تـهدف إلى إعـادة تـنظيم الـهياكل المـؤسـسـية من أجـل تـحقيق أهـداف عـديـدة تـأتي في مـقدمـتها تـحسـين مسـتويـات المـعيشـة لجـميع أفـراد المـجتمع. ولـعملية الـتنمية أكـثر مـن بـعد وتـتداخـل هـذه الأبـعاد فـيما بـينها وتـتكامل بـحيث تـحقق الأهـداف الـتي تجسـد الـتنمية الـشاملة وكذا المستدامة.

---

[1] kindlberger .c .p.and Herrick.B. « Economic development » ,McGraw-hill london ,1986 ,p4 .

[2] Myrdal Gunner, «The challrnge of world poverty,penguin press,1970 ,p6 .

التنمية الاجتماعية: تتجسد في الوفاق الاجتماعي الحاصل وهي بهذا ترادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية أي أنها تمثل جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لكافة أفراد المجتمع ويمكن القول إذن بأن التنمية الاجتماعية تمثل عملية تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجيات الاجتماعية للفرد وتشمل من ناحية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة والتي لم تعد تساير الأنماط الجديدة للحياة المعاصرة ومن ناحية أخرى إقامة بناء اجتماعي جديد ينحدر من البناء الاجتماعي القديم وينتج عنه قيم وعلاقات جديدة تحقق أكبر قدر من الرفاه لأفراد المجتمع.[1]

التنمية الاقتصادية: عبارة عن تلك السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول وتقوم بتطبيقها في عملية استغلال ثروتها الاقتصادية بهدف تحقيق الزيادة في الدخل القومي ومنه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل ويؤكد هذا التعريف kindleberger حينما يقرر بأن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[2]

وفي هذا الإطار فان التفاعل والتكامل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يحقق التنمية الشاملة ومن ثم التنمية المستدامة، فالتنمية الشاملة تتمثل في عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد يمس الهياكل الاقتصادية

- [1] خميس خليل، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث عدد 9، 2011، ص203.

- [2] محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة بيروت، 1973، ص43

والاجتماعية والسياسية كما يتناول الثقافة الوطنية وهو مدفوع بقوى داخلية وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحضى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية احياءا وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية[1].

التنمية المستدامة: فهي التي تحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع باستحداث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة[2].كما تتضمن التنمية المستدامة عدة عناصر أهمها:

- تخفيف حدة الفقر ووقف استنزاف الموارد لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع في معدل نضوبها.
- استخدام تكنولوجيا نظيفة وهي ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتقييم المشروعات الجديدة.
- تبطئ معدل النمو السكاني للتخفيف من الضغط على الموارد الطبيعية.
- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

ثانيا: التنمية في الدول النامية بين دور الدولة والقطاع الخاص.

لقد شهد التاريخ الاقتصادي للدول النامية نوعا من التناوب أو تبادل الأدوار في عملية التنمية بين الدولة والقطاع الخاص، فبلغ التوجه نحو توسيع دور القطاع

---

[1]مصطفى العبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1، ص 816،
، "نسخة الكترونية "من الموقع //www.arabgeographers.net/vb/ 816 showthread.php%3ft%3ft3D3523 : 24 /04 /2004.

- [2]خميس خليل، مرجع سابق، ص 204.

العام ذروته في بداية الستينات من القرن الماضي ثم تراخى تدريجيا لينحسر في نهاية السبعينات من القرن الماضي في المقابل اشتد زخم الخصخصة في بداية الثمانينات من القرن العشرين وبلغ ذروته عند مطلع الألفية الثالثة مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات واتساع نطاق عولمة الاقتصاد.

1- التحول نحو اقتصاد السوق:

رغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وفي مجالات التنمية الاجتماعية إلا أن هذه المساهمة كانت دون المستوى المتوقع الأمر الذي دفع العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى إعادة النظر في دوره في الحياة الاقتصادية وخصوصا بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد في معظم الأقطار النامية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي والتي أكدت أيضا على أن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية في تلك الأقطار كانت أقل بكثير من الأهداف المعلنة في خطط التنمية بعد أن بدأت هذه الدول تواجه مأزقا تنمويا حادا نتيجة للارتفاع الكبير في مستويات المديونية الخارجية خاصة في الأقطار غير النفطية وتدهور معدلات التبادل التجاري الدولي مع استمرار تراجع أسعار السلع التصديرية الأولية وارتفاع مستويات العجز في موازين المدفوعات والعجز في الميزانيات العامة وتدهور مستويات التنمية الاجتماعية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستويات المعيشة المرتبط بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقابل الارتفاع المستمر في معدلات نمو السكان، فضلا عن تدهور مستوى الصحة والتعليم وارتفاع مستويات البطالة الصريحة والهيكلية.في ظل هذه الظروف أخذت مسالة إعادة النظر في دور الدولة بالشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها بعد أن تم تقديم الخوصصة كحل

للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام وتصفيته جزئيا أو كليا لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية واستندت هذه الدعوة إلى عدد من المبررات من بينها أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في إدارة التنمية وأن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى التقليل من ظاهرة البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية في وحدات القطاع العام، كما يمكن أن تساهم في إلغاء مخصصات الدعم والقروض المسيرة والحماية الجمركية والعملة الصعبة التي كانت تقدمها الدولة لهذا القطاع[1] ولقد ساهمت العديد من العوامل مجتمعة في تكريس هذا الاتجاه ومن أهمها:

- انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، إذ اعتبر هذا الانهيار وتدهور أوضاع الدول النامية التي اعتمدت أسلوب التخطيط المركزي بمثابة دليل على عدم جدوى نظام التخطيط وضرورة التحول نحو اقتصاد السوق ؛

- الأزمات الاقتصادية العديدة التي واجهت عددا كبيرا من الدول النامية التي سعت إلى الخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية حيث اشترطت هذه الأخيرة التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم عونها في مجال إعداد وتنفيذ تمويل برامج التصحيح الاقتصادي؛

- انتشار أفكار اللبرالية الجديدة التي ساهمت في تحقيقه

مجموعة من العوامل من أهمها:

1- فلاح خلف علي الربيعي، التنمية الاقتصادية بين دور الدولة والقطاع الخاص، بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة درنة، ليبيا، 2004، ص .25

- أنه جاء كنتيجة طبيعية لانتصار الأفكار اللبرالية الجديدة على كل من أفكار الكنزية والماركسية؛

- ساهم الدعم المالي والفني الذي تقدمه الدول المتقدمة الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية التي تنفذ برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي في توسيع نطاق هذا الانتشار.

إذن وفي ظل هذه التغيرات العالمية وإعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق بمحاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الدولة إيمانا بكفاءة القطاع الخاص أكثر من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو يبرز هنا التساؤل الهام حول الدور الذي تقوم به الدولة في اقتصاديات السوق.

2- دور الدولة في اقتصاد السوق:

تمارس الدولة عدة وظائف [1]في الاقتصاد الحديث نذكر منها:

2- 1- الوظيفة التخصصية:

لقد سمحت النظرية الاقتصادية بتحديد مجموعة من الشروط التي يمكن من خلالها للسوق أن ينجح في خلق نواتج اجتماعية مثلى وهي: أن كل المعاملات التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين يكون لها مكان في السوق تحت شكل مبادلات مقابل أسعار معينة، أن تكون السلع التي ينتجها السوق نادرة وتتوقف على مدى استعداد الأفراد للدفع في مقابل الحصول عليها بالاظافة إلى وجود معلومات متماثلة لكن هذا النجاح ليس محتوما حيث يمكن لجهاز السوق أن يتعطل أي

[1]- لقد تعددت أدوار الدولة في التاريخ الاقتصادي، فمن الدولة الحيادية إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة والمخططة .

حدوث ما يسمى ب"فشل آلية السوق" والذي قد ينجم عن القوة الاحتكارية للشركات أو وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية...وبالتالي فتدخل الدولة لمعالجة الخلل يكون مهما حيث تتدخل للتأثير على تخصيص الموارد في الاقتصاد[1] وهي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الاستثمار العام والإنتاج العام أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية، الإجراءات التنظيمية ويشمل أيضا سياسة الضرائب الدعم وغيرها.

2- 2- وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن كل اقتصاديات السوق تعرف ما يسمى بالدورات الاقتصادية حيث يمر الاقتصاد بفترات من الرواج والكساد وهذه الدورات الاقتصادية تنشا منها تدفقات هامة مثل (الإنتاج الداخلي الخام، البطالة، التضخم) فالسلطات العامة تقوم باستخدام أدوات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.ففي حالات الركود مثلا ينخفض الإنتاج الحقيقي وكذلك الاستثمار وينشأ عن ذلك ارتفاع معدل البطالة، في هذه الحالة تستطيع الدولة أن تزيد من النفقات العامة وتخفض الضرائب أو عن طريق البنك المركزي الذي يستطيع أن يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد من أجل تشجيع الطلب الكلي وبالمثل في فترات التضخم حيث يلجأ البنك المركزي إلى خفض حجم النقد المتداول في الاقتصاد[2].

2- 3- الوظيفة التنظيمية والتشريعية:

---

[1] Nils Soguel, « Demain quel rôle pour votre état », site.www.idheap .ch / pdf/working paper de l'idheap n°10 /2002/pdf, 31/3 /2014,p7- 10 .

[2] David Beag et autres, « micro économie,»édition Dunod 2002, p55.

تضطلع الدولة بدور رئيسي في توفير المناخ والجو الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء والنشاط من خلال جملة من السياسات التي تقرها في هذا الإطار سواء كانت السياسات الاقتصادية المالية أو التشريعات والأحكام القانونية والإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، ويبرز دورها كذلك في متابعتها لاحترام تطبيق مختلف تلك القوانين واللازمة لعمل اقتصاد السوق(كمحاربة الاحتكار، تنظيم الإفلاس،..).

2- 4- وظيفة البحث والتطوير:

إن دور الدولة هنا هو الاهتمام بالتعليم والتكوين المهني المستمر لليد العاملة والاستثمار في البحث والتطوير الذي يتسق والسياسة اللبرالية أي تنمية المهارات البشرية وتعزيز الأبحاث العلمية كشريك مع القطاع الخاص والعمل على القيام بأبحاث تكنولوجية وربطها بالاحتياجات الاقتصادية للمؤسسة.

3- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يبرز القطاع الخاص كعامل رئيسي في التنمية انطلاقا بما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة والتأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ رغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره على مسار التنمية.و تبرز هنا المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال كضرورة وتكميلية في توفير احتياجات المجتمع المحلي من استثمار في تشغيل وتأمين صحي وتعليم وتدريب وتثقيف وخلق بيئة نظيفة وغيرها من متطلبات البعد الاجتماعي.

3- 1- القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي هي رأس المال السكان، التقدم التقني، الموارد الطبيعية.إذن ومن خلال تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتبين أنهما مختلفان، فبينما يوضح النمو الاقتصادي معدل الزيادة في الدخل القومي الفردي الحقيقي عبر الزمن فإن التنمية الاقتصادية تعني التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك ليشمل جميع أبعاد المجتمع.

ولعل أهم عامل في عملية النمو هو عامل تراكم رأس المال الذي يعد شرطا أساسيا في زيادة الإنتاج وتنمية مدا خيل الأفراد وترقية الادخار العام اللازم لدفع وتنشيط الاستثمارات وفق دورة وصفها Higgins[1].

ومن هذا المنطلق يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي يقوم على إنتاج الثروات وتوفير مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في

---

[1]- Higgs,B « Economic Development Problèms,principals and policies »,Nortan and Company,New york, 1984 ,p189 .

الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي. في هذا الإطار وفي الوقت الذي لم تتجه فيه العديد من الاقتصاديات الضعيفة إلى تنمية القطاع الخاص إلا حديثا في إطار عمليات الخوصصة فان اقتصاديات شرق آسيا تنبهت لأهمية ذلك منذ العديد من السنوات وغالبا منذ عقود فلقد كان الاستثمار الخاص وليس العام المحرك الرئيسي للنمو السريع لاقتصاديات شرق آسيا إذ بين عامي 1970و 1990 كان كل الفرق تقريبا بين الاستثمار في هذه الاقتصاديات وغيرها من الاقتصاديات الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط يعود إلى المستويات الأكثر ارتفاعا للاستثمار الخاص فقد ظل هذا الأخير أعلى من الاستثمار العام طيلة الفترة 1970- 1988 في هذه البلدان[1].هذا وقد تعزز دور القطاع الخاص في بلدان شرق آسيا بفعل العديد من العوامل منها: معدلات الادخار المرتفعة، تطوير البنى التحتية، توفير إطار قانوني وتشريعي مشجع...

3- 2- القطاع الخاص والحد من الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل الجاد للحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول وانحسار تفاوتها، في هذا الإطار فإن القطاع الخاص في ظل

[1] - أندريا ماداراسي، (وثبة الاستثمار الخاص في البلدان النامية)، مجلة التمويل والتنمية، المجلد27، العدد 2، مؤسسة التمويل والتنمية، 1990، ص8.

اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات والمشروعات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل الدائمة وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر.وكما يساهم القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه بذلك يساهم في توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كمجالات الصحة والتعليم وغيرها وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ.[1]

3- 3- دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية:

بتطلع كافة الدول المتقدمة والنامية في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي لم يعد تقييم المؤسسات الخاصة يعتمد على ربحيتها ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فمع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم احتل الدور الاجتماعي للشركات اهتماما متزايدا من إدارات الشركات سنة بعد الأخرى فثقافة العطاء والتطوع وأعمال الخير ودعم المجتمع المحلي باتت متجذرة أكثر فأكثر لدى مؤسسات القطاع الخاص لاسيما وأنها أصبحت تشكل إحدى المعايير لتقييم أداء الشركات إلى جانب المعايير المتعلقة بجودة الإنتاج ونوعية الخدمة ومستوى الأسعار وتحقيق الأرباح وغيرها. ويكتسب

---

[1] - بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي "، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول " جامعة "محمد الصديق بن يحي " بجيجل، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، ص 5.

الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية وهو لا يقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية بل يتعداه ليشمل التزامات لهذه الشركات تعود بالنفع على المجتمع وتجنبه كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية كضرورة حماية البيئة وتطويرها مثل الموارد الأساسية كالمياه والغابات وغيرها إلى جانب مكافحة الفساد وتجنبه كالرشوة والابتزاز اظافة إلى الالتزام بحقوق الإنسان في العمل وإلغاء عمالة الأطفال.

و لقد تطور الدور الاجتماعي للقطاع الخاص من خلال تعامل الشركات ورجال الأعمال مع أفراد المجتمع إذ تشير الأدبيات المختلفة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء بشكل مناسب ومرضى من النواحي الصحية والبيئية وبأنسب الأسعار، ففي ظل العولمة المتزايدة والكيانات الاقتصادية الأكثر تنافسية لا يمكن للشركات أن تتجاهل حقيقة أن قدراتها التنافسية وأدائها المالي وأسعار أسهمها وتحقيق أرباحها تتأثر باتجاهات وآراء المستهلكين وبمدى مراعاتها لأخلاقيات الأعمال وبممارستها المسؤولية الاجتماعية سواء تجاه العاملين بها أو تجاه عملائها والمجتمعات المدنية وبعبارة أخرى قدرتها على تحقيق قيمة اجتماعية مضافة وليس فقط تحقيق معدلات عائد استثمار مرتفعة.[1]

---

1 - فؤاد محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر "دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكيل وزارة الصناعة والتجارة، ص20.

آليات تعزيز دور القطاع الخاص

إن تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية يقتضي توفر جملة من الآليات والإجراءات تمكن من تطور مكانته وأدائه والتي يمكن إبرازها فيما يلي: [1]

1- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال: إن توفر بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط الاستثماري يكون انطلاقا من عدة عناصر:

1- 1- الإطار التشريعي والقانوني المحفز:

يساهم الإطار التشريعي والقانوني في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الاقتصاد والمجتمع، فتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال وإما غير مباشرة وهي التي تخص مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات الضرائب وغيرها. ومن ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواكب مع مختلف التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا تجنبا لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية، حيث نجد فيما يتعلق بتنظيم وسير نشاط القطاع الخاص الإجراءات الخاصة بالبدء في النشاط والتأسيس وكذا إجراءات استخراج التراخيص، القوانين المتعلقة بالتخلف عن التسديد، القوانين المتعلقة بإبرام العقود والتي يتوجب تبسيطها وتسهيل أدائها بما يجنب المزيد من العراقيل وكذا ما تعلق بقوانين حقوق الملكية التي وجب أن تعكس حماية أكبر لحقوق المستثمرين في النشاط الاقتصادي في

[1] - بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، مرجع سابق، ص.11.

ظل تنامي ظاهرة السوق الموازي في الاقتصاديات العالمية حيث أن ذلك من شأنه خلق نظام للمنافسة من جهة ومن جهة تسهيل الدخول إلى السوق للمشروعات الصغيرة بشكل ينعكس إيجابا على نشاط القطاع الخاص.أما في الجانب المتعلق بطبيعة وحجم نشاط القطاع الخاص فهو ما تعلق بالتشريعات والأحكام التي تخص عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها وكذا للأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص والقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد حيث أنه من الضروري العمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية محفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط انطلاقا من الثقة والمبادرة التي توفرها تلك النصوص التشريعية والقانونية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يتوجب توفير المزايا وتخفيض الأعباء والتكاليف على رؤوس الأموال بما يضمن استقطابا أكبر لها من شأنه أن ينعكس إيجابا على أداء القطاع الخاص وتطوره.

1- 2- الحوار بين القطاع الخاص والعام:

تضطلع الدولة بالدور الهام في توفير المناخ الملائم والمحفز على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات حيث أن التنسيق بين السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات ومختلف الفاعلين في العملية الاستثمارية من خلال الحوار بين القطاع العام والخاص وفي ظل ما تقره الهيئات

الحكومية من إجراءات وآليات من شأنه التوصل إلى بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجابا على مكانة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية.

1- 3- تحديث القاعدة الهيكلية:

تلعب القاعدة الهيكلية - بما تحتويه من شبكة الطرقات والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات - دورا هاما في الاقتصاد ككل كما أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسيع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي.فتدهور البنية التحتية يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطئ أداء المعاملات والمبادلات التجارية إلى جانب الارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم في دخول المزيد من المتعاملين في السوق والقدرة على توفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج.

1- 4- تنمية الموارد البشرية:

لقد أصبحت المعلومات والمعارف والمهارات الفنية والتكنولوجية أحد المكونات الرئيسية لأي تنمية أو تطور وتشمل المعارف والمعلومات ليس فقط على الجوانب التقنية والفنية من بحوث وتطوير وتقنيات تصميم وانجاز وإنما أيضا على المهارات الخاصة بالتنظيم والتسيير والتسويق وغيرها من المهارات والمعارف الخاصة بالمجالات غير المادية ذات الأهمية المطلقة في عملية التنمية.من هنا فان مستويات الاستثمار العالية في رأس المال البشري سيما على صعيد التعليم والتكوين والصحة ترسي الدعائم الأساسية لنمو القطاع الخاص، حيث يساهم

تطور الموارد البشرية في تطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير وكذا تطوير عمليات التجديد والابتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الاستثمار والإنتاج مما يسمح بتطور مكانة ودور القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الخاص الذي وفي ظل امتداد العولمة واشتداد المنافسة فإنه لن يكون له بالإمكان أن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للاتجاهات الحديثة في التنظيم والتسيير والابتكار.

1- 5- الوضع الأمني والاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فغياب الاستقرار يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.

1- 6- الحد من تعاظم مكانة ودور القطاع العام:

إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة وإلى غياب المنافسة وبروز الاحتكارات في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط

القطاع الخاص ويضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الاقتصادي.في هذا الإطار تبرز عملية الخوصصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، إذ أنه من خلالها يمكن فتح المجال أمام توسع الملكية الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يزيد من المنافسة في النشاط الاقتصادي بشكل يتطلب تطوير عمليات الابتكار والتسويق ونظم الإدارة والتسيير مما ينعكس إيجابا على عمليات الاستثمار والإنتاج.

2- تمويل القطاع الخاص:

يمثل التمويل المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص وضمان استمراره ولهذا فان تحديث وتطوير النظام المصرفي من شانه ضمان أفضل الظروف للتمويل حيث تقوم البنوك في هذا الإطار بتعبئة المدخرات وتقديم المساعدة والتسهيلات للنشاطات الجديدة في السوق وكذلك المشروعات الصغيرة التي قد تجد صعوبات في التمويل نظرا لحداثتها أو لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لأسواق رؤوس الأموال، إلى جانب ذلك فان تطوير أسواق رؤوس الأموال يساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، تمويلا بالدين (سندات) أو تمويلا بالملكية (الأسهم)، إضافة لذلك فأسواق رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في تطور أداء المؤسسات والشركات الخاصة المتعاملة فيها حيث أنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل أن تتميز بأداء اقتصادي ومالي جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما والحصول على التمويل اللازم وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع الخاص وبالتالي تفعيل دوره في تحقيق التنمية.

3- الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد الاتجاهات الحديثة للتطوير من النشاط الخاص وتفعيل دوره ومكانته في الاقتصاد [1]و المجتمع ككل، ففي غالب الأحيان تتم الشراكة في قطاعات معينة كقطاعات البنية التحتية(النقل مثلا) أو الخدمات والتي عادة ما تنفرد الدولة بالقيام بها عن طريق شركاتها العامة فتمتع هذه المشاريع بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها.من هنا واظافة لما توفره الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من إحداث لأسواق وإنشاء مشاريع جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينجر عنه من تأثير ايجابي كارتفاع معدل النمو الاقتصادي والحد من الفقر فهي تسمح بتجنب عمليات التأجيل أو الإلغاء لهذه المشاريع التحتية في حالة عدم قدرة الدولة - وهي المسؤولة عن تشييدها - على توفير مخصصات مالية لها مما ينعكس سلبا على الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية البالغة التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي.

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في إطار التحولات الاقتصادية الكبرى والتي غيرت من طبيعة الاقتصاد العالمي وهيمنة أفكار الانفتاح والليبرالية على معظم اقتصاديات دول العالم لم تجد الجزائر في ظل هذا الوضع الجديد إلا مسايرة الركب خاصة وأن اقتصادها في حد ذاته يشهد مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق ويعاني من اختلالات هيكلية حادة مما مهد الطريق لتبني نصائح صندوق النقد الدولي والتي من بينها منح

[1] - ظهر هذا النوع من الأعمال في تسعينات القرن العشرين، وظهر في العديد من الدول مثل بريطانيا، الهند، روسيا، كندا، استراليا.

الريادة في المجال الاقتصادي للقطاع الخاص وتدعمت هذه النصائح بعد انضمام الجزائر إلى الشركة المالية الدولية التابعة للإنشاء والتعمير التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص بحيث أن مساعداتها المالية مشروطة بتنفيذ برامج توسيع وتنمية دور القطاع الخاص. وفي هذا الإطار مرّت إشكالية التنمية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة أولى تكفلت الدولة لوحدها بإحداث تنمية صناعية تهدف إلى الخروج من دائرة التخلف من جهة والقضاء على البطالة من جهة أخرى، بيد أن صعوبة الوفاء بتحديات التنمية أجبر السلطة على الاستعانة بالقطاع الخاص رغم ما أحدثته هذه الاستعانة من تعارض مع النهج الاشتراكي المتبنى آنذاك من طرف مواثيقها الأساسية كبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر وضمن هذا المنطلق أصدرت السلطة القانون رقم 63/277 المؤرخ في 27/7/1963 المتضمن قانون الاستثمار والذي اعترف بدور ومكانة القطاع الخاص. في هذا الإطار وبالرغم من انخفاض مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية في هذه المرحلة من 66%سنة 1969 إلى 34% سنة 1 978[1] إلا أنها تعتبر هامة فيما يتعلق بالقيمة النسبية (خصوصا إذا استثنينا المحروقات)و فيما يتعلق بالقيمة المطلقة على الأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام في استراتيجية التنمية المنتهجة آنذاك وتعاظم دوره وكذا تنوع نشاطه في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

---

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ص165.

إن تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة مالية بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في سنة 1986 أرغم السلطة على المرور إلى المرحلة الثانية من مراحل اللجوء إلى الاستثمار الخاص وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي: الاستغناء عن المنهج الاشتراكي وتبني معتقدات النظام الرأسمالي الانفتاح على القطاع الخاص ودعوته إلى الاستثمار الاقتصادي، ترقية القطاع الخاص إلى مرتبة الشريك الاقتصادي وتكرست هذه الأفكار في قانونين أساسيين هما: القانون رقم 88/25 المؤرخ في 12/7/1988 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني والقانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/4/1990 المتعلق بالنقد والقرض.[1]

ورغم الظروف السياسية المتميزة بالاضطراب إلا أن القطاع الخاص كان له موضع قدم مهم في النشاط الاقتصادي للدولة والتي لم تجد بدا من الاعتراف به بل وحتى في مشاركته في نجاعة الاستثمارات المحلية. وتسعى الدولة الجزائرية اليوم بمساعدة القطاع الخاص إلى:

- تقليص العجز المتكرر في ميزانيتها العامة بسبب الأموال الموجهة للقطاعات غير الناجحة ؛

- تحديث الاقتصاد الوطني وفتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاطات التي تخلت عنها الدولة ؛

- مساهمته في إحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة ؛

- تخفيض نسبة البطالة بفضل مشاركة القطاع الخاص في خلق فرص عمل دائمة ؛

---

[1] - معدل بالأمر رقم 03- 11مؤرخ في 2 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض (جريدة رسمية، العدد 52، مؤرخة في 27 أوت 2003، ص3.

- تحقيق التوازن الجهوي عن طريق مبادرات القطاع الخاص وذلك بمنحه الامتيازات المالية والإعفاءات الضريبية ؛

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الوطنية عامة أو خاصة.

ويحتل القطاع الخاص اليوم الصدارة في الاقتصاد الجزائري ب 915316 مؤسسة خاصة أي 95.9%[1] من مجموع المؤسسات والوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر (والتي يبلغ عددها 934250 مؤسسة) مقابل 2.4%للقطاع العام) ب 16718 مؤسسة) و 1.7% لقطاعات أجنبية ومختلطة (ب 2216 مؤسسة). وتبين الإحصائيات أن 2.2%فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و 4.2%أنشئت ما بين 1980 و 1989، 17.0%من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و 1999 بينما 76.7% أنشئت ما بين سنتي 2000و 2001[2]. إن تطور هذه الوحدات الاقتصادية في هذه الفترة كان بفضل سياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر أواخر التسعينات من القرن الماضي فقد عرف القطاع الخاص حركية كبيرة خاصة مع إنشاء مختلف الأجهزة المساعدة على إقامة المؤسسات الخاصة، ففي سنة 2001 قامت الدولة بإعادة النظر في كيفية سير المؤسسات الممولة للمشاريع الاستثمارية من خلال قانون الاستثمار الجديد وقامت بتعديلات مختلفة للعديد من القوانين وخلقت العديد من الهيئات التي تشجع وتحفز انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أهمها: [3]

---

[1] collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E : statistiques économiques n°67,p9 .

[2] collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E : statistiques économiques n°67 .-

[3] - موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصفح بتاريخ: 13/10/2014، www.pmeart-dz

- المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 25 فيفري 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل؛

- وفي 03 ماي 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) لتجسيد سياسة التعاون والشراكة، إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية

المؤسسات الخاصة كالوكالة الوطنية للعقار (ANFI)

و المجلس الوطني للاستثمار (CNI) إلى جانب إنشاء

بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب

المشاريع كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA) وصندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR) صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSD) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)...الخ.

وفي ما يلي توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي:

الجدول رقم 69: توزيع بعض مؤسسات القطاع الخاص حسب نوع النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	عدد مؤسسات القطاع الخاص
الصناعة الاستخراجية	805
الصناعة التحويلية	91149

إنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء	105
البناء	7981
التجارة	508638
النقل	78481
فنادق ومطاعم	60863
الاتصالات	34111
التعليم	5593
الصحة العامة	177443
خدمات أخرى	62650

Collections statistiques de l'ons, n°172 /juillet 2012,serieE, statistiques economiques n°69, p34 .

هذا ويحتل قطاع التجارة النسبة الأكبر من مؤسسات القطاع الخاص ب 508638 مؤسسة من بين 915316 مؤسسة خاصة أي بنسبة قدرها 55%من تلك المؤسسات ويأتي قطاع الخدمات (متضمنا النقل، الفنادق والمطاعم،..)في المرتبة الثانية ب 306213 مؤسسة أي بنسبة 34% (أي أن 89% من القطاع الخاص ينشط في قطاعي التجارة والخدمات)ما يشير إلى أن القطاع الخاص الجزائري ضعيف الإنتاج والتنوع ويلاحظ أن لقطاع التجارة القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة منها قوة عمل يعمل جلها خارج نطاق تخصصاته المهنية مما يعني تدهورا مستمرا في إنتاجية قطاع السلع والخدمات في وقت مازال فية قطاع النشاط الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجه الشيء الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد لاسيما قطاع الصناعات التحويلية هذا الأخير وصلت مساهمته 3.6%فقط من الناتج الإجمالي الخام سنة

2011.[1] ويمكن رصد مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال بعض الإحصائيات والبيانات التالية:

1- مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

تبين الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في إطار المقارنة بين فعالية المؤسسات الخاصة والعامة أنه على امتداد الفترة من 0199 إلى 2000 وأنه خارج قطاع المحروقات كانت القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة أعلى من القيمة المضافة للمؤسسات العامة على امتداد تلك الفترة[2]. ونتفحص تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 70: حصة القطاع الخاص والقطاع العام من القيمة المضافة في الفترة 2001- 2013

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العام%	52.4	50.7	52.5	53.5	57.3	57.3	57.3	58.8	45.4	48.8	52.0	48.9	43.7
القطاع الخاص %	47.6	49.3	47.5	46.5	42.7	42.7	42.7	41.2	54.6	51.2	48.0	51.1	56.3

www .ons.dz . Les comptes économiques, n669, p26.le 13/10 /2014.

[1] حمودة ابراهيم هدى، الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية، بحوث اقتصادية وعربية، العددان 63 و 64، صيف وخريف 2013، ص 204.

- [2] Rachid Boudjema,Economie du developpement de l'Algérie 1962-2010 « des contraintes majeurs du développement et des tares de la logique rentière, dar al khaldounia,2011 ,p73 .-

وفي هذا الصدد يسيطر القطاع الخاص على القيمة المضافة في بعض الفروع الاقتصادية والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 71: حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في بعض الفروع خلال الفترة 2008-2013

السنة / النشاط الاقتصادي	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة%	99.5	99.9	99.2	99.3	99.3	99.1
التجارة%	93.3	93.6	94.1	94.0	94.2	94.1
الصناعات الغذائية%	85.2	86.3	87.1	86.2	87.3	87.3
النسيج%	82.9	84.1	84.5	86.2	88.3	88.1
الجلود والأحذية%	86.9	88.3	88.5	90.0	89.4	89.6
البلاستيك%	66.8	66.5	69.4	73.0	74.2	74.8

www.ons.dz . Les comptes économiques, n669, p26.le 13/10 /2014.-

إذن فالاستثمارات الخاصة تتجه للأنشطة الاقتصادية التي تدر أرباحا سريعة وسهلة وتستند أساسا إلى القطاعات ذات المرد ودية في المدى القصير والتي تعتمد على العمالة الضعيفة التأهيل والتكنولوجيات البسيطة وغير المعقدة أو التي تستخدم كثافة رأسمالية منخفضة مثل النسيج والغذاء.

2- مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام:

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العام%	52.5	51.0	52.0	52.6	55.6	55.7	55.4	56.4	46.3	46.9	49.3	46.6	42.5

القطاع الخاص %	47.5	49.0	48.0	47.4	44.4	44.3	44.6	43.6	53.7	50.7	53.4	57.5

الجدول رقم 72: حصة القطاعين العام والخاص من الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 0120 و2013.

www.ons.dz, Les comptes économiques, n669, p26.le 13/10 /2014

في هذا الإطار فان حصة القطاع الخاص من الإنتاج الداخلي الخام في تزايد مستمر منذ سنة 0120 وهو بذلك يحتل موقعا هاما بجانب القطاع العام فقد انتقلت حصته من 47.5% سنة 2001 لتصل إلى 57.5%سنة 2013 و53.7% سنة 2009 وهي نسب معتبرة لهذا القطاع الذي ما فتئ يتطور.

3- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: يساهم القطاع الخاص بصفة كبيرة في الحد من البطالة، فبالرغم من أن المؤسسات الخاصة في الجزائر تتميز بصغر حجمها إلا أنها تحتل أهمية كبيرة في تشغيل القوى العاملة على اعتبار كثرة عددها واعتمادها على عنصر العمل في الإنتاج أكثر من رأس المال بسبب انخفاض المستويات التقنية فيها.إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل ويتطور في اقتصاد السوق يعتبر الآن أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد العاملين من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما يقارب 63% من حجم التشغيل إلى 6236000 عامل أي أكثر من 66%سنة 2009[1]، ووصل إلى 6349000 عامل سنة 2013 ويعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقارنة بباقي القطاعات ثم يليه القطاع الصناعي.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

- [1] Rachid Boudjema, op.cit, p74.

قـــــوة الـــعمل فـــــي الـقطاع الخاص	5121	5080	6123	5607	5996	6236	6390	5756	5816	6349
تـــطور الـــعمل الـخاص %	-	-0 .8	20 .8	-8 .4	6.9	4.0	2.4	-9.9	1.0	9.2

الجدول رقم 73: تطور قوة العمل في القطاع الخاص (بالملايين) في الفترة 2004- 2013

Source : www .ons.dz : le 2 octobre 2014 : travail en Algérie : évolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2004 à2013,p12

4- مساهمة القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية:

الشكل رقم 1: استثمار القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

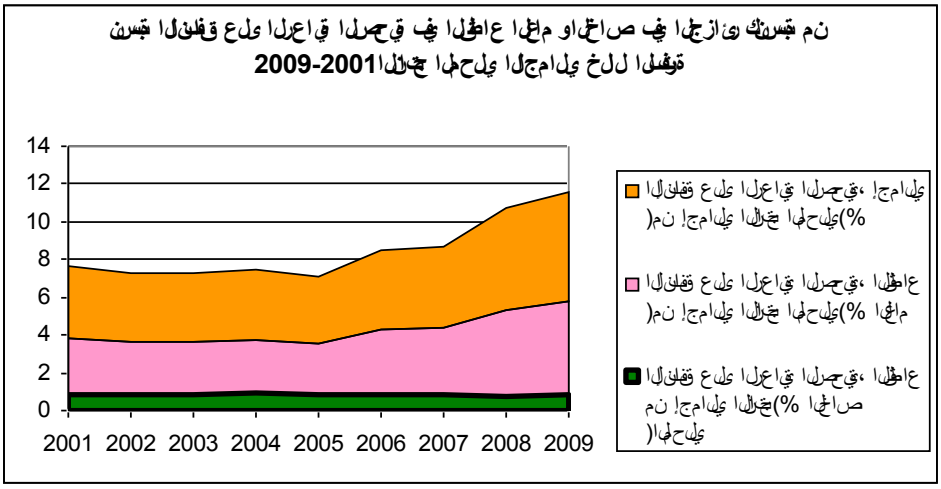

- بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي : عبد القادر بريش وزهير غراية، "دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات - عبد " مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول" منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، يومي 14و15 فيفري 2012.

الشكل رقم 2: نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2009

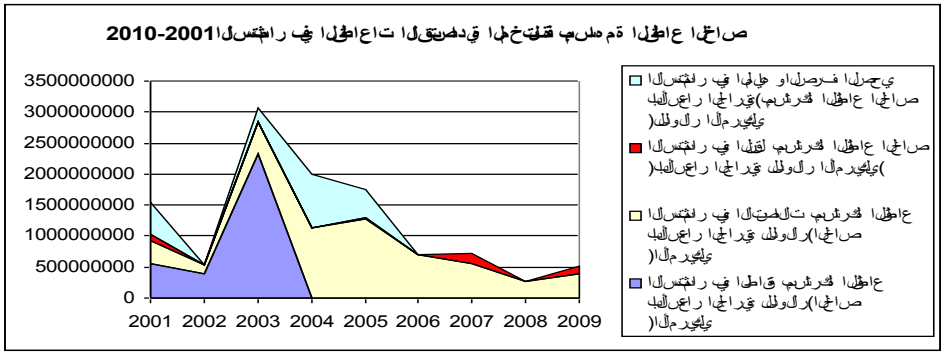

المصدر: عبد القادر بريش وزهير غراية، مرجع سابق، ص9.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أنه بالرغم من التقدم والتطور الملحوظ الذي يشهده القطاع الخاص اليوم وما حققه من انجازات على امتداد العقدين الماضيين فيما يخص التشغيل، الاستثمارات والخدمات، يبقى دوره هامشيا كشريك في التنمية مع القطاع العام حيث تبقى مساهمته ضعيفة في العديد من المجالات الاقتصادية: كالاستثمار في الطاقة، الاستثمار في الاتصالات، المياه والصرف الصحي، الإنفاق على الرعاية الصحية هذه الأخيرة لم يتعدى مساهمة القطاع الخاص فيها 2 بالمائة كنسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 2009، هذا إضافة لعدم تبنيه مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع في ظل تبني العديد من الشركات في الدول المتقدمة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها واعتبارها على أنها ضرورة حتمية في عصرنا هذا.

تتسم مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر بصغر حجمها واقتصارها على أنشطة محدودة، ويفسر ذلك بنقص الاستثمارات في القطاعات المنتجة وغياب روح المبادرة والمخاطرة، فرغم التطور الذي يشهده القطاع الخاص خلال المرحلة الحالية من تاريخ الجزائر، إلا أنه ينشط ويتغذى بطريقة غير مباشرة من ميزانية

الدولة " والتراكم المالي الذي يحققه القطاع الخاص يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق النفقات العمومية والدعم والزبائنية، فهو لا يتمتع باستقلالية مطلقة ولا نسبية عنها.إضافة لذلك فإن النشاطات الاقتصادية التي يعمل فيها القطاع الخاص (الاستيراد والتصدير، الخدمات)، والمعالم الغير واضحة والغير محددة لاهتمامات أصحاب رؤوس الأموال تؤثر على اتجاه تطوه وكذا مساهمته في تحقيق التنمية والتي تظل محدودة جدا فهذا الأخير يساهم في إعادة توزيع الريع أكثر من الإنتاج.

يمكن القول أن القطاع الخاص استطاع أن يتطور رغم العراقيل والإجراءات البيروقراطية التي كانت تمارسها الإدارة، وقد أدى سير الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد الدولة إلى تحول القطاع الخاص إلى العيش في ظل القطاع العام، مما أدى إلى إفراغ الاستثمار الخاص من مضمونه وهو المساهمة في خلق الثروة، وجعل هذا القطاع يدخل كمستفيد من توزيع ثروة المجتمع، بواسطة قطاع المحروقات في شكل ريع بترولي، ما أدى إلى بروز أثرياء في شكل بورجوازية كان اهتمامها بعيدا كل البعد عن بعث وتركيز أسس التنمية.

الجزء الثاني:

أسباب ضعف القطاع الخاص في الجزائر

على امتداد الجزء الأول تمكنا من الوقوف عند نشأة القطاع الخاص في الجزائر ومدى تطوره عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وكذا محدودية دوره في تحقيق التنمية.في سياق آخر يحاول الجزء الثاني فحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى تأخر وضعف القطاع الخاص الجزائري ويتعلق الأمر بعنصرين أساسيين تخللا الإشكالية العامة للبحث وهما: النظام السياسي والريع البترولي في الجزائر، من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الجزء من البحث إلى:

- فصل أول: نتعرض فيه للنظام السياسي التسلطي الجزائري كسبب لتأخر وضعف القطاع الخاص.
- فصل ثاني: ويدرس النظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص.
- الفصل الثالث: سوف نقوم فيه بتحديد شروط الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

الفصل الأول

النظام السياسي التسلطي كسبب لضعف القطاع الخاص

يحاول هذا الفصل توضيح دور النظام السياسي الجزائري" التسلطي " في عملية كبح القطاع الخاص المنتج للثروة، دوره في تأخر وضعف وكذا تشوه دور القطاع الخاص.من هنا فقد تم تقسيم الفصل إلى:

مبحث أول: السياسة والاقتصاد في الجزائر.

مبحث ثاني: القطاع الخاص والسياسة في الجزائر.

المبحث الأول : السياسة والاقتصاد في الجزائر

إنّ النظام السياسي الجزائري من خلال وضعيته المسيطرة على المجالين السياسي والاقتصادي وجد نفسه الوحيد الذي يعدّل الحياة السياسية والاقتصادية للبلد، من هذا المنطلق فقد فرض وأضفى الطابع الريعي الذي يحميه على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بما أن النظام كان يعتمد على الريع البترولي من خلال تصدير المحروقات. في ذات السياق فإن اعتماد الدولة على الريع جعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الفكري وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشيان مع منطق الريع، وعليه فان الريع كمنطق مهيمن على المجتمع، يقضى على مساهمته للعمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري[1] يعطي معنى للواقع المعاش، لأن الأخذ بعين الاعتبار النشاطات الإنتاجية والفكرية يخلق عوامل جديدة وفعالة بعيدة وتنافس في نظر السلطة المهيمنين على الدولة وموزعي الريع.

ونتيجة لذلك فالسلطة السياسية الجزائرية (التسلطية) تأبى تأسيس مراكز سلطة مستقلة عنها لذا فهي تعيق تأسس قطاع خاص قوي فعال ومنتج لأنه سيكون البداية لتأسيس - طبقة اجتماعية - طبقة وسطى عريضة مستقلة عنها ولا تحتاج إلى الريع لأنها قادرة على خلق الثروة بالعمل المنتج.وبهذا تصبح الدولة الريعية الجزائرية ليست بحاجة إلى عمال منتجين بل إلى زبائن فالقطاع الخاص المنتج يفتح آفاق التغيير الاجتماعي والسياسي.

---

[1] Louis Martines, les illussions de la richesse pétrolière, les études du CERI, n°: 168, septembre 2010 , p 5.

ومع هيمنة النظام الريعي أصبحت الدولة الجزائرية في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت استقلالها عنه بالمورد الريعي، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي، إن الريع سمح للسلطة الحاكمة بالاستقلال عن المجتمع وذلك بممارسة علاقة سيطرة على أفراده ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بإمكانها ولادة مجتمع اقتصادي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل وحاملا لمشروع دولة حديثة، إن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي (القطاع الخاص المنتج)في عملية تجدد النظام هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الاجتماعية.

في هذا الإطار، فإن التعرف على خصائص النظام السياسي الجزائري يعتبر مدخلا مهما في دراسة موضوع تأخر القطاع الخاص الجزائري فقد ظهرت عدة دراسات جادة وأطروحات تجمع أغلبها على أن طبيعة النظام السياسي جد معقدة وهذا النظام لديه آلياته الخاصة به والتي أصبحت تقاليد تستعملها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر، فمن خصائص النظام السياسي الجزائري عدم قبوله أية منافسة أو تهديد يمكن أن يأتيه داخليا أو خارجيا.

خصائص النظام السياسي في الجزائر

أولا: النزعة الأبوية للنظام السياسي الجزائري.

من بين الدراسات التي أعطيت توصيفات لطبيعة نظام الحكم في الجزائر نجد مثلا الباحث منعم العمار" صنف النظام الجزائري بأنه أقرب إلى النظام

السلطوي باعتماده على مبدأ شخصنة السلطة ونظام الحزب الواحد " [1]،كما ينصف الباحث التونسي "عبد الباقي الهرماسي " النظام الجزائري بأنه قريب من النظام التعبوي (mobilisateur) حيث ينظر هذا النمط إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي تمسك بالوسائل الإكراهية والايديولوجية يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وبالتالي ظهور نظام جديد من الولاءات كما يتم تعبئة الجماهير لاستخدامهم كوسيلة لدعم قرارات النظام ومساندة مختلف برامجه من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية [2].

و غير بعيد عن هذا الطرح حاول الباحث الجزائري " هواري عدي " أن يؤسس أطروحة مفادها أن نظام الحكم في الجزائر شخصي وأبوية جديدة néo-partrimonilisme [3] و لكن هذه الأبوية الجديدة لا تعني أن السلطة متجانسة، بل إنها الأبوية الجديدة بعيدة عن أن تضمن استقرار السلطة. [4]

مفهوم الأبوية الجديدة: الينوباتريمونالية néo- patrimonialisme هي إعادة إنتاج لنظام سيطرة تقليدي يقوم على العلاقات الشخصية وغير العقلانية من

---

[1]- منعم العمار " الجزائر والتعددية المكلفة " في سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص 46.

[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999، ص 59، ص108.

[3]- يرجع مفهوم (الأبوية الجديدة) إلى تقاليد فيبر عن السلطة الأبوية التي ترتبط بممارسة السلطة في المجتمعات التقليدية المحدودة العدد والنطاق وترجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته، أما الآخرين فهم ليسوا إلا مجرد أبتاع أو رعايا لا يتمتعون بأي حقوق سوى تلك التي يقررها الحاكم، والسلطة في هذه النظم ذات طابع شخصي (شخصته السلطة) بالغ الوضوح إذ أنها لا تخضع لأي معايير أو قوانين ثابتة والحاكم يضمن الاستقرار السياسي عن طريق توزيع العطايا والمنافع المادية على أتباعه والموالين له.

[4]- Addi l' Houari, l'impasse du populisme : l'Algerie collectivité politique et létat en construction, Alger : ENAL,1990.p99.

أجل المحافظة على سيطرة النخبة الحاكمة التي تتصرف في كل الأمور على أساس أنها ملك خاص لها.فحسب " jean leca" ينظر للحكومة على أنها امتداد لشخص الحاكم تكون شبكة العلاقات الشخصية أكثر أهمية من المؤسسات والمنظمات الرسمية، ويحافظ الحاكم على القدر الأقصى من المعلومات فيما يتعلق بالأولى في حين يتمتع بالحد الأقصى من حرية التصرف إزاء الثانية.[1]

ومن جانبه يرى "برهان غليون " أنه كثيرا ما جاءت المجالس النيابية في الدول النامية وهو ما عرفته العديد من المجتمعات العربية أيضا لتكريس سيطرة نخبة اجتماعية واحدة لا تتغير، هي النخبة نفسها التي كانت تملك الثروة والنفوذ الاقتصادي، وتمنع أية مشاركة جديدة لغيرها في السلطة والقرار.

ومفهوم الرعائية أو الأبوية يعني تبعا لاستخدام ماكس فيبر له، حالة السلطة المطلقة التي يمثلها السلطان باعتباره امتدادا للأب وسلطته، من خلال التداخل ما بين العام والخاص في إطار من الشرعية التقليدية فالسلطان هو من يعطي الحظوة أو يمنعها. ويعني ذلك أن ثمة مجالا واسعا لممارسة الإسقاط على الواقع الاجتماعي بصورة ملموسة، إذن فالباتريمونيالية حسب ماكس فيبر هي النمط المثالي للسيطرة التقليدية القائمة على غياب التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، وتقوم على الجمع بين جانب الاستبداد الشخصي والمعايير الاقتصادية القائمة المتعلقة بالهيمنة البطريركية تحت مسمى الأبوية.

ثانيا: خصائص الدولة الأبوية.

- [1] jean leca,réformes institutionnelle et légitimation du pouvoir au Maghreb,in lecal, développement politique au Maghreb,aménagement institutionels processus lectoraux,paris,CNRS,1979,p12 .

تتمثل الذهنية الأبوية. أول ما. تتمثل في. نزعتها السلطوية. التي تفرض النقد ولا تقبل الحوار الاّ بأسلوب الفرض، إنها ذهنية امتلاك الحقيقة الواحدة الغير قابلة لإعادة النظر وبذلك لا يكون أي تغيير أو تحرير دون إزاحة الأب سلطة ورمزا.وتمتاز الدولة الأبوية بالاستئثار الشخصي عنوة، ليس من مصدر قانوني أو تقليدي ولكن من واقع القوة والتفرد بها، الأمر الذي يحول الفرد إلى فاقد للفعالية من دون مواطنة فيتجرد من حقوقه مفرزا نوعا من اللامبالاة والاغتراب السياسي الذي يظهر في عدم المشاركة وشيوع روح الانتماء وطرح المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة وكذا استخدام العنف كاستجابة سلوكية ناجمة عن الشعور بالاغتراب[1].

إن إشراك النخب في الدولة الأبوية يقوم على قاعدة الجلب والتزكية لأهل الولاء - الزبونية - لاعلى معايير الكفاءة مع إقصاء الفواعل بفعل احتكار الدولة لمصادر التمويل المالي، ما يؤدي إلى تراكم محفزات العنف لافتقاد الحاكم للشرعية القانونية مقابل الشرعية العصبوية، العشائرية ما أدى إلى انتهاك منهجي للحقوق والحريات قابله ميل للخضوع إلى القيم السلبية، كل ذلك أدى إلى تعزيز السلطة الحاكمة.[2]

إذن فالدولة النيوباتريمونيالية التي تقوم على نظام من القيم والعادات يعتمدها هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجددها، تسود فيه جميع الخصائص السلبية

1- أحمد شكر الصبيح، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 172.

2- نصيب نعيمة، " الحكم الراشد وإشكالية حقوق الانسان " مداخلة في ملتقى حول: " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي "، جامعة سطيف، كلية الآداب وعلوم الاجتماع، أبريل 2007، ص 75.

التي تشوه نمط الحكم وطريقة إدارة شؤون الدولة كالرشوة والعصبوية والزبونية السياسية، والجهوية والمحاباة... الخ.

السياسة والريع في الجزائر

إن ما يميز الثقافة السياسية في الجزائر هو أنها ترتكز على القوة وعلى رفض الطرف الآخر والرأي الآخر، وتعيد إنتاج النظام التسلطي وتعززه وتمنع ظهور وبروز الحكم الديمقراطي.[1] من جانب آخر الارتكاز على التسلط وتبني الوصاية الأبوية على المجتمع ككل، وكما سبق وذكرنا أن هذا يجد مرجعيته في ما يسمى بالأبوية الجديدة هذه الأخيرة التي ترتكز على علاقات السلطة والخضوع والتبعية ونظام الولاء في بنية العلاقات الاجتماعية [2].

لقد عانى النظام السياسي في الجزائر من النزعة الأبوية في الحكم من خلال الاستئثار بالحكم والقرار، حيث عمل الرئيس " بن بلة " خلال فترة رئاسته للسلطة على تركز شديد للأمور بيده، فقد جمع بين يديه مناصب عديدة رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني) فضلا عن وزراة الداخلية والمالية والإعلام، واستمر هذا الدور في عهد

-1 Sadiki Larbi,the searsh for arab democrcy, london : c.hurst and copublichers, 2004, p174 .

2 - فالعلاقات الاجتماعية الداخلية في العائلات العربية تقوم على التسلط، وعلى تهيئة الفرد للخضوع وطاعة الطفل منذ الصغر وعلى عدم السماح له بالنقاش مما يجعل الفرد يضيع في أسرته ويتعود على الإتكال على من هو أكبر منه سنا كالأخ الأكبر، ورب العائلة والرئيس.و ينتقل هذا السلوك الفردي القائم في المجال الاجتماعي العائلي، إلى المجال السياسي من حيث الممارسات السياسية وسير السلطة والعلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية والسلطة من ناحية وبين هذه والأفراد من ناحية ثانية.و يترتب عن هذا أن الفرد يقبل بمكانته في النظام السياسي القائم ويرضى به ويفوض صنع القرارات وتسيير الشؤون العامة للحكام عوض أن يشارك هو بفاعليه ويقبل بتفوق هؤلاء وبالسلطة القائمة وحتى وإن كانت تسلطية.

الرئيس " بومدين " وبن " جديد " والآن الرئيس " بوتفليقة " فالنظام الجزائري منذ نشوئه يتحرك بنفس القوى والميكانيزمات. فقد حدثت استمرارية تاريخية في نقل القيم التقليدية الأبوية للدولة الجزائرية كما أن كل حاكم يعتقد أنه هو الأقدر لوحده على إدارة شؤون البلد وأن له وصايه عليه.وفي هذا الاطار يستشهد الباحث " هواري عدي " بقول " أنتير " إن حجم ومركز النخبة يتأرجح حسب نموذج دائري خلال الفترات الانتقالية (كل عشر سنوات تقريبا) فان مركز النخبة يتوسع إلى أقصاه وعندما تستقر علاقات السلطة فان مركز النخبة يتقلص إلى جماعة صغيرة متجانسة تحافظ على نفسها إلى غاية التغيير القادم لرئيس الدولة " وبالتالي ترسخت في الجزائر تقاليد تحافظ على نفسها إلى غاية التغيير القادم لرئيس الدولة وكان هناك تواصل في تطبيق هذه الأساليب في الحكم[1]. فما تزال النخب الحاكمة في الجزائر لم تتخلص من الوصاية الأبوية كما سماها أحد الباحثين " العصبية الخلدونية " بفتح المجال للتدوال على السلطة لجميع القوى الاجتماعية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية بعيدا عن جميع أشكال الإقصاء والاحتواء.

(1) عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 216.

إن الذي عزز من مكانة السلطة السياسية في الجزائر هو الاعتماد على الريع البترولي وذلك بالاحتكام إلى منطق الزبائنية[1] وجعل من الدولة المانح والمانع في نفس الوقت، فهي تعمل على منح من تشاء من المسؤولين والفئات الاجتماعية، وكل شخص ترى فيه خدمة لبقاء النظام وتعمل على مساومته ماديا خاصة في المراحل التي ينتعش فيها برميل البترول دوليا، كما تمنع الموارد على كل من ترى فيه معارضا ومناوئا لسياستها وتوجهاتها، فهي إذن تقوم بتوزيع الريع النفطي المقتطع من السوق العالمية على أفراد المجتمع الأمر الذي جعل منها مصدر الثروات الخاصة والموزع للمنافع والخدمات والمزايا ومصدر التوظيف والتشغيل كما جعل النخب الحاكمة في غير حاجة إلى الشعب كمصدر للشرعية كون الثروات ليست نتاج جهودهم البشرية، بل تستمد شرعية وجودها من الشركات البترولية الأجنبية، ما يبرر خوف الحكام من القوى الاقتصادية المالية والسياسية الدولية المتحكمة في مصير الثروة النفطية التي تعد عماد بقاء النظام السياسي، إذن فهو حكم يدفع إلى الربح الريعي والمضاربات دون تحفيز الاستثمار. وقد وجهت الثروة البترولية لخدمة فئة معينة من الجيش والكومبرادورية والتي تمثل السلطة الفعلية في الجزائر والتي أطلق عليها الرئيس الراحل "محمد بوضياف ": " المافية المالية السياسية " وأصبحت الدولة نتيجة لهذه السياسات

(1) تعرف الزبائنية على أنها علاقة عمودية بين شغل client وزبون patron يكون فيها الثاني خاضعا للاول بمقابل من جانبه يقسم (oliver roy (للزبائنية إلى ثلاثة أنماط أهمها ما يسميه " المجموعة المتضامنة الحديثة" وهي المجموعة التي ليس لها وجود سابق على الدولة أو بالأحرى التي لا تكسب قواما إلا بفضل الدولة ومثل هذا الكيان يشكل انطلاقا من حيز سياسي حديث ويعمل بعد ذلك بوصفة مجموعة متضامنة وفقا لأساليب من العلاقات الشخصية مطابقة لأساليب من العلاقات الخاصة بالعصبيات التقليدية (زواج الأقارب، الزبائنية، المحسوبية، فتشكل بذلك عصبية حديثة تدير شؤون السلطة لمنفعتها وحدها.

اللا عقلانية تمتاز بنوع من الوهن والضعف وهو ما يعرف بنموذج الدولة الرخوة والذي من خلاله عملت نخبة الجيش على تقوية الجهاز الأمني والقمعي تجاه المواطنين.

إن سياسة الدولة تتلخص في جعل كل الطبقات الاجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة وريعها يعتبر بائدا ويحارب باسم المنفعة العليا للوطن، إن أغلبية الطبقات الاجتماعية يمكن اعتبارها منتفعة من الدخل ولذلك يتبع أفرادها ايديولوجية الدولة ورئيسها، هذا الأخير يلعب دور الحكم في تقسيم الريع على الزبائن.إن الطبقات المسيطرة في الدولة لا تستطيع المشاركة في عملية القضاء على نفسها، بل على العكس من ذلك فهي تمارس سياسة التلهية لتغطية وضعيتها كطبقة ناهبة للريع.

"أوهام " الانفتاح السياسي والاقتصادي:

لقد أدت أحداث أكتوبر إلى تغيير الوجه السياسي للجزائر فأطلق المسار السياسي السريع الذي استمر ثلاثة سنوات قبل أن يوقف في جانفي 1992..و أثارت أحداث أكتوبر 1988 حركة نحو اللبرالية السياسية، ففي خطابه للأمة في 10 أكتوبر 1988، وعد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد باجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية، وأعلن في 13 أكتوبر 1988 عن استفتاء وطني في 03 نوفمبر 1988 والذي بموجبه اقترح إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، من خلال تقوية وظيفة الوزير الأول، الذي أصبح مؤهلا على إدارة الشؤون العامة وفي أن

يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني.[1] وتمثلت الإصلاحات السياسية التي تمت في التعديل الدستوري لسنة 1988 في:

- تدعيم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات التي بادر بها وهذا بعد أن منحته المادة 5 من دستور 1976 سلطة الرجوع مباشرة إلى الشعب الذي هو صاحب السيادة، ويمارسها عن طريق الاستفتاء مما يبعده عن الضغوطات التي يمكن أن يتلقاها من الجيش أو الحزب.
- إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، حيث أصبحت ثنائية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعلى أن يقدم هذا الأخير برنامجه أمام البرلمان ويكون مسؤولا أمامه.
- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- فصل الدولة عن الحزب، مما يجعل رئيس الجمهورية يتمتع باستقلالية في القيام بالاصلاحات التي وعد بها.
- إنهاء الدور السياسي للجيش وإلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الاشتراكية وأصبحت مهمته تقتصر فقط على الدفاع عن البلاد ووحدة أراضي البلد.

وقد تم هذا في إطار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بفعل انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبشكل أدى إلى فقدان النظام للمشروعية السياسية وعجز عن خلق مشروعية سياسية جديدة.

---

[1] Camille Bonora- waisman, France and the Algerian conflict : Issues in democracy and politica stability1988- 1995,usa : ashgate pub LTD, 2003, p17.

كانت هذه الاصلاحات ناتجة عن الصراع الذي عرفته النخبة الجزائرية داخل السلطة بين المحافظين والإصلاحيين، الأوائل كانوا معارضين لكل انفتاح سياسي واقتصادي، وأما الطرف الثاني فهو مؤيد للإصلاحات السياسية والاقتصادية[1].

وأدخلت النخبة الحاكمة في البلد في عملية التحرك نحو الليبرالية السياسية بغرض وضع حد للنظام السياسي، وللأحادية الحزبية، وفتح المجال للتنظيمات الحزبية وإنشاء الجمعيات.ومن هذه الإصلاحات السياسية لم تعد جبهة التحرير الوطني حزبا وحيدا مهيمنا على الساحة السياسية، وتحررت من ممارسة المسؤوليات المباشرة في مختلف أجهزة الدولة، خصوصا الإدارية منها وسمح الدستور الجديد بالانفتاح السياسي وأعطى ضمانات للحريات الفردية، كالحق في التعبير وإنشاء الجمعيات والحق في الإضراب.

وإذا كان الانفتاح السياسي قد سمح بظهور عدد محدود للأحزاب السياسية القادرة على التعبئة السياسية وبظهور صحافة حرة وتعددية، إلاّ أنه بالمقابل لم يدم هذا طويلا حيث لم يحمل العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثيرا على النظام السياسي لاحقا مما جعل نتائجه محدودة دون أن تؤدي إلى تغيير كبير للنظام السياسي الجزائري وللخريطة السياسية.

إن هذا التغيير كان محدودا، ويتعلق الأمر فقط بتكنيك استعملته السلطة في التنازل المؤقت للمجال السياسي للأحزاب السياسية والجمعيات بفعل المطالب والضغوطات التي أثقلت النظام السياسي الجزائري وبدون أن يكون هناك دعم وسند له من جهة، وكذا لعدم التوافق بين قدرات النظام السياسي

(1) بقيادة مولود حمروش الذي اعتبر أن الاصلاحات الاقتصادية بدون إصلاحات سياسية وفي ظل الأحادية الحزبية، سوف يكون مآله الفشل.

الاستخراجية والتوزيعية من جهة ثانية. ويرى في هذا الباحث الأمريكي Entelis أن تبني الليبرالية السياسية يعود إلى فشل السياسة الاقتصادية المتبعة، ولأحداث 5 أكتوبر 1988، كما أن الرئيس الشاذلي بن جديد كان يعتبر أن تفادي أكتوبر جديد يتم من خلال الانفتاح السياسي بغرض توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي وإدراج مجموعات سياسية معارضة [1].لهذا فالهدف من هذه الليبرالية هو منح المجموعات المعارضة مجالا سياسيا لتخفيف الضغط على النظام كما اعتبرت كوسيلة لمنع تقويض الرقابة النهائية للنظام السياسي.

إن النظام السياسي التسلطي – المستفيد من الثروة الريعية – ولضمان بقائه على هرم السلطة حاول منع القطاع الخاص من البروز والاستقلالية عن الدولة خوفا من أن يشكل قوة تعي بوجودها ومصالحها، وتنافس على السلطة وأن يكون للقطاع الخاص دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية وفي المطالبة بالتمثيل أو التأثير في القرار السياسي:

- فقبل مرحلة الانفتاح، سعت السلطة الحاكمة بكل طاقاتها لكبح القطاع الخاص الذي يتنافى مع الخيار الايديولوجي والاقتصادي للجزائر الحديثة الاستقلال.
- وبعدها أدخلت الليبرالية الاقتصادية لضمان استمرار النظام من خلال تسريع التنمية، مما يترتب عنه تقلص في أجهزة الدولة وتبقى النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها الاقتصادية من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية أي تبقى على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج، وتنتقل بالمقابل

-1 Entelis J.P,state.society relation as a case study, in mark A.Tessler, jodi nachtwey and Anne Banda, area studies and socials science,USA : Indiana University press, 1999, p 20,21 .

الملكية للقطاع الخاص، وهذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد اقتصاد السوق [1]، وهذا لا يسمح بنمو القطاع الخاص ويجعله لا يعلب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية.

وينشط القطاع الخاص في الجزائر ويتغذي بطريقة غير مباشرة من ميزانية الدولة " فالتراكم المالي الذي يحققه القطاع الخاص يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق النفقات العمومية والدعم والزبائنية [2]، وهو لا يتمتع باستقلالية مطلقة ولا نسبية عنها وهذه الأخيرة – أي الدولة تعتمد على العائدات المالية للنفط والمرتبطة بالأسواق المالية الدولية، مما أعطى لها استقلالية عن الفاعلين الآخرين في المجتمع.

1- Emma.Cmurphy, the state and the private sector in North Africa : seeking specificity Mediterranean politics,London,vol 6,n°02 Summer 2001.p5 .

2- Bradford.L Dillman,the prviate sector in Algeria : the politics of rent seeking and falied,Boulder,co : westview press,2000,p16 .

المبحث الثاني: القطاع الخاص والسياسة في الجزائر

دور القطاع الخاص في صنع السياسة العامة

يعتبر تنامي عدد ونوعية منظمات القطاع الخاص في الجزائر، وكذلك زيادة عدد الاجتماعات بين الحكومة وممثلي منظمات القطاع الخاص، أحد المؤشرات الأساسية الدالة على اتساع قوة منظمات القطاع الخاص وتنامي دوره في التأثير على صنع السياسة العامة، إلاّ أن التقييم الحقيقي لا يتوقف على عدد المنظمات أو عدد الاجتماعات، وإنما التقييم الحقيقي يعتمد على المعيارين التاليين[1]:

- مدى تأثير منظمات القطاع الخاص في توجهات القرارات السياسية والاقتصادية.
- مدى الاستجابة من قبل الحكومة لطلبات تنظيمات القطاع الخاص.

أولا: العلاقة بين منظمات القطاع الخاص والحكومة.

يعتبر صدور قانون 21 أوت 1982 بداية ظهور النظام الجديد الذي تكفل بإعادة تنظيم الاقتصاد والمجتمع وفق منطق التنمية، حيث يحمل هذا القانون رغبة صريحة للسلطة لإدماج القطاع الخاص في التنمية، وقصد بشكل جلي: "...

1- سلوى شعرواي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 130.

تحديد الإطار القانوني الذي يقتضي مشاركة ومساهمة أرباب العمل الخواص في جهود التنمية الوطنية، في نشاطات لا يمكن للقطاع العام التكفل بها"[1].

من خلال هذا القانون بدأت تتطور العلاقة بين منظمات القطاع الخاص والحكومة من خلال ارتباطهم بعقد اجتماعي واقتصادي، وأصبحت قاعدة العلاقة بينهما تقوم على الاستشارة والحوار، وبهذا تتمكن منظمات القطاع الخاص التأثير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النشاط الاقتصادي واتخاذ القرارات السياسية [2] من خلال:

- وضعها للخطط الاقتصادية والتنموية.
- استشارتها من قبل الحكومة قبل اتخاذها للقرارات.
- محاولة الحكومة إقناعها بضرورة التأييد الإيجابي لبعض القرارات، لأن معارضتها لها قد يؤثر على صنع السياسات العامة للدولة وخير مثال على ذلك:
- محاولة إقناع منظمات القطاع الخاص بإقناع الحكومة بضرورة الاستجابة لمطالبها.

إقناع الحكومة للمتعاملين الاقتصاديين بالتجاوب الإيجابي مع قرار الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، من خلال فتح يوم للنقاش مع الشركاء الاقتصاديين ووزارة التجارة، لوضع تصوراتهم واقتراحاتهم بشأن هذا الفضاء

---

(1) أنور مقراني ومهدي عوام، " الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص "، ج 2 (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير، في العالم النامي) سطيف، الجزائر، أبريل 2007، ص 328.

(2) سلوى شعرواي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص 125.

التجاري الذي تم إنشاءه في القمة العربية التي عقدت في عمان 2001، وتحاول الحكومة من خلال هذا الإجراء التأكيد على:

- تقديم ضمانات فعلية للمتعاملين الاقتصاديين قصد إقناعهم بهذا القرار.
- التأكيد على الفوائد التي يمكن جنيها خصوصا في مجال الضرائب.
- تسهيل تصدير المنتوجات المحلية.

غير أن هذا الخيار واجه العديد من الانتقادات من قبل المتعاملين الاقتصاديين، وكانت منظمة " أرباب العمل الخواص " في مقدمة المتحفظين لهذا القرار، وذلك لتخوفهم من الانعكاسات السلبية، خاصة وأن بعض الفروع الصناعية تصبح معرضة للأزمات الخانقة على غرار قطاع الصناعات الغذائية، وأكدوا على ضرورة الاستجابة للملف الذي دعى إليه المجلس الأعلى لأرباب العمل والمتمثل في إنشاء لجنة التحكيم للفصل في النزاعات التجارية بين الدول العربية، على غرار المحكمة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بدلا من خيار الانضمام تخوفا من إمكانية تحول بعض الدول إلى وسائط تجارية للمواد المصنعة في بعض الدول الأجنبية مع وضع شهادات مزورة.[1]

كذلك استفادت الحكومة من اقتراحات وآراء منظمات القطاع الخاص، التي أصبحت تأخذ بعين الاعتبار كدعوة " منظمات أرباب العمل الخواص (الباترونا) " الحكومة إلى ضرورة العودة إلى نظام عطلة نهاية الأسبوع العالمي، والتي يعتبر مطلبها الأساسي منذ 1996، غير أن الحكومة لم تتخذ أي قرار بخصوص ذلك، وقد شرعت هذه المنظمات في تطبيقه دون انتظار قرار رئاسي

---

[1] ع. طاهير " إنضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر يطرح للنقاش "، صوت الأحرار، تم تصفح الموقع يوم 16/04/2009.
http: //www.sawt- alahrar.net/online/modules.php.?mame=search

يلغي بموجب المرسوم الرئاسي الذي أقره الراحل " هواري بومدين " سنة 1976، ويرجع سبب اتخاذها مثل هذا القرار إلى الخسائر التي يتكبدونها جراء غياب تنسيق مع المتعاملين معهم في الخارج، مما دفع الحكومة بإصدارها قرار تغيير العطلة الأسبوعية في جويلية .2009

ثانيا: مدى صدور القرارات الحكومية بصورة مفاجئة.

نتيجة للعقد الاجتماعي والاقتصادي بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، نجد أن الحكومة تسعى لاحترام هذا العقد من خلال استشارة هذه المنظمات قبل اتخاذ القرارات والأخذ بمقترحاتها، إلاّ أن الحكومة في بعض الأحيان تتخذ قرارات لوحدها كتوقيعها على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي دون استشارة هذه المنظمات، مما أدى إلى انتقاد الكثير من هذه المنظمات وعلى رأسها أرباب العمل الخواص، لأن هذه الشراكة تهدد عدة مؤسسات وطنية بالإفلاس، مقابل تسهيلها لعمليات استيراد السلع الأجنبية[1].

كما أن إصدار الحكومة لقرارات قانون المالية التكميلي 2009 في أواخر جويلية هو خير مثال على عدم استشارة الحكومة لمنظمات القطاع الخاص، وعلى حد تعبير مسؤولي هذه المنظمات، أن الحكومة لم تحترم العقد الذي بينهما، متسائلين عن كيفية اتخاذ قرارت خطيرة بصورة فجائية ثم السرعة في تنفيذها دون أي تمييز، وهو ما يساهم في قتل العديد من المؤسسات وتوقيف نشاطها،

1- مراد محامد وغنية قمراوي، " منظمات البارترونا والمركزية النقابية تدعوان إلى ضرورة العودة لعطلة الأسبوع العالمي: اختلاف العطل الاسبوعية تكبد الجزائر خسائر بمليار دولار سنويا " الشروق اليومي "، العدد 17، 2643 جويلية 2008، ص 3.

ويمس هذا القرار حتى المؤسسات العمومية [1]. واعتبر نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل أن أي قانون ذو طابع عقابي أو تقييدي تسبقه مدة زمنية لترك المجال للجميع للتكيف في الواقع الجديد. [2]ورغم أن الحكومة منحت مهلة خاصة للسلع والبضائع التي تم الاتفاق عليها والتي توجد في عرض البحر أو قيد الجمركة محددة التاريخ (04 أوت 2009) آخر أجل مسموح به، إلاّ أن مسؤولي المنظمات أكدوا على أن هذه المهلة غير كافية وغير منطقية، ودعوا إلى ضرورة إلغاء مثل هذه القرارات، خاصة ما تعلق بأنماط الدفع وإلغاء الوكالة في التعاملات الخاصة بالجمركة والتجارة الخارجية[3].

ثالثا: التعاون بين منظمات القطاع الخاص للتأثير على السياسة العامة للحكومة.

تتعاون مختلف منظمات القطاع الخاص فيما بينها، خاصة المشتركة المصالح، لأجل التأثير على صنع السياسة العامة للحكومة وجعلها تصدر قرارات تخدم مصالحها وأهدافها، من خلال طرح مشاكلها والإلحاح على الحكومة للاستجابة لها دون معارضة، بعقد اجتماعات طارئة معها، أو إيصالها عن طريق الشكاوي ووسائل الإعلام، مثل: مباشرة منظمات أرباب العمل الخواص المشاورات واللقاءات فيما بينها للنظر في المساعي التي يمكن القيام بها فيما يخص قرارات قانون المالية التكميلي 2009، هذا ما دفع بالمنظمات إلى التكتل والتعاون لأجل إلغاء هذه القرارت أو النظر فيها، كما دعت إلى لقاء استثنائي وعاجل بينها وبين

---

(1) حفيظ صواليلي، " حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي: الدعوة للقاء عاجل بين الباترونا والوزير الاول احمد اويحي / " الخبر اليومي، العدد 5725، 11 اوت 2009، ص 3.

(2) المرجع السابق، ص 3.

(3)، المرجع السابق، ص 3.

الوزير الأول، لدراسة هذا الوضع دراسة وافية وموضوعية للوقوع دون المساس بمصالح المنتجين[1].

مما دفع الحكومة بإجراء حملة رسمية تحسيسية يشرف عليها وزراء، لشرح إجراءات هذا القانون خاصة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والاستثماري، وبدأت هذه الحملة بلقاءات إعلامية وإنتهت بعقد اجتماعات الثلاثية وقد أوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن:

- 95% من الإجراءات المقدمة في الميزانية الإضافية، وتندرج في سياسة الدولة للحفاظ على الموارد المالية والمصالح الاقتصادية
- ينسجم هذا القانون مع العقد الاجتماعي والاقتصادي ويسعى لخدمة منظمات القطاع الخاص، أما الإجراءات التي أثارتها هذه المنظمات، خاصة إجراء تسديد صفقات الاستيراد بواسطة الاعتماد أو القرض المستندي، فهي فقط تدابير لوضع حد لاستنزاف الموارد المالية مستدلا بذلك على وكالات بيع السيارات، موضحا أن هذه الاجراءات قد تكون ظرفية وإن أخطأت الحكومة في بعض الجوانب ستتدارك الأمر في قانون المالية 2010. [2]

من خلال ما سبق يلاحظ أنه على الرغم من محاولة منظمات القطاع الخاص رفض هذه القرارات، إلاّ أن الحكومة تسعى لتهدئتها وتحاول الحفاظ على علاقة جيدة معها، في نفس الوقت تظل مصرة على قراراتها وتحاول تنفيذها لأنها تجد

---

(1) ا حفيظ صواليلي، " حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي: الدعوة للقاء عاجل بين الباترونا والوزير الأول أحمد أويحي، " الخبر اليومي، العدد 5725، 11 أوت 2009، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

في هذه القرارات المحافظة على الموارد المالية الخاصة بكافة الوطن وليس فقط مصالح هذه المنظمات.

رابعا: الضغط من أجل إيقاف العمل لسياسية معينة.

عندما لا تتماشى بعض السياسات العامة مع مصالح بعض مؤسسات القطاع الخاص، فإنها تسعى بكل وسائل الضغط التي تملكها لإيقاف تلك السياسات، وكمثال على ذلك استطاعت المافيا المالية والسياسية أن تلعب دورا محوريا في إنهاء العمل بسياسة اقتصاد الحرب التي تبناها رئيس الحكومة السابق بلعيد عبد السلام والقائمة على تخفيض الواردات وتأجيل الاستثمارات بحيث يصبح التسيير مركزيا مع عودة الدولة إلى احتكار التجارة الخارجية هذا الاحتكار يهمش مؤسسات القطاع الخاص ولا يخدم مصالحها، الأمر الذي دفعها على ممارسة الكثير من الضغوطات على الحكومة إلى أن أجبرتها على إنهاء العمل بها.

خامسا: مدى استجابة الحكومة لطلبات منظمات القطاع الخاص.

من أجل إعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، تم الإسناد إليه في وضع السياسات والتوجهات الاقتصادية وتنفيذها، من خلال الاستجابة لمطالبه خاصة في مجال الاستثمار عن طريق وضع قوانين وهيئات تدعم الاستثمار، إضافة إلى وضع برامج تنموية تهدف إلى تحسين أدائه، وتدعيمه من طرف البنوك، والتقليل من الضرائب التي ضده.

- 1 أهم قوانين وهيئات تدعيم الاستثمار:

- قانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي أعتبر قطيعة مع السياسيات الاقتصادية السابقة، وبداية لفتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة.وقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح

القطاع الخاص، حيث جاء فيه إلغاء التمييز وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، والحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي.

- قانون رقم 91- 19 المؤرخ في 19 فيفري 1991، المتضمن تحرير التجارة الخارجية.
- قانون رقم 93- 12 المؤرخ في أكتوبر 1993، يساهم في ترقية الاستثمار ويتلخص في النقاط التالية:
  - الحق في الاستثمار بكل حرية وجعله مضمونا وو يمارس في إطار القانون.
  - عدم التمييز بين المتعاملين الخواص وطنيين أو أجانب.
  - ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر التخفيضات الجبائية.
  - إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد.
  - تحديد مجموعة من الحوافز للاستثمارات في الجزائر تتمثل في ثلاث أنظمة: نظام عام نظام المناطق الخاصة للاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها، ونظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر[1].

(1) عيسى مرازقة " القطاع الخاص والتنمية في الجزائر " رسالة دكتوراه في الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 2007، ص 115.

و بهذا يتضح أن قانون الاستثمارات 93/12 مثل أول إنجاز مهم نحو اقتصاد السوق.ولقد دعم ذلك بالمرسوم رقم 95/22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية[1].

إن تلك القوانين حملت امتيازات وتحفيزات موجهة أساسا لترقية الاستثمارات في هذا القطاع، إلاّ أن حصيلته كانت متواضعة، لكن مع بداية الألفية الثالثة تم إصدار سلسلة من القوانين أبرزها الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01- 03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتضمن:

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة والمساواة في التصرف بين الاستثمارات الخاصة والأجنبية.
- مرافقة وتسهيل عملية الاستثمار من خلال وضع شباك موحد فعلي يخلق له فروع على المستوى المحلي، بالإضافة إلى توجيه عقلاني لشروط منح الفوائد الضريبة وشبه الضريبة.
- تسهيل المسار الإداري لعملية الاستثمار.

وقد شمل هذا الأمر على قرار حل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، وتعويضها بشباك موحد في شكل الوكالة الوطنية الاستثمار (ANDI).أما بالنسبة لهيئات دعم الاستثمار فقد تم وضعها من طرف السلطات العمومية للحد من القيود التي تفرض على الاستثمار الخاص واتخاذ إجراءات لتشجيعه وتتمثل في[2]:

---

(1) عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 193.

(2) أنور مقراني ومهدي عوارم، " الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص "، مرجع سابق، ص 332.

- المجلس الوطني للاستثمار: يرأسه الوزير الأول ومهمته الأساسية تتمثل في اقتراح الاستراتيجية والأولوية لأجل تطوير الاستثمار والتأقلم مع الإجراءات التحفيزية والمصادقة على الاتفاقيات.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية مهمتها التعاون مع القدرات والأجهزة المعنية كتأمين الترقية، تطوير الاستثمار.
- الشباك الموحد: هو جهاز في هيكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يضم ممثلين محليين للوكالة إضافة إلى الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار.

- 2 البرامج التنموية:

قامت الحكومة بوضع برامج تنموية من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وللاستجابة لمنظمات القطاع الخاص وتتمثل في هذه البرامج في:

- 1- 2 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000- 2004):

يأتي هذا البرنامج بعد استكمال الجزائر لالتزامات التعديل الهيكلي 1994- 1998 وما خلفه من آثار في مجال الاقتصاد، هدفه وضع استراتيجية تسمح بانطلاق عملية التنمية المستدامة، وقد خصصت له السلطات غلاف مالي قدره 7 مليار دولار، وهو وسيلة وأداة لتمكين منظمات القطاع الخاص من إحداث الكثير من الأنشطة والقيام باستثمارات متنوعة، خاصة وأن هذا البرنامج في الفصل المخصص للسياسيات، والهدف من هذه السياسات التي يتضمنها هذا البرنامج هو تحسين محيط المؤسسات بشكل حسن يتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق

وتوفير شروط إنتاج فعال للاستثمارات التي شرع فيها [1].ولقد تضمن هذا البرنامج جملة من الإجراءات المساندة لتطور هذه المؤسسات الخاصة وذلك من خلال دعم المحيط الذي تعمل ضمنه المؤسسة وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي:

- تطوير وتحسين خدمات مصلحة الضرائب.
- مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية لبروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق.
- إعداد برنامج الإصلاح الضريبي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي وذلك بالاعتماد أساسا على تخفيض قيمة مختلف النسب والرسوم التي تفرض على المؤسسات.
- تهيئة المناطق الصناعية وعصرنتها كتخصيص غلاف مالي لها بقيمة مليار دج لمدة ثلاث سنوات من أجل تقليص المدة لتنفيذ المشاريع وبالخصوص ما يتعلق بمشكل العقار.
- دعم لهذه المؤسسات من طرف البنوك العمومية، حيث بلغت الموارد المالية التي خصصتها البنوك 1748.3 مليار دج نهاية سبتمر 2001 منها 374.9 مليار دج منحها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) بنسبة 21.4% من إجمالي الموارد المجمعة.

2 -2 - البرنامج التكميلي (2005- 2009): واستكمالا للبرنامج السابق تم وضع برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي يمتد على مدار الفترة 2005- 2006 وهو

---

(1) بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، " إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة في إطار الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "يومي 17و 18 أبريل 2006 بجامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، ص 327.

امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويعتبر إطارا من الفرص بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، إذ يشجع الأنشطة الكفيلة بتحريك الآلة الاقتصادية، واجتهدت سياسة الحكومة في الترويج لفرص الاستثمار في شتى المجالات لأجل تطوير البنية التحتية بهدف بناء اقتصاد مبني على المنافسة.

غير أن ذلك لا يعني أن الحكومة تستجيب لمختلف مطالب منظمات القطاع الخاص، بل في بعض الأحيان تعرقل أعمالها وتسعى لعدم حل مشاكلها، في المقابل تسعى لتحفيز الاستيراد، كالعراقيل التي يواجهها المنتجون الخواص الوطنيون من طرف الحكومة فمثلا ما يتعلق بمنتجي الدواء يعانون من عدم دعم الدولة لهم وعدم تدخلها لحماية الإنتاج الوطني للأدوية، مما جعل نسبة تغطية السوق الوطنية بالإنتاج المحلي لا تتجاوز 30% و 10% فقط للأدوية الأساسية، مقابل ارتفاع فاتورة استيراد الأدوية بأكثر من 100% بين 2001 و 2006. فمثلا ارتفعت الفاتورة في هذه الفترة من 500 مليون دولار إلى مليار دولار. كذلك قررت الدولة رفع الحضر على استيراد الأدوية المنتجة محليا، كما قررت وزارة الصحة رفع كل أنواع الحماية عن الصناعة الصيدلانية في الجزائر، وألغت الشروط السابقة التي كانت تلزم مستوردي الدواء للاستثمار بعد سنتين من النشاط.

كذلك نجد أن أهم مطالب أرباب العمل الخواص في جولات الحوار الوطني لتحسين محيط الأعمال، وتشجيع الإنتاج الوطني وحل مشاكل العقار الصناعي كلها لم تتجسد.فمثلا إصلاح النظام المصرفي في مختلف الجولات الثلاثية بينها وبين الحكومة والنقابة المركزية، منذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم

يأخذ بالاعتبار لأن الحكومة الجزائرية قررت الانسحاب والتوقف عن حماية الإنتاج الوطني، مبررة ذلك بشروط منظمة التجارة العالمية.

وبالتالي نجد أن الكثير من مؤسسات القطاع الخاص لا تزال تعاني من تهميش السلطات العمومية لهم في مجال صنع السياسة العامة، حيث تم اتخاذ عدة قرارات دون استشارتهم كما أن مطالبهم المتكررة منذ سنوات في جولات الحوار الاجتماعي والاقتصادي لم تتجسد على أرض الواقع.

سادسا: أهم وسائل الضغط لمؤسسات القطاع الخاص.

تسعى منظمات القطاع الخاص دائما إلى التأثير في صنع السياسة العامة من أجل استجابة الحكومة لمطالبها، ومن أهم هذه الوسائل التي تستخدمها هذه المنظمات مثلا تكوين جمعيات مع المستثمرين، وأرباب العمل الخواص لفرض اقتراحاتهم في مجال السياسة الاقتصادية، وإيصال مطالبهم للحكومة والإلحاح عليها للاستجابة لها بسرعة.

كما تقابل هذه المنظمات المسؤولين من الوزراء ومكاتبتهم في المشاكل التي تواجههم، كدعوة منظمات أرباب العمل (الباترونا) الوزير الأول أحمد أويحي آنذاك إلى لقاء عاجل واستثنائي محذرة من مخاطر التطبيق المتسرع للقرارات التي نص عليها قانون المالية التكميلي 2009[1].كما يتم الضغط عن طريق الندوات التي تعرض وتناقش موضوعات محددة تواجه منظمات القطاع الخاص في وجود الوزراء المعنيين داخل الحكومة [2]، أو حتى عن طريق الملتقيات، كالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي الذي انعقد في الجزائر والذي نظم من قبل اتحاد

---

1 - حفيظ صواليلي، " حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي: الدعوة للقاء عاجل بين الباترون والوزير الأول أحمد أويحي " مرجع سابق، ص 3.

(2) سلوى شعراوي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص 135.

رجال الأعمال العرب ومنتدى رؤساء المؤسسات برعاية رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " حيث ناقش في هذا الشأن:

- تدعيم الإنعاش الاقتصادي وما يتضمنه ذلك من مبادرات تجاه الاستثمار الخاص والتركيز على تحديثه.
- المطالبة بتوسيع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بين الدول العربية وتدعيم الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- التأكيد على أهمية القيام بمشروعات عربية مشتركة في مجال الطاقة والغاز...الخ.

وقد أكد ذلك رئيس الجمهورية في هذا الملتقى على أهمية تعزيز منظومة العمل الاقتصادي العربي المشترك. [1]

كما تلجأ هذه المنظمات إلى التهديدات والإضرابات في حالة عدم الاستجابة لمطالبها، كتهديد التنسيقية الوطنية للناقلين الخواص، بشل حركة النقل على مستوى الوطن من خلال الدخول في إضراب وطني مفتوح في حال عدم تجميد قرار منح 500 خط نقل بالعاصمة لصالح " مؤسسة طحكوت " الذي تم دون استشارة الأطراف الفاعلة، لأن هذا القرار سيؤدي إلى إحالة الناقلين الخواص إلى بطالة 4000 عائلة، ودعت إلى التصدي لذلك بكل الوسائل التي يخول لها القانون وضرورة جمعهم من قبل وزارة النقل على طاولة المفاوضات لتنظيم القطاع وتفادي المنافسة غير الشريفة[2].

---

(1) البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي المنعقد في الجزائر في 18- 21 نوفمبر 2006 " تم تصفح الموقع يوم: 06/07/2009 /.-wwww.fab-jo.org/doc.og.doc

(2) الناقلون الخواص: قالوا إن قطاع النقل تحول إلى احتكار الرشوة "، المجلة الاقتصادية، 27 أوت 2009، تم تصفح الموقع يوم: 27 أوت 2009 www.alabhaath.com

مظاهر مساهمة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة في الجزائر

يؤثر القطاع الخاص على صنع السياسة العامة في الجزائر من خلال مساهمته فيها، كمساهمته بوضع سياسات التخصيص والاستثمار سواء كان وطني أو أجنبي من خلال مشرعات مشتركة أو عقد إدارة لطرف أجنبي، كما يساهم في السياسة التشغيلية لأجل القضاء على أهم مشاكل تعاني منه الحكومة الجزائرية وهو البطالة، كما قد يؤثر على الحكومة لإحداث تغييرات على صنع السياسة العامة المستقبلية، وسيتم توضيح بعض مظاهر هذه المساهمة ما يلي:

أولا: مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص.

في ظل العولمة المتزايدة التي تفرض تقليص السياسة الحمائية، وتهيئة الظروف لقيام قطاع خاص نشط وفعال، قطع القطاع الخاص في الجزائر شوطا كبيرا في تكوينه ويعد التخصيص*[1] من أهم القضايا الراهنة التي يتم تناولها على قائمة التحولات التي تمر بها الجزائر، كما يعد من أحد الركائز التي يعول عليها الاقتصاد الوطني في السنوات القادمة، لما يحققه من تعزيز لمؤشرات الكفاءة سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي.

1. أهم أهداف التخصيص في الاقتصاد الجزائري.

- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة التنافسية.
- دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة في الاقتصاد وزيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي.
- تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليا.

(1)* يعتبر التخصيص من أهم الوسائل التي تستخدم للاستفادة من نظام السوق من أجل تعزيز الكفاءة والتوزيع الأمثل للموارد.

- زيادة فرص العمل والتشجيع الأمثل للقوى العاملة.
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.

2. تقييم دور القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص.

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤول عن الإشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية، ويحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي النشاط الذي يستهدفه التخصيص، إضافة إلى ما تبادر باقتراحه استراتيجية التخصيص يمكننا القول أن هذه الاستراتيجية قد خلت من الإشارة إلى مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص.

وفي الوقت الذي أكدت فيه استراتيجية التخصيص في الجزائر على الهدف الاستراتيجي الثاني، الذي ينص على دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني، وزيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي، بما يحقق نموا في الاقتصاد الوطني، إلاّ أن هذا الهدف خلا من الإشارة إلى إمكانية مشاركة القطاع الخاص في مجال وضع سياسات وبرامج التخصيص، ويزداد التساؤل حول مدى شمولية وفاعلية وواقعية هذه الأهداف والسياسات في غياب الطرف الآخر والأهم في عملية التخصيص عند وضع السياسات والبرامج، وهنا يمكن التساؤل كيف تم إغفال الاستعانة بهذا الشريك فيما يتعلق بوضع أطر وسياسات استراتيجية التخصيص؟

إن مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص لا تقل أهمية عن زيادة مساهمته وامتلاكه ومشاركته في إدارة وتوجيه المشاريع والخدمات التي تقوم الحكومة بتحويلها إليه لإدارتها.

3. دور القطاع الخاص في وضع آليات التخصيص وتنفيذها.

تتركز أهم المبررات الأساسية لتبني خيار التخصيص في ثلاث مجموعات تمثل أهداف استراتيجية يتطلب الأمر ربطها بمسار عملية التخصيص في جميع تفرعاتها وإجراءاتها وهي: الاعتبارات الهيكلية المحلية ودوافع الكفاءة الإنتاجية وقدرات القطاع الخاص الجزائري.

و بالنسبة للاعتبارات المتعلقة بمجموعة الهيكلة المحلية، فيجب العمل على مواجهة المشاكل المتعلقة بالأوضاع المالية التي تعاني من عجز متكرر ومديونية تراكمية، وما تعانيه الاستثمارات العامة من تناقص وتأجيل للمشاريع الملحة، وتقليص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، أما بالنسبة للاعتبارات الإنتاجية، ففي ظل هيمنة القطاع العام على الاقتصاد فإن الإنتاجية ضعيفة ولاتصل حتى إلى ما تم استهدافه، ولهذا فان تحرير الأنشطة الاقتصادية وإعطاء القطاع الخاص مزيدا من الفرص وفق نظام السوق، يؤدي إلى تطوير قدرات الاقتصاد الوطني وتحريره، من بيروقراطية القطاع العام، وتتعلق المجموعة الثالثة بتنامي قدرات وإمكانية القطاع الخاص [1] وإن إضطلاع القطاع الخاص بالمزيد من الأدوار والتمثيل الحقيقي والفعال له، خاصة ما يتعلق بوضع سياسات وبرامج التخصيص، سيدفع بالاقتصاد الوطني لتحقيق الكثير من الفوائد العملية والنتائج الجيدة فيا يتعلق بإنجاح عملية التخصيص وذلك

---

(1) " السياسات الاقتصادية وأثرها على القطاع الخاص " مؤتمر منتدى القطاع الخاص نحو تنمية اقتصادية مستدامة، السعودية 6- 8 أكتوبر 2003، تم تصفح الموقع في 04 - 08- 2008، ص 16

http://publication.ksu.edu.sa/conference/riadh%20Economic%20forum/Article.pdf

بدخول القطاع الخاص كشريك استراتيجي مع الحكومة في مختلف مجالات التخصيص وفق الصيغ والآليات الممكنة في هذا السياق.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل.

يساهم القطاع الخاص في سياسة التشغيل بنسبة كبيرة جدا إذا ما قورن بالقطاع العام (حول مساهمة القطاع الخاص في التشغيل يمكن تفحص الجزء الأول من البحث - الفصل الثاني-). إن الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل يرجع أو ناتج عن البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل " أي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) والبرنامج التكميلي (2005- 2009) وقد عرف هذا المجال انتعاشا اقتصاديا من خلال:

- التدابير التشجيعية والتحفيزية من قبل السلطات العمومية بهدف تشجيع الاستثمارات في الجزائر لخلق مناصب عمل.
- توجه الجماعات المحلية إلى بعض نشاطات القطاع الخاص وعلى الخصوص المؤسسات الصغيرة من أجل ترقية التشغيل.
- تشجيع منح القروض البنكية لفائدة الاستثمارات المنتجة ذات القدرة العالية للتشغيل بفوائد منخفضة [1] وقد استحدثت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 5.1 مليون منصب شغل منذ عام 2004، وقد أخذ القطاع الخاص أكبر

(1) أحمد سليمان، " السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر (محاضرة القيت بالملتقى العلمي حول " السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع " جامعة سعيدة، الجزائر، 26- 27 أبريل 2009، ص 6.

نسبة من التشغيل.و في نفس الإطار فإن القطاع الخاص قادر على امتصاص نسبة كبيرة من اليد العاملة خاصة المؤهلة ويرجع السبب إلى[1]:

- تسريح العمال من المؤسسات العمومية نتيجة لخوصصة تلك المؤسسات.
- التفاوت في معدلات الرواتب بين القطاع الخاص والقطاع العام (خاصة الفروع الأجنبية لسونطراك).
- وجود حوافز مادية وامتيازات إضافية للعاملين بهذا القطاع قد لا تتوفر في القطاع العام.
- لدى القطاع الخاص مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات، وإتاحة الفرصة أمام العاملين أصحاب القدرات والكفاءات المهنية والفنية للتقدم واستثمار ما لديهم من طاقات.

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في تغيير صنع السياسة العامة المستقبلية.

نتيجة للأزمة المالية العالمية التي مست جميع دول العالم، وفي الوقت الذي تعرف فيه السوق البترولية والغازية تقلصا في الدولة وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر التي عادت بالفائدة على متعامليها، ورفضها لإشراك الجزائريين معها حتى بعد قرارات الحكومة الجزائرية التي تقضي بإشراك الجزائريين في كل مشروع استثمار أجنبي ب 54% وكذا 30% من الأسهم في كل الشركات الأجنبية المتخصصة في الاستيراد، هذه القرارات التي عقدت الأمور مع الاتحاد الأوروبي مطالبين بإلغاء القرارات، على الرغم من اهتمام الدولة بالقطاع الخاص الأجنبي على حساب الوطني، أثر ذلك على صنع السياسة العامة والدليل

(1) صالح عبد الرحمن الراجح، " الهجرة الأحادية للكفاءات المؤهلة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، مجلة رسالة معهد الإدارة المملكة العربية السعودية، عدد 57، سنة 2004، ص 29.

على ذلك اعتراف رئيس الجمهورية " بأن ترسانة الإجراءات والقوانين التي صدرت في إطار سياسة الاستثمار صرفت عليها أموال طائلة، من أجل تحفيز المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في الجزائر كانت فاشلة وخاطئة منذ 1999[1].

و يتمثل تأثير القطاع الخاص على صنع السياسة العامة المستقبلية للدولة من خلال إعادة هذه الأخيرة لتوجهاتها وحساباتها وتجسد ذلك في إعلان رئيس الجمهورية يوم 27 أوت 2009 للخطة الخماسية والتي خصص لها غلاف مالي قدره 150 مليار دولار، وتركز هذه الخطة على تدعيم القطاع الخاص الذي يعد أساس اقتصاد السوق من خلال عدة توجهات جديدة أبرزها:

- عدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمحرك لعجلة القطاع الخاص أو في خلق الثروة.
- التعويل على القطاع الخاص الوطني والنسيج الصناعي القادر على الإنتاج.
- الاعتماد على الخصخصة لكن بعقود شراكة ذات نوعية لأجل استعادة السوق المحلية، وتقليص تكلفة الواردات ثم العمل على إستقطاب أسواق أجنبية جديدة [2]
- كذلك إصدار قرارات قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الذي رفضته مختلف منظمات القطاع الخاص باعتباره سيؤدي إلى خنق المؤسسات على المدى القصير، إلاّ أن حديث وزير المالية لوكالة الأنباء الجزائرية ينفي ذلك

---

(1) أحمد يس، بوتفليقة يستر حكومة وزراؤها عاجزون وعديمو الكفاءة، جريدة الخبر اليومية، العدد 574430، أوت 2009، ص3.

(2) جلال بوعاتي، "بتوفليقة يعلن عن برنامج تنموي بقيمة 150 مليار دولار، يقوم على الاستثمار المحلي دون الأجنبي وبعث الصناعة ودعم القطاع الخاص، الخبر اليومي، العدد 5743، 29 أوت 2009، ص3.

موضحا أن هذا القانون يسعى لتلبية مطالب هذه المنظمات وحل العديد من مشاكلها من خلال [1].

- دعم التشغيل في مؤسسات أرباب العمل الخواص، وتدخل حصة أرباب العمل في إطار أحكام هذا القانون بنسبة تتراوح ما بين 40 و 70% حسب المنطقة التي يتم فيها خلق مناصب الشغل على الدخل.
- أما في إطار الترتيبات المدرجة ضمن قانون الاستثمارات سيتم تمديد الإعفاء من الضرائب لمدة سنتين.
- دعم تمويل المؤسسات بأعمال خاصة تم إنشاؤها من قبل مقاولين شباب من خلال وضع صناديق استثمار تمولها الدولة في كل ولايات الوطن، وتم تسييرها من قبل البنوك العمومية، كما تقدر نسبة الإعفاء الضريبي لفائدة الشباب من 60 و 90%.
- سيتم رفع مستوى تغطية الأخطار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل صندوق قروض الاستثمار من 50 إلى 250 مليون دينار، قصد تحاشي أكبر قدر من الأخطار.

كما قررت الحكومة التنازل عن العقار السياحي لصالح المستثمرين الجزائرين الراغبين في إنجاز مشاريع سياحية بالجنوب، من خلال تخفيض سعره بنسبة 80%، فيما تراجع الرسم على القيمة المضافة للخدمات السياحية والفندقية من 17%إلى 7%.

(1) "حديث كريم جودي لوكالة الانباء الجزائرية حول قانون المالية التكميلي"، صوت الأحرار، تم تصفح الموقع يوم 10 اوت 2009, www.swt.alahrar.net online.modules.phpnrx

يتضح من خلال ما سبق أن القطاع الخاص حقق تقدما ملموسا في مشاركته في صنع السياسة العامة في الجزائر خاصة بعد اتجاه الدولة لاقتصاد السوق، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات والقوانين التي تم اتخاذها من طرف الحكومة لصالح هذا القطاع، ومدى استجابتها لمطالبه، كما يبرز تأثيره من خلال عقد الاجتماعات (اجتماع الثلاثية) ونوعية هذه الاجتماعات المتمثلة في رئيس الجمهورية مع المتعاملين الاقتصاديين خاصة الأجانب.

لكن على الرغم من هذا التقدم في المشاركة في صنع السياسة العامة إلى جانب الحكومة، إلاّ أن هذا التقدم يظل محدودا وتزداد هذه المحدودية وضوحا مقارنة بدور القطاع الخاص في هذه العملية بدور المؤسسات الحكومية الرسمية، من خلال عدم التدخل مباشرة في صنع السياسة العامة وإنما التأثير على صنعها، وبالتالي فهو لا يتحكم في استقرارها، وخير مثال على ذلك تغيير سياسة الدولة المتبعة فيما يخص هذا القطاع دون إعلام أو استشارة أحد من منظمات القطاع الخاص.

كما أن هذا القطاع لا يتدخل في الأمور السياسية التي لا تهمه كالترشح للانتخابات أو محاولة تغيير الحكومة خاصة وأن منظماته لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة وإنما تسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها فقط.

تحديات التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر

أولا: تحديات على مستوى القطاع الخاص.

على الرغم من محاولة القطاع الخاص المشاركة في صنع السياسة العامة مع الدولة، وفرض رأيه واقتراحاته، وعرض مطالبه وأهدافه، إلاّ أنه لا يزال يعاني

من العديدمن التحديات أو العوائق التي تؤثر على دوره في صنع السياسة العامة مثل:

1. بطء الإجراءات الإدارية الحكومية التي يواجهها المتعاملون مع الحكومة وبشكل خاص المستثمرون بدرجة أو بأخرى في معاملة حكومية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم رضى بعض رجال الأعمال وبعض المستثمرين الجزائريين عن أداء الجهات الحكومية.
2. عدم الوضوح في الأنظمة أو القوانين التي تحكم نشاطاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى طول الإجراءات وبطئها، كما يتسبب في إعاقة تدفق السلع إلى المؤسسات، مما ينعكس سلبا على المنافسة [1] بالإضافة إلى التحكم بالأسعار وتحديدها.
3. يعد مشكل التمويل من أبرز العقبات التي تعترض مؤسسات القطاع الخاص وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن البنوك أصبحت تبتعد عن زبائنها، في كثير من الأحيان، بسبب هشاشة هذه المؤسسات مما جعل هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات ذات نسب النمو العالي والتي أصبحت مجبرة على التخفيض من استثماراتها، وبالتالي مستويات التشغيل بها، لذا تعتبر البنوك أهم مصدر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات، في حين نجد في بعض البلدان كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات سلوك تنشيطي أو مهني وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى

(1) مانع بن سعد سيف القحطاني، دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل التحول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2008، ص 227.

نجاح وازدهار كل من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والبنوك[1].

أما في الجزائر فيشكل كل من البنك والمؤسسة خاصة الصغيرة والمتوسطة عالمين مختلفين وبعيدين لا تربطهما إلاّ العلاقات الرسمية مما يجردها من دور الشريك الفعال وبالتالي لا يسود التفاهم وتصبح علاقة تنازع لا مفر منها خاصة في ظل قلة أو انعدام البنوك المتخصصة نتيجة لغلقها بعد فضيحة بنك الخليفة، وذلك أثر سلبا على الاستثمار، ويعود سبب هذه القطيعة حسب المؤسسات إلى عدة أسباب أبرزها[2]:

- المركزية في منح القروض.
- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة في الإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- محدودية صلاحيات الوكالة البنكية في عملية منح القروض.

4. إنفراد الدولة بعملية التشريع في المجال الاقتصادي قانون المالية مثلا، وإقصاء القطاع الخاص الذي يعد فاعلا أساسيا ورئيسي في الاقتصاد، وهذا ما أحدث تأخرا في التنمية والتطور في الجزائر وعزوف الخواص عن الاستثمار خارج قطاع المحروقات أو الخدمات، فمثلا في مجال الصناعة، نجد أن مشكل العقار الصناعي يعد أهم مشكل تعاني منه المؤسسات القطاع الخاص، نتيجة صعوبة الحصول عليه سواء من حيث توفر الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية،

---

(1) بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول " مرجع سابق، ص 324، 325.
(2) المرجع السابق، ص 325.

إضافة إلى غياب سوق عقاري حر وشفاف، وبهذا فالقيود البيروقراطية وطول مدة منح الأراضي جعل الكثير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم.

5. ثقل العبء الضريبي والجمركي: إن الأعباء الضريبية أو شبه الضريبية التي تتحملها المؤسسات عادة لا تساعد القطاع بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي رغم الجهود المبذولة من طرفه للتخفيف من هذه الأعباء فعليا وليس شكليا، كإلغاء الدفع الجزافي، وتخفيف نسب الرسم على النشاط المهني، وكذا الضريبة على أرباح الشركات أمّا النظام الجمركي يعد أحد العوائق التي تخلق مشاكل عديدة للمؤسسات الخاصة نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع، لأن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية وتعدد قنوات الرشوة.

6. غياب الفضاءات الوسيطة: والتي تعتبر همزة وصل من أجل الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية كالبورصة التي تشكل أحد الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تمثل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هامّا، حيث أن وجودها من شأنه إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين الطاقة الإنتاجية، غير أنه في الجزائر يلاحظ غياب هذا الدور ويرجع السبب في ذلك إلى عدم فعالية هذه

البورصة، بسبب مشاكل الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بصيرورتها بصفة خاصة[1].

7. تحكم الدولة في أكبر المؤسسات وعلى رأسها سوناطراك، والخطوط الجوية... الخ إلى جانب سيطرتها على عمليات الاستيراد والتصدير، وتحكمها في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية، مع تحكمها في الأسعار ودعم السلع... إلخ
8. ضعف جودة البيانات والمعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات، حيث يعتبر نقص البيانات أو عدم صحتها أو عدم دقتها أو اكتمالها عائقا أمام الأعمال بأنواعها بشكل عام والاستثمارات بشكل خاص[2] ويرجع غياب هذه المعلومات في الجزائر وعدم وضوحها نظرا ل:

- غياب معلومات حول الأسواق وذلك على المستوى الوطني، الجهوي أو المحلي؛
- غياب معلومات حول العمليات التجارية للمتعاملين الاقتصاديين؛
- غياب المتابعة عن طريق الترتيبات الميدانية المختلفة؛
- الاستعمال الضئيل لوسيلة الانترنيت في عالم الأعمال الاقتصادية.

9. التمييز في الحوافز بين المؤسسات الخاصة على أساس حجم المؤسسة حيث لا تتمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالحوافز والامتيازات الممنوحة للمؤسسات الكبيرة، هذا بالاضافة إلى عدم وجود استراتيجية ونظام خاص

---

(1) بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف " إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات ومتطلبات المأمول، مرجع سابق، ص 327.

(2) مانع بن سعد بن سيف القحطاني، دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل التحول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية "، مرجع سابق، ص 227.

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يترتب عليه ضعف الدورة المالية وارتفاع التكاليف التشغيلية التي تستنزف الموارد المالية لملاكها[1].

ثانيا: تحديات على مستوى الدولة.

توجد تحديات أخرى تكون على مستوى الدولة تؤثر على مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة من خلال احتكار النخبة الحاكمة لصناعة القرارات والمركزية الشديدة في صنع السياسات العامة، كما تؤثر على فعالية صنع السياسة العامة، وقد أدّى ذلك إلى غياب السياسات المثلى التي تقضي نهائيا على المشاكل المطروحة.

1- احتكار النخبة الحاكمة لصنع السياسة العامة.

إن الواقع المعاش في الجزائر يوضح لنا أن السياسات العامة ماهي إلاّ ترجمة حرفية لتفضيلات النخبة الحاكمة (الأقلية) والنخب الأخرى المقربة منها، حيث تركت في أعلى الهرم للدولة وتغلغلت في جل مؤسساتها خاصة داخل الجهاز الإداري، الذي أصبح يرسم السياسة العامة وينفذها وبقيت هي الموزع لمنافع السياسات على باقي النخب والفئات داخل المجتمع وبهذا لم تتغير طريقتها في إدارة شؤون الدولة، وظلت محافظة على نفس النمط والطريقة، بحيث تهدف إلى فكرة التعديل لا التغيير.

- 2 إن صنع السياسة العامة من خلال مدخل النخبة يتميز بجملة من الخصائص وسيتم إسقاطها مباشرة على حالة الجزائر: [2]

---

(1) مانع بن سعد بن سيف القحطاني، مرجع سابق، ص 227.

(2) أحمد مصطفى الحسن، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي- مطابع البيان التجارية، 1994، ص، 112، ص113.

- النخبة مدعومة من طرف الطبقة الراقية المرموقة، وليست الأغلبية البسيطة من الشعب، وهذا ما يتسجد في الجزائر من خلال اعتمادها، في قوتها على الطبقة الغنية والعسكرية.
- النخبة تعمل على التعبئة والتجنيد لتحاشي الاضطرابات الممكنة، وهذا ما ينطبق فعلا على الجزائر من خلال تعبئتها واحتوائها للأحزاب السياسية والجمعيات... الخ
- النخبة تؤسس الجمود والروتين في التعامل مع قضايا السياسة العامة للدولة منتهجة نفس الأسلوب كما أن الاستفادة من عوائد السياسة العامة ليست مبنية على صراع الفئات أو الجماعات بل نفوذ وقوة كل نخبة ومدى قربها من النخبة الحاكمة وليست المطالب الأساسية للمجتمع، وفي الجزائر تسعى النخبة الحاكمة دوما لخلق نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال اعتمادها التعديل بدل التغيير من خلال المخططات التنموية الرباعية والخماسية.
- المركزية: تعاني الجزائر من المركزية في مجال صنع السياسة العامة إذا تعلق الأمر بالإدارة، حيث يخضع موظفو الدولة في جميع الإدارات التي تقوم بتنفيذ السياسات المختلفة إلى السلطة المركزية في العاصمة، دون أي اختصاصات مستقلة أو تفويض للوحدات الإدارية المحلية، وبالرغم من أن المركزية تعبر وتجسد الوحدة الوطنية وتعمل على توفير النفقات العمومية إلاّ أنها ذات جوانب سلبية في مجال صنع السياسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بعملية تحديد المشاكل داخل أقاليم الدولة، مما يحرم الإدارة العليا من استيعاب

تلك المشاكل، الشيء الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد بدائل أو خيارات لها، نتيجة غياب المعلومات الكافية والدقيقة.

إن الصعوبات التي تخلقها عملية تحديد المشاكل تجعل من باقي العمليات أمرا صعبا ومستعصيا، مما يعقد من عملية إعداد جدول السياسات العامة، وعملية صياغة البدائل أو إقرار السياسات وحتى تنفيذها، مما يزيد من إحتمالات فشل السياسات المنتهجة.

إن الاعتماد على المركزية في الجزائر خلق بيروقراطية، مما جعل الإدارة العليا لا تتحكم فقط في تنفيذ السياسات بل في إعدادها وحتى تقويمها، لذا فان الحكومة الجزائرية اليوم بدأت تسير في طريق إصلاح الإدارة بالرغم من كل العقبات، كتبني سياسة الخصخصة وضرورة تطبيق نوع من التعاقد بين القطاع العام والخاص، قصد زيادة جانب الاستثمارات الخارجية والوطنية ومحاولة تبني اللامركزية بشتى أنواعها..

3- تدخل السياسيين وغياب المختصين في صنع السياسة العامة:

تتمحور هذه النقطة أساسا حول غياب السياسات الاستراتيجية المدروسة بدقة من طرف المختصين في كل مجال من المجالات السياسة العامة، وإنفراد رجال السياسة بها معتمدين على سياسات خاضعة للترقيع [1] والمزاجية، خاصة وأن جميع حكومات العالم والدول الكبرى تقوم برسم سياساتها داخل مراكز ومعاهد البحث المتخصصة في السياسات العامة، بحسب الاختصاص وهذا ما يساعد الخبراء والباحثين الأكاديميين، أما في الجزائر فترسم السياسة العامة

(1) عمار بوحوش، "نظرا للخلل في السياسات العامة: هل يمكن الفصل بين السياسيين والمختصين "، الشروق اليومي،، 24 سبتمبر 2005، ص 5.

وتنفذ وتقوم من طرفهم (رجال السياسة)، بالرغم من أن تلك السياسات بحاجة إلى دراسة وتصميم دقيق من طرف المختصين والخبراء داخل مخابر ومراكز البحث، لتكون دقيقة وعلمية وواقعية تتناسب مع الإمكانات والموارد المتاحة، ولا تعدوا أن تكون شعارات أو أهداف للأماني أقرب من تحقيق الأهداف.

إن النظام السياسي التسلطي – المستفيد من الثروة الريعية – ولضمان بقائه على هرم السلطة حاول منع القطاع الخاص من البروز والاستقلالية عن الدولة خوفا من أن يشكل قوة تعي بوجودها ومصالحها، وتنافس على السلطة وأن يكون للقطاع الخاص دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية وفي المطالبة بالتمثيل أو التأثير في القرار السياسي:

- فقبل مرحلة الانفتاح، سعت السلطة الحاكمة بكل طاقاتها لكبح القطاع الخاص الذي يتنافى مع الخيار الايديولوجي والاقتصادي للجزائر الحديثة الاستقلال.
- بعدها أدخلت الليبرالية الاقتصادية لضمان استمرار النظام من خلال تسريع التنمية، مما يترتب عنه تقلص في أجهزة الدولة وتبقى النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها الاقتصادية من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية أي تبقى على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج، وتنتقل بالمقابل الملكية للقطاع الخاص، وهذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد اقتصاد السوق، وهذا لا يسمح بنمو القطاع الخاص ويجعله لا يعلب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية.

إن سياسة الدولة تتلخص إذن في جعل كل الطبقات الاجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة وريعها يعتبر بائدا ويحارب باسم المنفعة العليا للوطن.

الفصل الثاني
النظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص

يتعرض هذا الفصل إلى الريع كعلاقة اجتماعية سائدة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية بدلا من رأس المال والنظيم الريعي للاقتصاد الوطني الجزائري وأثره على القطاع الخاص ويكون ذلك عبر أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: وكمدخل، نتعرض لبعض المفاهيم الريع، الاقتصاد الريعي وإشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

المبحث الثاني: تتعرض فيه لأهمية الريع البترولي في الجزائر من خلال التعرض للدور الهام لقطاع النفظ في صناعة أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

المبحث الثالث: نتعرض للريع والدولة الجزائرية من خلال تحديد بعض سمات الدولة الجزائرية الريعية وعملية إعادة توليد السلطة في الاقتصاد الريعي الجزائري.

وأخيرا المبحث الرابع: أثر التنظيم الريعي للاقتصاد الجزائري على القطاع الخاص من خلال الوقوف عند السلوكيات الريعية للاقتصاد الجزائري، الريع كعلاقة اجتماعية سائدة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل الغير منتجة في الجزائر وأخيرا النظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص.

المبحث الأول : مفاهيم أولية عن الريع

مفهوم الريع والاقتصاد الريعي

أولا: الريع.

يعني بالمعنى المعجمي – القاموسي – " النماء والزيادة والخصوبة " أما المعنى الاقتصادي التقليدي فيعني "دخل مالك الأرض " أو "أجرة استخدام الأرض من قبل غير مالكها. "وقد وصف مؤسس علم الاقتصاد آدم سميت في القرن الثامن عشر,الريع بأنه "دخل يحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع " أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة وعلى النقيض مثلا من الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه أو من الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيله أومن الريع الذي يحصل عليه ربّ العمل مقابل تحمل مخاطر المشروع أو رأس المال.

وقد ساد ذلك المفهوم للريع طيله سيادة المدرسة الاقتصادية التقليدية، أي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إلى أن جاء الاقتصادي الإنجليزي الشهير ألفريد مارشال الذي برهن أن الريع أوسع بكثير من دخل مالك الأرض إذ تتضمن معظم الدخول عنصرا ريعيا أو جزءا ريعيا. وقد أسمى مارشال الريع الاقتصادي "ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج أي على قيمة التضحية والجهد – بمعنى آخر الريع هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع وبين

الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعدا لقبوله[1]. ويستنتج من ذلك ثلاثة نتائج رئيسية:

الأولى: أن الدخل نادرا ما يكون صافيا أو خالصا من الجهد، بل يمتزج أو يختلط، في أغلب الأحيان بالجهد، أي بدخل آخر هو الريع المقصود، إذ ليس هنالك من دخل غير ناجم عن تضحية بالمطلق بل هناك جزء أو مقدار مهما كان بسيطا من التضحية أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذلك.

الثانية: إن دخل يشكل فارق كبير بين التكلفة –الجهد والتضحية – هو سعر البيع تتضمن بالضرورة، جزءا من الريع.

الثالثة: إن الريع بوصفة لا يقابل الجهد والتضحية – فهو يثير الشبهة في كونه لا أخلاقيا.إذا المبدأ الأخلاقي للدخل يتمثل في ضرورة أن ينجم عن العمل والتضحية.

غني عن القول بهذا الخصوص، أن علم الاقتصاد الاشتراكي حارب الريع المطلق الناجم عن الملكية الخاصة على الأراضي الزراعية، بينما إعترف بالريع التفاضلي الناجم عن الفرقات في خصوبة الأراضي الزراعية.و بذلك فقد إتفق علماء الاقتصاد الرأسمالي التقليدي والاشتراكي على رفض ظاهرة الريع باعتبارها، تعبر عن قوة اجتماعية قديمة مناهضة لأسلوبي الإنتاج الرأسمالي والاشتراكي وهي: المالكون العقاريون أي الإقطاعيون إذن، الريع، في معناه الواسع والنهائي يعبر عن رؤى ومصالح قوى اجتماعية قد تكون مناهضة لنمط الإنتاج الوليد أو السائد.[2]

ثانيا: الاقتصاد الريعي.

---

[1] - غسان محمود ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، محاضرات في العلوم الاقتصادية جامعة دمشق، ص 3.

[2] - مرجع سابق، ابراهيم، ص 3.

يتمثل الاقتصاد الريعي في حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحا كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال فردا أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلية"[1]

أنواع الاقتصاد الريعي:

1- الأنواع الخارجية:

1- 1 ريع النفط والغاز: يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلا ريعيا بامتياز – إذا هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعها.وذلك الفارق لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما.

1- 2 ريع المعادن: يعتبر الدخل الناجم عن الريع المعادن دخلا ريعيا، وإن كان حجمه أقل، نسبيا من حجم الريع النفطي أو الغازي ويتمثل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن في أن الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلهما بالنسبة للمعادن ويتشكل الريع المعدني نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكل كبير.

1- 3 ريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجة: يعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البري أو البحري، دخلا ريعيا بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها.

---

[1] - المرجع السابق، ص3.

1- 4ريع السياحة: يعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخل مرتفع، دخلا ريعيا.هنا يعتبر حق السيادة للدولة مفهوما أساسيا لفهم كيفية تشكل الريع.كما أن شبكة المرافق السياحية تدر ريعا اقتصاديا يفوق قيمة الاستثمارات والجهد المبذول فيها.(تشكل الإيرادات السياحية جزءا متزايدا من الناتج القومي لكثير من الدول).

1- 4 ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج: تشكل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية والدول المستقبلة لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك الدخل.

1- 5 ريع المساعدات الخارجية: يتلقى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دول أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية حيث تشكل جزءا مهما من موازنات الدول المستفيدة.ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعا من الريع الاقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة.وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معينة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول.

2- الأنواع الداخلية:

2- 1 ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة: يشكل التدخل الاقتصادي للدولة عنصرا أساسيا وحاسما في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية سواء أكان بشكل مباشر عبر ملكية الحكومة أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسية الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي.و ينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام.و السيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصة عبر التأجير أو الاستثمار

أو المشاركة وغيرها.و ينجم الريع في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود أو تكاليف استثمارية باهضة.

2- 2 المضاربة المالية: يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة أكثر ما يمكن، في ظاهرة المضاربات خاصة المضاربات المالية ويكمن السبب الأساسي في ذلك في أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الريع السريع دون مجهود يعتبر المحرك الأساسي للمضاربة.

2- 3 المضاربات العقارية: تاريخيا، أسست المضاربات العقارية وسبقت المضاربات المالية كمصدر للريع مزدوج ريع ناجم عن الإيجار المتصاعد وريع ناجم عن ارتفاع العقارات ومما قد يدمر الاستثمار الإنتاجي.

2- 3 ريع الخدمات: تصنف القطاعات الاقتصادية، تاريخيا، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول الزراعة والقطاع الثاني الصناعة، القطاع الثالث الخدمات والذي يتمثل دوره أو وظيفته في الأصل في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين.ولكن ونتيجة للتطور الاقتصادي أصبح قطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة، قطاعا مستقلا وقائما بذاته أي متجاوزا بذلك الخدمة المعهودة المباشرة للقطاعين الأولين وكلما كانت العلاقة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير مباشرة أي بدون وسيط كلما تقلص الريع وقد ينعدم، وكلما كانت العلاقة غير مباشرة أي بوجود وسيط، كلما تزايد الريع وتجلى في امتلاك الوسيط للفارق بين سعر الخدمة أو المنتج وسعر المستهلك الأخير.ذلك الفارق في السعر يمثل حصرا نوعا من الريع لأنه ربح تحقق دون مجهود متعلق بخلق قيمة مضافة جديدة، وإذا غاب الوسيط اختفى الريع إذن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي يولد ريع الخدمة.

إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يشار في العادة إلى الاقتصاد الريعي ليستوعب الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي، ويعدّ المصدر الخارجي للريع أمرا أساسيا في تحديد العلاقة بين الدولة والاقتصاد الريعيين. وكمقدمة لفهم جوهر الإشكالية ينبغي أن نفهم لماذا الريع الخارجي وليس الداخلي هو المحدد الأساسي في توصيف هذين المفهومين.

إن وجود الريع الداخلي لابدّ وأن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية بالضرورة تشارك العناصر الريعية في الاستيلاء على نسبة أو جزء من هذا الناتج المحلي، نتيجة لتمتع هذه العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية أو فعلية.

وهكذا فإن وجود العناصر الريعية يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية بل إن وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي.فالريع الداخلي ما هو إلاّ نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة.و لذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفا جزئيا للاقتصاد بمجموعة يشير إلى الفئات دون الأغلبية.

أما في حالة الريع الخارجي وخاصة إذا كان مهملا بالنسبة إلى الناتج القومي فإنه يشير إلى التحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة.و لهذا يستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية.و بهذا المعنى يتميز الاقتصاد الريعي بالسمات الآتية:

1- إن الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل في الاقتصاد ولكنه يحب أن يكون النوع الأكبر (السائد).

2- يجب أن يكون منشأ الريع خارجيا بالنسبة إلى الاقتصاد إذ أن الريع الداخلي ما هو إلا تحويل مدفوعات داخلية.

3- يجب أن تستخدم أقلية من السكان في توليد الريع في حين لا تشترك الأكثرية إلاّ في توزيعه أو استغلاله (إن اقتصادا ريعيا يولد في أكبر إحتمال دولة ريعية).

وضمن هذا الوصف تكون الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محددة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان.

وبنفس الاتجاه يعبر الاقتصاد الريعي بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا.بالإنفاق من الدولة الريعية. إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام.

وقد وصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول. تميزا له عن اقتصاد الإنتاج.فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من أجل السيطرة على الريع بهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل. ولا يعد مسلكا متجها وجهة إنتاجية.أما الدولة الريعية توصف بأنها نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي، بحيث يكون الاقتصاد هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي.

وخلاف ذلك، فالريع الخارجي أصبح مسلما به في وصف الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، إلاّ أن توليد الريع هو الفيصل في اعتماد أحد المفهومين. فالمحدد الرئيس يتوقف على الدور أو الأغلبية في توليد الريع الخارجي، أي أن الاقتصاد الريعي ناشىء عن مساهمة عدد كبير من السكان كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية (لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين فهنا نكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية).وضمن هذا المفهوم ربط مفهوم الاقتصاد الريعي باشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الريع وليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الريعي أن تكون دولة ريعية.

إن الاقتصاد الريعي يلتقى مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وأيلولته. في دول الريع النفطي يعمل في توليد النفط الخارجي عدد محدود من العاملين يؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل تتمثل بالنخبة الحاكمة.في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان، وعند ذلك نكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية ولكن الدولة الريعية تولد اقتصاديا ريعيا حتميا من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون اقتصادها ريعيا في حين هناك دولا اقتصادها ريعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الريعية.و لهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام، أي أنه نتيجة وليس سببا وأنه نظام فرعي من دولة ريعية وليس العكس.

المبحث الثاني: أهمية الريع البترولي في الجزائر

دور قطاع النفط في صناعة أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال

اعتمدت الجزائر اعتمادا شبه كلي على عوائد صادرات النفط لتمويل برامج المخططات التنموية المطبقة ضمن الخيار الاشتراكي، لتعود وتتراجع عن هذا الخيار بمجرد انهيار هذه العوائد وتتبنى برامج إصلاحية تحولت بموجبها إلى تبني نظام اقتصاد السوق.

أولا: دور قطاع المحروقات في تمويل المخططات الاشتراكية.

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التخطيط المبني على أسس النظام الاشتراكي من خلال اعتمادها على مخططات تنموية يتم الإعداد لها مسبقا، كما تم تمويلها بشكل أساسي بواسطة عوائد قطاع المحروقات، إذ قامت الحكومة بتكثيف إنتاج وتصدير البترول والغاز لكونهما يشكلان مصدرا أساسيا لتمويل التنمية فالجباية البترولية كانت تشكل أكثر من نصف إيرادات الميزانية العمومية خاصة خلال الفترة 1974- 1980، كما أن قطاع المحروقات ظل يمثل نسبة تتجاوز 90%من إجمالي الصادرات، حيث أن عوائد هذه الأخيرة بالإضافة إلى كونها مصادر تمويلية كانت تعتبر ضمانا عن قدرة الجزائر على تسديد ديونها.

الجدول رقم 74: حصة المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

السنة	نسبة حصة المحروقات من الموارد المالية للدولة	نسبة حصة المحروقات من إجمالي الصادرات	نسبة حصة الحروقات من الناتج الداخلي الخام
1969	23	63	16

1974	57	95	39
1979	57	97	30

المصدر: عيه عبد الرحمان، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال 2000 - 2011 ص 4 نسخة الكترونية، إطلع عليها بتاريخ 2014/01/17.

و يبرز هذا الجدول دور قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام خاصة وأن عوائد صادراته كانت تشهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1974- 1979 أين تم الاعتماد عليها في التمويلات الأساسية والتي من أهمها تغطية قيمة واردات مدخلات الإنتاج الأساسية خاصة وأن القطاع ولّد بعد الطفرة البترولية الأولى مابين 74- 78 مساهمة مالية صافية بلغت 18.85 مليار دولار.

الجدول رقم 75: تطور صادرات النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 1974- 1979.

السنة	الصادرات
1974	895.0
1976	944.4
1977	1034.5
1978	1002.8
1979	960.4

Source : opec.Annual statistical bulletin 2005 ,p33.

لقد ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخيله منذ السبعينيات، فتكثف إنتاج المحروقات وأقيمت لذلك استثمارات ضخمة.فإذا كان المخطط الثلاثي 1967- 1969 قد وجه ما يقارب 2,3 مليار دولار للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخصصة للاستثمار الوطني فان المخطط الرباعي 1970- 1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9مليار

دولار بنسبة فاقت 49%من إجمالي الاستثمارات. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة وكذا في تنوعه من جهة أخرى كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 76: تطور الإنتاج الجزائري للمحروقات.

السنوات	غاز طبيعي	غاز المحروقات	منتوجات	بترول خام
1962	300	-	-	22.800
1969	2600	100	2.200	50.000
1974	550à	380	5.000	52000
1979	20.000	1000	600	63000
1984	30.000	3500	21000	52000

المصدر: أحمد هني، المديونية، موفم للنشر الجزائر 1992، ص 76.

لقد استفاد القطاع من نصف القروض الخارجية الممنوحة للجزائر باعتباره المصدر الأساسي لتمويل التنمية لذلك تأثر الاقتصاد الوطني كثيرا عندما إنهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 وتكريسا للإستراتيجية المنتهجة خلال ذات الفترة تبنت الجزائر اقتصادا مغلقا وذلك سعيا منها لتأهيل الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه أملا أن يحقق نتائج مستقبلية لا تضر به في حالة انفتاحه على الأسواق الدولية لذا تبنت الحكومة سياسة اقتصادية تصب في خانة التدخل المباشر للدولة في توجيه الاقتصاد الوطني والتي أهمها تسقيف هوامش الربح، التحديد الإداري للأسعار الداخلية وأجور العمال، تحمل خسائر صرف العملة الوطنية، دعم السلع الأساسية، مواجهة معدلات ارتفاع البطالة بتوظيف فائض العمالة، والتي تسببت في خسائر مالية تحملتها خزينة الدولة التي كانت تحصل على أغلب إيراداتها من حصيلة الجباية البترولية.

لقد كانت إيرادات الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة للخزينة العمومية هامّة خلال الفترة 1974- 1980- حيث تعدّت في أغلب الأحيان نسبة 50% وهو ما يعبر بوضوح عن تمويل جزء كبير من البرامج التنموية بواسطة عوائد صادرات قطاع النفط، مع العلم أنه لم يكن بوسع الحكومات تحديد حصيلة هذه التدفقات نظرا للتقلبات الكبيرة لسعر البرميل في الأسواق العالمية غير أن الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات والتي استمرت حتى منتصف ثمانيات القرن الماضي والمعتمدة على سياسة المخططات فشلت في تحقيق التنمية المنشودة، وقد برز ذلك بوضوح بعد الانخفاض الكبير والمفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 حيث انتقلت الأسعار من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى ما دون 13 دولار للبرميل سنة 1986 وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الصّادرات بنسبة 40% فأضحى واضحا أن معدّلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة البترولية، ودليل ذلك أنه وبمجرد تراجع أسعار النفط برزت اختلالات اقتصادية عميقة، كما ارتفع حجم المديونية الخارجية، ترك انطباعا سيّئا لدى البنوك العالمية ومتسببة في إثارة أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

الجدول رقم 77: تراجع صادرات النفط الخام بالجزائر بعد الثمانيات. (الوحدة: ألف برميل يوميا)

السنة	الصادرات
1980	715.5
1982	228.9
1983	260.4
1984	181.6

1985	272.0
1986	255.0
1987	240.0

source : opec.Annual statistical bulletin, 2005,P33.

ثانيا: علاقة برامج الإصلاح الاقتصادية بتقلبات أسعار النفط.

دفع الانهيار المزدوج لأسعار النفط ولقيمة الدولار سنة 1986 إلى نشوء أزمة اقتصادية واجتماعية داخلية حادّة، برزت في شكل اختلالات هيكلية عميقة كشفت بوضوح عن فشل الاستراتيجية الاقتصادية المنتهجة خلال فترة التسيير الاشتراكي أين كان يتم تدارك الإخفاق باستخدام عوائد صادرات النفط المرتفعة، ومن بين هذه الاختلالات:

- انهيار الاستراتيجيات الصناعية والتي يكمن ملاحظتها من خلال نقص الطاقة الإنتاجية وتدني مستويات إنتاجية عوامل الإنتاج.
- ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات، حيث يبرز ذلك من خلال انخفاض معدل التغطية والمقدر ب16% فقط وهو ما يعكس ضعف القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائري.
- تبعية غذائية نسبتها 87% (حسب دراسة 1991) بفاتورة قيمتها 2 مليار دولار، كما أن معدل التغطية الزراعية سجل معدلات جد منخفضة مقارنة بدول المغرب العربي.
- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني لعائدات البترول، فقطاع المحروقات يساهم بنسبة 97% من الإيرادات الأجنبية كما يغطي أكثر من نصف إيرادات الميزانية.

لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الذاتية كان من أهمّها إصلاح النظام المالي والنقدي وكذا الاستمرار في الإصلاح المؤسساتي الذي انطلقت فيه الجزائر سنة 1981. وقد تجسدت هذه الإصلاحات عمليا من خلال قانون 86-12 والمتعلق بنظام البنوك والقروض وقانون 88/01 الصادر في 12 جانفي 1988 والذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات بما فيها البنوك، غير أن هذه التدابير عجزت عن معالجة الوضعية الاقتصادية وأبرزت أنه لا يمكن أن يتحسن أداء الاقتصاد الوطني باستخدام آليات أخرى عندما تتراجع عوائد الصادرات النفطية، ذلك أن 95% من عوائد العملة الصعبة الجزائرية مصدرها قطاع المحروقات، وهو ما يفسر تسجيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بلغت قيمته 5.85 مليار دولار سنة 1988 و 3.37 مليار دولار سنة 1989 بالإضافة إلى تسجيل الخزينة العمومية لعجز إبتداء من سنة 1986 حيث بلغ سنة 1987 ما قيمته 10993 مليون دينار مما يبرز أهمية العوائد النفطية في تغطية الفوارق في شتى أوجه الإنفاق الإجمالي[1]. وأمام تفاقم الأزمة وعجز الحلول الذاتية على مواجهتها تم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي بغية إعادة التوازنات وإحلال الاستقرار، عن طريق تنفيذ برنامجين للتثبيت الأول في أبريل 1989 والثاني في جوان 1991 فتحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية إلاّ أن ذلك النجاح النسبي المحقق لم يكن بسبب تنفيذ برامج التثبيت فحسب، ولكن كان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط (من حيث القيمة الاسمية) خلال أزمة الخليج الثانية حيث بلغ سعر البرميل 24 دولار مما

(1) عية عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2011، مرجع سابق، ص 5.

دفع بالحكومة إلى عدم الاستمرار في التنفيذ الصارم لبرنامج التثبيت الثاني حيث أقدمت على اعتماد سياسة نقدية موسعة لحماية أفراد المجتمع من ذوي الدخول المحدودة من الانعكاسات السلبية التي خلفها تطبيق البرنامج، وكان من أهمها التوسع في الإنفاق الميزاني بحيث أقرت الحكومة زيادة الأجور نهاية سنة 1991 وكذا رفع النفقات المرتبطة بالشبكة الاجتماعية التي انتقلت من 71 مليار دينار إلى 110.3 مليار دينار خلال نفس الفترة، كما رفضت في المقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية لأنها كانت تعتقد أنه يمكن تجنب هذا الإجراء عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي لاستغلال القطاع النفطي بشكل غير مسبوقا حيث وفرت حزمة من الإجراءات التحفيزية تسمح للمستثمرين الأجانب بالتصرف في الثروة البترولية من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة الإنتاج والنقل وكأنه تراجع عن فكرة التأميم – أملا في مضاعفة حجم العوائد النفطية لتوظيفها في تسديد خدمة الدين العمومي الخارجي.

ثالثا: آلية معالجة أزمة المديونية بالاعتماد على قطاع المحروقات.

رفضت الحكومة خلال فترة برنامج التثبيت الثاني إعادة جدولة ديونها الخارجية، خاصة وأن خبراء صندوق النقد الدولي وافقوا غداة عقد اتفاق التثبيت الثاني – على المقترح المقدم من طرف خبراء الاقتصاد الجزائري، الذين اعتبروا أن سبب تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر يعود إلى تزايد الطلب على القروض الأجنبية المبرمجة بشروط غير ملائمة بعد الصدمة البترولية العكسية سنة 1986، ومن ثمة فهي أزمة سيولة وليست أزمة ملاءة (أي أنها أزمة ظرفية وليست هيكلية)، وبالتالي ليس ضروريا اللجوء إلى إعادة الجدولة لتخفيف ضغط الدين، وإنما يكفي الاتفاق مع شركاء الجزائر حول تمويل

استثنائي لتجاوز حدة خدمة الدين مع الحفاظ على مستوى إحتياطي من خلال الوصول إلى 3 أشهر من الاستيراد.وعليه فقد تجنبت الحكومة إعادة جدولة الديون الخارجية، من خلال استغلالها لقطاع المحروقات حيث سمح القانون رقم (91- 21) مؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المتمم والمعدل لقانون 86-14 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 للشركات الأجنبية بالحصول على حصص إنتاجية في الحقول الجزائرية، بشرط احتفاظ شركة سوناطراك بنسبة 51% على الأقل من الحصص (عقود تقاسم الإنتاج)، حيث كان يعتقد أن دخول الشركات الأجنبية سيسمح بزيادة الإنتاج بفضل استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا حديثة ومتطورة تساهم في رفع عوائد الصادرات ابتداء من سنة 1992 إلى 3 مليار دولار، أي أن الجزائر ستستفيد من هذه الفوائض عن طريق رفع معدل الاسترجاع (في حقول الغاز والبترول)، بالإضافة إلى ذلك أجبر نفس القانون الشركات الأجنبية على دفع رسوم تتمثل في حقوق الدخول، والتي قد تتجاوز حدود 05 مليار دولار، وكذا من تسبيقات نقدية تقدمها هذه الأخيرة والتي تتراوح ما بين ب 7 و 4 مليار دولار، وكانت الحكومة (حكومة أحمد غزالي 1991 آنذاك) تسعى من وراء ذلك إلى توفير موارد مالية لتحقيق نمو اقتصادي موجب، وتمويل الواردات من السلع والخدمات لضمان اشتغال الجهاز الإنتاجي، مع استخدام جزء من هذه الفوائض في تسديد خدمة الدين، والعمل على تشكيل مخزون صافي من إحتياطات الصرف يقدر ب 3 ثلاث أشهر على الأقل من الاستيراد، غير أن هذه السياسة فشلت كما أنه كان بإمكانها أن تكبد الاقتصاد الوطني خسائر مالية كبرى على المدى البعيد، خاصة وأنها تقتضي

البيع المسبق للبترول بأسعار زهيدة تتراوح ما بين 8 و 9 دولار للبرميل الواحد.

رابعا: دور قطاع المحروقات في التحول إلى نظام اقتصاد السوق.

بعدما فشلت برامج الإصلاح الذاتي وبرامج الاستقرار المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، وكذا مقترح معالجة أزمة المديونية الخارجية بتفعيل القطاع النفطي من خلال إشراك المستثمر الأجنبي في إخراج الجزائر من الأزمة الخانقة، وفي ظل تراجع الحكومة عن التنفيذ الصارم للإصلاحات والمعالجة الجذرية للأزمة عندما عادت أسعار النفط إلى الارتفاع نسبيا خلال حرب الخليج الثانية عادت الاختلالات إلى الاقتصاد الوطني بمجرد تراجع أسعار النفط التي لم تتجاوز سنة 1993 سقف 15 دولار للبرميل، بعدما كانت سنة 1992 تقدر ب 24 دولار للبرميل، عندها سجلت الخزينة عجزا ماليا قدر ب 110 مليار دينار نهاية سنة 1993 بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات (بسبب تسديد أقساط الديون من جهة، وتخفيض قيمة الدينار من جهة أخرى)، وتسجيل الناتج الداخلي الخام معدلا سالبا قدر ب 2,1% ونتيجة لهذا الاختناق المالي وفي ظل العجز على الوفاء بالديون التي بلغت ذروتها لجأت السلطات مجبرة إلى تبني برنامج تصحيح متوسط المدى من خلال إبرامها مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 اتفاق للتعديل الهيكلي متوسط المدى يكون مسبوقا باتفاق تمهيدي للاستقرار.

في هذا الصدد ونتيجة لاستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة باستثناء الارتفاع النسبي للأسعار سنة 1996 تم إحترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق والالتزام بالتنفيذ الصارم لمحتوى البرنامج وبالتالي التحول إلى تبني آلية اقتصاد السوق بشكلها الكامل كاستراتيجية لتنظيم الاقتصاد

الجزائري، حيث تمت المعالجة الجذرية لكافة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، بدءا باتخاذ تدابير وإجراءات مست القطاع المالي والنقدي، مما سمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها جيدة، فقد سجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام معدلا إيجابيا بلغ 5,1% خلال نفس السنة، بعدما كان قد سجل نسبة سالبة بلغت 0,9% سنة 1997، نتيجة نمو القطاع الزراعي في ضل تراجع القيمة المضافة في القطاع الصناعي، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية على التوالي مقابل 9%في سنة 1993، كما تراجعت معدلات التضخم إلى ما دون 4% سنة 1999 بعد ما كانت تقدر ب 29% سنة 1994.[1]

- [1] موازاة مع ذلك تقدمت الجزائر أيضا بطلب رسمي لإعادة جدولة ديونها الخارجية في 31 جوان 1994، خاصة بعد أن بلغ مؤشر خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات ذروته سنة 1993 عندما تجاوز 80% نتيجة تراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول التي لم تتجاوز 15 دولا للبرميل مع العلم أن الحكومة كانت قد رفضت من قبل إعادة الجدولة على اعتبار أن لها تكلفة اجتماعية وسياسية داخلية وخارجية، وبالتالي يجب تجنيب الاقتصاد والمجتمع هذه الصدمة والحفاظ على السيادة الوطنية، وقد مست العملية إجمالي الديون العمومية المتوسطة الأجل، (تم استثناء الديون القصيرة الأجل) والبالغة 14,5 مليار دولار بالنسبة لإعادة الجدولة الأولى، و 7 مليار دولار بالنسبة لإعادة الجدول الثانية والتي كانت قد أبرمت في جويلية سنة 1995 وهو ما قلص من حجم مبالغ خدمة الدين الذي انتقل من 6 مليار دولار سنة 1993 إلى 5 مليار دولار سنة 1993 إلى 5 مليار دولار سنة 1994.حيث تم الاتفاق على إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة، مع فترة سماح تقدر ب 4 سنوات على الأكثر، أي أن التسديد يكون إبتداء من سنة 1998 موزعا (لولا التسديد المسبق سنة 2007) على أساس 25 قسطا من الأقساط النصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا إبتداء من 30 نوفمبر 1999 إلى غاية 2011 بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات وللمرة الأولى بطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة أمام نادي لندن في جوان 1996، وقد بلغت المبالغ المعاد جدولتها مع هذا النادي 3.23 مليار دولار.

مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني ٢٠٠٠ — ٢٠١١

عرفت أسعار النفط ارتفاعا طرديا خلال الفترة 2000- 2008 ساهمت في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة، ورفعت إحتياطي الصرف إلى أكثر 135 دولار، كما أن استفادة الخزينة من هذه الفوائض تم تسجيلها في صندوق ضبط الموارد ومن ثمة توظيف هذه الفوائض في مجالات عدة غير أن تراجع الأسعار إلى ما دون 40 دولار للبرميل بعد صيف 2008، دفع بالحكومة إلى تبني سياسة حمائية لحماية الاقتصاد الوطني.

أولا: دور قطاع النفط في المؤشرات الاقتصادية الإيجابية المحققة في الفترة 2000- 2005.أشارت التقارير في الجزائر إلى أن الاقتصاد الجزائري استعاد نموه خلال الفترة 2000- 2005 فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 3,2%سنة 1999، إلى 4,2% سنة 2002 ثم إلى 6,8% سنة 2003 ليتجاوز سنة 2005 سقف 5% وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2000- 2004 الوحدة مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم 78: دور قطاع النفط في المؤشرات الاقتصادية الإيجابية المحققة خلال الفترة 2000- 2005:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الميزان التجاري	12,4	9,6	6,7	11,2	14,2
رصيد ميزان المدفوعات	7.6	6.2	3.6	7.5	9.1
احتياطي الصرف	11.9	18.0	23.1	32.9	43.1

الديون الخارجية	25.2	22.5	22.6	23.2	21.4
معدل التخضم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
سعر الصرف	75.5	77.2	79.9	77.4	72.6

المصدر: البنك المركزي، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر.

يشير الجدول إلى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120% بين سنتي " 1998- 2000" ثم واصل ارتفاعه " رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته الأسعار خلال سنتي 2001- 2002 ليصل إلى متوسط سعر قدره 38.62 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ما مثل ارتفاعا بنسبة 34% عن السعر المسجل خلال سنة 2000.

إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة لأخرى إذ انتقل من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14.21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب: 847.33% يعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات[1] إذ انتقلت من 10.1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 32.16 مليار أمريكي سنة 2004.

إن هذه الزيادة في حصيلة الصادرات استطاعت أن تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 8.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17.95 مليار دولار أمريكي سنة 2004، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي من جهة، وارتفاع

سعر الصرف الأورو من جهة أخرى باعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

إن هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات، إذ انتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998 و 1999 قدر ب: 1.7 <و 2.4 مليار دولار أمريكي على التوالي إلى حالة فائض إبتداء من سنة 2000 بقيمة 7.6 مليار دولار أمريكي، ثم استمرت حالة الفائض إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدره 9.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما أثر بالإيجاب على إحتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 9.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات، وبلغت نسبة الزيادة التي سجلها إحتياطي الصرف خلال الفترة " 1998- 2004 " 533.8% الأمر الذي عزز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج، كما أن حجم المديونية الخارجية ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال وفي نفس السياق فقد حقق كل من القطاع الزارعي وقطاع الخدمات نمو معتبرا حيث ساهم الأول بنسبة 20.6% في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات سنة 2004 بينما بلغت نسبة مساهمة الثاني 47.1% خلال نفس الفترة مقابل تراجع نمو القطاع الصناعي العام والخاص [1] إلاّ أن قطاع المحروقات بقي يحتل مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي:

الجدول رقم 79: موقع القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام.

(1) عية عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال 2000- 2011 مرجع سابق ص8، ص7.

القطاع	السنة 2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المحروقات	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.70	46.30
فلاحة	08.40	09.67	09.19	9.69	9.18	7.7	7.7
صناعة معملية	7.05	7.34	7.18	6.55	6.05	5.3	5.14
إدارة عمومية	10.3	11.08	11.0	10.51	10.39	8.5	8.3
اخرى	35.05	38.02	40.08	37.67	36.44	33.8	32.6

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2004- 2006

الجدول رقم 80: تركيبة القيمة المضافة%

الفلاحة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	9	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8	7	10
الصناعة	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33.5
البناء والاشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8
الخدمات السوقية	21.9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6
الخدمات غير السوقية	11	12	12	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9

المصدر: www .ons .dz

الجدول رقم 81: تطور صادرات النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 2000- 2007 الوحدة ألف برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2	1253.5

Source : opec Annual statistical bulletin, 2005.p33

الجدول رقم 82: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الجباية البترولية (مليار دينار)	1001.4	1007.9	1350	1370.7	2352.7
الايرادات العامة	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	30677
النسبة%	66.5	62.9	68.4	70.4	76.8

المصدر: البنك الجزائر: التقرير السنوي 2006.

الجدول رقم 83: تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية في الجزائر

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة /مليار دولار	23.1	32.92	43.11	56.18	77.78

المصدر: بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006.

ثانيا: تعاظم فوائض عوائد قطاع المحروقات وتوظيفاتها خلال الفترة 2005-2008.

سجلت أسعار النفط إبتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاعا مستمرا فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008، كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز 90دولار للبرميل سنة 2007و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية سنة 2008 كذلك حيث ساهم في هذا الارتفاع أسباب اقتصادية وجيوسياسية، ومضاربية

[1]، وقد انعكست هذه الفوائض إيجابا على المؤشرات الاقتصادية لدول منظمة "أوبك " ومن بينها الجزائر التي يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97% من إجمالي صادرتها، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر نفط الجزائر خليط الصحراء الذي يعتبر ثاني أغلى نفط(بعد نفط نيجريا) ضمن سلة أوبك أين انتقل سعر النفط الجزائري من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007، استفادت كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك سنة 2003 إلى حوالي 1 مليون برميل يوميا سنة 2005، ثم تجاوزت 1.25 مليون برميل سنة 2007.[(2)]

و كنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار ليرتفع سنة 2006 إلى 33.1 مليار دولار ثم يتخطى 33 مليار دولار سنة 2007، كما نمت الأرصدة

---

[1] - يمكن تجزئتها إلى مرحلتين، الأولى: 2005- 2007 والثانية: 2008 فخلال المرحلة الأولى تسبب في ارتفاع الاسعار وبدرجة كبيرة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بما فيها النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 مليون برميل في اليوم سنة 2004 استجابة للتطورات الايجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية، كالهند والبرازيل والصين التي حققت نمو بلغ 13% سنة 2007، في ظل ازدهار وتجدد الصناعة البترولية، وكذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط، ولعوامل جيوسياسية كان من أهمها المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الامدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، والحرب اللبنانية الاسرائلية والاحتقان الايراني الغربي بسبب برنامج ايران النووي، وكذا الاضطرابات التي شهدتها كل من فنزويلا ومنطقة القبائل في نيجيريا، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فكان السبب المباشر لارتفاع سعر النفط اشتداد المضاربة، جراء زيادة تدفق الأموال المتزايدة من صناديق التقاعد والمؤسسات المالية، نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات، وتجنبا لتدوال السندات الملوثة، في هذا الصدد تؤدي زيادة المضاربات في اسواق النفط الآجلة عادة في ارتفاع الطلب على النفط من الناحية الشكلية، حيث يتم تداول 1000 مليون برميل يوميا في أسواق النفط بينما احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل.

([2]) مرجع سابق، عية عبد الرحمن، ص 8.

الخارجية الجارية بنسبة تفوق 60%خلال الفترة 2005- 2007، إلى جانب تعاظم إحتياطات الصرف التي انتقلت من 70.9 مليار دولار نهاية أوت 2006 إلى 110.8 مليار دولار و 143.3 مليار دولار نهاية سنتي 2007 و 2008 على التوالي كما سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الإيجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و 4000 مليار دولار سنة خلال نفس الفترة من سنة 2008[1]

ثالثا: مجالات توظيف فوائض صندوق ضبط الموارد.

ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل دعم الاقتصاد الوطني، كذلك تم اعتماد سياسة توسيعية في الإنفاق شملت مجالات عديدة.

من أهم الاجراءات التي تبنتها الحكومة مايلي:

- إعادة النظر في قانون المحروقات من خلال القانون الصادر القانون رقم 05- 07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات والذي أعيد تعديله بأمر رئاسي سنة 2006 بحيث وافق البرلمان على قانون جزائري يعزز سيطرة شركة سوناطراك على عقود الطاقة، والذي بموجبه تحتفظ الحكومة بنسبة لا تقل عن 51%من حصة التنقيب والتشغيل والتكرير مقابل حصص الشركات الأجنبية، كما يفرض القانون الجديد على شركاء سونطراك الأجانب دفع ضريبة أخرى على الأرباح الإضافية المحققة عند تجاوز سعر خام البرنت 30 دولار للبرميل 9.

(1) عية عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، خلال 2000- 2011، مرجع سابق، ص 8.

- قرار التسديد المسبق للدين الذي اتخذته الحكومة التي تقدمت إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006 للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول هذا النادي والبالغة 7.9 مليار دولار مسبقا والتي كان من المفروض أن تنتهي سنة 2011، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد مبالغ 618 مليار دج سنة 2006، و 922 مليار دج سنة 2007.و بالتالي خففت الجزائر من من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1985- 2005) منها 84 مليار دولار تمثل فوائدا للديون، وبهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية المتوسطة والطويلة التي تراجعت من 21.4 مليار سنة 2004 إلى 5 مليار دولار سنة 2007 أي 3.6% من الناتج الداخلي الخام مقابل 25.2%[1] سنة 2004 إلى جانب ذلك أبرمت الحكومة اتفاقات أخرى من نادي لندن في سبتمبر 2006 لتسديد قيمته 800 مليون دولار وهي ديون تجاه البنوك الخاصة، مع العلم أنه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى استثمارات.
- رفع السعر المرجعي لبرميل من 19 إلى 37 دولار من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44% حيث بلغت الزيادة 745 مليار دينار، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب 13% موزع ب 345.2 مليار دينار بنسبة لميزانية التسيير موجه على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب، وإصلاح آليات دعم التشغيل والتكفل بالأشخاص المعوقين، ورفع منح المجاهدين

(1) مرجع سابق، ص 10.

وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات، أما ميزانية التجهيز فقد استفادت من مبالغ إضافية تجاوزت 190مليار دينار، خصصت لتمويل برامج الاستثمار العمومي بينما تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 1402 مليار دج بدلا من 1767 مليار دج[1].

- كما تم تبنى سياسة توسيعية تجلت في مظاهر عديدة كان من أبرزها: [2]
- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة ففي هذا الصدد استفاد ما يقارب من 400000 ألف شخص خلال الفترة 2007- 2008 من مناصب في مختلف القطاعات العمومية [3].
- تغطية نفقات زيادة أجور العمال سنة 2006 بالفائض المحقق نتيجة الارتفاع الكبير والغير متوقع لعوائد الصادرات النفطية.
- مواجهة ارتفاع حجم الواردات خاصة منها السلع الاستهلاكية، وفي مقدمتها الموارد الغذائية التي سجلت أسعارا قياسية، حيث ارتفع مؤشر أسعار الموارد الغذائية بنسبة 6.6% سنة 2007 نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة التي تدخل في تكاليف إنتاج المواد الغذائية من جهة، وكذا ندرة بعض المنتجات نتيجة استخدامها كطاقة بديلة من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال تستخدم

---

(1) المرجع سابق، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص 10.

3 - وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2014.

البرازيل جزء من إنتاجها السكري وقودا حيويا لعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها من الطاقة النفطية التي ارتفعت أسعارها، في هذا الصدد تجاوزت فاتورة استيراد الموارد الغذائية 4.5 مليار دولار سنة 2007.

- الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدة، كالطريق السريع شرق غرب الممتد على مسافة 2400 كلم، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب وكذا مياه الري مع تأهيل المطارات والموانيء الكبرى وإنجاز أزيد من 1.2 مليون وحدة سكنية، لهذا الغرض خصص برنامج تطوير المنشاة القاعدية حجم استثماري قدر بحوالي 1148 مليار دج خلال الفترة 2005- 2007.

رابعا: تغطية خسائر الانفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الاستهلاكية لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية بداية سنة 2011.

عرف العالم ارتفاعا في أسعار السلع الأساسية نتيجة التضخم الذي تسبب فيه تراجع الدولار الأمريكي أمام الذهب نتيجة ضخ البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي – بموجب خطة إنقاذ 700 مليار دولار في سبتمبر سنة 2008، و719 مليار دولار في فبراير 2009، وقد أدى هذا التوسع في نمو الكتلة النقدية الدولارية إلى بروز آثار اقتصادية سلبية، ومن منطلق أن الدولار الأمريكي هو الوسيط العالمي المستخدم أكثر كأداة في تسوية التبادلات التجارة الدولية، ذلك أن صفقات بيع وشراء السلع الأساسية الدولية كالنفط، السلاح، السكر، الزيت، القمح...الخ تقيم في أغلب الأحيان وفي معظم البورصات العالمية بالدولار الأمريكي، وفي ظل التطور الكبير الذي شهده نمو العملة الأمريكية أمام تراجع نمو الإنتاج

الحقيقي العالمي، ارتفع معدل التضخم العالمي بنسبة 9% وبالتالي استوردته معظم الاقتصاديات المحلية، وهو ما تسبب مباشرة في ارتفاع أسعار الموارد الغذائية الأساسية.

من هذا المنطلق وعلى اعتبار أن الجزائر تحولت ابتداء من سنة 1998 إلى تطبيق آلية السوق كسياسة لتسير الاقتصاد، تجنبت دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية (عاودت دعم الحليب والخبز ابتداء من 2004) وفي ظل استيراد الجزائر لنسبة 75% من احتياجاتها الغذائية وإعادة بيعها في السوق الداخلية بأسعار تكلفتها الحقيقية، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 150% فانفجرت الجبهة الاجتماعية في 25 جانفي 2011، فتدخلت الحكومة واتخذت إجراءات هدفها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من ذوى الدخول المتوسطة كان من أهمها:

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب 5% على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية.
- الإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لمؤسسات إنتاج الزيت والسكر الأحمر.

مع العلم أن هذا الإعفاء امتد من فيفري 2011 إلى غاية 31 أوت 2011، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض العبء الضريبي بنسبة 41% وبالتالي تراجعت أسعار الزيت والسكر بنسبة 30% غير أن هذه الإجراءات كلفت الخزينة العمومية خسائر تم تغطيتها بعوائد صادرات النفط التي تجاوز معدلها 90 دولار للبرميل خلال ذات السنة.

المبحث الثالث : الريع والدولة الجزائرية

صفات الدولة الريعية الجزائرية

تتسم الدولة الجزائرية الريعية بعدة صفات يمكن إجمالها في:

- الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل: فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي هما السمتان الملازمتان للاقتصاد الجزائري، حيث تتجلى أهمية قطاع المحروقات في أنه يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلثي إيرادات الموازنة و 98% من إيراداته الخارجية ما يبين في الوقت ذاته تبعية هذا الاقتصاد لتقلبات السوق النفطية.

- ضعف هياكل الإنتاج المحلي: مقابل ارتفاع مساهمة القطاع الريعي في الناتج الإجمالي للبلد (حوالي أكثر من الثلث) حيث لم يتعد متوسط نسبة الصناعات التحويلية 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 والإنتاج الزراعي 8.2% من الناتج نفس السنة.فالدولة الجزائرية هي دولة توزيع للريع وليس دولة منتجة وقد استطاعت من خلاله أن تجعله وسيلة للتحكم وتطبيق فلسفتها مما ترك انعكاسات على الوضع السياسي والاقتصادي والمجتمعي.

- انفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى الحكومة وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل: إن عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط فالتداعيات في أسعار هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج

النفط على الأقل تلك المدخلات التي لها تكلفة فرصة بديلة تعتبر في غاية الضآلة لدرجة يمكن معها عد العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من الطبيعة.

- إن تيار العائدات الريعية يؤول بأجمله أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة محدودة متمثلة بالنخبة الحاكمة (الدولة)ومن ثم يعاد توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان: فالدولة الريعية الجزائرية تقتضي التمييز بين الأقلية والأغلبية من ناحية وبين خلق الثروة وتوزيعها من ناحية أخرى ولذلك نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة وهذا ولد نشاطا اقتصاديا تابعا يعتمد اعتمادا كبيرا على المصدر الأساسي للثروة، وفي مثل هذه الحالة يكون دور الدولة ماهو إلاّ وسيط بين قطاع النفط من جهة وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- يشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الدخل القومي دون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية: حيث يشكل الإنفاق الحكومي أهم سمة تميز الدولة الجزائرية بسبب ضخامة العائدات الريعية مما ييسر على الدولة أن تركز دورها في توزيع المنافع والمكاسب بحيث أصبحت مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي وكل ما تحتاج إليه هو إعداد البرامج الخاصة لرصد التخصيصات.

- سيطرة العقلية الريعية في النظرة إلى العائدات النفطية: فالعقلية الريعية ترى في الريع عملا منعزلا يرتبط بالظروف وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من مخاطر وجهد، ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية والإنتاجية وبهذا الخصوص فان الصفة الأساسية للعقلية الريعية هي أنها

تنطوي على قطع في السلسلة بين العمل وجزائه فالجزاء يصبح كسبا مفاجئا لا نتيجة لعمل جاد منتظم إنه يكون متعلقا بوضع ما، لذا فهو معرض للخسارة وذو صفة لانتهاز الفرص.

- توظيف الريع النفطي في كسب الولاء إلى النخبة الحاكمة: إن المجتمع المدني الجزائري قد أسقط مطالبته عن الدولة لأنه لا يرى من حقه التأثير السياسة كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية هذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة.إن الانفاق العام، العطايا الممنوحة لأغراض كسب الولاء المتمثلة بإعطاء المبالغ النقدية مباشرة أو بشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة أو تقديم الخدمات ابتداء من التعليم المجاني والرعاية الصحية وغيرها...، قد أتاح فرصا أكثر لكسب الرضى الشعبي من خلال توفير الوظائف والقروض وإمكانية الدخول في مضمار واسع من الأنشطة الرابحة...، لقد لعبت إذن الدولة الريعية الجزائرية دورين متناقضين فمن جهة ساعدت الثروة في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري وعززت مركزية اتخاذ القرار وتأميم قنوات التغيير كما أسهمت في إشغال المواطنين عن الموضوع السياسي والمشاركة في صنع القرار.

- تخلق الدولة الريعية الجزائرية شرائح ريعية: فإذا كانت إيرادات الريع تذهب مباشرة إلى الدولة إن ذلك لا يعني أن النخبة الحاكمة صاحبة الريع الوحيد، وإنما تتطلب الحاجة إلى أن ترتبط مع شرائح مجتمعية أخرى في حلقات متتابعة، وهكذا فإن الدولة تسمح لهذه الفئات بالحصول على الريع من مختلف المصادر وبدعم منها، فمنح الوكالات التجارية لا تعدو كونها إعطاء

الفرصة لأصحابها بالانتفاع من الريع المتولد منها، إضافة إلى أن الشركات الأجنبية لا يمكن أن تمارس نشاطها إلاّ من خلال وكلاء محليين، كما أن غالبية الشركات والمؤسسات تستعين بالمواطنين لتمشية معاملاتهم الإدارية وبهذا الامتياز التي خصت به الدولة المواطن كونت بعض العائلات تجمعات مالية ضخمة سرعان ما أصبحت تباشر توكيلات للعديد من الشركاء.

الريع وإعادة توليد السلطة في الجزائر

أولا: طبيعة الدولة الجزائرية.

بناء على ما سبق فإن طبيعة الدولة الريعية تعيق التحول الديمقراطي وتمنع من تطور المجتمع المدني أي المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج إطار الدولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها ويمولها من الضرائب وتكون الموازنة العامة لهذه الدولة وكأن الحاكم الذي تتجسد الدولة به يصرف على المواطنين من جيبه وماله الخاص وكأنها مكرمات مصممة لشراء ولاءات سياسية[1]. وقد ساهم التضخم في عوائد النفط في قدرة الدولة على الاحتواء وشراء قطاعات من " النخب الثقافية " وهي نخب كانت مؤهلة للعب دور فاعل والمساهمة في عملية بناء المجتمع المدني في الجزائر، كمجتمع يعيد إنتاج ذاته في حالة تفاعل مع الدولة وترتب على هيمنة الدولة الريعية، نشوء شبكة من علاقات التوزيع وإعادة توزيع المزايا بحيث ينتظم المجتمع على شكل هرم الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة، وبدورها تقوم هذه النخب بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تالية من الشرائح الريعية.

[1]- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، مؤسسة فريديريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد تشرين الثاني 2013، ص 6.

وعندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع في دولة نفطية ريعية مثل الجزائر، فان إعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل الاقتصاد المحلي يفضي إلى تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية (المشتقة) من برامج الإنفاق العام مثل الإنفاق على مشروعات البناء والتشييد) وهي برامج عادة ما تفضي إلى عمولات وعائدات، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة الريعية بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي من خلال استثماره في الخارج من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية. وكما تشير التجربة فان إعادة التدوير هذه تؤدي إلى تعزيز وتعميق الطبيعة الريعية للاقتصادات النفطية، ونتيجة ذلك ينشأ تحالف ثلاثي بين الدول " وصفوة " رجال الأعمال المحليين ودوائر رأس المال العالمي (المالي والمصرفي)[1]

ثانيا: العلاقة بين الدولة والمجتمع الجزائري.

إنها علاقة من طرف واحد فالدولة هي التي تعطي كل شيء وتوفر كل شيء وبالتالي فان محور العلاقة بين المواطنين والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه من مال أو خدمات توفر مالا.فلم تعد الحقوق السياسية موضوعا للنقاش أو المطالبة ومع اتفاق الجميع ضمنيا على أن ما يسعون إليه ليس حقا مكتسبا بل هو أقرب إلى المنحة وقد شاعت سلوكيات التقرب والتملق الشخصي لأصحاب القرار ومن حولهم لضمان أكبر حصة من المكاسب.

إن الدولة والمجتمع يعيشان في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية للنفط والغاز والتي تلعب دورا بارزا في كل مداخيل الدولة، فالجزائر

تؤمن ميزانيتها بالاستناد إلى تصدير الموارد الأولية.لذا ارتبط الريع بمفهوم السلطوية في الدول المصدرة للنفط كالجزائر، ففضلا عن الاستفادة من المداخيل الناشئة من بيع الموارد الطبيعية للدولة فإن هذه الدولة الريعية – الجزائر- يعمل جزء أساسي من المؤسسات وقوة العمل في التوزيع والاستهلاك. [1] وتستطيع الدولة عن طريق التمركز والاحتكار أن تجعل مجموعة صغيرة مرتبطة تعمل في ميدان الاقتصاد والسياسة، وفي هذا الاطار وتشمل الحكومة دائما ثلاث فروع فقط هي: [2]

- المالية (النهب من الداخل)
- الحرب (النهب في الداخل والخارج والإنفاق العسكري كأحد أوجهه)
- الأشغال العامة (تأمين سير الحياة).

وهنا يمكن تحديد المزايا الناشئة لمؤسسات السلطة من الاقتصاد الريعي للمجاميع القابضة للريع في ثلاث: [3]

- المزايا السياسية: وهي المتعلقة بتوزيع المناصب السياسية ومواقع العمل ليس على أساس الكفاءة في العمل، بل على أساس الولاء للسلطة والحاكم.

- المزايا الاقتصادية: وهي المزايا الاقتصادية الناتجة من الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات تجارية عامة والاتفاقيات الخاصة التي يتمتع بها حماة السلطة ومريديها.

---

(1) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية، الثنائية المستحيلة حالة العراق، مرجع سابق، ص 7.

(2) إسلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجا)، نسخة الكترونية، ص 4.

(3) المرجع السابق، ص 4.

- المزايا المعلوماتية: وهي مزية الحصول على المعلومات الاقتصادية أو السياسية القيمة، والاستفادة منها لأغراض شخصية أو مجموعة أو لحزب معين.

ومن شأن التمتع بهذه المزايا أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بسياسات الاقتصاد والحماية الاقتصادية والقطاع الخاص وإضعاف التنمية المستدامة، وبروز لمجاميع معينة مرتبطة بالسلطة، ويتسبب الأمر بتقوية بنية احتكار السلطة، وبالمقابل فإنها تؤدي إلى إضعاف ثقة الرأي العام، بقدرة الدولة وإدارتها السياسية وتراجع تعويل الرأي العام على الحكم وقبول المجتمع به، وهنا تظهر ثلاث آليات من شأنها أن تقع الدولة الريعية في داء السلطوية، وهي: [1]

- آلية التبعية الريعية.
- آلية فرض القمع.
- آلية التحديث.

وهذه الأضلاع الثلاثة تعني التبعية للمداخيل غير المنتجة، وإن التحديث وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلاّ إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من المنتفعين ما يوضّحه الشكل التالي:

عملية إعادة توليد السلطة في الاقتصاد الريعي:

- تفاقم أجهزة الدولة. تمركز السلطة أزمة في إدارة الدولة
- انعدام مساءلة الحكومة
- التبعية الاقتصادية الخارجية
- تعثر القطاع الخاص
- تعثر المجتمع المدني.

(1) إسلام جبار شهاب، مرجع سابق، ص 4.

- انعدام التعددية السياسية.
- ظهور شبكة من مريدي السلطة.
- الفساد الإداري.

المبحث الرابع : أثر التنظيم الريعي للاقتصاد الجزائري على القطاع الخاص

القطاع الريعي والسلوكيات الريعية للاقتصاد الجزائري

إن استئثار القطاع الريعي قطاع المحروقات في الجزائر –بكل الاهتمام قد أدى إلى شيوع نوع من الصلابة على الاقتصاد الوطني وأدائه فضلا عن ظهور نوع من الاستبعاد تعرضت له القطاعات الاخرى، إلاّ في حدود ما يفي به التوسع المسموح به ضمن منطق وحدود استغلال القطاع الريعي.في الجزائر لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، وأكثر من ذلك فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي، لتوضيح الإطار المفاهيمي بشكل دقيق، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنواع الريع: [1]

- ريع أولي: ينتج داخل نطاق القطاع الريعي نفسه، حيث ترتكز مجمل النشاطات في هذا القطاع على منطق الاستغلال والتحويل الإنتاجي (استغلال الموارد الباطنية وتحويلها من حالتها الخامة إلى حالة أكثر تركيب وجاهزية للاستعمال) تبدو القيم التي يتم إنتاجها في هذا القطاع في جوهرها وكأنها هبة من الطبيعة وليس ثمرة من ثمرات الجهد والعمل.

(1) لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد الريعي على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 10، جوان 2013، ص 4.

- ريع ثانوي ينتج عن الريع الأولي: يعبر هذا النوع من الريع عن حصة من الريع الأولي الذي تستفيد منه القطاعات الأخرى، تتم الاستفادة من هذا الريع وفق آليات رسمية تعبر بشكل ما عن توافق اجتماعي وسياسي وإداري حول اقتسام ثمرات القطاع الريعي، وعليه ينتج هذا الريع الثانوي عمليا عبر إعادة توزيع تتحقق بشكل رئيسي عبر آلية التخصيص التي تتم في إطار ميزانية الدولة.
- وأخيرا ريع ثالث يعكس السلوكيات الريعية التي تنشأ عن " التواطؤ " بين الهياكل الإدارية وقطاعات المجتمع الأخرى لاسيما حقل الأعمال، يمكن لهذا النوع من الريع بطبيعة الحال أن يوجد في أي اقتصاد غير ريعي ولكنه اقتصاد موغل في البيروقراطية.

مع ذلك لقد شجع وجود ريع أولي السلوكيات الريعية بسبب المصالح المتعاظمة التي تنجم عن هذا الريع الأولي.وقد أدى إلى تفشي السلوكيات الريعية على نطاق واسع وتحول مع الزمن إلى رافد يغذي تطور السلوكيات الريعية وتآكل قيم الجهد والعمل، كما يؤدي إلى تنامي روابط مصلحية متعاظمة بين البيروقراطية الإدارية والبيروقراطية الاقتصادية وبقية قطاعات المجتمع، وبهذا تصبح الاستفادة من الريع هدفا أساسيا يسعى إليه كل أفراد المجتمع وفق آليات وقواعد تحددها البيروقراطية الإدارية.

تعمل هيمنة القطاع الريعي على إفراز مؤثرات سلبية على الاقتصاد الوطني، وتأخذ هذه التأثيرات مسارات متنوعة تبدأ من ضعف الاهتمام بالقطاعات الأخرى لاسيما القطاع الخاص وإلى غاية ظهور آليات اقتصادية مستقلة تشكل قنوات ناقلة لمجمل التأثيرات السلبية على القطاعات غير الريعية.يتمثل أبرز

مـثال لهـذه الآلـيات المسـتقلة في ذلـك الـنمط الـذي يـقدمـه نـموذج المـرض الهولندي [1] الذي نال قسطا واسعا من النقاش، ويصور هذا الوضع المرضي تلك الحالة التي عرفها الاقتصاد الهولندي في سنوات 1970 على إثر الاستغلال الكثيف للقطاع الغازي.لقد سمح استغلال القطاع الغازي معززا بارتفاع أسعار المحـروقـات لمسـتويـات قـياسـية تـاريـخية عـلى إثـر الـصدمـة الـبترولـية الأولى، للاقـتصاد الهولـندي بـتحقيق نـتائج خـارجـية قـوية نـاتـجة عـن اسـتغلال الـغاز الـطبيعي تجسـدت عبر تدفق كثيف للعملة الصعبة، ولكن هذه النتائج القوية رافـقها تـحقيق نـتائج عكسـية عـلى الـصعيد الـداخلي تجسـدت في حـدوث ركـود اقتصادي عام لقطاعات الاقتصاد الأخرى، لاسيما قطاع الصناعات المعملية. [2] رصدت حالة مشابهة للمرض الهولندي في إطار الاقتصاد الأسترالي عرفت في حينها باسم القطاع المزدهر (bomming.sector) عولجت هذه الحالة من طرف Gregory الذي قـام بتحـديـد وصيـاغـة الـتغيرات الـهيكلية المرتـقبة عـلى مسـتوى الـقطاعـات الأخرى من بـاقي الاقـتصاد الأسـترالي تـبعا لاكـتشاف قـطاع المناجـم واسـتغلالـه عـلى نـطاق واسـع، وقـد حـاول الـكاتـب انـطلاقـا مـن وضـع نـموذج

1- Hèlène Djoufelkit, développement du secteur prodctif et croissance en Algerie,Agence Francaise de Développement,juin 2008,n°64.p10.
-2 Ibid ,p10.

بسيط، تقدير أثر تطور الأسعار الداخلية على تطور الصادرات والواردات [1].حتى وإن كان هذا النموذج لا يتناغم بشكل مطلق مع حالة الاقتصاد الجزائري بسبب اختلاف في الظرف واختلاف في الهيكل الاقتصادي وآلية التأثير [2] فانه يبين أن وجود

قطاع ريعي لا يؤخذ دوما على أنه مؤثر إيجابي في الاقتصاد، يمكن تحديد ثلاث مستويات للتأثير السلبي على القطاعات الأخرى: المستوى الأول: يمارس القطاع الريعي نوعا من أثر الاستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر من الاهتمام المستوى الثاني: تستفيد القطاعات الأخرى من ثمرات القطاع الريعي أساسا عبر الميزانية وهو ما يعيق اعتماد هذه القطاعات على قوى ذاتية محركة تعطيها القوة اللازمة لفرض نفسها في سوق متزايدة المنافسة، المستوى الثالث، تتأثر القطاعات غير الريعية عبر آلية تغير الأسعار النسبية مقارنة مع القطاعات الأجنبية بشكل يؤدي إلى تقلص نشاطها لاسيما عبر تقلص الصادرات منها، وتبين هذه الملاحظة الأخيرة أن إزدهار القطاع الريعي

1- كانت الفكرة بسيطة، وهي تتلاقى في هذه النقطة مع الآلية التي تسمح بظهور المرض الهولندي، حيث يؤدي استغلال المواد المنجمية بشكل متزايد وتنامي تصديرها إلى تحقيق فوائض خارجية (الميزان التجاري) تمارس ضغوطا باتجاه التعديل في ميزان المدفوعات، يمكن أن يتحقق هذا التعديل عبر تحسن القيمة الخارجية (سعر الصرف) للعملة الوطنية مقارنة مع العملات النظيرة أو عبر ارتفاع الأسعار الداخلية، في كلتا الحالتين، ينعكس ذلك على أسعار الصناعات (أو القطاعات) الموجهة للتصدير أو تلك التي تنافس الواردات مما ينعكس سلبيا على صادرات هذه القطاعات أو على المبيعات الداخلية للقطاعات المنافسة للواردات، ويؤدي ذلك في المحصلة إلى تقلص النشاط في هذه القطاعات والذي يجر معه باقي القطاعات في نفس الاتجاه، وعليه يمكن استخلاص أن التوسع في قطاع منجمي أو طبيعي أساسي في الاقتصاد سوف ينجر عنه انعكاسات سلبية على باقي قطاعات الاقتصاد لاسيما قطاع الصناعات المعملية الذي يوجد في مواجهة منافسة القطاعات الأجنبية خارج وداخل البلد المعني.

(2) لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة لتحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الخارجي، مرجع سابق، ص 6.

وهيمنته على أداء الاقتصاد سوف يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص وإضعاف تنافسية القطاعات الداخلية مقابل القطاعات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس سلبا على صادراتها، وعندما تكون هيمنة القطاع الريعي هيكلية ومستمرة فإن هذا يدفع مع الوقت نحو سلوك القطاعات الأخرى سلوكا سلبيا يصبح هو الآخر هيكليا مع الزمن وتصبح هذه القطاعات في انتظار ما يعطي لها والذي يتم أساسا عبر الميزانية.و بالإجمال فالاقتصاد الريعي غير قادر على ضمان إنتاج الثروات بالحجم والجودة المطلوبين، حيث أن هيمنة النظام الريعي على الاقتصاد يؤدي إلى خنق الأنشطة الإنتاجية وظهور فشل شامل على مستوى أداء الاقتصاد.و يمكن إيجاد تفسير لهذه الوضعية بشكل واسع في نظام الحوافز الاقتصادي، بالفعل يشكل وجود نظام فعال للحوافز شرطا لزيادة الفعالية الاقتصادية عبر التحفيزات التي يعطيها لعوامل الإنتاج، لا سيما عنصر العمل، بشكل يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها. وانطلاقا من ذلك يشكل النظام الاقتصادي للحوافز محركا رئيسيا للإبداع والابتكار[1] على سبيل المثال كلما كان الاقتصاد يمتلك الآليات المناسبة لتحويل الابتكارات إلى تطبيقات إنتاجية وحمايتها كلما أدى ذلك إلى تسارع وتيرة الابتكارات وتحسن جودتها، أيضا كلما كان تنظيم الشركات مناسبا وكان نظام تسييرها فعالا كلّما أدى ذلك إلى رفع الكفاءة للموارد البشرية وحتى الموارد، ويبدو أن الاقتصاد الذي يعتمد على الريع لا يوفر مثل هذه المقومات التي تفعل نظام الحوافز وتجعل منه قاطرة لزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية، إذ يمكن اعتبار أن الحافز

[1] - لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع، محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 6.

الأساسي الموجود في مثل هذا النموذج هو الحافز إلى اقتسام الريع فضلا عن أن هذا الاقتسام يكون عادة على حساب عملية الإنتاج. [1]في المقام الثاني، يفرز التنظيم الريعي للاقتصاد أفضلية في الاهتمام لصالح القطاع الريعي المتمثل في قطاع المحروقات على حساب القطاعات غير الريعية (خارج المحروقات)، وهكذا تجد القطاعات خارج المحروقات نفسها في الدرجة الثانية من الاهتمام الذي لا يكون إلاّ بقدر ما يمكن أن يمنحه القطاع الريعي.

الريع علاقة اجتماعية سائدة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية

أولا: تصاعد ثقافة الريع في الجزائر.

إن تنامي الاقتصاد الريعي في الجزائر، قد استولد ثقافة عضوية خاصة ومرتبطة به وتمثل منظومة قيمية سلبية معوقة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ومؤسسة للأزمات الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة.و تتجلى تلك الثقافة الريعية أو تتسم بالظواهر التالية:

- تتناقض ثقافة الريع مع ثقافة الجهد والعمل، إذ لا ضرورة اقتصادية لبذل الجهد والمال، إذا كان بالإمكان الحصول على الثروة من خلال الوساطات والوكالات والصفقات والسمسرة واستغلال الوظيفة العامة أو من خلال الأسعار المرتفعة والأخرى الاحتكارية.
- تؤثر ثقافة الريع على طبيعة العلاقة بين المصلحة الخاصة لجهة عدم الوضوح والاستغلال مما يساهم في توظيف المصلحة العامة لتحقيق مصالح خاصة أي ما يعرف أو يعبر عنه بالفساد.

(1) المرجع السابق، ص6.

- يسهم الاقتصاد الريعي وثقافته العضوية في خلق أو الاعتماد على فئات أو شرائح اجتماعية لا تمثل أكثرية المجتمع، بينما يقتصر دور أكثر السكان على الاستفادة من بعض استخدامات الريع المتشكل،
- و يخلق التمايز بين أصحاب الريع والمستفيدين من المستهلكين من إنفاقه على أنشطة اقتصادية ريعية، المزيد من التهميش والإقصاء والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- وتكون الثقافة الريعية، وبغض النظر عن الجانب الكمّي الاقتصادي الريعي ثقافة مهيمنة اجتماعيا واقتصاديا، فهيمنة شكل نشاط اقتصادي محدد تنجم عنها ثقافة اقتصادية تبريرية هي، حصرا الثقافة الريعية.
- يشكل الاقتصاد الريعي نفيا للاقتصاد التنموي الإنتاجي القائم على التحديث والتصنيع والمعرفة العلمية والابتكار، ويسهم الاقتصاد الريعي بثقافته العضوية في إضعاف القطاع الخاص المنتج والخلاق للثروات وضعف اقتصاد السوق والمستند إلى دور قوي وفعال للدولة.
- إن وجود الريع البترولي له تأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين وكذلك على الهياكل السياسية هذان الأخيران يتحدان بصفة مطلقة لاستمرارية النشاطات الريعية ومنه النشاطات التحويلية بعيدا عن خلق الثروة بالجهد والعمل.[1]

ثانيا: قوة العمل والثروة في الجزائر.

تعتمد الجزائر بصفة مطلقة على عائدات الريع البترولي المقتطع من السوق العالمية، فهو يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للوطن ويمده بثلثي إيرادات

-1 Héléne Djoufelkit.op.cit, p11.

الميزانية و 98% من إيرادات الخارجية [1]و بالرغم من الوزن الهام لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري إلاّ أنه لا يضم سوى 1% [2] من إجمالي القوة العاملة في هذا الإطار يستحوذ قطاع الخدمات على نسبة 55.2% من إجمالي القوة العاملة سنة 2010 والزراعة 13.7% في نفس السنة بينما كانت 24.5% سنة 1995 والبناء والأشغال تحتل نسبة 19.4% (2010)[3] وفي نفس السياق يوجد في الجزائر اليوم 934250 مؤسسة اقتصادية يضم منها قطاع التجارة 511700 مؤسسة ما يقارب 55% من العدد الإجمالي وفي المقام الثاني قطاع الخدمات ب 317988 أي ب 34% وبالإجمال فإن عدد الوحدات الاقتصادية الناشطة في القطاع الخدمي هي 829688 مؤسسة أي 89% من المجموع [4]ما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري بات اقتصادا خدميا ضعيف الإنتاج والتنوع يغلب عليه نشاطات هشة التكوين ويلاحظ أن لهذا القطاع - الخدمات وبالأخص – التجارة- القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة، منها قوة عمل يعمل جلها خارج نطاق تخصصاته المهنية، ما يعني تدهورا مستمرا في إنتاجية قطاع السلع والخدمات الذي يولد بدلا من ذلك ضغوطا تضخمية مضاعفة

من وجهة نظر سوسيولوجية، لا يعتبر العمل فقط مجرد نشاط عضلي أو فكري يقوم به الفرد لإنتاج سلعة أو منتوج ما مقابل أجر يتحصل عليه، بل هو

---

(1) محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، ص 41.

- 2 Héléne Djoufelkit. op. cit, p7.

3 - رحيم حسن، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61، 62، شتاء ربيع 2013، ص 136.

4 - collections statistiques de l’ons, n°172, juillet 2012, p11.

يتعدى ذلك إلى كونه قيمة اجتماعية ومجالا لانبثاق ونمو علاقات اجتماعية ذاهبة في التوسع نحو باقي فضاءات الحياة والمجتمع تلتقى ضمن فضاء العمل وتتبلور ضمن مختلف عناصر النظام الاجتماعي، الاقتصادية والسياسية والثقافية لذا فمن غير المعقول البحث في تعثر النشاط الخاص في المجتمع الجزائري من دون الأخذ بحقيقتي: الطابع الريعي للاقتصاد والنزعة التسلطية للنظام السياسي الحاكم: " إنه وعلى حسب نمط خلق الثروة (النظام الاقتصادي)و توزيعها (النظام السياسي) تتأسس المجتمعات "؛

منذ الاستقلال والجزائر تعيش التأثير المتعاظم لمنظومة اقتصاد وسياسة ريعية تمكنت من إنتاج قيم ومعايير وسلوكيات تتماشى معها، فالثروة في الجزائر تقع خارج فضاء العمل، ما ساهم في انتشار وتقوية الاعتقاد بعدم جدوى العمل اقتصاديا واجتماعيا وجعل منه مجرد فضاء للتفاوض الاجتماعي حول توزيع الريع وحيازة حصص منه وليس فضاءا للإنتاج وخلق الثروة.

ثالثا: إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل الغير منتجة في الجزائر.

يقع العمل في المجتمع الجزائري من حيث هو قيمة اجتماعية وممارسة اقتصادية تحت أسر المتطلب السياسي، الأمر الذي جعل أشكاله ومضامينه مرتبطة بطبيعة الممارسات الاقتصادية والسياسية للنظام الحاكم ورهاناته الأساسية.لقد شكل فضاء العمل ولا زال أحد أدوات الفعل السياسي، فمناصب العمل خاصة لدى القطاع العام، تدخل في سياق امتيازات تمنح الغرض منها توسيع القاعدة الزبونية للنظام وشراء السلم الاجتماعي بعيدا عن أي غاية إنتاجية خلاقة للثروة، إن أبلغ مثال على ذلك هو مكانة الريادة التي يحتلها قطاع الوظيف العمومي بوصفة أكبر مشغل لليد العاملة 2.8 مليون

موظف، إضافة إلى الانفصال الموجود بين قيمة الأجر الذي يتقاضاه العامل من جهة ومردوديته وقدرة إنتاجه من جهة أخرى فهو ينظر إلى الأجر على أنه حقه ونصيبه من الريع لا مقابلا للجهد الذي يقوم به لإنتاج سلعة ما وبهذا تتأكد غلبة المنطق السياسي على المنطق الاقتصادي في العمل.

يحتاج المجتمع إلى إعادة إنتاج نفسه ماديا لكي يضمن استمراره، إن هذه العملية تتحقق في الجزائر بفضل إعادة توزيع مداخيل الريع البترولي وليس بما يخلقه العمل الإنتاجي من قيمة مضافة، إنّنا بصدد الحديث عن نظام اجتماعي يحتل فيه الريع مكانة مركزية في جميع الحقول خاصة السياسي والاقتصادي منها فلطالما استعملت السلطة في الجزائر الريع كمورد أساسي لإدامة سيطرتها على المجتمع، بأن تم اختزال مهمة الدولة ووظيفتها في إعادة توزيع موارد الريع على شكل امتيازات للتأسيس لقاعدة اجتماعية ممتدة من الزبائن وهي الأرضية التي أسست لشرعية السلطة الحاكمة لدى الشعب.هذا التفسير يتيح لنا فهم مضامين ومآلات سياسة التشغيل في الجزائر فهي لا ترتبط بواقع الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل بقدر ماهي أداة في خدمة أجندة النظام السياسي ورهاناته.

إن الفرد في المجتمعات القائمة على العمل يعرف بدرجة ومضمون مساهمته في خلق الثروة وإعادة الإنتاج المادي للمجتمع، إذ للعمل مكانة مركزية ضمن منظومة القيم وشبكة العلاقات الاجتماعية يقابل فيها العمل ببقية النشاطات الاجتماعية المشكلة للحياة اليومية للجماعات والأفراد، فهناك وقت مخصص حصرا للعمل وما تبقى فلباقي النشاطات: الأسرية والرياضية والتعليمية والدينية والسياسية والثقافية...، ضمن هذا السياق يؤدي العمل دور القاطرة

بالنسبة لباقي مجالات الحياة الاجتماعية، مدفوعا بحزمة من القيم أنتجتها اللبرالية الاقتصادية والفكرية: الفعالية والعقلانية والربح والإنتاجية،

إن خطاب العمل في المجتمعات الغربية تسلل إلى كافة مسامات الحياة الاجتماعية ليتجسد في مفردات تنتصر للعمل والجهد، البذل، التفاني والنجاح وفي ايديولوجية التفوق والإبداع في حين أن في المجتمع الجزائري يهيمن نوع آخر من الخطاب حول النشاط الخاص تتخلله مفردات انتهاز الفرص والحيلة وغيرها والتي تتماشى ومركزية الريع كعلاقة اجتماعية سائدة ومهيكلة للتشكيلية الاجتماعية الجزائرية عموديا وأفقيا، لقد تمكن النظام الريعي من إفساد شبكة الواجبات والالتزامات (التضامن الاجتماعي) بين أفراد المجتمع بأن أدخل عليها منظومة قيمية محكومة بغاية النهب وانتهاء الفرص... فما كان لقيم الالتزام والجدية والإتقان إلاّ أن تغادر فضاء العمل والإنتاج.[1]

إن التاريخ يبين أن فضاء العمل، النشاط الخاص وخلق الثروة كان دائما مجالا خصبا لانبثاق قوى اجتماعية جديدة تصبوا إلى إعادة صياغة علاقات السلطة والسيطرة في المجتمع، لكن في الجزائر، نعيش ومنذ ما يقارب من نصف قرن حالة من التخدير والفعالية المسلوبة التي مست هذا الفضاء، إن على المستوى الاقتصادي فهو غير منتج للثروة إلاّ بالقدر الهين: أو على المستوى الاجتماعي: إذ لا يتيح انبثاق قوى وحركات اجتماعية حاملة لمشروع سياسي واجتماعي واضح المعالم.إن الدور الكبير لفضاء العمل والإنتاج في تغير المجتمعات وتطورها يبرز أكثر في سياق الحداثة الاوروبية ففي القرن 19 شكل فضاء العمل في أوروبا

(1) زين الدين خرشي، "أول ماي في الجزائر: احتفال بالعمل أم بالممارسات الريعية "، جريدة الخبر اليومية، 2 ماي 2014، ص 15.

المكان الأبرز للمواجهة الاجتماعية التي حددت مصير المجتمع الأوروبي، إنها المواجهة بين العمل ورأس المال، بين البروليتاريا والبورجوازية، لقد كان للعمل الصناعي في أوروبا في القرنين 19 و 20 أن هيكل علاقات السلطة والسيطرة في المجتمع بأن أعاد صياغتها كليا، أما في الجزائر ولأن فضاء العمل والقطاع الخاص يقع تحت وطأة منطق الريع فإنه لا ينتج إلاّ حركات وديناميات اجتماعية واقعة داخل أطره وممارساته وغير قادرة على تجاوز الحالة الريعية، فاحتجاجاتها مدفوعة أساسا بمطالب التوزيع الأمثل لمداخيل الريع، وهي مشكلة من فئات تعتبر نفسها مهمشة من الريع وبالريع، إنه حراك اجتماعي بأفق سياسي ضيق وبأدوات فعل وخطاب واقعين داخل حدود النظام الريعي وليس خارجه.

في ذات السياق، فان اعتماد الدولة على الريع يجعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الفكري وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشيان مع منطق الريع، وعليه فان الريع كمنطق مهيمن على المجتمع، يقضى على مساهمته للعمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري[1] يعطي معنى للواقع المعاش، لأن الأخذ بعين الاعتبار النشاطات الإنتاجية والفكرية يخلق عوامل جديدة وفعالة تنافس في نظر السلطة المهيمنين على الدولة وموزعي الريع.ونتيجة لذلك فالسلطة السياسية الجزائرية (التسلطية) تأبى تأسيس مراكز سلطة مستقلة عنها لذا فهي تعيق تأسس قطاع خاص قوي ومنتج لأنه سيكون البداية لتأسس - طبقة اجتماعية - طبقة وسطى عريضة مستقلة عنها ولا تحتاج إلى الريع لأنها قادرة على خلق الثروة بالعمل المنتج.وبهذا تصبح

-1 Louis Martines,les illussions de la richesse pétrolière, les études du CERI, n °: 168. septembre 2010, p 5.

الدولة الريعية الجزائرية ليست بحاجة إلى عمال منتجين بل إلى زبائن فالقطاع الخاص المنتج يفتح آفاق التغيير الاجتماعي والسياسي.ومع هيمنة النظام الريعي تصبح الدولة في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت استقلالها عنه بالمورد الريعي، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي، إن الريع يسمح للسلطة الحاكمة بالاستقلال عن المجتمع وذلك بممارسة علاقة سيطرة على أفراده ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بإمكانها ولادة مجتمع اقتصادي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل وحاملا لمشروع دولة حديثة، إن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي وخاصة القطاع الخاص في عملية تجدد النظام هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الاجتماعية.

إن غياب القطاع الخاص المنتج للثروة والخلاق للقيمة المضافة يعني استحالة انبثاق الفرد الحر المستقل، الفرد المواطن لذا وجب استبدال الريع بوصفه العلاقة الأكثر هيمنة وهيكلة للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر بنوع آخر من العلاقة هي العمل فمنطق الريع لا ينتج إلاّ الجمود في حين أن منطق العمل محرك للحركة والتغيير.فخضوع العمل في المجتمع الجزائري لمطلب ولغاية الولوج إلى الريع ولاستراتيجيات الأفراد والجماعات الهادفة إلى التقرب من مصادره والتموقع هناك، إضافة إلى الايديولوجية الشعبوية التي تتعامل بها الدولة مع العمل وسياسة التشغيل، يجعل من غير الممكن تحول الفضاء الاجتماعي للعمل إلى حقل للفعل والقرار المستقلين، ويمنع تشكل نواة لحركية اجتماعية دافعة للتغيير، بعبارة أخرى، لقد أفضت الممارسات الاقتصادية الريعية للنظام الحاكم إلى تحييد المكون السياسي للعمل فصار شأنه شأن

العديد من مراكز السلطة المحتملة واقعا تحت منطق النظام الريعي ومتطلباته[1].

إن اتسام بيئة وعلاقات العمل في المجتمع الجزائري بدرجة عالية من العدوانية والصراعات راجع إلى طبيعة ونوعية المكاسب المتنافس عليها ضمن هذا السياق المجتمعي، فالرهان ليس الإنتاج وخلق الثروة بل توزيع الريع.لذا تبرز وتتنامى استراتيجيات فعل فردية وجماعية مدافعة وحامية للمكاسب ومتسابقة على المواقع التي تتيح حصة أكبر من الريع، عبر بناء التحالف وإنشاء الزمر والعصب، الأمر الذي يضطر العمال إلى التواجد في حالة استعداد ويقظة نفسية وذهنية دائمتين، ما يولد إرهاقا وضغطا عصبيين وإحساسا مستمرا بالأمن كما يستنزف ويشل قدراتهم الإنتاجية والإبداعية، هي استراتيجيات الغاية منها حيازة الامتيازات والاقتراب أكثر فأكثر من منبع الريع الأساسي وهو الأجهزة الإدارية للدولة بإتباع قاعدة بذل أدنى حد من الجهد لضمان أكبر قدر من الأرباح.

إن غياب القطاع الخاص المنتج للثروة والخلاق للقيمة المضافة يعني استحالة انبثاق الفرد الحر المستقل، الفرد المواطن، لذا وجب استبدال الريع بوصفه العلاقة الأكثر هيمنة وهيكلة للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر بنوع آخر من العلاقة هي العمل فمنطق الريع لا ينتج إلاّ الجمود في حين أن منطق العمل محرك للحركة والتغيير.

---

(1) زين الدين خرشي، " أول ماي في الجزائر، احتفال بالعمل، أم بالممارسات الريعية "، جريدة الخبر، مرجع سابق.

إن علاقة الفرد بالعمل في المجتمع الجزائري هي علاقة الاستثمار بالحد الأدنى فهو يتفادى قدر الإمكان استدعاء أناه وموارده النفسية الفكرية والجسدية، كما أن استحضاره للدوافع العميقة ولروح المسؤولية لا يرقى إلى المستوى المأمول وتفسير ذلك أن العمل ليس مكانا للإنتاج والإبداع وخلق الثروة بل مجالا يتيح ضمان حصة من الريع، إنه مكان للأخذ والنهب لا للعطاء والبذل، خاصة وإن هذا الواقع يتقاطع مع نظرة النظام الحاكم لمنصب العمل على أن له وظيفة سياسية هي شراء السلم الاجتماعي وليس بأي حال من الأحوال وظيفة اقتصادية أي الإنتاج وخلق الثروة.

النظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص

إن وجود الريع البترولي في الجزائر أدى إلى تفشي السلوكيات الريعية على نطاق واسع وتحول مع الزمن من رافد يغذي تطور السلوكيات الريعية وتآكل قيم الجهد والعمل.كما أدى إلى تنامي روابط مصلحية متعاظمة بين البيروقراطية الإدارية والبيروقراطية الاقتصادية وبقية قطاعات المجتمع، وبهذا أصبحت الاستفادة من الريع هدفا أساسيا يسعى إليه كل أفراد المجتمع وفق آليات وقواعد تحددها البيروقراطية الإدارية.

إن الاقتصاد الريعي في الجزائر أدى إلى خنق النشاطات الإنتاجية وظهور فشل شامل على مستوى أداء الاقتصاد هذا الأخير وكما استولد ثقافة خاصة به هي الثقافة. الريعية فإنه. استولد. قبل ذلك. قوى وشرائح. اجتماعية احتضنته ولا

تزال ترعاه وتحميه، وتلك القوى أبعد ما تكون عن ذهنية العمل والإنتاج، الإبداع والابتكار. [1].

إن الفلسفة الاقتصادية السائدة إضافة إلى سلوكيات الإنفاق في الموازنة العامة للبلد (الجدول الموالي)يمثل بحق نموذجا للدولة الريعية.إن التوصيف السياسي لدالة الرفاهية الاجتماعية في إطار اقتصاد السوق للاقتصاد الريعي قد ولد كلفة باهضة الثمن، هي تكاليف عوامل الإنتاج، لقد أدى الدعم والتشغيل غير المنتج لقوى الشعب العامل إلى تكفيك الارتباط بين تكاليف عوامل الإنتاج وإنتاجيتها الحقيقية.إن إشكالية الدعم في الموازنة على نطاق واسع أدت إلى تعاظم التكاليف الحقيقية للمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص وعلى نحو يفوق القيمة الاستيرادية لمثيلاتها مما جعل النشاط في معظمة يفتقد للجدوى الاقتصادية من إنتاجه، وعلى هذا الأساس تدل القراءة الأولية عن البطالة في الجزائر أنها انخفضت من 29.8% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2011، إلاّ أن قبول عدد من العاطلين عن العمل في إطار التشغيل التعاقدي لا يعني في معظم الأحيان سوى التحول من بطالة ظاهرة إلى بطالة مقنعة، فالحكومة ما فتئت تسعى إلى إختلاق مناصب شغل ولو خارج الاحتياجات الحقيقية للسوق وتدفع أجور تلك المناصب من الخزينة العمومية وقد ساعد على ذلك الوفرة النفطية على امتداد نفس الفترة، في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجه وتعطل في مستويات إنتاجه، الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الاقتصاد لاسيما قطاع الصناعات التحويلية، هذا

-1 Louis Martines,les illussions de la richesse pétrolière,op.cit, p5.

الأخير ساهم بنسبة 3.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 وبلغت مساهمة الإنتاج الزراعي 8.2% فيما بلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية 36.7%.

الجدول رقم 84: يبين الإنفاق العام وتطوره في الفترة 2007- 2011.

الإنفاق العام(مليون دولار أمريكي)				
2007	2008	2009	2010	2011
46.849	66.823	60.360	61.130	82.056
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمئة				
2007	2008	2009	2010	2011
34.5	39.1	43.7	37.7	41.6

المصدر: هدى حمودة إبراهيم، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63، 64 صيف وخريف 2013، ص 210.

الجدول رقم 85: القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية.

أولا: القيمة المضافة للصناعات التحويلية: بالأسعار الجارية (مليون دولار)

1995	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011
3.576	2.813	3.658	4.658	5.397	5.492	5.544	7.126

المصدر: هدى حمودة إبراهيم، الملف الاحصائي للجزائر، مرجع سابق، ص 204.

ثانيا: القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بالأسعار الجارية، مليون دولار.

2007	2008	2009	2010	2011
60.434	79.002	44.324	57.256	72.500

المصدر: هدى حمودة إبراهيم، مرجع سابق.

من خلال ما تقدم يمكن حصر الاستنتاجات التالية:

- يشكل الاقتصاد الريعي نفيا للاقتصاد التنموي الإنتاجي القائم على التحديث والتصنيع والمعرفة العلمية والابتكار، ويسهم الاقتصاد الريعي بثقافته العضوية في إضعاف القطاع الخاص المنتج والخلاق للثروات وضعف اقتصاد السوق والمستند إلى دور قوي وفعال للدولة.
- لقد أدى الاقتصاد الريعي في الجزائر إلى خنق النشاطات الإنتاجية وظهور فشل شامل على مستوى أداء الاقتصاد هذا الأخير وكما استولد ثقافة خاصة به هي الثقافة الريعية فإنه استولد قبل ذلك قوى وشرائح اجتماعية احتضنته ولا تزال ترعاه وتحميه، وتلك القوى أبعد ما تكون عن ذهنية العمل والإنتاج، الإبداع والابتكار،
- فقد كان لوجود الريع البترولي في الجزائر تأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين وكذلك على الهياكل السياسية هذان الأخيران يتحدان بصفة مطلقة لاستمرارية النشاطات الريعية ومنه النشاطات التحويلية بعيدا عن خلق الثروة بالجهد والعمل، فمع هيمنة النظام الريعي أصبحت الدولة في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت استقلالها عنه بالمورد الريعي، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي. إن الريع سمح للسلطة الحاكمة بالاستقلال عن المجتمع وذلك بممارسة علاقة سيطرة على أفراده ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بإمكانها ولادة مجتمع اقتصادي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل وحاملا لمشروع دولة حديثة، إن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي وخاصة القطاع الخاص في عملية تجدد النظام هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الاجتماعية..

الفصل الثالث

الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي

أن يكون القطاع الخاص منتجا وفعالا في الجزائر فهذا يستلزم قطيعة مع نظام الريع السائد، وتجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الاقتصادية- والاجتماعية الجزائرية- في- مجملها، هذا التجاوز يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج والذي يولد القيمة المضافة.

يتحدث هذا الفصل من البحث عن إمكانية قيام قوى اجتماعية مختلقة بقيادة عملية التحديث البرجوازي في الجزائر في ظل الظروف التاريخية الحالية.لكن وبصرف النظر عن هوية القوى الاجتماعية – السياسية التي تحقق ذلك التحديث " النهوض الاجتماعي البرجوازي"فإنها - أي القوى - تواجه حتما أزمة في البنى أو التشكيلة الاجتماعية.إن هذه الأزمة تختلف اختلافا أساسيا عن تلك التي تقع في المجتمعات الناضجة تكوينيا والتي تتمتع بنظام للإنتاج متناغم إلى درجة كافية وموحد عضويا والتي تكون فيها الأزمة ما هي إلاّ تجليات للقوانين والتناقضات الكامنة في قلب نمط الإنتاج المعني مثل أزمات فائض الإنتاج في ظل الإنتاج الرأسمالي الخاص العفوي والفوضوي [1].

أما أزمة البنية الاجتماعية (التشكيلة الاجتماعية)التي سنتحدث عنها هنا في الجزائر فتنشأ بصورة خاصة لأن المهمات الديمقراطية البورجوازية بقيت دونما

---

[1] - نوداري أ، سيمونيا، الرأسمالية في الشرق، ترجمة "فاضل جكتر"، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، 1987، ص157.

حل.، إن السبب المباشر لهذه الأزمة. يكمن في. أن القطاع الخاص في. الجزائر. لا يحتضن بشكل متساو مختلف مناحي القاعدة الاجتماعية – الاقتصادية والبنية الفوقية الايديولوجية والسياسية للجزائر في فترة الانتقال وأن الأجزاء المكونة للبنية الاجتماعية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الايديولوجية أو القومية)و التي يتشكل المجتمع من تركيبتها في الحقيقة متناقضة ومتنافرة كثيرا فيما بينها وهكذا فإن أزمة التشكيلة الاجتماعية تعني اختلافا في انسجامهما المؤقت النسبي داخل التركيبة.وفي أثناء هذه الأزمة تعيش هذه البنية أو التشكيلة كلها توترا مصيريا يتهدد مصير تماسك هذه التركيبة أي تماسك المجتمع ووحدته ككل في حقيقة الأمر. أما مدى وعمق واتساع واستمرارية أزمة التشكيلة الاجتماعية فيكون وفقا لطبيعة النظام السائد في الجزائر أي الصفة الكمية والنوعية لمكوناته البنيوية، وتبعا لماهية البنية المعنية التي تلعب الدور القيادي في لحظة تاريخية محددة وأخيرا وفقا لمدى نضج العلاقات الرأسمالية في الجزائر.

المبحث الأول : أزمة التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية

نقاط رئيسية حول الأزمة

إن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية (المجتمع) في أزمة، ولا يمكن احتواء هذه الأزمة، إلاّ إذا أستوعب جوهرها، لهذا فإن إدراك الأزمة يتطلب منهجية منظمة لإزالة الأنقاض والوصول إلى الجوهر واستخراجه من الشوائب الفكرية التي يسبح فيها.

إن الأزمة الجزائرية هي أزمة توزيع الريع، فالنظام الريعي هيمن منذ عشريات من الزمن على المجتمع الجزائري، وهو الآن في أزمة (النظام القديم السائد أي نظام الريع) لأنه بلغ أقصاه، في حين أن طريقة الإنتاج الرأسمالي (الطريقة الجديدة)، لم تتمكن بعد من إنشاء القواعد أو الشروط الداخلية من أجل استقلاليتها الإنتاجية.الأزمة الجزائرية تنبثق في الواقع من إشكالية المرور من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي، وهذا المرور لا يتحقق إلاّ من خلال مكافحة الطبقات المتسببة في هذه الأهداف المتناقضة. إن جوهر الأزمة الجزائرية يتبلور إذن في الصراع القائم بين الطبقة المستفيدة من الريع من جهة، والطبقة المهمشة من جهة أخرى، وعدم تحرك السلطات السياسية يكشف الحياد المتبادل لكلا الطبقتين وتجسيدهما لهذا التناقض، تهدف هذه السطور إلى تبديد الضّلال عن الخطاب السياسي الحالي وكشف محاولته لإنشاء اقتصاد سياسي يتماشي مع تحول التشكيلة الاجتماعية الجزائرية وهو ما يبين جوهر الأزمة الذي يختفي دائما وراء ستار ايديولوجي.هذا الستار يكمن في العمل على توضيح الجوانب الكمية كالبحث عمّا يسمّى بتوازن الاقتصاد

الكلي أو البحث عن الاستثمار الأجنبي من أجل إخماد الأزمة، غير أن هذه المبادرة " الكمية " تحجب الجوانب " النوعية " للأزمة ما يؤدي إلى تكرار الفشل. وحسب. هذه المحاولات، فإن حل. التناقض. الحاصل. في. هذا الوقت. لا يتوقف على تصرف جيد في الحسابات (الكلام على التوازنات) ولا على دفعة خارجية (بالرجوع إلى رأس المال الأجنبي) ولا على تجاهل التنافس بين الطبقات الداخلية (التشكيلة الاجتماعية) هذه الفرضيات الآلية، التي تلتزم بها غالبية الطبقة السياسية الجزائرية هي أوهام من شأنها أن تبطل أي قفزة نوعية. الواقع أن حل الأزمة يتوقف أساسا على تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في مجملها وهذا التجاوز يعطي مجالا للعمل الإنتاجي أي القطاع الخاص المنتج الذي يولد القيمة المضافة. وأخيرا، فإن تجاوز الأزمة لا يأتي إلاّ بكفاح كلا الطبقتين وإدراك جوهر التناقض (وبالتحديد جوانبة النوعية) وبذلك يكون التنظيم تلقائيا.

إن الأزمة في الجزائر تكشف الكفاح بين عالم قديم لا يريد أن يموت، وعالم جديد لا يستطيع أن يولد، وهي أزمة نظام يسود فيه توزيع الريع على المجتمع، والطبقات المستفيدة والمهيمنة تعمل على تنمية استراتيجيات معقدة من أجل دوام سلطتهم وإبقاء المجتمع في حالة سبات: صحيح أن نظام الريع يحتضر، لكن عملية الإنتاج الرأسمالي لم تصل بعد إلى الشروط الداخلية لاستقلاليتها الإنتاجية. هذه الأزمة تكشف ضرورة تجاوز سياسة الدوران حول نقطة واحدة للدخول في النشاط الثوري، وهي تتطلب تجاوز سياسة الجمود المسيطرة، غير أن هذا التجاوز يتعارض مع سياسة الأغراض المعروفة للطبقات المستفيدة من الريع والتي لا تفعل شيئا سوى عرقلة صيرورة تاريخ الجزائر حيث كان من أجل

ضمان مكانتها دون منازع. ولهذا، نجد أن الخطاب السياسي في الجزائر، نادرا ما يتناول المشاكل اليومية الملموسة، بل بالعكس، هذه الأخيرة تغطى باستمرار، ويجد الفرد نفسه منذهلا من غموض الخطاب الذي يستعمل لتخدير عقول الجماهير (التي تأمل في التغيير) إنه إذن خطاب الطبقة المستفيدة التي تنتمي إلى السلطة كما تنتمي أيضا إلى المعارضة، وبهذا تكون السلطة والمعارضة في نفس الاتجاه.[1]

والحل المقترح من طرف السلطة السياسية الحالية هو تفعيل النشاط الاقتصادي، وذلك بخوصصة القطاع العام، غير أنه لا توجد دلائل تصب في هذا الاقتراح ورغم الخطابات الرسمية فإن الخوصصة ليس الحل المناسب، والكلام عن براهين كاذبة لتطبيق الخوصصة لا يأتي إلاّ من قصر البصيرة أو من سياسة النهب التي لا تكشف عن اسمها[2]. إن الخوصصة في الجزائر هي أساسا مبادرة فكرية، لأنه لاشيء يبرهن على أن القطاع الخاص، في مجتمع يعيش من الريع القومي، سيكون أكثر إيجابية من القطاع العام، والواقع أن كل قطاع منتج عام أو خاص لا يعطي نتائج جيدة إلاّ بوجود رأس مال منتج، غير أن القطاع الخاص في الجزائر لم ينجح إلاّ لأنه يتمم القطاع العام (الصناعة التحويلية، الاستيراد والتصدير) أين يلتقي مباشرة بالمستهلك ولأنه يقتطع جزءا من الريع ويتهرب من المراقبة (الضرائب وغيرها) بسبب التسيب الإداري العمومي. وغياب النقد البناء للقطاع العام يبين أن السلطة لا تريد (أو لا تستطيع) نفض الغبار عن الأفكار التي تلف الأزمة التي يمر بها المجتمع

- [1] Bendib Rachid, létat rentier en crise « éléments pour économie politique de la transition en Algérie »,opu,2006 ,
P2.
- [2] Ibid ,p 2 .

الجزائري. فهم يفضلون التركيز على المظاهر لتجنب الخوض في الحديث عن الريع وعلاقته بالمجتمع. هذه العلاقة هي العقدة الغوردية (المعضلة) التي يجب حلها إذا كان تجاوز الأزمة هو الهدف المرجو، لكن الطبقات المسيطرة في الدولة لا تستطيع المشاركة في عملية القضاء على نفسها، بل على العكس من ذلك، هي تمارس سياسة التلهية لتغطية وضعيتها كطبقة ناهبة للريع.

وبعد عشريات من استقلال الجزائر، يواصل الخطاب الوطني للعائلة الثورية تفعيل الجدل والمماحكة (كلام شكلي)، ويبقي حسبهم العدو الخارجي هو الذي يحاول دائما زعزعة الوضعية التي توجد فيها البلاد، هذه الوضعية التي تخبرنا عن تاريخ نشأة المجتمع الذي يعول منذ زمن على الريع القومي، فهو بهذا أصبح زبونا لرب عمل دائم [1]. وفي هذا الإطار نجد أن الطبقات المستفيدة من الريع تحافظ على سلطتها، وتخفي دورها في التقهقر الذي يتوجه إليه المجتمع الجزائري، وبهذا يبقي التناقض الداخلي مستورا والطبقات المستفيدة من الريع تحوز على ثروات، بينما لا يتلقى المواطن البسيط إلاّ البقايا.

لكن هذا النظام الذي يعتمد على توزيع الريع سيتزعزع حتما بالنظر إلى طريقة توزيعه، وكان على الطبقات المستفيدة، أن تجد طريقا آخر وهو اقتصاد السوق، غير أن هذا الأخير في ظل الانفتاح على السوق العالمية لا يمكن أن يتلخص إلاّ في عملية البيع والشراء أي الاستيراد والتصدير، وهو ما يمثل النشاط الاقتصادي والمالي الوحيد الذي يمكنه الاستمرار، لأن نظام الإنتاج سواء العام أو الخاص غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي (تكنولوجيا وتسيير

1- إن الدولة الجزائرية قامت باستغلال مزدوج للمجتمع من حيث لكونها أكبر مستخدم ورب عمل، تحدد الأجور والأسعار وتقرر الاحتكارات العمومية من جهة، وكونها وسيط بين السكان والشركات المتعددة الجنسية والسوق الرأسمالية العالمية من جهة أخرى.

قديم غير صالح للعصر). بالإضافة إلى ذلك، فإن سياق الجمود الذي برز فيه ما يسمى باقتصاد السوق، يتطلب أفكارا قادرة على توقيف الضغط على الطبقات المهمشة وذلك بتخلي السلطة عن لعب دور المحسن، إن التسيير الايديولوجي لعملية المرور إلى اقتصاد السوق تطلب الرجوع إلى الخطاب الديني، لأن هذا الأخير وحده سيكون مسموعا من طرف مجتمع ضال وتائه لكنه متمسك بقوة بالفكر الديني، والإسلام كفكر معوض للخطاب السياسي باستطاعته خنق أي محاولة تمرد وإعطاء قيمة مقدسة لكلا القطاعين العام والخاص.

وبذلك يتحول الحديث السائد من الخطاب السياسي (المضاد للنزعة التسلطية الإمبريالية لسنوات السبعينات) إلى الخطاب الاقتصادي (الخطاب الاستهلاكي لسنوات الثمانينات)، ليتحول تدريجيا إلى خطاب الدفاع عن الإسلام ضد الغرب، وعن الثوابت الوطنية للمقومات الخاصة، وعلية تؤخذ الأوامر وكأنها أوامر إلهية، وتقبل المعاناة اليومية المترتبة عن اقتصاد السوق وكأنها قضاء وقدر ولا تقبل المناقشة فيه وهذا الوهم الديني يسمح بذلك للطبقات الناهبة للريع بمواصلة جمع الثروة باسم اقتصاد السوق وللطبقات المهمشة بقبول معاناتهم بسهولة أكثر، وأيضا لنظام الريع بالتجدد دون عقبات أو إخلال.[1]والخطاب الوطني ذا الصبغة الشعبية، يعوض إذن بالخطاب الديني الذي يسمح بإخفاء التناقضات الحاصلة بين الطبقات الاجتماعية (أليس كل الجزائريين أخوة في الدين) ويخرج الطبقة الناهبة للريع من النظام، وعوض أن تكون الجزائر متألفة من طبقات اجتماعية متنافرة المصالح، فإنها ستصبح

- [1] Bendib Rachid, op cit ,p 5,4 .

مكونة من شعب مسلم جزء منه خطير المعاشرة ورديء العادات، وهذا الجزء هو مصدر كل الآلام والهموم التي تضرب الجزائر.

إن الخطاب الوطني والديني يشتركان في نقطة هامة، التناقض الأساسي في الوقت الراهن يدور دائما حول التشكيلة الاجتماعية الجزائرية التي تصور على أنها كتلة غير متناقضة، ويبقي العدو دائما خارجي ويهدف أساسا إلى مهاجمة الكيان الجزائري أو محاولة تشويه الإسلام الحقيقي والعريق، والمفكرون بذلك يخفون صيرورة التاريخ الداخلي وينكرون التناقض والجانب النوعي الذي يعتبر محرك التاريخ.

وفي سياق الجامعة الجزائرية كمنظومة فكرية (ايديولوجية) لهذا البلد المعتمد على الريع القومي، ساهمت وتساهم الآن بطريقتها الخاصة في إعادة إنتاج فكرة الريع، لأن العلم في الجامعة لا ينبثق من فهم الواقع الذي يجب تغييره وإنما يختصر في مجموعة معلومات متراكمة وغير منسقة، في زمن الاشتراكية المميزة (النوعية)، جندت الجامعة من أجل بيع تواريخ أعمال التنشئة الوطنية للثورات الثلاث[1] (الصناعية، الزراعية والثقافية) والكفاح ضد الإمبريالية (النزعة التسلطية) وفي هذه المرحلة الخاصة للاشتراكية، نسيت الجامعة دورها الأساسي وهو تكوين نخبة قادرة على تجاوز الواقع المزيف من أجل ادراك جوهر الظواهر المدروسة وأيضا المشاركة في عملية التحول (التغيير).

[1] إن المسائل الأساسية التي قامت عليها التنمية الاشتراكية في الجزائر هي تكمن في تحقيق الثورات الثلاثة، الثورة الثقافية، الثورة الصناعية، الثورة الزراعية.

وهكذا، فإنه باسم الديمقراطية الكاذبة للتعليم نجد أنه حتى الأميين يلتحقون بمقاعد الجامعة وتمنح الشهادات مثلها مثل أي شهادة عامة، وبهذا لا يمكن للجامعة في حقيقة الأمر، إلاّ تكوين زبائن الدولة والمحظوظون منهم - أي الأكثر دعما بالمحسوبية - يصلون إلى مراكز إدارية من أجل الدخول في النظام والدفاع عنه، لأن هذه المراكز وحدها تملك قيمة مرموقة وتسمح بممارسة سلطة حقيقية (إنتاج التوقيعات على الأختام المستديرة، المستطيلة، أو شبه المنحرفة، الذي كان ولا يزال له القوة الحاسمة أكثر من أي انتاج علمي أخر)، إن زمن الاشتراكية المتميزة أثمر عددا لا بأس به من أصحاب الشهادات لكنهم قل ما يحوزون على المهارات اللاّزمة. ونقص المهارة هذا يصطدم بدور ومكانة الجامعة في المرحلة الحالية التي تشهد إنشاء اقتصاد السوق المزعوم، الجامعيون لا يطلب منهم إبداء آرائهم والجامعة ليس لديها شيء خاص لاقتراحه في هذا القضية، وعلى العكس من ذلك فإن الدور المسند للجامعة من طرف الممول المالي (الدولة) ليس طرح القضايا، وإنما المشاركة في متابعة الوضع الراهن.

إن المكانة المعطاة للجامعة ليست في الحقيقة نتيجة سوء تقدير الممول المالي (الدولة) ولكنها ناجمة عن أفكار خاصة والدولة لا تسمح ببروز سلطات مستقلة لأنها ستسمح بدورها بطغيان الطبقات المستفيدة من الريع. هذه الأفكار توجد في الحقيقة في جميع المجالات لأن النظام الوطني المعتمد على الريع والذي لا يستطيع التقدم في إنتاجه يكافح نظاما آخر على المستوى الداخلي (نظام رأس المال) هذا النظام الذي يتطلب حركية إنتاجية واسعة

تستطيع تقويض نظام الريع بصفة عامة وسيادة الطبقات المنتفعة منه بصفة خاصة.

إن الأزمة في الجزائر أساسا هي أزمة نظام يولي عناية بكل المجالات لكنه يتأخر في متابعتها لأن أهداف الطبقة المستفيدة تتعارض معه، وبذلك خلافا للطبقات الإقطاعية التي ساندت (لفترة طويلة من التاريخ) الإنتاج الواسع للنظام الرأسمالي لأن هذا الأخير يسمح لهم بالاستمرارية كطبقة إقطاعية، فإن الطبقات المستفيدة من الريع في الجزائر ستتلاشى إذا تمكن النظام الرأسمالي من ضمان إنتاجه المستقل وفرض هيمنته[1]. إن إعتراض الطبقات المستفيدة من الريع على أي تغيير نوعي يتجلي في هروب السلطة السياسية إلى الأمام ومواصلة الحديث عن قوى خارجية (عولمة رأس المال والمديونية) تهاجم الجزائر، مع أن السلطة حاليا لا تتوان عن الاستنجاد بهذه القوى الخارجية من أجل مساعدتها. وجلب القوى الأجنبية تارة ورفضها تارة أخرى يبين مسبقا عدم قدرة السلطة السياسية الحالية على ضبط رهانات الحاضر، وإذا كان سبب الأزمة الجزائرية هي عوامل خارجية فإن طلب القوى الخارجية (الاستثمار مثلا) لحل المشاكل الداخلية لا ينم إلاّ عن غموض، والحديث عن العولمة والاندماج في السوق العالمية لن يكون إلا حديثا عن الجوانب الكمية. والحال هنا أن العولمة هي في الأساس تجسد تكامل العلاقات في الإنتاج الرأسمالي على المستوى العالمي بينما الاندماج في السوق العالمي الرأسمالي هو الانفتاح على رأس المال المتداول، وهاتان العمليتان تختلفان من حيث الكمية والنوعية وبصفة خاصة، فإن الاندماج في السوق العالمية ليس شرطا كافيا

إن هذا هو جوهر المسألة.

لزيادة الإنتاج على المستوى المحلي لأن الإمبريالية الاقتصادية التي تسعي إليها العولمة لا يمكن أن تقتصر على الكمية، وفي الحقيقة فإن الإنتاج الرأسمالي لا يتم في مجال خال وإنما يلتقي ويرتبط عن طريق السوق أو غيره بنظم (نظام توزيع الريع بالنسبة للجزائر مثلا) لها منطقها الخاص. وتبعا لذلك، فإن الاندماج في السوق العالمي الرأسمالي لمجتمع يعول على الريع القومي ليس مرادفا للزيادة الفورية للإنتاج المحلي، وعلى العكس من ذلك، سيكون للعمل على تقوية نظام الريع القومي الأفضلية، لأن الكيان الاجتماعي الجزائري، عليه أن يكون في نظر أهداف رأس المال العالمي، متخصصا في تمويل المحروقات وبذلك تكون الطبقة المستفيدة من ذلك في الجزائر أكثر من يدافع على ذلك. ونتيجة لذلك تتحد أهداف رأس المال الأجنبي وأهداف الطبقات المستفيدة من الريع المحلي لإعادة إنتاج نظام توزيع الريع. وإذا كان رأس المال العالمي لا يشجع ظهور عالم جديد (نظام الإنتاج الرأسمالي) ويريد الاحتفاظ بالعالم القديم (نظام توزيع الريع) لن يكون هناك تجاوز للأزمة في الجزائر عن طريق الانفتاح على الاقتصاد الذي تؤيده الأفكار اللبيرالية الجديدة.

تجدد نظام الريع

إن تاريخ الجزائر يظهر وجود خطاب خاص يريد إقناعنا بأن تطور الدول الأجنبية يمكن شراءه بفضل الريع البترولي، وهنا يكون جمود الفرد الجزائري جزء من نظام جامد لا يتطور وإنما يتجدد فقط وفيه يكون العمل الإنتاجي الذي يخلق القيمة المضافة لا يحتل سوى موقفا هامشيا.إن تهميش وإهمال العمل الإنتاجي يسمح بإنشاء اقتصاد فكري ضروري لفهم الحقيقة السائدة،

وهو وضع لا وجود له إلاّ لأن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي في عملية تجدد النظام، هذا الأخير يتجدد بفضل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الاجتماعية وخاصة تلك التي يفترض أن يكون لها مكانة (مثل الجامعيين).وبهذا يعمل الريع على دوام خطاب واحد وهو «خطاب الريع»، ويقصي كل خطاب آخر، ومقابل فكرة الخطاب الوطني فإن الطالب الجامعي الذي يتبنى فكرة العمل الإنتاجي. ويحاول التشديد. على الجوانب. النوعية للحركة. الاجتماعية، لا يستطيع تغيير الوضع لأنّ وجود الريع يختزل الإنتاج في مجرد شكليات ليس لها علاقة مباشرة مع واقع هذا الأخير.يتعلق الأمر إذن بخطاب يعتمد على نفس الوتيرة، وينمو حسب ظروف تشكيل المجتمع الجزائري.وبفضل التهميش الذي يطال الجامعة وقدراتها، يتجدد المجتمع الجزائري بنفس التشكيلة، وبهذا فإن الدولة تسمح لنفسها بلعب دور الولي القادر والممول ثقافيا والذي لا ينتج عموما إلاّ نصف مثقفين.

إن اعتماد الدولة على الريع يجعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الجامعي وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشيان مع منطق الريع.وعليه فإن الريع كمنطق مهيمن على المجتمع، يقضي على كل مساهمة للعمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري يعطي معنى للواقع المعاش، لأنّ الأخذ بعين الاعتبار النشاطات الإنتاجية والفكرية يخلق عوامل جديدة وفعالة (بعيدة عن الدولة وسلطتها) وهي عوامل تنشد استقلاليتها عن الريع وتنافس (في نظر السلطة) المهيمنين على الدولة وموزعي الريع.وبما أن الجامعة تمثل الجهاز الفكري للدولة فإن هذه الأخيرة - أي الدولة- تنتظر من جامعتها إنتاج وإعادة إنتاج خطاب الريع، وهو ما يفعله الجامعيون.ولهذا فإن الجامعيين ليس

لهم تأثير على محيطهم، وهم «كعامل فعّال» لا يساهمون في إنتاج الريع بالرغم من أنهم يحصلون على حصة منه.، لأن التطور في إطار اقتصاد يعتمد على الريع يقتصر على الاستيراد المستمر للآلات، فالطالب الذي تكون معارفه متخلفة عموما، والذي يقدم دروسا قديمة، ويستعمل وسائل متلفة ويتلقى منحة بحث أو دراسة عقيمة، يعكس صورة الباحث الجامعي الجزائري.إن تعليمه ونتائج بحثه (إذا كانت هناك نتائج) لا تهم أحدا، إن الوصي الذي يدفع أجرا لا يهتم غالبا إلى نتائج بحث ما (فهو يكتفي بإحصاء عدد «الفرق الباحثة» التي تتلقى منح البحث لشهور وربما لسنوات كاملة لتختفي في الأخير دون ترك أثر لها). وهكذا فالأجر، منحة البحث، منحة الدراسة، على غرار منحة التدريب في الخارج التي يتلقاها الجامعي تساهم في صقل كفاءته، لأن الوصي (الوزير- المدير- رئيس القسم- أو عميد الجامعة أو الأستاذ الباحث) يعرفون أن ظروف العمل غير متوفرة، إلاّ أن الوصي يتظاهر بدفع أجر الأستاذ الباحث وهذا الأخير يتظاهر بالبحث والتعليم، وبهذا يكون الضمان الموضوعي والذاتي لإعادة إنتاج منطق الريع.والجامعي الذي يقدم دروسا قديمة ويبحث دون نتيجة، ولكنه بالمقابل يتلقى أجرا ومنحة بحث، لا يمثل في الحقيقة سوى حلقة ضمن سلسلة زبائن الدولة، إن مكانته ليست محفوظة من أجل الإنتاج، الابتكار أو التجديد، وإنما من أجل مشاركته كزبون في الاستهلاك اللا إنتاجي للريع.وعلى خلفية هذا اللا تطبيق العملي، فإن الممارسة الاجتماعية – السياسية تعتبر ممارسة فكرية ميتة،..في الواقع، إن أي تجديد يطرأ على نظام الريع يسبب اضطراب توازنه وهذا ما يفسر عدم جدوى الجامعة وكفاءتها،

وعدم قدرتها على أخذ مكان لها، مما يفسر دوران الاقتصاد الجزائري في حلقة دون أمل في الخروج منها.

المبحث الثاني : حقيقة الخوصصة في الجزائر

إن الخوصصة ليست مفهوما اقتصاديا وإنما مفهوما قانونيا، ولنكن أكثر دقة هي امتداد سياسي – ايديولوجي، لأن المفكرين سواء كانوا مع السلطة أو ضدها، يقدمون الخوصصة على أنها الحل الأمثل للأزمة التي تواجهها الجزائر، دون التساؤل على طبيعة الأزمة أو عن مدى نجاعة الخوصصة في إطار نظام يرتكز على الريع القومي، كنظام سائد في المجتمع.

الستار الايديولوجي للخوصصة

إذا كان الحديث عن الخوصصة هو في الأساس حديث ايديولوجي، يجب إذن إزالة الغموض الذي يكتنف الظاهرة المسماة " خوصصة " من أجل الوصول إلى جوهرها وإدراك التناقضات الداخلية لها، يجب إذن تخليص هذا الحديث من الشوائب الايديولوجية.

وإذا كان اقتصاد السوق، في إطار اقتصاد يعتمد على الريع القومي، وهو في الواقع بصدد تجسيد اقتصاد البازار (البيع والشراء) الذي تسيطر عليه السلع المتداولة عوض تجسيد اقتصاد رأسمالي صناعي، فإن الخوصصة في الاقتصاد الجزائري تكاد تنبثق من سياسية النهب[1] وليس من تطور من شأنه أن يقضي على فساد التسيير في القطاع العام. وبهذا، فإن النداء إلى خوصصة جوانب

[1] - إذا ألقيا نظرة على تجربة الخوصصة في الجزائر نجدها اقترنت بالفساد ولاسيما إجراءات بيع منشآت القطاع العام وهياكلة على أسس غير صحيحة تسمح بتقديرات غير موضوعية لقيمة، يستفيد منها القائمون على البيع من رجالات الدولة والأطراف الراغبة في الشراء من خلال جملة من الشروط المجحفة بالحق العام لصالح شخصيات محددة، فالخصخصة التي باشرتها الجزائر من خلال بيع المؤسسات الوطنية وتطهيرها لم يكن وفق قواعد عملية مضبوطة.

كثيرة للقطاع العام، أساسه ما يقال عن إيجابية القطاع الخاص، هذا الأخير سيكون له القدرة على أخذ مكانة الأول وقدرته تتمثل في بعض الخصائص وهي: الفعالية، المرونة، سرعة التنفيذ...وهي خصائص تعتبر الورقة الرابحة لتسيير أي نشاط إنتاجي أو تجاري في إطار اقتصاد رأسمالي. ولا يمكن الوقوف في وجه هذا النداء أو إيقافه إذا سلمنا بأن اقتصاد السوق الذي يدعو إليه المفكرون هو فعلا انتصار للإنتاج الرأسمالي، وإذا أقيمت البراهين على أن القطاع العام لا يستطيع أن يمتلك الخصائص المرغوبة للقطاع الخاص الجزائري، وأخيرا إذا ثبت أن للقطاع الخاص قدرات غير القدرة على الاستيراد.

غير أن هذا النداء يصبح مثيرا للسخرية إذا سلمنا بأن الخصائص المرغوبة للقطاع الخاص بصفة عامة لا تأتي من طبيعته القانونية (كونه خاص) لكنها تجسد فقط طريقة تسيير خاصة وهي طريقة تسيير رأس المال، وليكن معلوما أن الفساد الذي يطال القطاع العام الجزائري ليس نتيجة طبيعته القانونية ولكن نتيجة وضعيته كنظام يعتمد على توزيع الريع القومي.[1] وأخيرا فإن الجدال الرسمي يتحول إلى حماقة. إذا رأينا أن الاقتصاد الجزائري في مجمله لا يبدي أي معايير لاقتصاد مبني على رأس مال يعتبر فائدة أساسية للمجتمع.

---

[1] - إن القطاع العام الذي تم خلقه في الجزائر لم يكن تنافسا ومنتجا، والفشل هنا يرجع إلى طبيعة الدولة التسلطية الجزائرية التي لا تقر بأن نجاح القطاع العام في تحقيق وتيرة اقتصادية عاليه يتطلب وجود مجتمع مدني حديث قائم على التعدد والتعارض والاختلاف وهذا الأمر لا يتناقض جذريا مع ايديولوجية الدولة التسلطية أي ايديولوجية جبهة التحرير الوطني التي ترفض الاقرار بوجود انقسامات طبقية داخل المجتمع الجزائري، تتطلب وجود تمثيلات سياسة معبرة عنها بل استمرت في انكار وجود مثل هذه الانقسامات وبالتالي النظر إلى الجسم المجتمعي في أحاديته لا تشقه تناقضات طبقية، لا يقوم على التنوع والتعارض المستند إلى خاصيات مهنية ومهارية وعقيدية مرتبطة بدور الأفراد والفئات الاجتماعية وموافقهم في التكوين الاقتصادي والاجتماعي.

الـواقـع أن تـنـاقـض الـقـطـاع الـعـام والـقـطـاع الـخـاص لا يـنـبـثـق مـن إشـكـالـيـة اقتصادية، ولكنه يدخل ضمن مجال سياسي – ايديولوجي لا يريد أن يوضح معالمه، وعليه فإن الاقتصاد السياسي عامة والاقتصاد بصفة خاصة، يثيران مسألة النوعية القانونية لوسائل الإنتاج عندما يشكل رأس المال دخلا مسيطرا تبتز من خلاله القيمة المضافة. ولهذا فإن النوعية القانونية لرأس المال تبقى جانبا ثانويا بالنسبة لجوهره الذي هو إعادة تكوين رأس المال على نطاق واسع[1]. إن إثارة مسألة النوعية القانونية لوسائل الإنتاج في المرحلة الحالية من تطور نظام الإنتاج الرأسمالي تأتي من تأخر ما في فهم الحقيقة الرأسمالية.من وجهة النظر الاقتصادية (خاصة المقاربة الاقتصادية الحديثة) فإن الرأسمالي الفردي الذي يمتلك مؤسسته والذي يتصرف بعقلانية من خلال زيادة الربح إلى أقصى درجة عن طريق التوازن بين السعر الهاشمي والمردود الهاشمي، ليس إلاّ وهما بيداغوجيا (له وظيفة ايديولوجية معينة) لأن الترتيبات الاقتصادية الحديثة تهتم أساسا بالشركات التجارية أين يكون التسيير والملكية منفصلان تماما.[2] إن الشركات الرأسمالية هي تكتل للمسيرين والعمال والمساهمين، أين يحتل التسيير الجيد الموقع الأول (حسب الاقتصاد الحديث) بفضل قدرته على اتخاذ القرار، وزيادة الربح ما هي إلاّ واحدة من بين أهداف كثيرة والإدارة بفضل سيطرتها تستطيع أن تحيد عن هذا الهدف الذي يزيد من أهمية الملاك القانونية المساهمين. وهكذا فإن الانفصال بين الملكية القانونية للشركات التجارية ومسيريها والوضعية السائدة (حسب نظرية الاقتصاد الحديث) لهذا

---

[1] Rachid Bendib, op cit, p 16.
[2] Ibid,p15.

الأخير، تبين أن الملكية القانونية لا تمثل العنصر الأساسي بين هذا الثنائي[1] بلى على العكس من ذلك، الإدارة أو طريقة تسيير الشركات هي التي تشكل العنصر الحاسم، ومعنى هذا الدور الرئيسي للتسيير، يشير إلى أن عملية خوصصة جوانب من القطاع العام لا يلبي مطلب تنظيمه وعقلانيته، وإنما تسعي إلى أهداف لا تعرف إلا بالمعاينة والتحليل.

من وجهة نظر التحليل الماركسي على وجه الخصوص، فإن المفاضلة بين مدخول الملكية الخاصة ومدخول الإنتاج، تشدد على أن إعادة تكوين رأس المال يتوقف على عائدات الإنتاج، من هذا المنظور، نجد أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي إقرار ومصادقة قانونية. في الواقع، من وجهة النظر الاشتراكية، فإن الطبقة العاملة هي إذن وسيلة من وسائل تطوير الإنتاج الذي يفرض (الإنتاج) أحيانا حتى الاستهلاك الفردي للعمال. هذا التطور، يمنع وسائله الواعية (العمال) من الإفلات، إن الاستهلاك الفردي الذي يحفظ الإنتاج ورأس المال، يدمر في نفس الوقت استمرارهما وبالتالي فهو يدمر إعادة ظهور القوى في السوق، هي غلال تقيد الأسير الروماني، خيوط غير مرئية تربط الأجير بمالكه، غير أن هذا المالك ليس شخصا رأسماليا، وإنما هي طبقة رأسمالية. وهكذا، في إطار الماركسية، ليست الملكية القانونية لوسائل الإنتاج هي التي تفصل العامل عن وسائل الإنتاج (الظاهرة التي يجب تجاوزها)، لكن على العكس تطور الإنتاج هو الذي يثمر هذا الانفصال، وفي الحقيقة ما يزيد من القيمة المضافة هو ازدواجية الطحن (الرحي)، الذي يضمن من جهة وجود العامل، ومن جهة أخرى تحول إنتاجه إلى وسائل تجارة بالنسبة لصاحب

---

[1] - Ibid, p 16.

رأس المال، إن استهلاك العامل يجر هذا الأخير إلى السوق كبائع لقوة العمل، في حين أن تحول إنتاجه إلى تجارة لفائدة صاحب رأس المال (عملية تداول رأس المال أين تتحول السلع إلى أموال) يضمن إعادة تكوّن الدخل الرأسمالي. في الأخير، إن هذا الخيط الغير مرئي (الذي يربط الأجير بصاحب العمل الطبقة الرأسمالية) هو الذي يمثل النقطة التي تميز الإنتاج الرأسمالي.

إذا كان انتماء العامل للطبقة الرأسمالية يشكل العلاقة الإنتاجية التي تميز نظام الإنتاج الرأسمالي، فإن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومداخيل هذه الملكية عموما لن تكون إلاّ عاملا ثانويا، وبذلك يتم الإنتاج دون أن تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج شيئا أساسيا. الواقع أن الصيغة القديمة للملكية الخاصة تحولت عبر التاريخ إلى صيغة جديدة بما أن صاحب رأس المال الحقيقي تحول إلى مسير ومدير لرأس مال غيره، وملاك الثروة تحولوا إلى رأسماليين بسطاء "[1] وهكذا، فإن المتعهد الفردي يختفي ليترك مكانه لهيئة أكثر تعقيدا أين تكون مكاسب صاحب رأس المال منفصلة عن وظيفتة الحقيقية في عملية تطوير الإنتاج. إن المتعهد الفردي المالك لوسائل إنتاجه يصبح في الحقيقة وهما اقتصاديا وماركسيا، وفقدان هذه الصيغة القديمة للملكية الخاصة يبين أنها ليست ضرورية لإعادة تكوين مداخيل الإنتاج الرأسمالي.وبهذه الطريقة تم إعادة إنتاج هذه المداخيل على مرّ التاريخ سواء في الإطار الخاص أو العام، (تجارب البلدان الرأسمالية المتطورة عامة والبلدان المصنعة خاصة) وبالتالي أن تدخل الخوصصة في الميدان لتنظيم النشاط الاقتصادي هو خداع ناجم إما عن نظرية غير سليمة أو فكرة عقيمة يجب إلغاؤها. وإذا استحسنا

- [1] Bendib Rachid, op cit,p 18.

الخوصصة والفعالية النسبية للقطاع الخاص الجزائري بالخصوص ليس بوسعنا إلاّ التساؤل عن قدرة هذا الأخير على استجابته لتحديات العصر، وإذا كان القطاع الخاص يعمل في نفس ظروف القطاع العام، فإن كلاهما لا يستطيع أن يقدم إلاّ نفس الخصائص. ففي إطار اقتصاد يرتكز على توزيع الريع، لا القطاع العام ولا الخاص يستطيع أن يكتسب خصائص النظام الرأسمالي، وفساد الأول ماهو إلاّ نتيجة تسيير الريع (ماقبل الرأسمالية)، بينما محاسن الثاني لا تنبثق إلاّ من إبتزاز مستور (مخفي) لجزء من الريع، إن القطاع الخاص الجزائري لم ينفع إلا لقضم جزء من الريع في ظروف شبه احتكارية [1].

الواقع أن مع التحرير التدريجي للاقتصاد علينا أن نتوقع إختفاء جوانب كثيرة سواء في القطاع العام أو الخاص، وإذا كان القطاع العام لا يبدو قادرا على مواجهة المنافسة العالمية بالرغم من إمكانياته المادية والبشرية، فمن غير الممكن، أن القطاع الخاص الجزائري الذي تسيطر عليه غالبا (ثروات الأغنياء) والمبني على النهب، سيرفع تحديات العصر. وخلافا للأفكار الشائعة، نجد أن القطاع العام ليس أقل كفاءة من القطاع الخاص الجزائري، هذا الأخير لم ينجح إلاّ لأنّ الأول عاجزا، والمدهش في الأمر أنّه عندما ينتج القطاع

---

[1]- ينشط القطاع الخاص في الجزائر بصفة خاصة في قطاع الخدمات، الاستيراد والتصدير، إن القطاع الخاص كان يقوم بنشاطه بإذن من الدولة، ولكنه لم يساعد في التنمية بل كان يساهم في إعادة توزيع الريع أكثر من الإنتاج، وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح احتكارية وتراكم سريع لذلك لم يكن القطاع الخاص قطاعا ليبراليا، فهو قطاع محتكر يخشى المنافسة لأنه ينتعش في إعادة توزيع أكثر مما ينتج ماديا، يلاحظ إذن الانتماء والاستناد إلى الاحتكار العام والتنظيم العام والندرة في الأسواق، القطاع الخاص ظاهرة تحالف بين فئات اجتماعية كانت تتمتع احتكاريا من إعادة توزيع الريع البترولي.

العام والقطاع الخاص نفس السلع نلاحظ أنّ الأول مردوده قليل، بينما الثاني يسمح لصاحب العمل بالربح الوفير وفي وقت قياسي خاصة عندما ينسى هذا الأخير دفع الضرائب وذلك بفضل مناورات وخدع مختلفة.

الرهانات الحقيقية للخوصصة[1]:

إذا كان الكلام عن الفعالية الحقيقية الخوصصة ليس له معنى ولايستطيع أن يكون له معنى، فإن هذه الظاهرة (الخوصصة) لا يمكن أن تظهر إذن خصائصها الفعلية وبعبارة أخرى لا يمكن أن تكشف عن الجوانب التي لا يتناولها الخطاب الايديولوجي.. ولهذا فإن الخوصصة في الجزائر لا يمكن فهمها إلا على أنها نتيجة الأزمة الاقتصادية المعتمدة على الريع بصفة عامة والأزمة الوطنية بصفة خاصة على المستوى الداخلي، وعلى أنها نتيجة الظروف الاقتصادية الخارجية (تطور العولمة التي تسيطر عليها الثروة المالية).

1- الرهانات الخارجية:

يبدو أن الظروف الخارجية تكافح من أجل خوصصة عامة للاقتصاد، وتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تسير في هذا الاتجاه، وهذين الأخيرين هم في خدمة الرأسمال العالمي وهمّهم هو إدخال الاقتصاد الجزائري في النظام الرأسمالي العالمي واعتباره بالدرجة الأولى ممولا للمحروقات.

إن المباركة والرضا الذي تتلقاه السلطة الجزائرية بالرغم من النقص الفادح في الإنتاج لديهما معنى خاص، وبالرغم من ذلك فالجزائر لديها مكانة محفوظة في إطار التقسيم العالمي للعمل لأنها ببساطة تمثل، من جهة، أنبوبا نفطيا دون

- [1] Bendib Rachid, op cit,p 20.

صنبور (حنفية)، ومن جهة أخرى هي بمثابة الوعاء الذي يجمع السلع (الرديئة) المنتجة في الخارج. وفي إطار هذا المعنى، فإن الخوصصة تأخذ اتجاها خاصا بالنسبة لمنطق العولمة وغياب القوة العمومية في الاقتصاد يشجع الميوعة في تحويل الممتلكات ويسمح للثروة المالية العالمية بتقسيم المادة الإنتاجية وفقا للأهداف العالمية حتى وإن لم يكن لها أي علاقة مع الاحتياجات الاقتصادية الجزائرية. وكل التقسيمات التي لا تساهم في زيادة قيمة الرأسمال العالمي تختفي نهائيا، وعليه فإن هدف الخوصصة ليس عقلنة (أي تسويغ) النشاط الاقتصادي العادي والقضاء على الأوضاع الزائفة، وإنما هدفه هو رفع الحاجز الذي تفرضه الملكية الوطنية. على المستوى الخارجي، تندمج العولمة كقانون هدفه الأخير هو تجزئة الاقتصاد (الدولة ككيان) وفق حاجيات رأس المال العالمي. إن الخوصصة في نظر الظروف الخارجية تسمح للناهبين الدوليين بالقيام بمهامهم التاريخية، وبهذا تتطابق أهداف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع هذا الهدف. في هذا السياق وبالنسبة للظروف الخارجية، يمكن أن نفهم أن الخوصصة ليس لها إلاّ مهمة توسيع مداخيل الإنتاج الرأسمالي ومضاعفة القيمة على السلم العالمي بمعنى آخر، إن الخوصصة تشير مسبقا إلى وضع شرط ضروري لإعادة تكوين الإنتاج الرأسمالي في المجتمع الجزائري، وإذا كان الحال هكذا، فإن هذه الخوصصة لا يمكنها أن تكون شرطا كافيا.

في الواقع، إن النظام الرأسمالي العالمي يستطيع أن يتلاءم مع النظم المحلية غير الرأسمالية، هذه الأخيرة تكون خاضعة لمنطقه (لمنطق النظام الرأسمالي) ولفترة طويلة كانت هذه النظم تمثل النظم الأكثر تناسبا لسيطرة الثروة المالية،

لأن عملية توسيع المداخيل الرأسمالية إلى مناطق أخرى مجاورة (توسيع البنية التحتية لرأس المال) يتطلب وجود بنية فوقية فكرية مميزة (غرس ثقافة امتلاك وسائل الإنتاج (البورجوازية) والديمقراطية والمواطنة، والحرية الفردية) هذه البنية الفكرية من شأنها أن تسمح بهيمنة الثروة المالية على المستوى العالمي كما على مستوى الطبقات الغنية لهذه المناطق، وفي إطار هذا التحليل نجد أن الإقطاعية في الشرق الأوسط تعطي أمثلة عن التواصل بين النظام الرأسمالي العالمي ونظم غير رأسمالية.

2- الرهانات الداخلية:

إن الظروف الداخلية، بالمقابل، ماهي إلاّ إعادة تكوين الاقتصاد نظرا للأزمة الوطنية وكذلك نظرا لبروز طبقات اجتماعية جديدة وظهور تقسيمات في الطبقات القديمة على الساحة السياسية. ومن هذا المنظور نجد أن الأزمة الوطنية تنبثق من ضرورة تقسيم الريع على عدد أكبر من الطبقات المستفيدة، وكذلك من ضرورة وضع مقاييس لهذا التقسيم، إن " قانون العدد " هذا يتطلب مقاييس أخرى غير تلك التقليدية أين كان الريع حكرا على عدد معين من الطبقات (باسم الانتماء إلى السلطة، والثورة والدفاع عن المقومات الوطنية إلخ...) ليتحول هذا القانون إلى تملك خاص وقانوني، ويتجلي ذلك في التقسيم اللاّ شكلي للاستيراد فيما بين المجموعات الناهبة، هذا التحول يسمح بإلغاء أو التقليل من الصراعات بين مختلف الطبقات.

إن هدف الخوصصة في الجزائر ليس إذن عقلنة الاقتصاد، وإنما هي تستجيب لمنطق الحركة السّلطوية التي لا تكشف عن اسمها والتي تتحرك في إطار قانوني وديمقراطي. إن الناهبين (مجموعة الطبقات المستفيدة) يتقاسمون الأنشطة

النهبية جزء منهم ينشط على المستوى السياسي وذلك للإشراف على عملية تقسيم الريع فيما يهتم الجزء الآخر بالأنشطة التي لها علاقة بالعولمة (خاصة الاستيراد) إن الناهبين سواء كانوا في السلطة أو في المعارضة لهم أسس وإعانات قانونية، مما يشكل تناغما بين النهب الداخلي والنهب العالمي. في هذا السياق يبدو أن الخوصصة تشارك في مشروع سياسي خاص، وهو تأسيس اقتصاد حصري يعتمد على الاستهلاك الإنتاجي للريع (بترول وغاز) كنشاط أساسي، وعدم الاستقرار الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات يشير إلى أن القوى الدّاخلية (غالبا ما تكون مدعومة بقوى خارجية)التي تشارك في هذا المشروع السياسي مازالت تكافح من أجل التقسيم الأمثل للثروة الجزائرية.

المبحث الثالث : حقائق حول التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية المعاصرة : "النزعة القومية، النزعة الإسلامية أو سياسة التلهية"

النزعة القومية، النزعة الإسلامية أو سياسة التلهية[1]

إن المسرح الجزائري يعرض حاليا مشهدا سياسيا يتعارض فيه تيار قومي وآخر إسلامي وإلى جانبهما تيار آخر يقال أنه تيار ديمقراطي مازال يبحث عن دلائله، وكل هذه التيارات لها نقطة مشتركة: خطاباتهم تبدو متبادلة ويمكن أن يعوض الواحد منها الآخر رغم الاختلاف الصغير بينها. وبما أن خطاباتهم متعاوضة (أي يمكن استبدال بعضها ببعض).

يشمل التيار الوطني حزبين مهمين هما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي، في هذا الإطار مارست جبهة التحرير الحكم منذ الاستقلال ولعبت دورا رئيسيا تعبويا مانعا لظهور أي قوى سياسية منافسة إلى غاية أحداث 05 أكتوبر 1985 التي هزت كيانها ويرجع هذا الدور لكونها القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري، وقد استمرت في ممارستها للسلطة استنادا إلى.الشرعية التاريخية الثورية، وبهذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان نظام الحزب في لأحادته وحتي في التعددية سواء تواجد في الحكم أو المعارضة، مثل ما حصل مع عبد الحميد مهري الذي كان يقود جبهة التحرير الوطني، لكن أطيح به وعادت الجبهة بعد ذلك إلى السلطة لتتجذر في كل مؤسسات الدولة، مع وصول عبد العزيز بوتفليقة الحكم أما حزب التجمع الوطني الديمقراطية فهو من الأحزاب الحديثة الذي تأسس سنة 1997 كواجهة سياسية للسلطة الرسمية ترأسه بداية " عبد القادر صالح والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات 1997 تحت شعار أمل – عمل تضامن راهن فيه على استقرار الجزائر وتحقيق

1 - Bendib Rachid,op cit,p27 .

تنمية اجتماعية واقتصادية وقد دعمته السلطة التنفيذية للفوز في هذه الانتخابات وكذا انتخابات 2002 و 2007.
أما التيار الإسلامي فيضم كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة المجتمع الإسلامي وحركة النهضة فالجبهة الإسلامية للانقاذ وحركة المجتمع الاسلامي وحركة النهضة فالجبهة الاسلامية للانقاذ نشأت كحزب سياسي في مارس 1989، كان لها قوة فعل منظمة حيث سيطرت على أغلب المساجد في المدن والقرى وجمعت بين عدة تيارات واعتمدت في عملها على القيادة الجماعية ومبدأ الشورى واكتسحت. الجبهة 55% من مجموع البلديات في أول موعد انتخابي حليات 1990. وتعزز دورها من خلال الفوز بتشريعات 1991، حيث أحرزت في دورها الأول على 47,27% من مجموع الأصوات مما أدى إلى انقسام الطبقة السياسية بين مناد الاكمال المسار الانتخابي وأخر لايقافه، وتدخل الجيش الوطني الشعبي ليلغي انتخابات 1992 أدى ذلك إلى إحداث معارضة مسلحة بين الطرفين بداية من 1993.
حركة مجتمع السلم نتجت عن تحول " جمعية الإرشاد والإصلاح معتمدة كحزب سياسي سنة 1991، ويسعي هذا الحزب إلى إقامة الدولة الاسلامية بالاعتماد على معايير الموضوعية والواقعية واستفادة من أخطاء الجبهة الإسلامية للانقاذ بحيث تحولت من فلسفة المعارضة المحضة إلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية. أما حركة النهضة الإسلامية اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990، تعد من الأحزاب المعارضة إلغاء تشريعيات 1991، وتغير اسم الحزب إلى حركة الإصلاح وتعرضت الحركة إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف، مما أدى إلى انفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ حركة الاصلاح الوطني هذا الانفصال أدى إلى تراجع شديد للحركة لدرجة أنها لم تحصل سوى على مقعد واحد في تشريعات 2002 وأربع مقاعد في تشريعيات 2007 بعد ما كانت تتمتع ب 34 مقعد في تشريعيات 1997.
التيار العثماني ويشمل جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمل ثم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.
جبهة القوى الاشتراكية تأسست سنة 1963 وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية 1989 منها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة.
حزب العمال تأسس سنة 1990 يتمسك بمبادئه المتمثلة في الدفاع عن البرولتياريا ونبذ الخوصصة.
حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تأسس سنة 1989 وتم اعتماده قانونيا في 16 سبتمبر 1989 يرفض الاتجاه الاسلامي على المستوي الوطني ويدعو إلى أقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية.

فإن أهدافهم لا يمكن أن تكون متعاكسة، إن الكفاح السياسي في مجتمع عصري (رأسمالي) يستلزم وجود قوى اجتماعية بأهداف متناقضة، هذه القوى تتواجه في حلبة السياسة من أجل صراع هادئ، وغير عنيف وبخاصة، من أجل أن تقدم كل قوة أهدافها المختلفة والخاصة بها على أنها أهداف المجتمع ككل وتعمل بذلك على الرقي بأفكارها إلى صف الأفكار المسيطرة، غير أنه في الجزائر، لا يمكن للفرد إلاّ أن يتساءل عن مدى أهمية تناحر الأحزاب السياسية التي تقدم خطابات متشابهة إلى حد بعيد، وبهذا لا يستطيع (الفرد) التمييز بين محتواها الحقيقي، لأنه في الواقع لا يوجد اختلاف مهم.

القومية والخطاب الوطني

ولهذا، فإن الخطاب القومي يشكل مسبقا خطابا مغايرا للظروف الحالية، لأن هذا الخطاب يقدم صورة جامدة عن الجزائر (الحركة التاريخية غائبة) ويعتبرها وحدة غير متناقضة بعيدة عن التاريخ ومهاجمة من الخارج غير أن الظروف الراهنة لا تشبه ظروف الجزائر المستعمرة. لأن التناقض الرئيسي الحالي لا يجمع ولا يعارض الجزائر كوحدة ضد قطب ما (الاستعمار الفرنسي) ولكنه يجمع ويعارض الطبقة المستفيدة من الريع(القطب المهيمن)ضد كل الطبقات المهمشة (القطب المهيمن عليه) التناقض إذن موجود داخل التركيبة الاجتماعية الجزائرية، والتناقض مع الاستعمار الفرنسي ما هو إلاّ شيء ثانوي.

والخطاب القومي يبرز كفكرة أو مذهب فكري هدفه الأول هو الكشف عن التناقض الرئيسي الحالي، هذا الخطاب يسمح إذن، من خلال سياسة التلهية،

للقطب المسيطر في هذا التناقض بالنجاة والهروب من المحاكمة التاريخية، وراء هذا الخطاب الوطني الذي يوجد أصحابه على ما يبدو في السلطة، ترسم جانبا حقيقة تستحق اهتماما خاصا.

على المستوى الاقتصادي، فإن تسيير الريع- الاقتصادي إنتهي- إلى- أزمة-، لا الصناعات المصنعة ولا بناء اشتراكية مميزة استطاعتا مقاومة انخفاض المدخول النفطي في سنوات الثمانينات، إن انخفاض الريع النفطي في هذه العشرية عمل على تعرية الشعارات الوهمية والفارغة للعشريات الماضية وأظهر عجز المدرج الاقتصادي المعتمد أساسا- على ما- قبل الرأسمالية. مصانع- لا تستغل سوى 15 أو 20% من إمكانياتها، وفلاحة عاجزة وناقصة توزع أرباحا على الفلاحين ومع ذلك لم يستطيعوا إثبات وجودهم إلاّ بفضل الدعم المادي من طرف الريع القومي النفطي ونقص مردود الريع القومي أثبت أن استيراد الصناعات لا يؤدي إلى زيادة رأس المال.

إن أزمة الاقتصاد المعتمد على الريع كان بإمكانها أن تحدث تطورا في تطابق الجهاز المنتج الاقتصادي مع متطلبات الساعة. إن الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي يتطلب اقتصادا متكافئا وحسب المقاييس الرأسمالية، هذه المقاييس ليست بالضرورة مرادفة " للحرية المطلقة " ولا لخوصصة القطاع العام، غير أن الخطابات المقدمة من طرف السلطة الحالية تعكس هروبا إلى الأمام: مدّ سلطة الدولة وصلاحياتها دون أهداف معينة وانفتاح سوق دون شروط، وهو ما لا يعطي إجابة مقنعة لعجز تسيير الريع واقتصاده ولا يعبر عن تجاوز منطق الريع إنما ماهو إلاّ إعادة تكييف هذا الأخير مع ضروريات العصر.

الواقع أن الإجراءات الملموسة التي اتخذتها السلطة الحالية ليس بإمكانها تسوية أزمة الريع، بل على العكس إن الانهيار التدريجي للاقتصاد ناتج عن عدم التزام الدولة باقتصادها وعن انفتاح الاقتصاد على السوق العالمي وهذا لا يسبب إلا ظهور اقتصاد مبني على البيع والشراء (البازار) وممول من طرف الريع البترولي، وهذا الأخير مازال يواصل هيكلة البنية التحية (التي تكاد تنحصر في الخدمات) وكذلك هيكلة البنية الفوقية (التي تحاول أن تعطي صورة فرضية لكي تتجنب الخوض في الواقع).

إن إعادة بناء الاقتصاد كما اقترحت السلطة الحالية، عن طريق التقشف في المصاريف العامة وخوصصة جوانب كثيرة من القطاع العام، لا يمكن إلاّ أن يزيد في غنى الطبقات المستفيدة من الريع، وإفقار الطبقات الأخرى. على المستوى السياسي، فإن الريع المسيطر على المجتمع لم يأت ولم ينتج مواطن عصري وإنما أنتج زبونا لمجتمع قديم (مجتمع ما قبل الرأسمالية)، وهذا الزبون لا يفعل شيئا نافعا وينتظر كل شيء من الدولة. وهو أيضا عاجز (لا يملك وسائل التمرد وينتظر من يخلصه)، وينحصر دوره في التصفيق لربّ العمل (ممثل الدولة) وفي الأخير لن يحصل إلاّ على بقايا الريع. هذا الوضع يؤدي إلى فكرة واحدة (وهي فكرة سيطرة الطبقات المستفيدة) لأن الريع القومي لا يضع صاحب العمل والزبون في علاقة عكسية، ويمكن لهذين الإثنين ترديد نفس النغمة " تحيا الاشتراكية المتميزة " عندما يتحدث ممثلو السلطة عن التطور والعدالة الاجتماعية، ويحيا" اقتصاد السوق" عندما تضعف الدولة بسبب انخفاض مردود البترول.

إذا كان عدد كبير من الزبائن (أغلب الطبقات الاجتماعية) ساندت هذه الاشتراكية المميزة، فإن اقتصاد السوق "المميز" بالنظر إلى نقص مردود الريع، ليس في خدمة ومصلحة هذه الطبقات لأن اقتصاد السوق لا يخدم إلاّ عددا محدودا من طبقات المجتمع ويهمش أغلبية الطبقات الأخرى التي تجد نفسها قد خدعت بخطابات السّلطة. إن هذه الطبقات المهمشة من طرف اقتصاد السوق المزعوم تفقد كل معالمها، لأن أفرادها لم يبلغوا بعد درجة المواطنة وهكذا تخلق الدولة فراغا اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا حولها، وتصبح هذه الطبقات في خدمة الخطابات والمشاريع التي توهمهم بالإنسانية إن لم نقل بالمواطنة.

النزعة الإسلامية والخطاب الوطني

إن التيار الإسلامي (الموجود في السلطة منذ الاستقلال) لديه كل الصلاحيات لخدمة المجتمع وتخليصه من المعاناة الاقتصادية (الفقر المتزايد) والاجتماعية (زوال مظاهر التضامن التقليدي بين أفراد المجتمع) والثقافية (زوال المقومات الخاصة بالمجتمع الجزائري ومميزاته الثقافية) وهكذا فإن الإسلام يبدو كأنه الوسيلة الوحيدة القادرة على تغيير نظام شبه جامد وثابت.وبعيدا عن الشعارات الإسلامية نجد أن النزعة الإسلامية هي قبل كل شيء حركة سياسية تعد من خلال كلمة "دولة إسلامية " بتجسيد كل الأفكار القيّمة(عدالة اجتماعية، تضامن، أخلاقيات سياسية، مكافحة الفساد وغيره...) وهي كلها أشياء لا تتوقف الدولة عن ذكرها لتنته في آخر المطاف إلى

تجسيد عكس ما تقوله، لكن الخطاب الإسلامي (مثله مثل الخطاب الوطني) يخفي التناقض الرئيسي الحالي.

إن التغطية الدينية لخطاب جوهره سياسي لا يمكن إلاّ أن يسمح بإعادة ظهور الطبقات المنتفعة من الريع وهيمنتها على المجتمع، لأن تطبيق الشريعة لا يمنع هذه الأخيرة من إعادة الانتشار ولا الطبقات المهمشة من التجدد لأنّ كلاهما جزء من مجتمع مؤمن تديره أوامر إلهية. والرجوع إلى الخطاب الإسلامي من شأنه أن يسهل تحول المستفيدين من الاشتراكية المميزة إلى مستفيدين من اقتصاد السوق، ولايسمح للطبقات المهمشة بالدفاع عن نفسها لأنّها لاتستطيع التمرد على أمر إلهي.

إن الخطاب الإسلامي والخطاب الوطني يتّحدان من أجل دوام نظام الريع وذلك بتفعيل عملية النهب على المستوى الواقعي الداخلي للبلاد، والحديث عن فكرة الهجوم الخارجي الذي يبين أن العدو الرئيسي هو دائما عدوا خارجيا يحاول ضرب البلد ومسخ الإسلام الحقيقي. وبهذا، فإن الوطنيين المزعومين، والإسلاميين المزعومين لا يمثلون القطبين المتناقضين، وإنما يمثّلون قطبا واحدا، لكن بستارين مختلفين حسب متطلبات العصر، وهذا الستار يصب في مصلحة سياسة التلهية التي تتعلق بها الطبقات المسيطرة على الريع. هذه الأخيرة تمثل في- الواقع- طبقات قديمة لا تستطيع أن تعيد بناء نفسها إلا بحجب طبيعتها الحقيقية كطبقات ناهبة هدفها الأساسي هو اقتطاع أكبر حصة ممكنة من الثروة البترولية، ولهذا نجد أن خطابات مختلف هذه الأحزاب السياسية تتسابق للظفر بوضعية جيدة تسمح لها بالتعامل بسهولة مع الريع. ومن هنا فإن النزعة الإسلامية ليست تجاوزا لنظام الريع وإنما هي

فكرة استبدالية تبقي على هذا الأخير، إن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية تدور في حلقة واحدة وتجاوزها يتطلب خطابا جديدا.

حول مستقبل الديمقراطية

بالنظر لمتطلبات عولمة الإنتاج الرأسمالي فإن هذا الخطاب لا يمكن إلاّ أن يكون خطابا ديمقراطيا لأنّ هذه الأخيرة، تقضي على هيمنة نظام الريع وتعوضه بالعمل من جهة، وببروز الطبقات المهمّشة على الساحة السياسية من جهة أخرى، والتيار الديمقراطي لا يستطيع فرض نفسه (وتجاوز وضعيته الهامشية الحالية) إلاّ عندما يحدد العدو الرسمي والرئيسي وتوحّد الآمال والأهداف الصحيحة للطبقات المهمشة من طرف الريع.

وعلى هذا التيار إذن، أن يبدأ ويشارك في تحويل الزبائن إلى مواطنين حقيقيين وكذلك نبذ الخداع المتفشي في الخطاب الوطني أو الإسلامي، إلاّ أن مثل هذا التقدم يستدعي استراتيجية طويلة المدى، يفرض من خلالها هذا التيار نفسه كبديل واقعي يكشف عن طبيعته الحقيقية: تفعيل القطاع الخاص المنتج وتجسيد القطيعة مع نظام الريع.

المبحث الرابع: الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي

طغيان نظام توزيع الريع

إن الفوضى التي تميز الساحة الجزائرية تبين أن الأزمة هي أزمة عامة تمس كل الميادين الاقتصادية، السياسية والفكرية، هي إذن أزمة نظام بكل اتجاهاته خاصة منه ذلك الذي يتعلق بنظام الريع، هذه الأزمة تعكس انتقالا تدريجيا من « نظام توزيع الريع» إلى «النظام الرأسمالي » وهو ما يمثل جوهر الأزمة الجزائرية.وبعبارة أخرى إن صراع الطبقات الاجتماعية المتولدة عن هذه الأنظمة يمثل مرحلة من مراحل تاريخ المجتمع الجزائري وعز أزمته، وتجاوز هذه الأخيرة يستوجب التأسيس النهائي للعالم الجديد وسيطرته الكلية على العالم القديم وبذلك تتم العملية الانتقالية.

أولا: طغيان نظام توزيع الريع: إن وجود الريع البترولي شجع على بروز نظام غير رأسمالي وسمح لطبقات بالاستيلاء عليه (على الريع)، هذا الاستيلاء حدث في مرحلتين متتالين: المرحلة الأولى: تمثلت في «الصناعة المصنعة»[1] والتي تزامنت

[1] - لقد تم خلق الشركات والمؤسسات الوطنية الكبيرة، باعتبارها نقيض التسيير الذاتي في الصناعة وتتلقي هذه الشركات رأسمالا من الدولة وأقيمت الصناعة الكبيرة المعتمدة على التقنية المتطورة وعلى استيراد التكنولوجيا خاصة من الولايات المتحدة، ألمانيا، واليابان.

مع ما يسمى «بالثورة الزراعية»[1] التي استهدفت الزراعة الصغيرة والمتوسطة، وأغفلت عن الاستغلال الأحسن للأراضي الخصبة التي كانت ملكا للمعمرين، إن (الصناعات المصنعة والثورة الزراعية) مكنتا من وجود نسيج صناعي يتميز خصوصا باستعداده لابتلاع جزء من الريع من جهة، ومن جهة أخرى وجود قطاع فلاحي غير قادر على إنتاج الفائض.وهذا لم يمنع المثقفين من تهدئة منبع التجربة الجزائرية في " الكفاح ضد الإمبريالية " واعتبار هذه التجربة تسترا على الرأسمالية العالمية، وهو ما سمح لهذه الأخيرة بإعادة تكوين الركام البترودولاري (نتيجة ارتفاع سعر البترول الخام في السبعينات) ومن خلال الرسوم على القروض وتخليص المراكز الرأسمالية من الفروع التي ليست لها قيمة (الصناعة الحديدية والبتروكيماوية مثلا) هذه المرحلة أظهرت بقوة طبقتين أساسيتين: الطبقة الرأسمالية (المالكة للرأسمال) والطبقة العمالية.

في المرحلة الثانية: لا الصناعات المصنعة ولا الثورة الزراعية باستطاعتها تسوية الوضع، إن برنامج استيراد المواد الاستهلاكية (خاصة الدائمة) يعوض استيراد الآلات، هذه المرحلة الثانية تقوي الطبقات المستفيدة (التي تحتكر عملية توزيع الريع) لأن قطاعي الصناعة والزراعة يخضعان للريع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1]- ويتضح من خلال التجربة التاريخية للثورة الزراعية في الجزائر أنها كانت وقبل كل شيء عملية سياسية وايديولوجية، من جانب النظام الحاكم الجزائري الذي أراد أن يخلق قاعدة ريفية موالية له، ويشترك حزب جبهة التحرير الوطني في هذه التعبئة باسناد دور له في الثورة الزراعية، ويقول الدكتور محمد عبد الباقي الهرماسي في هذا الصدد، بأن الثورة الزراعية شكلت بجلاء شكلا من أشكال التعبئة السياسية وأحيت من جديد صورة الفلاح كرجل ثوري يمتاز بقيم رفيعة كالتقشف والجهد والأصالة، مقارنة بالحياة المدنية التي أصبحت تنعت بالاغتراب وطغيان النزعة الاستهلاكية.

إن الطبقات المنتفعة من الريع تبدو إذن العنصر الوحيد الفعال وهي تعمل على بسط شبكتها التي من خلالها تبدي كرمها وسخاءها وبذلك يكون منطق " ربّ العمل - عامل " هو العلاقة الاجتماعية السائدة في الجزائر غير أن العامل يتلقى أجرا دون عمل منتج فعلا، والرأسماليين المزيفين يزدادون ثراءا لكن ليس بتحقيق القيمة الفائضة وإنما بسلب جزء من الريع وذلك بإتباع استراتيجيات مختلفة (عقود مبالغ في تقديرها، تهرب ضريبي الخ...). هذه الاستراتيجيات تتم عن طريق علاقة مالكي رأس المال مع الإداريين التابعين للدولة.[1] إن سياسة الدولة تتلخص إذن في جعل كل الطبقات الاجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة وريعها يعتبر بائدا ويحارب باسم المنفعة العليا للوطن.

إن أغلبية الطبقات الاجتماعية يمكن اعتبارها منتفعة من الدخل ولذلك يتبع أفرادها ايديولوجية الدولة ورئيسها، هذا الأخير الذي يلعب دور الحكم في تقسيم الريع على الزبائن. إن هؤلاء الايديولوجيين يؤلفون في المرحلة الأولى تاريخ " الاشتراكية المميزة " أين يكون " الزبون والمحاباة " المنطق المسيطر في العلاقات الاجتماعية، ونفس هؤلاء الايديولوجيين بإمكانهم في المرحلة الثانية

---

[1] - من جهة أخرى، أحدثت التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر شرخا عميقا فيما يخص سلم القيم الذي أصبح يشجع الفساد ويبرره حيث انتشرت مجموعة من القيم الجديدة التي ساهمت وشجعت في بروز هذه الظاهرة وذلك في إطار الفلسفة اللبرالية البراغماتية (كاقتناص الفرص الفرصة الذهبية) كل هذه القيم شجعت الموظفين على البحث عن المصادر السريعة للثروة بأقل تكلفة وقد لعب التسلط والاحتكار السياسي دورا كبيرا في تغذية أزمة القيم التي تعقدت أكثر مع سياسة الدولة الانفتاحية على الصعيد السياسي والاقتصادي وما خلفته من تكاليف باهضة أخلت بسلم بالقيم، حيث سادت في ظل الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع قيم النهب والاحتيال والنفاق والخداع، وكذلك الرشوة والمحسوبية والزبونية والمضاربة وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة تمثل التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادته في مختلف مؤسسات الدولة.

أن يؤلفوا تاريخ " الحياة الأفضل " أين يكون النهب هو الطريق إلى الثراء. هذه العلاقات الغير رأسمالية ستدوم ما دامت هذه الطبقات راضية على هذا التوزيع.

ثانيا: أزمة توزيع الريع: إن نقص مردود البترول يدخل الدولة في دوامة ويشجع الطبقات المستفيدة على الهيمنة، وإذا كان هذا الريع لم يضمن السلم الاجتماعي فإن تلفه النهائي سيكون حتميا. هذا التلف يعني أن الطبقات الاجتماعية (المستفيدة) التي ضمن لها الريع السيطرة الاقتصادية والسياسية، عليها مواجهة إبادتها الوشيكة، لأن هذه الطبقات لن يكون لها نصيب من الريع في المستقبل ولهذا ليس عليها إلاّ الانسحاب. ولهذا تعمل الطبقات المستفيدة على وقف أو عرقلة مسار إجتياز الأزمة لأنها تنتمي إلى العالم القديم وتحاول الحفاظ على منطقه، أما الطبقات المهمشة فستكون أول من يأمل في إبادتها. وفي ظل هذه الحالة يظهر التناقض الأول (نقابة – منظمات أرباب العمل...) التي تتدّعي تمثيل بعض الطبقات الاجتماعية المهمشة من طرف الريع وهذه المنظمات التي تمثل الطبقات الاجتماعية يبدو أنها تتبنى خطابا ينطوي على مغالطة تاريخية، إنها منظمات تلعب دور " الحارس الشخصي"[1] لهؤلاء الذين تتكلم باسمهم، وبذلك يواصل الراسماليون ازدهارهم عن طريق (المساعدات، الإعفاءات الضريبية...) والحماية التي تؤمنها الدولة بينما يبقى العمال يطالبون بضمان وضعيتهم وأجورهم.

---

[1] في هذا الاطار توجد جمعيات أو نقابات تقوم الدولة بتأسيسها لخدمة مصالحها، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

في منتصف التسعينات أخذ المجتمع المدني في الجزائر صورة المؤسسات الداعمة لديمومة واستمرارية الدولة من خلال ظهور " فكرة الوساطة " وتحولت الكثير من الجمعيات إلى دعم بقاء السلطة أمام كل حركة اجتماعية وسياسية جذرية.

ومقابل ذلك، برزت طبقات اجتماعية أخرى بفضل الأزمة وبفضل التحرر النسبي للتجارة عموما والتجارة الخارجية بصفة خاصة، وبما أنها تنشط على هامش الاقتصاد المنظم فإنها جزء من العالم الجديد، هذه الطبقات تعتمد على العلاقة " رأسمال – عمل حقيقي " وعلى فكرة تمجيد المبادرات الفردية ورفض أي وصايا إدارية لها علاقة بطريقة الإنتاج القديمة، هذه الطبقات الاجتماعية التي تتبع استراتيجيات هامشية بالنسبة للاقتصاد المنظم والتي تبدو ثرية نوعا ما، لن تجد شرعيتها في ظل سيطرة الريع، بل على العكس، فهي تعتبر طبقات طفيلية تلغم الاقتصاد الوطني. "لكن ألم تلغم البورجوازية الأوربية قواعد الاقتصاد الإقطاعي في تأسيسها للنظام الرأسمالي "؟

التناقض الثاني الذي يظهر، في مفاهيم الفئات الاجتماعية المفضلة (العائلة الثورية بالخصوص)، استمرار الممارسات الجهوية وتبجيل الزبون والبقشيش، سياسة النهب التي تمارسها بعض الفئات، وهي كلها تنتمي إلى العالم القديم (العالم الغير الرأسمالي) بينما مفاهيم اقتصاد السوق – المواطنة – الديمقراطية – الخوصصة تنتمي إلى العالم الجديد (النظام الرأسمالي). هذه الحالة تشير إلى أن الوضع في الجزائر يجمع بين عالمين أو يحتضن مواجهة بين عالمين، ويبدو أن الطبقات المسيطرة في هذا البلد تنقسم إلى جزءين أساسين: الجزء الأول يتبع استراتيجية الحفاظ على استمرارية الريع، والجزء الثاني يرى ضرورة تجاوز الريع.هذا الانحياز المتبادل لهذين الجزئين يظهر في الخطاب المتناقض كما في سياسة الجمود (خطاب المماحكة) والتلهية (طغيان الخطاب الميتافيزيقي حول المقومات الوطنية والهوية الوطنية المزيفة – حول توارث جينات الأسرة الثورية – غياب التناقضات الداخلية – العدو الخارجي...)

وهو السياسة الرسمية المتبعة.هذا الانحياز المتبادل يفسر عدم قدرة السلطة السياسية الحالية على طرح مشروع اجتماعي مناسب[1]. إن التحول من نظام توزيع الريع إلى النظام الرأسمالي في الجزائر يبدو تحولا خاصا نوعا ما.

الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي

أوّلا: حول المرور من نظام الإنتاج الإقطاعي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

إن الرأسمالية خرجت من أحشاء البيئة الاجتماعية الإقطاعية كنتاج طبيعي لتناقضات النمو والتطور في ذلك المجتمع، لقد تبلورت البنية أو التشكيلة الرأسمالية في قلب المجتمع الإقطاعي بوصفها نتاجا لاهتراء هذا المجتمع وتفسخه فتناقضات المجتمع الإقطاعي أدت إلى ظهور المدن ونموها وإلى استقلاليتها المتزايدة ومعارضتها المتنامية للريف الإقطاعي، تعززت السلطة الملكية وتحولت الملكية الإقطاعية إلى ملكية مطلقة، جرت عمليات محمومة للوصول إلى المركزية القومية وتقدمت البيروقراطية كما ظهر جيش ملكي مرتزق قوي تحول فيما بعد إلى جيش نظامي عصري، تحولت الأرستقراطية

[1] - إن اختلال الدولة التسلطية المزودة بجهاز متطور جدا تظهره الإدارة الخاصة لهذه الدولة بصورة ما، في شكل الاقتصاد والتهميش للقوى الاجتماعية ذات التوجهات السياسية والايديولوجية المغايرة لايديولوجية الحزب الحاكم، كي لا تعبر عن مواقفها وتصوراتها وتدافع عن مصالحها في إطار مؤسسات اجتماعية وسياسية مستقلة، تؤدي إلى ولادة جماعة سياسية جديدة، وفي التعبير عن الحدود بين الطبقات والفئات الاجتماعية، وعن العلاقات التقليدية البالية في المجمع، حيث أن تناقضات النظام السياسي البيروقراطي يميل إلى جعل مؤسسات الدولة الحديثة عاجزة عن الفعل ومسكونة بخصوصيات المجتمع التقليدي من مختلف الأنواع، بما في ذلك الرواسب أو ما قبل القومية كالعشائرية والقبلية والعائلية والإقليمية، هذه الرواسب تعرقل عملية الاندماج المجتمعي في إطار جماعية سياسية، وتزاحم عملية تكون رأي عام فاعل ولا تعترف بالمواطن ككائن فاعل يتمتع بكامل حقوق المواطنة، ويقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة، بل إن تناقضات الدولة التسلطية تبقي الأفراد رعايا والشعب بدون " تاريخ سياسي."

الإقطاعية المستقلة ذاتيا والمبعثرة إلى جماعة النبلاء ونخبة البلاط التابعين تبعية قوية للملك المطلق، اندمج جزء من جماعة النبلاء في المؤسسة البيروقراطية (المدنية منها والعسكرية) وتنامت البورجوازية والعلاقات السلعية بعبارة أخرى نشأ كل ما ينطوي عليه مفهوم «الإقطاعية المحتضرة» وأدى ذلك إلى دمج البنية الرأسمالية الجديدة بالنظام الإقطاعي التقليدي حتى تتابعت وجودها في إطاره العام (إلى أن قامت الثورة السياسية البورجوازية الأولى) [1]إن هذا المرور من الإقطاعية إلى الرأسمالية جرى على عدة مراحل متتالية ظهر فيها صراع الطبقات بين انحطاط الإقطاعية وصعود البورجوازية:

في مرحلة أولى نجد أن إعادة الإنتاج على مستوى واسع للمردودية العقارية (المردود الأساسي في الإنتاج الإقطاعي) هو شرط من شروط إعادة الإنتاج الرأسمالي على مستوى واسع، وعليه فإن الريع كمردود نقدي لا يتطور إلاّ بالاعتماد على إنتاج السلع في نطاق الإنتاج غير الزراعي ويصبح الفلاح بذلك منتجا مستقلا ومباشرا ويساهم باعتباره قوة عمل في إنتاج رأس المال.

هذه المرحلة تظهر تقارب المنفعة بين الإقطاعية والبورجوازية، لأن تطور الرأسمالية يضمن تطور الريع بينما الحفاظ على الملكية العقارية يضمن تموين رأس المال على شكل قوى عمل وسلع زراعية فكلما زاد النشاط الصناعي، زاد معه عدد العمال وزاد مالكي العقارات من نهبهم للريع.و أخيرا فإن هذه المرحلة تظهر استحالة تقويض (هدم) الدائرة المغلقة للزراعة والصناعات التقليدية عن طريق منافسة السوق، إن الرجوع إلى الوسائل السياسية والقضائية التي تمثلها السلطة، وتجريد الفلاحين من ممتلكاتهم يدعم تطور النظام الإقطاعي

[1] - نوداري أ، سيمونيا، مرجع سابق، ص 12.

(المردود العقاري) وكذلك النظام الرأسمالي، وبذلك يكمن تقارب المنفعة بين هذين الأخيرين في السياسة والسلطة.

المرحلة الثانية تتميز بتطور الرأسمال الصناعي الذي يعمل على تدمير الصناعات الحرفية لأنه يرتكز على استغلال الفلاحة بصفة دائمة، وبالتالي استغلال المجتمع البدوي وذلك باستئصال جذوره ونسيجه.في هذه المرحلة، تلغى الصناعات الكبيرة كل إنتاج حرفي وتجعل الفلاحين المنتجين للمواد المعيشية تابعين للسوق الرأسمالية وذلك بتزويدهم بوسائل الإنتاج وبالمواد الغير معيشية.غير أنه، ولأسباب متعلقة بضعف تطور القوى الإنتاجية بالنسبة لفروع الإنتاج المعيشي فان رأس المال الصناعي لا يهيمن على هذه الفروع وإنما عليه تشجيع الحفاظ على الملكيات العقارية التي تضمن له قوى عمل إضافية من جهة، ومن جهة تزويد المدن بالمواد المعيشية.إن عدم تدخل النظام الرأسمالي في فروع الإنتاج المعيشي يبين في هذه المرحلة الثانية أن استهلاك الفلاحين لا يتم عن طريق منافسة السوق، بل على عكس ذلك فإن استهلاكهم يتم عن طريق تدخل الملكية العقارية التي تضمن التآلف بين الإقطاعية والبورجوازية.

في المرحلة الثالثة: ينافس النظام الرأسمالي كل أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي بالنسبة لفروع الإنتاج المعيشي، من هنا يكون وجود مالك العقار غير مهم لأن الرأسماليين يعتمدون على العمال في تسويق منتوجاتهم.إن الملكية العقارية التي لعبت دورا أساسيا في توطيد مكانة الإنتاج الرأسمالي، تحولت إلى عكس ذلك، فقد أصبحت شيئا غير ضروري وسلبيا (لأنها تستولي على جزء من القيمة

المضافة) والعلاقة التي نسجت بين الملكية العقارية ورأس المال لن تؤدي إلاّ إلى إختفاء الأولى وسيطرة الثاني.

ثانيا: حول المرور من نطام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

إن المرور من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي في الجزائر لم يظهر هذه المراحل المتتالية وإنما كان تحولا خاصا: في الجزائر، نجد أن المرحلة الأولى (مرحلة الصناعات المصنعة واستيراد والمواد الاستهلاكية) أبطلت كل تطور رأسمالي، وهي لم تنتج إلاّ طبقات مستفيدة من الريع وطبقات أخرى زبائن له، أما المرحلة الثانية (التي تميزت بنقص نسبي لمردود البترول) على عكس الأولى شجعت على تدهور نظام توزيع الريع وعملت على وجود الشروط الأولية لبروز الرأسمال (خاصة ظهور قوى عمل حرة) وكذلك طغيان الطبقات الرئيسية لنظام الإنتاج الرأسمالي. (البورجوازية. والطبقة الكادحة).هذه المرحلة الثانية لا تبدي تحالفا بين الطبقات المستفيدة من الريع والطبقة البورجوازية، بل إن مصالح هاتين الطبقتين متناقضة، لأن نظام الريع يعرقل ظهور نظام إنتاج رأسمالي حقيقي وهذا الأخير لا يمكنه البروز إلاّ إذا توقف ضخ وتوزيع الريع القومي وذلك للسماح للرأسمالية بالانتشار والسيطرة.نتيجة لذلك فإن هذه المرحلة الثانية تنفي وجود أي إمكانية تحالف بين الطبقات المستفيدة من نظام الريع والبورجوازية الصاعدة لأن نظام توزيع الريع لا يختفي من تلقاء نفسه (على عكس النظام الإقطاعي الذي تحول تلقائيا إلى نظام رأسمالي)، لذا فإن تطور أحد النظامين يتطلب زوال الآخر.هذه الوضعية الخاصة تبين عدم إمكانية السيطرة التامة لإحدى الطبقات وتكشف التناقض الجزائري: الطبقة السياسية تتبنى خطاب الريع بينما الخطاب الرأسمالي غائب تماما، هذه

الطبقة هي نتيجة نظام الريع، وبما أنها كذلك فهي لا تمثل إلاّ العالم القديم (عالم الريع القومي والمستفيدين منه) والتي تحاول الحفاظ عليه بطرق مختلفة (باسم المقومات والهوية الوطنية- المصالحة الوطنية)[1].

إن الطبقة السياسية الجزائرية هدفها هو التقسيم الأفضل للريع بين الطبقات المنتفعة منه وهي عاجزة على توضيح رهانات الحاضر (خاصة توضيح التناقض الرئيسي بين طبقات الريع البترولي وباقي الطبقات المهمشة) والطبقات الناتجة عن العالم الجديد (عالم الرأسمال) لا تستطيع إبداء معالمها في ظل هذه الطبقة السياسية العقيمة. إن الطبقات الناتجة عن النظام الرأسمالي تنتظم بصفة آلية بهدف تعزيز مكانتها وإضعاف مكانة عدوها الرئيسي (الطبقات المنتفعة من الريع)، هذا الصراع سينتهي عندما يفرض النظام الجديد (الرأسمالي) نفسه، هذا الأخير لن يفرض نفسه إلاّ إذا استثمر الدولة، واحتكر السلطة، وجعل منفعته هي المنفعة العامة وأدمج أفكاره (ثقافة العمل خاصة) في مصاف الأفكار المهيمنة. فالدولة الوطنية التي تبنت المشروع النهضوي تجاهلت أن مسألة التقدم في العملية التنموية الاقتصادية باعتبارها واحدة من نتاجات التقدم الفرعية لابدّ أن يرافقها تحقيق تقدم مجتمعي وثائقي وسياسي موازي، حيث تشكل الثورة الديمقراطية البذرة اللاّزمة له.

نستنتج من خلال هذا الفصل الأخير أن تفعيل القطاع الخاص في الجزائر يعني تجسيد قطيعة مع نظام توزيع الريع السائد، وبمعنى آخر تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في مجملها، هذا

- [1] Bendib Rachid,op cit,p 56.

التجاوز الذي يعطي مجالا للعمل الإنتاجي أي القطاع الخاص المنتج الذي يولد القيمة المضافة.

إنه ومن غير المعقول البحث في تعثر القطاع الخاص في المجتمع الجزائري من دون الأخذ بحقيقتي: الطابع الريعي للاقتصاد والنزعة التسلطية للنظام السياسي الحاكم: " إنه وعلى حسب نمط خلق الثروة (النظام الاقتصادي)و توزيعها (النظام السياسي) تتأسس المجتمعات "؛

يحتاج المجتمع إلى إعادة إنتاج نفسه ماديا لكي يضمن استمراره، إن هذه العملية تتحقق في الجزائر بفضل إعادة توزيع مداخيل الريع البترولي وليس بما يخلقه العمل الإنتاجي من قيمة مضافة، إننّا بصدد الحديث عن نظام اجتماعي يحتل فيه الريع مكانة مركزية في جميع الحقول خاصة السياسي والاقتصادي منها فلطالما استعملت السلطة في الجزائر الريع كمورد أساسي لإدامة سيطرتها على المجتمع، بأن تم اختزال مهمة الدولة ووظيفتها في إعادة توزيع موارد الريع على شكل امتيازات للتأسيس لقاعدة اجتماعية ممتدة من الزبائن وهي الأرضية التي أسست لشرعية السلطة الحاكمة لدى الشعب، لذا فإن مركزية الريع كعلاقة اجتماعية سائدة ومهيكلة للتشكيلية الاجتماعية تعيق تطور قطاع خاص منتج وفعال.

الخاتمة

إنه ومن خلال ما تعرض له الكتاب من خلال الفصول السابقة وعلى امتداد الجزئين الرئيسيين أمكننا حصر الاستنتاجات التالية:

- حول الخلفية التاريخية للقطاع الخاص: إن القطاع الخاص في الجزائر اقترن بظروف التبعية والتخلف: (تداعيات الاحتلال الفرنسي وقبله التركي).

- لقد كان لمشروع بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال أثره الواضح على تطور القطاع الخاص، فانطلاقا من الدولة "الحديثة "و أجهزتها نشأت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة وأعوانها: "إنها وضعيات ريع وهي تجسيد مادي لرأسمال من العلاقات ". لقد اعتمد القطاع الخاص بشكل كبير على الدولة في نشوئه وتطوره وهو بالتالي يتحرك بدعم منها – وحتى في مرحلة التحرير الاقتصادي لازال هذا الأخير يتحرك بأمر من الدولة وبالتالي بقي في نفس خصائصه السابقة – تابعا للدولة وغير مستقل عنها.

- لقد كان لوجود الريع البترولي في الجزائر تأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين وكذلك على الهياكل السياسية، هذان الأخيران يتحدان بصفة مطلقة لاستمرارية النشاطات الريعية ومنه النشاطات التحويلية بعيدا عن خلق الثروة بالجهد والعمل، ومع هيمنة النظام الريعي أصبحت الدولة في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت استقلالها عنه بالمورد الريعي، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي. إن الريع سمح للسلطة الحاكمة بالاستقلال عن المجتمع وذلك بممارسة علاقة

سيطرة على أفراده ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بإمكانها ولادة مجتمع اقتصادي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل وحاملا لمشروع دولة حديثة، إن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي في عملية تجدد النظام، هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الاجتماعية.

- من جهة أخرى، فإن اعتماد الدولة على الريع جعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الفكري وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشيان مع منطق الريع، وعليه فان الريع كمنطق مهيمن على المجتمع، يقضى على مساهمة العمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري يعطي معنى للواقع المعاش، لأن الأخذ بعين الاعتبار النشاطات الإنتاجية والفكرية يخلق عوامل جديدة [1]وفعالة تنافس (في نظر السلطة) المهيمنين على الدولة وموزعي الريع..ونتيجة لذلك فالسلطة السياسية الجزائرية (التسلطية) تأبى تأسيس مراكز سلطة مستقلة عنها لذا فهي تعيق تأسس قطاع خاص قوي ومنتج لأنه سيكون البداية لتأسيس - طبقة اجتماعية - طبقة وسطى عريضة مستقلة عنها ولا تحتاج إلى الريع لأنها قادرة على خلق الثروة بالعمل المنتج.وبهذا تصبح الدولة الريعية الجزائرية ليست بحاجة إلى عمال منتجين بل إلى زبائن فالقطاع الخاص المنتج يفتح آفاق التغيير الاجتماعي والسياسي.

- وبمعنى آخر فإن النظام السياسي التسلطي – المستفيد من الثروة الريعية – ولضمان بقائه على هرم السلطة حاول منع القطاع الخاص من البروز والاستقلالية عن الدولة خوفا من أن يشكل قوة تعي بوجودها ومصالحها،

[1] - بعيدة عن الدولة وسلطتها وهي عوامل تنشد استقلاليتها عن الريع.

وتنافس على السلطة وأن يكون للقطاع الخاص دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية وفي المطالبة بالتمثيل أو التأثير في القرار السياسي:

- فقبل مرحلة الانفتاح، سعت السلطة الحاكمة بكل طاقاتها لكبح القطاع الخاص الذي يتنافى مع الخيار الايديولوجي والاقتصادي للجزائر الحديثة الاستقلال.

- بعدها أدخلت الليبرالية الاقتصادية لضمان استمرار النظام من خلال تسريع التنمية، مما يترتب عنه تقلص في أجهزة الدولة وتبقى النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها الاقتصادية من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية أي تبقى على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج، وتنتقل بالمقابل الملكية للقطاع الخاص، وهذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد اقتصاد السوق، وهذا لا يسمح بنمو القطاع الخاص ويجعله لا يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية.

- إذن فسياسة الدولة تتلخص في جعل كل الطبقات الاجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة وريعها يعتبر بائدا ويحارب باسم المنفعة العليا للوطن. في هذا الإطار ينشط القطاع الخاص الجزائري ويتغذى بطريقة غير مباشرة من ميزانية الدولة " والتراكم المالي الذي يحققه يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق "النفقات العمومية والدعم والزبائن "، وهو لا يتمتع باستقلالية مطلقة ولا نسبية عنها وهذه الأخيرة - أي الدولة - تعتمد على العائدات المالية للنفط والمرتبطة بالأسواق المالية الدولية، مما أعطى لها استقلالية عن الفاعلين الآخرين في المجتمع.

- وإضافة إلى ذلك فإن هذا القطاع يتسم بصغر حجم مؤسساته ومحدودية تنوعها واقتصارها على النشاطات التي تنسجم مع متطلبات السوق الآنية دون امتلاك أي استراتيجية مستقبلية.و بالتالي محدودية قدرته على المساهمة الجدية في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يغلب على نشاطه العفوية والسعي لتحقيق الأرباح السريعة وأيسرها وأكثرها ضمانا وبأقل جهد وتكلفة وهو بذلك غير معني بتنوع الاقتصاد أو إيجاد فرص عمل إنتاجية. ومن جهة أخرى فإن بعض من مؤسسات هذا القطاع يضمن مصالحه من خلال علاقات غير رسمية مع الأجهزة البيروقراطية الحاكمة، مما قاد إلى تركيبة في الأسواق تضمن وجود عدد محدود من المنتجين القادرين على استغلال الأسواق وفرض هوامش ربحية مرتفعة.

- وفي سياق آخر، فإن تجارب أكثر من عقدين من الزمن فيما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية لم تبين جدواها ولا ثمارها وأصبح من هنا ضروري الانتقال إلى مرحلة جديدة تعتمد على تفعيل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛

- في هذا الإطار تتطرق هذا الكتاب لإمكانية قيام قوى اجتماعية مختلفة بقيادة عملية التحديث البرجوازي فالقطاع الخاص في الجزائر في الوقت الراهن لا يحتضن بشكل متساو مختلف مناحي القاعدة الاجتماعية الاقتصادية والبنية الفوقية الايديولوجية والسياسية ما يعبر عن أزمة في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية، وهي أزمة طغيان الريع كعلاقة اجتماعية سائدة في المجتمع الجزائري وتطرق البحث من هنا لإمكانية الانتقال من نظام توزيع الريع البترولي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي وإذن تجاوز عملية توزيع الريع

كعلاقة سائدة على التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية، هذا التجاوز من شأنه أن يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج والمولد للقيمة المضافة.من جانب آخر فمشكلة الاقتصاد الريعي في الجزائر لا تكمن في هذا الاقتصاد بحد ذاته وإنما في الركون إليه والاستسلام له وبالتالي عدم إيجاد أشكال أخرى من الاقتصاد أو مصادر مولدة للدخل بمعنى آخر لا يعتبر الريع مشكلة اقتصادية بحد ذاته وإنما إخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطة غير ريعية، فالاقتصاد الريعي بحد ذاته لا يحمل طابعا سلبيا بل الذهنية أو الثقافة التبريرية المرتبطة به أو الناجمة عنه.وعلى هذا الأساس سنحاول تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تطوير وتفعيل القطاع الخاص.

التوصيات

- أن يكون القطاع الخاص منتجا وفعالا في الجزائر فهذا يستلزم قطيعة مع نظام الريع السائد، وإذن تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية في مجملها، هذا التجاوز يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج والذي يولد القيمة المضافة.

- إن الحكومة الجزائرية عليها طرح حلول عملية لكيفية رسم الحدود بين قطاع خاص فاعل ومنتج ويحقق الربح وبين مصالح مجتمع وأعبائه التي لم تعد الدولة وحدها قادرة على الوفاء بها، كل هذا يشكل معالم عقد جديد بين قطاع خاص منتج مستقل وحكومات تنفذ دورها الرقابي ولاتعيق الاستثمار وتضع العراقيل لإفادة مجموعة قليلة من البيروقراطيين الذين احتكروا القرارات الاقتصادية من دون شرعية حقيقية لفترات طويلة وكانوا جزءا من منظومة الفساد باسم الدفاع عن المصلحة العامة.

- إن هناك العديد من الأدوار التي يجب العمل بها أولها أن على القطاع الخاص التحلي بروح المبادرة والمخاطرة، وأن يعزز شبكة العلاقات الرسمية والدفاع عن مصالحه في شكل واضح، ويمكن للقطاع الخاص تأسيس أحزاب سياسية تعبر بوضوح عن همومه ومشاكله التي ينبغي على الحكومة التعامل معها، كذلك يجب عليه إظهار التزامه بالمسؤولية الاجتماعية على غرار ما يحدث في الدول المتقدمة التي باتت تولي هذا الموضوع أهمية قصوى.

قائمة المراجع

أولا الكتب باللغة العربية:

- أحمد مصطفى الحسن، تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي مطابع البيان التجارية، 1994.
- أحمد شكر الصبيح، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- بهلول حسن، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
- بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.
- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 – 1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي، التغشيل، الصناعة والتنمية، الجزء الثاني، ترجمة الأزهر بوغنبوز، طبعة مشتركة بين ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب، 2000.
- سلوى شعرواي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.
- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة- الاقتصاد، المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
- عبد الحميد مزيان، النظريات الاقتصادية عند إبن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي دراسة فلسفية واجتماعية، منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال، النشرو الإشهار، سنة 2001.
- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، 1979.
- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي " تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السياسي والرأسمالية، الاقتصاد السياسي والاشتراكية " الجزء الأول: الأساسيات، المكتب العربي الحديث، 1994.
- محمد فاروق عبد الحميد، التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري- دراسة مقارنة في ظل قانون الأملاك الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- منعم العمار، " الجزائر والتعددية المكلفة " في سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999.
- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1999.
- محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة بيروت، 1973.
- نوداري أ، سيمونيا، مصائر الرأسمالية في الشرق، ترجمة فاضل جكتر، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، 1987.
- هني أحمد، المديونية، موفم للنشر - الجزائر-، 1992.
- يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
- يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم.

المجلات والملتقيات:

- أندريا ماداراسي، "وثبة الاستثمار الخاص في البلدان النامية"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد،27 العدد 2، مؤسسة التمويل والتنمية، 1990.
- أنور مقراني ومهدي عوام، " الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص "، ج 2 (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير، في العالم النامي) سطيف، الجزائر، أبريل 2007.

- إسلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج أنموذجا)، نسخة إلكترونية.
- أحمد سليمان، " السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر (محاضرة ألقيت بالملتقى العلمي حول " السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع " جامعة سعيدة، الجزائر، 26- 27 أبريل 2009.
- باديس بن عيشة، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، أية مقاربة للتحليل، مجلة الباحث، عدد 03، سنة 2004.
- بريبش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، " إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة في إطار الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "يومي 17و18 أبريل 2006 بجامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.
- رحيم حسن، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61- 62، شتاء ربيع 2013.
- خميس خليل، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 9، سنة 2011.
- بن عيسى محمد الهادي، المجتمع والتنمية في الجزائر: أولا الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول ديسمبر 2010.
- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي "، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول " جامعة "محمد الصديق بن يحي " بجيجل، يومي 20 و 21 نوفمبر سنة 2011.
- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية، الثنائية المستحلية حالة العراق، مؤسسة فريد ريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد العراق تشرين الثاني 2013.
- صالح عبد الرحمن الراجح، " الهجرة الأحادية للكفاءات المؤهلة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، مجلة رسالة معهد الإدارة، المملكة العربية السعودية، عدد 57، سنة 2004.

- عبد القادر بريش وزهير غراية، "دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية، " مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول" منضمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، يومي 14و15 فيفري 2012.
- عية عبد الرحمان، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000- 2011. نسخة إلكترونية.
- عبد المجيد بوزيدي، من أجل نظرة اقتصادية للقطاع الخاص في الجزائر، مجلة التخطيط، رقم 2، جوان 1982.
- فلاح خلف علي الربيعي، التنمية الاقتصادية بين دور الدولة والقطاع الخاص، بحوث الإدارة والاقتصاد - جامعة درنة ليبيا، 2004.
- فؤاد محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر "دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات" وكيل وزارة التجارة والصناعة.
- لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد الريعي على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 10، جوان 2013.
- محمد جابيلي، الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، الإصلاح الاقتصادي، العدد 20.
- مصطفى العبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، مجلة الحوار المتمدن، العدد، سنة 2004"من الموقع: www.arabgeographers.net/vb/showthread.php%3ft%3ft3D3523: le 24 /04 /2004
- المجلة الاقتصادية 7 جانفي 2009.
- "السياسات الاقتصادية وأثرها على القطاع الخاص " مؤتمر منتدى القطاع الخاص نحو تنمية اقتصادية مستدامة، السعودية 6- 8 أكتوبر 2003، تم تصفح الموقع في 04 - 08 - 2008.
- نصيب نعيمة، " الحكم الراشد وإشكالية حقوق الإنسان " مداخلة في ملتقى حول: " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، كلية الآداب وعلوم الاجتماع، سنة 2007.

- هدى حمودة إبراهيم، الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63- 64، صيف وخريف 2013.
- البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي المنعقد في الجزائر في 18- 21 نوفمبر 2006 " تم تصفح الموقع يوم: 06/07/2009. www.fab-jo.org/doc.og.doc

الجرائد والقوانين:

- التعليمة الرئاسية رقم 14 والصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 والمتبوعة بالمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981.
- المادة الثانية من القانون 71- 73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 والمتعلق بالثورة الزراعة.
- المادة 39 من القانون 109 -72 المؤرخ في 7 جوان .1972
- المادة 22من القانون 71- 73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971.
- التخطيط والتنمية، الجزء الأول، وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني 1985.
- المادة 39 من القانون 72- 109 المؤرخ في 7جوان 1972.
- المادة 6 من القانون 87- 19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 العدد .50
- المادة 6 من القانون 87- 19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 –الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 العدد 50.
- المادة 10 من القانون 87- 19، الجريدة الرسمية.
- جريدة الشروق اليومية.
- جريدة الخبر اليومية.
- نشرية المعلومات الاقتصادية الخاصة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية - السداسي الأول، 2006.
- نشرية وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية لسنة: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009.
- بنك الجزائر، إحصائيات 2000، 2004، 2005.

المذكرات والبحوث:

- زغيب شهرزاد، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال، أطروحة دكتوراه دولة في العوم الاقتصادية غير منشورة جامعة باجي مختار عنابة، 2004.
- زايدي أمال، الإنشاء التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون الأعمال، جامعة عنابة، 1998.
- عيسى مرازقة " القطاع الخاص والتنمية في الجزائر " رسالة دكتوراه في الدولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.
- عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- غسان محمود إبراهيم، «الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية «، محاضرات في العلوم الاقتصادية جامعة دمشق، 2004.
- مانع بن سعد سيف القحطاني، دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل التحول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية (رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages et thèses :

- Benachenhou Abdellatif, Régimes des terres et structures agraires au Maghreb, Alger 1970.
- Benachenhou Abdellatif, les nouveaux investisseurs en Algérie,Alpha design,mai,2006.
- Benachenhou Abdellatif, la modernisation maitrisé,impresion Autographe,Paris,2004.
- Benachenhou Abdellatif, exode rural, publisher –centre de recherche en économie appliquée,1979.
- Bendib Rachid, létat rentier en crise « éléments pour une économie Politique de la transition en Algérie, opu, 2006.

- Boukhobza M'hamed, rupture et transformation sociales en Algérie, volume1, opu, 1989.
- Benissad Mohamed elhocine, économie du développement de l'Algérie, « sous développement et socialisme » ,opu, Alger,Economica- Paris ,1979.
- Boudjema Rachid, Economie du développement de l'Algérie 1962- 2010 « des contraintes majeurs du développement et des tares de la logique rentière, vol 3,dar al khaldounia,2011 .
- B.Hamel, économique de l'etat et socialisation en Algérie , opu ,1992 .
- Boutefnouchet, les travailleurs en Algérie,entreprise nationale Algérienne de presse enal,entreprise Algérienne du livre,1989.
- Djilali Liabes, capital privé et patrons d'industries en Algérie 1962-1982, « proposition pour l'analyse de couches sociales en formation,CERA imprimé sur presse spéciale UAFA avril,1984.
- Djilali Sari, les mutations socio- économiques et spatiales en Algérie,opu,1993.
- Hersi Abderrahmen, les mutations des structures agraire en Algérie depuis 1962,opu,1982.
- Higgs, B « Economic Development Problèms,principals and policies ,Nortan and Company,New york, 1984 .
- Henni Ahmed, économie de l'Algérie indépendante, ENAG éditions, 1991.
- Jean Pennef, les chefs d'entreprise en Algérie,in acte du coloque : « entreprise et entrepreneurs en Afrique » editions l'Armattan, Paris,1983.
- Gilles Anne,les entrepreneurs Algériens: un groupe hétérogéne entre logique familial et logique économique,in entrepreneurs et PME,
- Jean Leca, réformes institutionnelle et léjitimation du pouvoir au Maghreb,in lecal, développement politique au Maghreb,aménagment,institutionnel processus electoraux,paris,CNRS,1979.
- Kindlberger .c .p.and Herrick.B. « Economic development ,McGraw- hill london ,1986

- Mohamed Tahar Alloum, le régime foncier en Algérie, impression moderne, décembre 2005.
- Razig Abdelouahab, l'accumulation coloniale en Algérie durant l'entre deux guerres. opu ,2007 .
- S .Berdani, l'agricultures Algériènne depuis 1966 , opu, Ecinomica,Alger et Paris,1981.

Revues,journeaux,statistiques,documents divers :

- Addi l' Houari, l'impasse du populisme : l'Algerie collectivité politique et létat en construction , Alger : ENAL,1990.
- Bradford.L Dillman, the prviate sector in Algeria : the politics of rent seeking and falied, Boulder,co : westview press ,2000.
- Benguerna Mohamed et Belaid Hamouma : les associations d'entrepreneurs en Algerie émergence d' un nouvel acteur du développement territorial in « création d'entreprise et développement territorial », CREAD n °73, 2005 .
- Camille Bonora- waisman, France and the Algerian conflit : Issues in Democracy and Politica stability 1988- 1995, USA : ashgate pub LTD,2003.
- Collections statistiques de l'ons n° : 172, résultats définitifs de la première phase, juillet 2012 .
- Collections statistiques de l'ons , n°168/2012 ,série E : statistiques économiques n°67.
- Collections statistiques de l'ons, n°172 /juillet 2012, serieE,statistiques economiques.
- David Beag et autres, « micro économie » édition Dunod 2002.
- Emma.C murphy, the state and the private sector in North Africa : seeking specificity, Mediterranean politics, London,vol 6,n°02 summer 2001.
- Entelis j.p, state.society relations as a case study, in Mark A.Tessler, Jodi nachtwey and Anne Banda, Area studies and Socials Science,USA : Indiana University press, 1999.
- EntelisJ.P, Algeria : the revolutios institutionalised, Boulder : westview, 1986.

- Hèlene Djoufelkit, développement du secteur prodctif et croissance en Algérie, Agence francaise de développement, juin 2008,n°64.
- Higgs.B, « Economic Dévelopment problèms, principals and policies » Nortan and Company,New York,1984.
- Louis Martines, les illussions de la richesse pétrolière, les études du CERI, n° : 168, septembre 2010 .
- Myrdal Gunner , « The challrnge of world poverty,penguin press,1970 .
- Nils Soguel, « Demain quel rôle pour votre état », site.www.idheap .ch /pdf/ working paper de l'idheap n°10 /2002/pdf, le 31/3 /2014.
- Recensement générale de l'agriculture privé.
- Sadiki Larbi, the searsh for arab democrcy, london : c.hurst and copublichers, 2004.
- Statistiques :
- Annuaire statistique de l'ons n°16.
- Annuaire statistique de l'ons n°17.
- Annuaire statistique de l'ons n°18.
- Annuaire statistique de l'ons n°19.
- Opec.annual statistical bulletin,2005.
- www .ons.dz . Les comptes économiques, n°669.
- www.andi.dz.
- www .ons.dz : le 2 octobre 2014 : travail en Algérie : évolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2004 à2013.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع

رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص

هذا الكتاب موجه إلى:

- كل سياسي يغار على بلده الجزائر الحبيب.
- كل اقتصادي مجتهد لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري نحو العالمية.
- كل مواطن جزائري ينظر لبلده على أنه يستحق أن يكون ضمن مصاف الدول الكبرى ويعمل على تحقيق ذلك.

والله من وراء القصد.

الناشر..

www. kantakji. com